

٤١٥

فد

فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهريّة ،

تأليف نور الدين الحلبي ، علي بن ابراهيم - ١٠٤٤ هـ .
كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرًا .

٣٣٨ ص ٢٧ س ٥٠٢٠ × ٥١٤ سم

نسخة حسنة ، ناقصة للآخر ، خطها نسخ جيد .

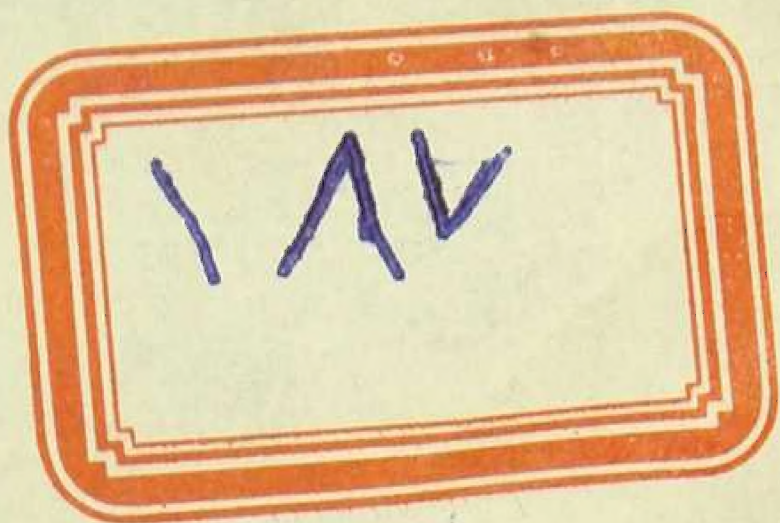
٦٠٨٤

الاعلام ٥٤: ٥ الأزهريّة ٢٨٦: ٤

١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف ب- تاريخ
النسخ .

١٠٠٠

341





عبد غفور

عبد غفور

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٠٨٤ - ف ١٥٤٢ / ١٠
 العنوان: فرائد العقود العلوية
 المؤلف: الحلي، علي بن محمد
 تاريخ النسخ: المئذنة الفجرية
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٢٢٨
 ملاحظات: ---

قال الصبان عند قول ابن مالك ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة اي ذات والتقييد
باسم الزمان والجثة نظر اللغالب من ان اسم الزمان انما يفيد مطلق الاخبار عنه عن المعنى
لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد به الاخبار عن كليهما فان لم يفد الاخبار بالزمان عن المعنى
نحو القتال زمانا او حيناً وبالمكان عن الجثة او المعنى نحو زيد والقتال مكانا افتنع بهذا
محصل فاذا ذكر الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم
ومثل الخبر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف مبني كما استقر من اسم على انه ذهب
من يشترط تجدد الفائد افعال على مذهب من لا يشترط تجدد مفعولها فيجوز واعلم ان الزمان
اذا اخبر به عن المعنى يرتفع غالبا اذا استغرق المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان
نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر اى زمن الصوم يوم الخ وقد نصب ويجزى فان لم
يستغرق الجميع او الاكثر او كان الزمان معرفة نصب او جري في غالبا نحو الخروج يوما او في يوم
والصوم اليوم او في اليوم وقد يرفع وهذه الجاء اشهر معلومان وان ظرف المكان المتصرف اذا
اخبر به عن اسم عين ترفع رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون
جانب ويجوز جابنا فان كان معرفة ترفع نفسه على رفعه نحو زيد اهلك ودارى خلف
دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم كان كما علمت من
التمثيل خلافا للكويتين ويجب نصب غير المتصرف كغزو ثم اعلم انه يجوز رفع اليوم
ونصبه اذا اخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كالיום الجمعة او السبت او العيد لتضمنها
معنى الجمع والقطع والعود وهذه اليوم يوفك لتضمنه معنى شاك الذي تذكر به ويتعين
الرفع اذا لم يتضمن كالا حد الى الخميس واجاز الغدا وهشام النصب ويتعين رفع
اسماء الشهور في نحو اول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم افان في الجمع ٥٥ بحرف

فراة العزو والعلوم كل الفاظ شرح
الوازهري

شرح الآلة



حمد الله رفع من انتصب لخدمة الفنون العربية فاعربت افعال الاسوال الشريف شهادته
 المحترمة المختص بالعبادة عملا ونية وان محمد عبده ورسوله لسائر البر
 صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه الذين حفظوا نفوسهم وانتصوا
 لاقامة الحق قميروا باسرف الفنون الاختصاصية ما عرب معرب في الامراب
 فصار له في مستكن الضمير مرتبة عليه اما بعد فيقول الفقير على بن ابي
 الحلبي الشافعي فار من واهب لعطية بالموهبة والافنية طاريت
 شرح الازهرية اولع به المحصولون للفوائد النورية لاسيما اجل
 الديار المصنوع وفي الزمن اليسير تعود بركته عليهم فيصير الواحد منهم
 ذافطنه ذكية وقرحة لوديعه وقد طلب مني اقراء لجماعة العلمية
 فاجبتهم لذلك رجاء حصول بركته الطاهرة الجليلة رايت ان اكتب
 عليه ما يتحصل وقت المطالعة من فرائد الفوائد السنية فخطبت
 تلك الفوائد في عقد جواهر البهية وتم تسميته فريدا لعقوله
 العلوية لحل الفاظ شرح الازهرية ومن واهب لهبت المرضية
 اسئلة دوام النفع بتلك الفرائد العلمية امين واقول قبل الشروع
 في المقصود اعلم انه يجب على كل طالب اي متوجه لشي من علم او غيره
 ان يتصور ماهية ذلك الشيء بوجه ما والا لم يتمكن التوجه اليه
 عقلا واذ اعلم اراد الشروع فيه لا بد ان يعلم ان له فائدة ما وان لم يكن
 له فائدة في نفس الامر والا لم يتمكن الشروع فيه عقلا قال سيد المحققين
 الشروع في العلم فعل اختياريا فلا بد ان يعلم او لا ذلك فائدة ما والا
 لا تمتنع الشروع فيه انتهى ومن الواجب استحسانا ان يتصور ذلك
 الشيء بحده او رسمه ليكون على بصيرة في الشروع فيه وتراد ذلك البصيرة
 بامور منها تصورات موضوعية ومنها ان يعلم فائدة في نفس الامر ليصون
 سعيه عن العبث في نظره ومنها ان تكون الفائدة معتد بها بالنظر الى
 المشقة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان الشروع فيه عبثا فاف
 ومنها ما مر اخذ له راسيد المحققين لا يظيل بذكرها في هذا العلم
 باصول يعرف بها اسوال الكليات العربية امر باوينا باعلى ان علم
 الصنف غير اقل فيه وهو ما يعارفه الناس الان فان اريد شمول

العلم

والحمد لله

من صحت
والشفا على
أدأ علف
فأعلم أن
على السلة
واله

والجدة وافتتاح الكتب بها والكلام على الفاظ الخط المشهورة قد بلغ العناية في الاستشعار
حتى ملئت الاسماء وكلت منه الابصار. وعند التكلم به **سبحاني** مثل هذه المصنوعات مني حتى
جهد العاقل على معار. وجر ذيل الافتخار. وهو من اجل الافتقار. وركن قبول الخيال
في ظلال الضلال حتى تحقيق ان لا يستسي **سبح** ولا ينفذ **سبح** بل يتكلم عليه ما تقبله
الطباع وتلك الاسماء. **فقول** اقتدي المص رحمة الله بالكتاب الجيد المبد وبخاصية
والحميد وبقول المنزه عن التركيب والتفتيت كل امر ذي بال اي شأن يهتم به شرعا لا يبدأ
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية الحمد لله هو اجزم اي مقطوع البركة يجعل الوباء
بالسنة حقيقة وبالحملة اضافيا قريبا من الحقيقة في بان يذكر الحمد لعقب ذكر البسملة
بأنه ان اليا في بسم وفي الحمد صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة والحمد لا يستفاد
تعارض فقال او لا **بسم الله الرحمن الرحيم** اي بكل اسم من اسماء الذك الواجب
الوجود لا يشي من غيرها الموصوف بأنه اليا في الرحمة اي ارحمة الله تعالى وانفس
الانعام مجله بل النعم واصولها وودايقها وفصولها فالرحيم في هذا المقام المنيف
كالنسيمة والردف ابداء محبا ومروبا ومستعينا ثم قال ثاني **الحمد لله** محافطة
عليها هو الاكمل في المدة والا فاضل البركة يحصل بالمدة باحد هما بل وبغيرهما من
كل ما هو ذكر الله تعالى تمسكا ما دل على انه ليس المراد هنا بالبسملة والحمدت خصوصا
بل كونهما ذكر الله تعالى وهو قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يفتتح بذكر الله
في واجزم لا يقال في هذا حمل المقيد على المطلق والمايز انما هو عكسه لان نقول ذلك
فيما اذا ذكر مقيد ولهم ومطلق وهذا ذكر مقيد ان يقيد من متناهيين ومطلق
فلا يلزم ذلك المطلق وقولنا هذا اختار الزعماء وفيه نوع مخصوص من الذكر
كالنسيمة في الوضوء ثم لا يخفى ان الحمد الصادق من العباد لغة هو الوصف بالجميل
اي بصفة الحال ولو بنوع الحمد او لم يرد بل وغيرهما على احتمال وان لم يكن
اختياريا على الجميل الاختياري حقيقة او حكما على جهة هي التعظيم بان لا يصح
ما ينافي به وان لم يعتقد الحمد انصاف الحمد بذلك الوصف حيث قصد به التعظيم
لا التسمية والمعني اوجز جنس هذا الوصف وحقيقته او كل فرقة من الخصى والملازم
او المستحق لواجب الوجود المستحق لجميع الحمد وترى العاقل اشارة الاستقلال
كل ولم ينظر لما قيل ان بسم الله متعلق بالحمد فان الله لا يحمد الا باسمائه **سبح** في اوج
جميع الامور لكن في الحديث كان صلى الله عليه وسلم اذا ارى ما يكرهه قال الحمد لله

فقد علم جميع الاموال بحوز في غير المكان بمعنى في بعض قولهم مع ودخل المدينة على جنه غفلة من اهله والاموال
جميع حال كمال واموال وهو ما لا ين ان عليهم خبره وجميع ايضا على اصوله وهو على ان يرد ان يكون
ويجوز في غير المكان في قوله تعالى وان يكون للموتى من

والتضيق الملق وضعف الري
انتهى

ص - القيمة
القيمة السقفة او
في كل حال جوي

والله اعلم
قوله من اجل
من اجل
قوله من اجل
قوله من اجل

قول الخلد في الحديث الخلد ليس الرأس الشكر
 ما ذكر الله سبحانه له وقد مرقت ذاق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي ردها
 البطلان لكن ربي قماروت قال الخلد
 فانتقل الصحابة بهم يحدث صوما أو صلاته
 وفضل الله نبي فقالوا يا رسول الله قد كنت
 قلت لئن ردها الله علي لا أكرن قال الم اقل
 الخلد ورجع الحديث ما بلغ الله غير نعمة
 محمد الله عليه الا ان كان محمد الله اعظم منها كان
 ما كانت وفي الحديث لو ان الدنيا أخذوا
 لي بربل من اعني ثم قال الخلد لكان الخلد
 اعظم من ذلك

وقد وقع في حال المضيق على الحق المدين الذي يهنا
الكل من صنف هذا الكتاب في يوم القتي واما
الكل من صنف هذا الكتاب في يوم القتي واما
الكل من صنف هذا الكتاب في يوم القتي واما

على المفعول المصطفى لتقوية العامل وتقريره معناه **دايمين متلازمين** اي مستمرين باقيين
على غاية الكمال لا يعثر فيهما نقص ولا زوال وبعد الواو عوض عن ما وجد هنا
من الضروف المبنية على الضم ونقطا عما في الاضافة مع نية معنى المضاف اليه والعامل فيها
اما التي نابت عنها الواو لبيانها عن فعل الشرط وهو يمكن كما نابت عن اداة الشرط وهي
عما والاصل كما قال **الخطيب** وتبعه الجمهور مما يمكن من شئ بعد ما تقدم فكذا
والفصل في ذلك تحقيق مدلول الفاء وهو الجزاؤه واقع لا محالة لانه علق على ما هو محقق
الوجود وهو وجود شئ مما اعم من الزمان والمكان وغيرهما وذلك لتحقيق الحصول لان
الكون لا يخلو عن وجود شئ عن ذلك ولا يوجب الناس سلا في افادة تحقيق ذلك غير هذه الضروف
وهو يمكن من التحقيق وقد بينت ذلك في غير الكلام على بسملة شيخ الاسلام عالا يستغني
عن الوقوف عليه فعلى الرجوع اليه والمضاف اليه بعد ما تقدم من البسملة والحمد لله
تعالى متكافئ التائب ذلك لاجتماع الامة وتواتر النقل عن الامة عن الصادقين من الانبياء
والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين انه قائم بذاته تعالى معنى قد علم على
بالضم لخصوص الذي ليس من تاليف المخلوقين الذي يقال له كلام الله ايضا حقيقة وفي
الاضافة على الاول واضمح وهو كونه صفة له سبحانه وعلى الثاني تقدم بيانه فهو متكلم باعضا
تلك الصفة له والتشديد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله
واصحابه قال بعضهم يستحب الاتيان بما بعد في الخطيب والمكاتبات اقلها بر رسول
الله صلى الله عليه وسلم فكان المصنف قال اما بعد ما ذكر **فيقول العبد الفقير** اي كغير
الاحياء او ذواتهم **سيد الغني** عما سواه وفي الجمع بين العبد والمولي
معنى السيد والفقير والغني وابدل من العبد قوله **خالد** ونحوه ولا يقول **بن عبد**
الله وثانيا بقوله **الوزير** منسوب الى الجامع الذي هو الذي يكون بيت وضع
لناس بالقاهرة المعز به بناء جوهر قايد المعز صاحب المغرب والمعز هذا اول من ملك
مصر من الفاطميين بعد موت كافور الا مشيدي لان بعد موته تولى احمد بن محمد بن ابي
خسري قلم بجميع الكلمة عليه فارس بعض امرائه المعز يستغني عن اخذ مصر فارس المعز
مولاه جوهر المذكور وكان روميا ويعرف بالخائب في مائة الف مقاتل ومعه من الاموال
الف وما يتصدق فانزعج الناس وارسلوا يطلبون منه الامان فامتنهم فلم يرض
غالب الجند وبرزوا للقائهم فكسروهم ثم جدد الامان ودخل يوم الثلاثاء الثامن عشر خلت
من شعبان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة فدخل مصر ونزل في مكان القاهرة اليوم

هذا هو المصنف وهو من فروع يد من صنفين
او عطف بيان عليه او خبر لخرق او مصوب
لخرق وجوز في من عبد الله الرفيع غير المت
خالد او على الخبرية لخرق استغما ما يابا
والجمل معترضة بين القول وحكيه والوصف
وصفته له في الاشارة في الاسم ونحو مثل
ذلك في بن ابي بكر ولاز هو نعمت خالد وكان
شاهنشا وخرق صعيدى الله قلعه في اليد
بجامع الازهر لا استقراره في وقته
في الا فاق وراه عطاؤه وطناؤه
ق فله موضع اكثر من علم ولا اجل انفس
عليه ومن فضل الله وامنه انه جعل على
اهله عمل أهل الجنة

قوله خالد
هو اسم المولى وهو من فروع يد من صنفين
او عطف بيان عليه او خبر لخرق او مصوب
لخرق وجوز في من عبد الله الرفيع غير المت
خالد او على الخبرية لخرق استغما ما يابا
والجمل معترضة بين القول وحكيه والوصف
وصفته له في الاشارة في الاسم ونحو مثل
ذلك في بن ابي بكر ولاز هو نعمت خالد وكان
شاهنشا وخرق صعيدى الله قلعه في اليد
بجامع الازهر لا استقراره في وقته
في الا فاق وراه عطاؤه وطناؤه
ق فله موضع اكثر من علم ولا اجل انفس
عليه ومن فضل الله وامنه انه جعل على
اهله عمل أهل الجنة

وليس

واسس من ليلة القدر في خطب الناس يوم الجمعة ولم يذكر في العباس بل عرض نحو ٥٥
وذكر الامة الاثنى عشر واذن يحيى على خير العمل ورف من بنا الجامع المذكور لبيع خلون
من رمضان واقامت الجمعة في الشهر المذكور سنة احدى وستين وثلاثمائة وهذا
المسجد الجامع يد بوقية الامان والياس في عهد الرحمة من قبل الرحمن كما يشهد به الموجدان
لازال كثر اتخاذه في الامام جواهر العلوم وتنفع من مطالب علمه االا سلام
انواع المنطوق والمفهوم معور ايضا الصلوات وعوايد الصلوات والمبرات
ومر حمانك الفضال واقدم الاذكياء النبل ما دخل اليه الدليل فصار عزيزا ومحيرا
عجرا امين ثم بين المصنف السبب لاجل اعلو وضع هذا الشرح بقوله **قدس النبي من**
اعتقد صالحه اي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده **ولا تسعني خالفته**
فيما قال **في ان اشرف** ابينا ووضح **مقدمتي** هي الالفاظ المخصوصة على المختار
بكسر اللام اي امانى قام الامة بمعنى تقدم اي تقدم لما اشتملت عليه مما يقتضي
تقدمها بنفسها واما من قدم المتعدي اي تقدم من اعني فها وفيه معنى اعلو غني
وجوز فها من قدم المتعدي اي قدمت لما اشتملت عليه مما يقتضي تقدمها
على غيرهما وفي غير الكلام بيان ما لا وكي من ذلك **المسألة** تلك المقدمة **الانزوية**
في علم العربية اي النحو التي امليتها اي تلك المقدمة لبعض الطلبة **شرحا لطيفا**
مختصا لطيفا **فاجبتة** اي بادت الى اجابته بالشروع في **طالبا للتواب**
من يجتنب متاعيل الذل لكل عامل فضا منه واحسانا وجودا واستنا **وتغيبا**
للطوب اي مر عبالطالبي عنه مقدم في طلبها ولا شغلا في ما قال الشرح يكشف
مباينها ويظهر معانيها **جعل الله خالصا** اي ذاته لا يشوبه شئ من الزيادة
المحيط بالتواب **وجعله موجبا للفوز** اي الظفر بالمطوب **له** اي اعنه ووفق
في المعنى بين الذي وعنده من وجهين **انه سبحانه على ذلك قدير وبالاجابة للسؤال**
جده يفتح الجيم وكسر الدال المحملة حقيقة **الكلام** اي هذا اللفظ حال كونه **عند**
الغوي اي في اصطلاحهم وعرفهم وهم جمع لغوي منسوب الى لغة العرب وهي
الفاظ وضعها الواضع يعتبر بها كل قوم عن اخر اضعم والواضع قيل هو الله تعالى بمعنى
انه خلق الفاظا ووضعها براء المعاني وخلق علما ضروريا في اناس بان تلك الالفاظ
موضوعة لتلك المعاني وقيل هم البشر باصطلاح وتوافق بينهم وقيل بالوقف لعدم
الدليل القاطع والكلام في المسئلة شخير وقد اوضحته بما لا مزيد عليه في مختصري

هذا هو المصنف وهو من فروع يد من صنفين
او عطف بيان عليه او خبر لخرق او مصوب
لخرق وجوز في من عبد الله الرفيع غير المت
خالد او على الخبرية لخرق استغما ما يابا
والجمل معترضة بين القول وحكيه والوصف
وصفته له في الاشارة في الاسم ونحو مثل
ذلك في بن ابي بكر ولاز هو نعمت خالد وكان
شاهنشا وخرق صعيدى الله قلعه في اليد
بجامع الازهر لا استقراره في وقته
في الا فاق وراه عطاؤه وطناؤه
ق فله موضع اكثر من علم ولا اجل انفس
عليه ومن فضل الله وامنه انه جعل على
اهله عمل أهل الجنة

هذا هو المصنف وهو من فروع يد من صنفين
او عطف بيان عليه او خبر لخرق او مصوب
لخرق وجوز في من عبد الله الرفيع غير المت
خالد او على الخبرية لخرق استغما ما يابا
والجمل معترضة بين القول وحكيه والوصف
وصفته له في الاشارة في الاسم ونحو مثل
ذلك في بن ابي بكر ولاز هو نعمت خالد وكان
شاهنشا وخرق صعيدى الله قلعه في اليد
بجامع الازهر لا استقراره في وقته
في الا فاق وراه عطاؤه وطناؤه
ق فله موضع اكثر من علم ولا اجل انفس
عليه ومن فضل الله وامنه انه جعل على
اهله عمل أهل الجنة

فكون دخوله القاهرة الى كمال
تجارة الازهر ثلاث سنوات
سنة وتسع مائة وثمانين
الرايح

قوله في علم العربية قال الشن في حاشيته
الصغير في راجع الاجروميه وقد تعلق المصنف
به اشياء على ما قال الزخري وهو اللغة
والنحو والعرف والاشتقاق والمعاني والبيان
والعروض والقافية والخطا ومن الشعر
وانت الارباع والمخاضات والخطب ومنه
المقارن وما لا يدرى فانه ذيل لا زخم
براسه هو

قوله جعل الله اي اخذ جملة خبرية لفظا
انثائية معناه لان الماد بها الدعاء بالظلال
وهو في الطاعة تروا الربا وهو سب
الكل من احسن يوم القيمة هو
قوله وفرد في المعنى عبارة ثم اعلم ان عندنا
من الذين من وجهين اخذوها بها تكون في اللز
والمعاني يقول هذا القول عند رصوا
وعند فلا نعلم ويمتنع ذلك في ريب
تكره ابن الجوزي في ادائيه ومنه زمان
في حواشيه واتقان انرا نقول اعند
مال وانرا غايبا ولا نقول لرب
مال الا اذا كان حام اقاله المور
وايوه لار العسكري وابي
الشجر وزعم المور ان لا
فرق بين لرب وعنده وقول
عبد اول انتهم

المسمى بغير المراد في اللغة **عبارة** أي معبر به **عن القول** أي ما يتقوله لئلا يلتفت
 به قل أو كثر محالاً كان أو مستعلاً أو أفاداً وله ومنه الحديث أن هذه الصلاة لا يصالح
 فيها شيء من كلام الناس وفي كلام بعض شيوخنا ما ينبغي الكلام منه لغة من فإن
 انتهى وهل يشترط عندكم أن يكون هذا القول صادراً عن قصد وروية الظاهر نعم
وعبارة عن ما كان مكتفياً بنفسه في أداء المعنى المراد سواء كان لفظاً أو حرفاً الواحد
 المفهم أو غيره كالخفا المفهم ومنه الحديث ما بين دفتي المصحف كلام الله واشترط
 الشلو بين أن يكون بحيث يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحاً قال فلو كتب قام وحده
 لا يسمى كلاماً واعتبره الجاهل بنهشام بأن تسمية اللفظ كلاماً محالاً أي في اللغة
 فلو يشترط فيه ما ذكر انتهى فليتا على والآراء الفقهية ومنه قول بعض المؤلفين
 كلمة يحقون غير ناطقة وفيه السؤال المتقدم وجوابه **كما ذكره** أي إطلاق الكلام
 على كل من المعنيين المذكورين الإمام محمد بن أبي القاسم **وس** والذي رايته في أول
 الواو ولعلها نسخت وظاهر كلامه أن إطلاق الكلام على كل من المعنيين حقيقة وإليه
 ذهب ابن عسكور في مرة وقال في إعراب الكلام في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من
 الجاهل أي المركبات سواء كانت مفيدة أو غير مفيدة وقد ترجمه العرب عن ذلك
 فتستعمله في غير ما جاز انتهى ويطلق الكلام في اللغة أيضاً ما حقيقة
 أو محالاً على معانٍ أخرى منها ما يفهم من حال الشيء وعلى المعنى القائم بالنفس
 قال لا يخل أن الكلام لغير الحق ولكن يشترط فيه بعضهم أن يكون ذلك المعنى مما
 يعبر عنه باللفظ المفيد اصطلاحاً محتملاً لما لا تصور ذات زيد مثلاً من غير حكم
 عليها بشيء وإنما اقتصر المص على ما ذكر في بيان المعنى اللغوي لأنه أنسب بالمعنى
 الأول اصطلاحاً لأن المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظاً والمعنى الثاني كونه مفيداً وإن
 لم تكن الفائدة المرادة في الاصطلاح وهو محال كونه في اصطلاح أي عرف
المتكلمين وهم أصل أصول الدين انتهى وأبدل لأن عنوان مباحثهم كان قولهم
 الكلام في كذا الأول مسألة الكلام أشبه مباحثهم وأكثر محالاً عما لا يغير ذلك إلا ما طار
 المحقق في شرح العقائد **عبارة** أي معبر به **عن المعنى** ما يعنى ويراد القائل أي
 ذلك المعنى **بالنفس** ويقال له الكلام النفسي ولا يجد في تحقق هذه الصفة من
 من يأمروا وينهى ويخير في نفسه معني ثم يدل عليه نحو العبارة فعني كونه تعالى
 متكلماً ثابت ذلك بإجماع الأمة وتواتر النقل عن الأئمة عن الصادقين من

أقل

الأنبياء

الأنبياء
من قولهم كلامهم

الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين أنه قائم بذاته تعالى معني قد
 يدل عليه بالنظم المخصوص الذي ليس من تأليف الخلق بل الذي يقال له كلام الله أيضاً حقيقة
 ومعني الأضافة على الأول واضح وهو كونه صفة له سبحانه وعلى الثاني تقدم بيان فهو
 متكلم باعتبار تلك الصفة النفسانية وخصي للعتسلة بل وجميع الفرق كما قال بعضهم
 الكلام بالثاني أي الألفاظ المخصوصة أو جرداً عما سبحانه في شيء فسمعت فهو متكلم
 بمعنى هو صفة الكلام في العنى ورد عليهم بما أنه أن المخر من قامت به الحركات لا من
 أو جرداً فإن قيل يلزم أن يكون ذلك المعنى القائل هو المسموع لموسى صلى الله عليه وسلم
 وكيف يعقل ذلك قلنا قال الشيخ الأشعري ما لم يتعد رؤيته ذاته مع أنه ليس محسوساً
 ولا عرضاً لا يتعد ولا يستحيل سماع نفس ذلك المعنى الذي ليس محسوساً ومن بقي
 وجود هذه الصفة قال يستحيل سماع ما ليس من جنس الحروف وموسى صلى الله
 عليه وسلم إنما سمع الحروف المخصوصة الدالة على ذلك المعنى وخص بالمكلم كونه سمع
 تلك الحروف بغير واسطة **المالك** وهو محال كونه في اصطلاح **الخو** يعني
أي في فهمهم وهم جمع مخوي منسوب إلى علم الخو **عبارة** أي معبر به **عما**
مؤلف اشتغل أي في المؤلف من حيث المجموع **على** كل واحد من **ثلاثة أشياء**
 اشتمل الظاهر على إجزاء فالفائدة بين المشتغل والمشتغل عليه ظاهرة إذا لم يخل
 كما علمت في الأول المجموع من حيث أنه مجموع وفي الثاني تلك الأشياء من حيث تفصيلها
لا يزيد عليها **على القول الجديد** وفي أي تلك الثلاثة **اللفظ** العربي أي كونه
 ملفوظاً به كما سياتي عندكم حقيقة في ذلك **والإفادة الثامة** أي كونه مفيداً
 معني تاماً وسياتي بيان **والقصد** أي كونه مقصوداً أي أن يتصف ذلك المؤلف
 بكل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة فانه قد عساه يقال كيف يصح اشتغال المؤلف
 على كل من اللفظ والإفادة والقصد ويتصف به معاً من صفات المتكلم **وقيد**
التركيب الذي زاد بعضهم في حد الكلام على اللفظ والإفادة **لا حاجة إليه**
 أي إلى التصرح به كما يعلم من كلامه الذي أن الإفادة تعني عنه وفيه أن المص هنا
 أي مع اللفظ والإفادة بما هو أخص من التركيب وهو التأليف عليه ما استقر حيث
 فسر بما عولف فكان المناسب لهذا أن يفسر ما يشع ويصرح بأن التأليف
 أخص من التركيب للألفية وهي الملازمة ابن القواس في شرح الفينة بن معطي
 كلام سيد الحقيقة في التأليف والتركيب واحد انتهى أي ومن ثم لم يشترط له من

الحركة

انتهى

الحق بين وجود الالفه المشعر بها التاليف بين اجزاء الكلام بل المدار على وجود التركيب
 وجدت الالفه بين الاجزاء او لا لكن في التعليقة بين الناس والفرق بين التاليف والتركيب
 انه لا يد في التاليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب مثل قولنا زيد منطلق وقام
 زيد فالتركيب اعم من المؤلف انتهى وليتأمل فيه فانه عجيب وفي المعنى بين فالوجه التاليف
 حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف المتشابهة تشبيها لها بالاجسام واذا اردت
 معرفة كل من اللفظ والافادة والقصود **فاللفظ في الاصل** اي اللفظ لان المعنى اللغوي اصل
 بالنسبة للمعنى الاصطلاحي لتقدم عليه **مصدر لفظت الشيء اذا صرحته** بفتح التاء اي
 تقول ذلك اذا صرحته **ثم نقل في عرف الخفاء** جمع ناع وهو العارف بالخفي عن هذا المعنى
 المصدر **اي اسم المفعول اي الملفوظ به** كالتلفظ في اللفظ اذا اريد به الموجود
 فانه في الاصل مصدر خلق بمعنى اوجد فمعناه ايجاد فنقل عن ذلك المعنى المصدر وجعل
يصنع بمعنى الخلق اي الموجود اسم مفعول **الا** انه فرق ما بينهما من جهة **ان الخلق بمعنى**
الخلق في الجاز اللغوي من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم يشترط
 في ذلك بحيث هو المعنى الاصيل وصار لا يراد منه الا بقرينة فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية **واللفظ**
اشتهر بمعنى الملفوظ بحيث هو معناه الاصيل وصار لا يراد منه الا بقرينة فحكم عليه بانه
حقيقة عرفية ومن هذا التقرير علمت الفرق بين الجاز اللغوي والمفعول وهو ان الاول
 لا يترك ويجوز فيه المعنى الاول بخلاف الثاني فادعاء النقل في الخلق فيه مساهمة **ومن ثم**
اي من هنا اي من اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية **سأع جاز استعماله**
في الحد اذ لو بقي على معناه المجازي ولم يدع انه مشهور لم يسع استعماله في الحد **لان الحد**
اي حدود اهل الميزان تصان اي يجب صناعة صيانتها وحدود نحو الخاء الاول
 صيانتها عن الجاز الغير المشهور لان المراد منه غير ظاهر البقرينة الواضحة بخلاف المشهور
 فانه كالحقيقة ومن ثم قال امام الحرمين ذو البصائر لا يورد عن مقاصد الحروف الا فصيحا
 في قول الباقين الغرض في غير قصور ولا زيادة يفهمها المتبدون ومحسنها المنتهون
 انتهى لكن في كلامه من السبكي لم اترعيفا الى الآن ويجاز فيه لا في المنطق ولا في الكلام ولا
 في الاصول وهي العلوم التي تترفع فيها التعاريف اكثر من غيرها فاطنا وبغيرها انتهى اي
 كالحروف لان التعاريف فيه لا يرد به الكشف التام عن حقيقة المعرفات **وحيث جعل اللفظ**
معنى الملفوظ في عرف الخفاء كان **قيا** **اسم** **يشمل كل** ملفوظ اي **مطروح** **لاخصص**
 الحروف والحركات من اي جازمة لا خصوص الفهم **كما ان الخلق** بمعنى الخلق **يشمل كل**

الخلق في الجاز اللغوي من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام على المتعلق بفتحها اي لم يشترط في ذلك بحيث هو المعنى الاصيل وصار لا يراد منه الا بقرينة فلم يحكم عليه بانه حقيقة عرفية

اي كقولهم صار حقيقة عرفية من كذا خط

خلق

خلق الا ان الخاء لم يبقوه على هذا الموضع بل خصوه بما يلفظه **وهو يصاحبه اللسان**
 والخلق والمشتقان دون غيرهما من الجوارح اي من ثلثة الاشياء وخص اللسان
 بالذكر لانه اشهر هذه الالآت الثلاثة وبين ما يقوله **من الصوت المشتق على بعض**
الحروف الجارية او الحركات وما كانت الحركات تابعة للحروف في المخرج اقتصر على الحروف
وتلخص من هذا التقدير ان الخاء تصرفوا في اللفظ تصرفين **وهي النقل** **من**
 معناه الاصيل الذي هو المعنى المصدر **اي اسم المفعول** **والخصيص** بما يلفظه اللسان
 والمشتقان والخلق من الصوت المشتق على بعض الحروف الجارية او الحركات وهذا
 تصرح بان الخاء حصص بما ذكر بعد جعله بمعنى اسم المفعول وقد تردد
 بعضهم في ذلك فقال اللفظ في اللغة الرعي ثم نقل في عرف الخاء ابتداء اي بما قيا
 على معناه المصدر او بعد جعله بمعنى الملفوظ الي ما يمكن ان يتلفظ به الالف في لسان
 وحيث يصدق اللفظ على كلمات الله وكلمات الملائكة والحيات بناء على انه ليس لها الالف النطق
 المعمودة للانسان من اللسان والشتين والخلق وتيسر الخصي ونحوه **لان ذلك لا يمكن**
 ان يتلفظ به الا لسان ولما لم يقل والفاظ الله رعاية له ادب اي لانه اشتهر ان اللفظ خاص
 بما يخرج من الفم ففي ذلك اعيان اثبات الجازمة له تعالى وهذا تعلم ان الصوت المذكور
 الخارج من غير هذه الجوارح يكون لفظا اصطلاحا وحيث يصدق ذكر اللسان والشتين
 والخلق فيما ساق جريا على ما هو الغالب المعهود كيف وثم حروف لا يخرج من ذلك
 عند بعضهم ويجوز وجوب الجوف ثم ان هذا الذي ذكره المصنف من ان الخاء تصرفوا في اللفظ
 تصرفين هو المشهور بين الناس وفي شرح رسالة الوضع واعلم ان اللفظ في اصل اللغة
 مصدر بمعنى المفعول فيتناول ما هو صوت معتد على مخرج وما هو غير ذلك صادر
 ذلك من الفم او غير لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الفم من الصوت المعتد
 على مخرج انتهى وعليه فلم تنفرد الخاء بالانتقال ولا بالخصيص لوجود ذلك عند اهل اللغة
 ويوافق هذا قول شيخ المحققين اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمال بمعنى الملفوظ
 كما يقال لا تدنا ضرب الامير اي مضربا ان اريد ان استعمال حقيقة وان الملفوظ
 من خصوص الصوت المعتد على مخرج كما هو المتبادر وفي كلام سيد المحققين واللفظ في اصل
 اللغة الرعي ثم استعمال في الرعي من الفم والمعنيان مصدر **بيان** انتهى وهو في اللفظ
 لم يستعمل في اللغة بمعنى الملفوظ بل بقية معناه المصدر **اي في الفم** ما سبق
 وقوله من الفم هو ظاهر في الصوت المعتد على مخرج وحيث يصدق الخاء بالانتقال

الرعي من الفم

دون التخصيص وهذا ثم بما اطل به كثير **استعماله** اي اللفظ في **الحدا** اي هذا الكلام
اولي من استعمال الصوت فيه لان الصوت جنس بعيد بالنسبة للفظ لا يظلم
اي الصوت على الصوت ذي صاحب الحروف اي جنسها والحركات وغيرها اي
وعلى غير ذي الحروف اي والحركات ويقال له الصوت الساذج بخلاف اللفظ فانه
جنس قريب بالنسبة للصوت الذي لا يطلق الى على الصوت ذي الحروف لانه اسم
لصوت مشتق على ذي صاحب مقاطع اي خارج كما سيجري به ولا يلزم
على عمل المقاطع على حقيقتها قصور في تعريف اللفظ وصاحب الخارج اجنسها الحرف
او الحركة وان لم يكن الخرج لها استقلال وذلك كالضمائر **والضماير الباردة** ومشتق
على ما هو في قوة ذلك الصوت المشتق على ما ذكر وذلك كالضماير المستترة
وجوبها وجوارها **فالضماير بالقوة** لا يمكن ان يتلفظ بها الانسان لانها المعاني
المراد من غير ان تصد بلفظ اي لم يوضع لها لفظ يعبر به عنها في صوت مشتق على
ذي مقاطع حكما **الاشياء** اي تلك الضماير المستترة مستحضرة عند النطق **فما**
تباينها من العوامل استحضار الاختصاص ولا ليس فكانها ملفوظة
في لفظ حكما ومن ثم امر واعلمها ما امره على المفعول بالفعل من الامكان كالانادائها
وتوكيدها والعطف عليها وعجي الخال منها الى غير ذلك وهذا كما لا يخفى لا ينافي القول بان
الضمير المستتر لفظ حقيقة وهو ظاهر ضيق المص لان قابلية عن الحقيقة العرفية للحقيقة اي
اللفظية ايضا **فان قيل** قد ذكرت ان الضمير مستتر وجوبا وجوارا ونسب من السنة المعرب
ان في نحو امر بضمير مستترا وجوبا تقديره انت وفي نحو قام من زيد قام ضمير مستترا
جوارا تقديره هو فقد لفظ بالضمير المستتر **اجيب** بان هذا الملفوظ به ليس هو معنى
ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعمل للتعبير به بدلا عن ذلك المستتر لصيق العباد
وتسميها على المتعلم كما يعلمه قولهم تقديره من ثم لو قيل امر ب انت او زيد قام هو كان انت
وهو تأكيد لذلك الضمير المستتر **فان قيل** حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوضوح فامعنى كونه
مستترا جوارا **اجيب** بان هذه تفرقة اصطلاحية وهي ان عامل ذلك الضمير ان كان يقع
اسما ظاهرا او ضميرا بارزا قيل المستتر فيه المستتر جوارا والى قبل ان مستترا وجوبا وجوه
هذه التفرقة ظاهرة وقد علمت ان الحركة لفظ وان لم يكن كغيره انما يقتصر على الحرف والحركة
تابعة له في الخرج لا استقلال لها يخرج فقولا بعضهم اقل ما يطلق على اللفظ حرف واحد لم يرد
بذلك الاحتراز عن الحركة بل رأي ما ذكرنا خلافا لمن اخذ بظاهره على ان سمي الحركات

كروا صغيرة

حروفا صغيرة حيث عبر عن الضمة بالواو الصغيرة والحرف في كلام بن يعين المتقدمون
كانوا يسمون الفتحة الالف الصغيرة والواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان
الحركات والحروف اصوات وانما رأي الخويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حروفا الضعيف
حركته وان كان في الحقيقة شيئا واحدا انتهى ثم لا يخفى ان قول المص استعمال اللفظ او على
من استعمال الصوت قيل فيه انه من خلط اصطلاحا بآخر لان حروف الحركات لا يرد
كما اكتشف التام عن الحدودات كما ان اهل اللسان بل يميزها وهذا لا يخفى في البصائر
البعيدة ويرد بان هذا لا يمنع دعوى الاولوية وانما يمنع دعوى الاولاد نعم يقال كان
الاولى حينئذ للمص ان ياتي بدل اللفظ بالقول لان اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول
لا يظلم على الجهل اي غير المستعمل وغير الموضوع فقول بن هشام في شرح القصر والقول
خاص بالموضوع اي والمستعمل حينئذ لا يخرج عن ذلك الجواز بناء على انه غير موضوع
قال سيد الحقيقة في حواشي المطول الجواز غير موضوع البتة وقال في حواشي العضد
للحروف في ان الجواز موضوع او لا لفظي متشابهة الاختلاف في معنى الوضع انتهى
ولحق ان الجواز موضوع بالالتزام واجيب بان القول وان كان اخص من اللفظ لما ذكرنا انه
استعمل في الرأي والاعتقاد كثيرا لتمييز ما كان حقيقة العرفية فصا واختص بذلك **الصوت** الذي
هو مسمى للفظ المطلق الصوت كما لا يخفى **فان قيل** وهو عند المتكلمين ما لا يقوله بذا من الممكن
بالغيره ومن ثم قال **قوله** يخرج من داخل الرتبة الى خارجها والرتبة
بالهجرة عضو وذات شعبتين احدها في الجانب الايمن وهي ذات ثلاث شعب ولا غري في الجوار
اليسير وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالغرائش التي لا يجذب للقلب بالنسبة
النسيم ويخرج عن انقباض البخار الداخلي المحترق مع النفس مما صاحب للنفس حال كونه
مستطابا اي عند اتصاله بمقطع اي يخرج من مقاطع خارج مروق الخلق
واللسان والفتيحي التي هي التي ينطق المعهودة اي يستمر متصلة حتى يرضى له
في الخلق واللسان والفتيحي مقاطع تشبه من امتداده واستطالته فكل من الحرف والحركة
عبارة عن الصوت الذي يسمع عند انقباض الهوي في الخرج وكان المص اراد بهذا الكلام
اصني قولها والصوت عن الخ ايضا ما قدمه من قول اللفظ اسم لصوت مشتق على ذي
مقاطع لا شتم هذا على بيان كيفية اشتغال الصوت على الحروف والافان الاول
ان يقتصر عما هنا على تعريف مطلق الصوت وهو عند اهل السنة كيفية الهوي وحده
بخص خلق الله وعند الحكماء يحدث عن موج الهواء واصطكاك بعضه ببعض ولا يزال

كما هذا والمتأخر **ون على خلاف قوله** اي قول ابن الضايح ان القصد لا يشترط
التصريح به عليه ما ذكره المصنف عن حيث صرحوا بالقصد في صياغة الكلام **منهم من**
ومن قالوا في تفسيره **ون عصفور** في معنى **ون** ولو كان القصد مستفاد من حصول
الغاية كما اصرح به هو لا الامة مع ذكر الغاية والالكان من ذكر ما لا يحتاج اليه وكلام
هو لا الامة يصان عن مثال ذلك انما انظر كلام المصنف وفيه ان تصريحه هو لا بالقصد لا
يقتضي تحالفه بين الضايح اذ ليس في كلامه التصريح به لا دلالة له على عدم استفادة القصد
من الغاية اذ يجوز ان يكون من التصريح بما علم من التأخر ما علم ما هو الاصل في القيود
التي تذكر في التعاريف وايضا الخ ولي لم يصح بالقصد ما ذكره الوضع واختلف
الناس في فهم من فسر بالقصد كائن عصفور ومنهم من فسر بالوضع العربي كائن
الضايح كما علمت والحاصل ان ابن الضايح يقول بعدم اشتراط القصد في الكلام وحكم
على ان كلامه لا يسمي بكلاما اصطلاحيا لعدم وجود الغاية وقد علمت وجهه وغيره من
لم يشترط القصد قال بان كلامه نحو انما يسمي كلاما اصطلاحيا لوجود الغاية فلا يضر
توحيدها صراحة عن شخص لا قصد ولا رؤية اي من جنس من يعقل بخلاف ما لو صدر ذلك
عن بعض الطيور فلا يسمي كلاما اصطلاحيا عند هؤلاء ومنهم من قال باشتراط القصد وبني عليه
ان كلامه نحو انما يسمي كلاما اصطلاحيا وان حصل من معنى حسن السكوت عليه وعدم
التصريح به في بعض كتب من يقول باشتراطه لا يستغنى عنه بالغاية لا فم اشتراطه ان تكون
الغاية مما يحسن كونه مستكلم عليها وحسن سكوت المستكلم يستدعي ان يكون قاصدا لما
يتكلم به فوصف الكلام بكونه مفيدا بالمعنى المذكور يستلزم وصفا بكونه مقصودا
فليتأمل **واعلم ان التركيب** والتصرح به في هذا الكلام الذي وجد في اللفظ والا
فأدركه المصنف **ما سياتي** ان الغاية تستلزمه وان كان التصريح به هو الاصل في التعاريف
لانه لا التزام وفيه ما علمت من ان المصنف لم يكتبه بذلك بل صرح بما هو اخص من غيره وهو
التأليف **ولا حاجة الى ذكر الوضع** في هذا الكلام لان الوضع ليس معتبرا في الكلام اصلا **لان**
الصحيح **لنقصا** اي الوضع **بالفردات** **والكلام** **عن** **التركيبات** لانه في بيان
حقيقة الكلام والكلام منها كما علم **والتركيبات** **لانها** **على** **معانيها** **غير** **وضعية** بل عقلية
على **الاصح** **والا** **لوقوف** **فهم** **معانيها** **غير** **نقلها** **عن** **العرب** **ولا** **ودعا** **الامة** **اللفظ** **كيفية** **الفردات**
مع ان العرب تركتها لا اختيارا لتكلم يتكلم بها كيف اراد على القائلون العربي وهذا الذبح الذي
سلكه المصنف فيه يوضحه قال ابن اياز كان شحي سعد الدين المغربي يقول في اشتراط الوضع

عليها
ذكر

نظر

نظرا وان وضع اللفظ لم يضع للمحل كما وضع المفردات وبه معنى غير الذي يجرى ما قد مره
بان المراد بالوضع في التركيبات الوضع النوعي وفي المفردات الوضع الشخصي ولفظ ما بينهما
والذي برهنه شيخنا ابن اياز على انتفاءه في التركيبات هو الوضع الشخصي وايضا الفرق بين
الوضعين ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة لمعاني مخصوصة كالقائل للحيض او الطهر
فهذا وضع شخصي واما ان يضع قانونا عاما يعرف به الفاظا معينة كان يقول مثلا
مقي اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم المضاف على المضاف اليه فنقول نحن غلام زيد
وثوب زيد وعبد زيد وما لا يتناهي عليه اعتبار الوضع في الكلام فالمراد به الوضع العربي
وبذلك يخرج ما افاد المعنى المتقدم بالعقل كما اذا قال شخص غير مشاهد للسامع قاهر زيد فان هذا
للفظ يفيد معنى حسن السكوت عليه وهو حياة المتكلم به لكن لا بالوضع لان الوضع لم يضع قائم به
مشاكلة المتكلم به واستفادة المعنى المذكور منه مما هي تحضي العقل لان العقل يقتضي
بان كل متكلم يحكي فسمية هذا اللفظ كلاما لا لفظة المعنى المذكور بل افادته المعنى الموضوع
هو له وضع قانونا وعوضا نسبة القياس الى زيد ويخرج بذلك ايضا ما افاد المعنى المتقدم بسبب
التصريح فانه يسمي كلاما لان استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع ويخرج ايضا المعنى
المعنى المذكور في الوضع الغير العربي فانه يسمي كلاما لان مدار علم العربي على التفرقة بين الكلام
العربي وغيره قال ابن مال البروناد بعض العلماء من الاصوليين وهو الامام ابو بكر بن البنا
قلا في هذا الكلام من ناطق واحد لا عمل واحد فلا يكون عاملا الا واحد وبه جاز لا يعتبر
كما لا يعتبر اتحاد الكاتب لتسمية خطا انتهى ووافقه على ذلك الشيخ ابو حيان واعترضه
المرازي والبراد ما ينبغي بانه يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة ان كل كلام يشتمل
على نسبة احد طرفيها الى الاخر والنسبة امر نفسي اي قائم بالنفس لا يقبل التحيز
وبه بالنسبة التي بين طرفي الكلام هي ارتباط احد الطرفين بالآخر وهذه قائمة بالكلام
لا بالنفس ويقال لها النسبة بين بيني والقائم بالنفس انما هو النسبة بمعنى الحكم
بهذا الارتباط والا لم يقبل التحيز دون الثانية والحاصل في الكلام انما هو الاول
دون الثاني لان كلامه نحو الشاة لا يتصور فيه نسبة بمعنى الحكم ثم اشار المصنف ايضا
ما اعتبره في هذا الكلام مثال وهو جري يذكر ايضا في القاعده فقال **مثال اجتماع**
هذه اللفظ **لان** **التي** **اعتبر** **اشتمال** **المعاني** **عليها** **بذلك** **اللفظ** **في** **الافادة** **والقصد**
اي كونه ملفوظا به مفيدا مقصودا القول من له قصد ورؤية العلم افع لفظ لانه
صوت مشتمل على مقاصد اي على اربع معاني حروف اللين واللسان والتعريف

لان الاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في قولنا زيد قائم واسم اللفظ كقولنا زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان واسم الفعل كما في الفعل /
 الاصطلاح الذي هو الصيغة وهو الراجح واسم للفعل اللغوي الذي هو المصدر وهو المروج الذي قال به بعض البصريين وحري عليه شئ المحققين فان كان الثالث هو من الثالث وعده الجواب او من جواب المصنف عن تبع الشاطبي بقوله
في القول بان اسم الفعل كلمة رابعة ليست دالة تحت واحدة من الكلمات الثلاث
في بعد التثنية اي لاجتماع النجاة والفاصلين **في التثنية**
 المذكورة انما اقسام الكلمة **في التثنية** اي هذا القول لان في حق الالزام
 بناء على ان الالزام في الامور اللغوية يجب تباعه بل هذا الجواب ساقط لان
 فيه تسليم ان اسم الفعل ليس دالا تحت كلمة من هذه الكلمات الثلاث وقد ثبت
 بطلانه ومن ثم فكر الشيخ ابو حيان شيئا الا ستاذ ابا جعفر بن الزبير حكى لهم
 هذه المقالة عن صاحب الاستاذ اي جعفر بن صابر على سبيل الاستغراب لها
 قال الشاطبي فان قيل اين الالزام وقد خالف الفراء في المسألة وهو من المصدر
 الاول الذي لا ينعقد اجماع دوغم لانه في الكوفيين نظير س في البصريين
 حيث قال في كلامه انما ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا واجيب بان الفراء يحكم
 بالها غير الثلاثة بل قال بالوقف لتعارض الدلالة ومن المعلوم ان اجزاء الشئ
 المركب لا بد من اجتماعها فيه وليس هذا مرادنا بل **في التثنية**
في مجموعها اي تلك الاجزاء **في التثنية** اي لا في كل واحد منها حتى لا يسمى
 كلاما او ما وجدت فيه هذه الثلاثة اذ ليس ذلك شرط وحيث كان التركيب
 في مجموعها فليس كل تركيب من ذلك يكون كلاما فان التركيب **في التثنية**
بينها اي بين مجموع تلك الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف **في التثنية**
احدها لا يسمى كلاما لانه غير **في التثنية** فائدة الكلام وهو ستة اقسام احدها
 تركيب حرفين نحو ليتما والثاني تركيب حرف واسم اي والحرف مقدم نحو
 الرجل والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كقولهم زيد بالربيع
 تركيب فعل وحرف نحو قاما والفاصل تركيب فعل واسم نحو صعد
 والسادس تركيب اسم وحرف اي والحرف متأخر نحو ذاك فالويرد ان
 هذا القسم هو عين القسم الثاني في كلامه اي لان المفقوض في القسم الاول

تقدم الحرف

في التثنية

تقدم الحرف وفي هذا القسم تقدم الاسم كما هو المفهوم من تعبيره واعتبر في بانه
 لو نظر لذكر الذات الاقسام عليها ذكر فالصواب اسقاطه وان يذكر بدله
 الفعل مع الفعل اي لتتم الاقسام الستة بحسب القسمة العقلية فقد قال
 شيخ المحققين والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل
 والحرف لا يعد وستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والحرف والفعل
 مع الاسم والحرف او الحرفان انتهى وقد يقال انما تترك هذه القسمة لانه لا
 تركيب بين الفعلين بحيث يكونان كلمة واحدة كباقي الاسماء **في التثنية**
الثاني يسمى كلاما وهو ما يفيد فائدة الكلام المتقدمة وهو قسمان
احدهما تركيب فعل ظاهر واسم كذلك على وجه يكون الفعل
حديثا اعني الاسم نحو بالرفع اي وذلك نحو او بالنصب اعني نحو
قام زيد او فعل ظاهر واسم مضمي بارز نحو تمت وبعث او فعل ظاهر
 واسم مضمي مستتر وجوبا نحو استقم او جوارزا نحو قام في جواب ما فعل
 زيد خلافا لما صرح به المصنف او فعل مقدر واسم مستتر فيه نحو يا زيد
 ان التضرع في الكلام ادعوم مع فاعله المستتر ومنه ما بعد الحرف في الجواب كما تقدم
وتسمى هذه الجملة الحاصلة من الفعل والفاعل **جملة فعلية** لتصديرها بالفعل
والثاني من تركيب اسمين **في التثنية** يكون **احدهما** خبرا عن الآخر اي فلا
 بدان يكون بينهما اسناد وعدم عدلهم لجزأ من الكلام لا كون الفائدة مستترة
 على ما تقدم بل كونه شرطا في الكلام لا شرطاً له والزم ان لا يوجد كلام مفقوض
 به حقيقة اصلا وهو في غاية البعد عن ان بعضهم قال الاسناد من الكيفيات والكيفيات
 من قبيل اللفظ ثم مثالهما او لم يمتد والآخر خبر بقوله **نحو زيد عدل** وعبدي حر
 ومثل الخبر فاعل اقيم مقام الخبر نحو اقامتم الزيدان **وتسمى** اي هذه الجملة الحاصلة
 من المبتدأ والخبر او ما قام مقامه **جملة اسمية** لتصديرها بالاسم فعلم ان الكلام
 لا يوجد ويحقق من نوع الحرف فقط ولا من نوع الفعل فقط ولا منهما فقط
 ويحقق من نوع الاسم فقط وقل ما يوجد ويحقق من اسمين او من اسم وفعل
 والافق يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما او من فعل وثلاثة اسما
 نحو علمت زيد منطلقا او من فعل واربعة اسما نحو علمت زيدا ثم منطلقا
 او من جملة الشرط والخبر نحو ان قام زيد قام عمرو او من جملة القسم والجواب

مؤله والفعل مع الاسم هو عين القسم الثاني في كلام المصنف لان الاسم مع الفعل واعتر من على الارض في قوله فالصواب اسقاطه في اسم ووزن لانه عن تركيب وهذا مثله مثل ما عرفت اعترضا عليه انه يقرر

في التثنية

القسمين

نحو والله لا كرمك او من اسم وجملة نحو زيد يقوم ابوه هذا وقد ذكر شيخ
 المحققين ان الكلام ليس الامة لجزء فقط وجملة الجواب فقط وقال سيد
 المحققين الحق ان الكلام مجموع الشرط والجزء او جزء وجواب القسم كلاً
 بل ونزل وجه ذلك مما يطول وادعي ان الحاسب ان الكلام لا يكون الا في
 اسمين او من اسم وفعل وما عدا ذلك خارج عن حقيقة الكلام ولا ينافي ذلك
 اطلاق الكلام على المجموع فقد قال بعضهم حقيقة الكلام لا تتوقف على موافق
 مسند ومسند اليه لكن ساء اطلاقه على المركب منها وما زاد عليهما من هذا
 كما يعلم ان الفعل لم يدخل في تحقق الكلام **وانه لا يدخل الحرف في ذلك** اي
 في تحقق الكلام وهو واضح **لانه ليس مقصود بالذات** ولذلك لا
 يسند ولا يسند اليه **واما يوجب به للربط بين اسمين نحو زيد والدار**
او بين فعلين نحو ان تضرب اضرب وفيه ان هذا ربط بين جملتين
 واجيب بانه لما اثر الحرف في كل من الفعلين نسب الربط اليهما **او بين فعل**
واسم نحو من يذبح وفيه ان هذا ربط بين جملة واسم واجيب بان الفعل
 لما كان هو المقصود من الجملة نسب الربط الى الفعل **او بين جملتين** فعليتين
نحو ان جار يذبح او فعلية واسمية نحو ان دخلت الدار فعبدي حر هذا
 وفي المعنى ما يفيد ان الحرف لم يدخل في تحقق الكلام عندس ولم يذكر عن احد
 مخالفة وهو الا التي التفتي لا خبر بها عندس ولا نظا ولا تقدير فاذا قيل الا
 ما كان ذلك كلاما موافقا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك على معناه
 وهو معنى ما انتهى فعلم ان الكلام لا يوجد بدون الاسم ويوجد بدون
 الفعل والحرف وبذلك اصرح الاستاذ ابو علي الشلوبيني حيث قال الكلام
 المقيد ويخاطب عن اسم اصلا ويوجد كلام مفيد لا يكون فيه فعل ولا حرف ومن ثم
 كان في الكلام اصلا للفعل والحرف انتهى وحيث يقال جزء الشيء ما لا يوجد
 ذلك الشيء به وانه فكيف اطلق لفظ الجز على كل من الفعل والحرف ويجاب بان
 اطلاق الجز عليهما لا باعتبار توقف تحقق الكلام عليهما بل باعتبار توقف بعض
 صور عليهما ام الفعل فواضح ولما الحرف فبعناية وفي التعليقة لان الخاص ان قيل
 بان نسل من الحروف من اجزاء الكلام لان الكلام لا يقتصر الى وجوده بوجه ما قلنا
 وان لم يكن له مدخل في الاستدلال ان لم يدخل في الكلام اذ احصل الكلام من جملتين

مررت

كثيرا

في المثال

انتهى اي مثله فكل من الفعل والحرف وفي الامر المصلي المعروف الذي لا ينعزم
 اصلا بانعدها كشعر الانسان وعصا الشجرة واما الاسم فكل من الحقيقة واذ
 اردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف **فعلامة الاسم** اي ما صدق عليه هذا
 اللفظ من الافراد والمراد بيان معظم تلك الافراد كل من هذا فليست ال
 للحقيقة ولا للشمول **الميزة** **عن تفسير** يعني الفعل والحرف **الحقضي** **وال**
الكسرة وما ناب عنها **التي تحدث** لفظا او تقديرا **عند عاقل الحفزي** به
 وسببه **والا** **ذال** **العامل** الذي هو **الحافض** **حرفا** **واسما** مضافا
ووالث **لما** **على** **القول** **الاصح** وهذا ثبت للحقضي بالاضافة وقيل
 بالحرف المقدر لا بالمضاف وثبت للحقضي بالتبعية نحو مرة بزيادة الفاضل
 وعلام هذا الفاضلة وبالجأوة نحو هذا بحر ضرب حرب بحر حرطها وانه
 لضرب البحر وروكان حقه الرفع لا تحت الحرف فوع على الخبرية وبالتوهم نحو
 لست قائما ولا قاعا بل بحر على توهم دخول الباقي خبر ليس لانه يكثر دخول
 ما فيه والاصح يقول بان التابع في غير البدل مجرور بما جره متبوعه اي وهو
 الحرف والاسم وفي البدل حرف او اسم مما نال جاره متبوعه بالتبعية وان
 الجز الجأوة يرجع الى الجز بالمضاف اي لان الجأوة مجرورة به فسر ذلك
 الجزا لانه كان مجرورة به لا بالجأوة والمجور في التوهم يرجع الى الجز بالحرف اي
 الحرف المتوهم لا بالتوهم وسياتي ذلك في كلامه في باب الاضافة فالجز والحرف
مجرورت **بزيد** والمجور بالاسم لمضاف نحو **غلام زيد** وهذا بل الاصح
 يقول الجار في ذلك هو الاضافة وقيل الحرف المقدر والحقضي عبارة اهل الكوفة
 ويراد في الجز وهو عبارة اهل البصرة وتفسير المصنف للحقضي بالكسرة يناسب
 ما ذهب اليه الجمهور ان الارباب من قبيل اللفظ لا ما ذهب اليه المصنف في طائفة
 من ان الارباب من قبيل المعنى كما سيأتي اذا المنااسبة ان يكون الحقضي تغييرا
 مخصوصا علامته الكسرة اي وما ناب عنها فان قيل في تعريف الحقضي حورونه
 اخذ الحقضي في تعريف الحقضي اجيب بان من التعريف اللفظي وسياتي في كلامه
 حكمه اختصاص الحقضي بالاسم فان قيل قد وجدت اضافة الاسم للفعل
 المضارع نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع في محل حقضي باضافة
 يوم اليه اجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان

دخول

والفعل وان لم يكن ان موجودة ولا مقدرة فهو وان لم يكن اسما حقيقة لكنه في حكم
الاسم وهو كاف وعلامة المميزة له عن قسيمية ايضا **التنوين** وتأخر عن الحرف
لان التنوين يتأخر عن الحرف عند اجتماعهما والمراد بالتنوين الاصطلاحي وهو
في الاصل مصدر فونت الكلمة اذا دخلت فيها نون تاء هو في **نون ساكنة تاتبع**
الآخر حقيقة او حكما **ثبت وصلا غاليا فيهن** اي في السكون ولحق الاخر
ونبوتها وصلا **وتحذف خطا ووقفا** فهو عن تسمية الة الشيء فخرجت **بسم ذلك**
النون الاولى عن خوصفتي ولحق الاخر نحو انكسر والنون للاحققة لحواس من قول **الشعر**
احد انطلق لان المراد بالحرف الاخر ان تلزم اخر حركة بان لا يمكن التلغظ ما يدون
حركة الاخر وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لاحد ايها يقول تحذف خطا كما
فعل المص في التصريح وبالحذف خطا نون اصابت واني لنبوت ذلك الخطا وهذه
النون في الاول والثاني والثالث يقال لها تنوين الترم وفي الرابع يقال لها التنوين
الغاي وبذلك يخرج ايضا نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة او كسرة نحو **لنقرني**
يا قوم ولنضرب يا هند لاظهار ترم نونا وكذا الواقعة بعد فتحة ان خيف اللبس
اتقاها نحو قولك امر الله الواحد اضرب بن زيدا ونهيا لا تضرب بن زيدا لانها لو سميت
الفا لا تلبس امر الواحد ونهيه بامر الاثنين ونهيهما وعند الامن من ذلك على المرجوع
واما على المراجع فترسم الفا وعليه فله بان يزداد في التعريف اخير توكيد فان قيل
لا حاجة لذلك ويراد بقوله تحذف خطا هو وبدلها وبدلها كمال يحذف قلنا
يصير التعريف غير جامع لانه يخرج عن التنوين اذا بدل الفا لة المنص ووقفا
قبل ولا حاجة لذكر السكون ولحق الاخر لان ما يخرج به يخرج بالحذف خطا
وهو وان عاها عند الاحتياج اليه وايضا هو ملجأ على الاصل اذا اصال في
التعريف التصريح بجميع القيود وان لزم من احد هما الاخر لان الاولى عدم الاكتفا
في التعريف بدلالة الالتزام كما علمت وقيد بالغالب حتى يصير التعريف جامعا
ولا يخرج بعض افراد التنوين والتقييد به للاذخار بدليل قوله **في غير الغالب ان**
التنوين قد عجز لعارض وذلك **لانتقال الساكنين نحو عظم النظر والسما**
التنوين والنون وحرك ولم يحذف كما حذف نون التوكيد الحقيقية عند
التقا الساكنين في خواصب القوم مع ان وضعها السكون ايضا لان التنوين
منزل من الاسم منزلة الحرف للزومه له حيث خلا من ال والاضافة والنون

هذا التنوين هو الذي يثبت في آخر الكلمة
وإن لم يكن اسم حقيقة لكنه في حكم
الاسم وهو كاف وعلامة المميزة له
عن قسيمية أيضا التنوين وتأخر عن
الحرف لأن التنوين يتأخر عن الحرف عند
اجتماعهما والمراد بالتنوين الاصطلاحي
وهو في الأصل مصدر فونت الكلمة إذا
دخلت فيها نون تاء هو في نون ساكنة
تاتبع الآخر حقيقة أو حكما ثبت وصلا
غاليا فيهن أي في السكون ولحق الآخر
ونبوتها وصلا وتحذف خطا ووقفا فهو
عن تسمية الة الشيء فخرجت بسم ذلك
النون الأولى عن خوصفتي ولحق الآخر
نحو أن كسر والنون للاحققة لحواس من
قول الشعر أحد أنطلق لأن المراد
بالحرف الآخر أن تلزم آخر حركة بأن
لا يمكن التلغظ ما يدون حركة الآخر
وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة
لأحد أيها يقول تحذف خطا كما فعل
المص في التصريح وبالحذف خطا نون
اصابت واني لنبوت ذلك الخطا وهذه
النون في الأول والثاني والثالث يقال
لها تنوين الترم وفي الرابع يقال لها
التنوين الغاي وبذلك يخرج ايضا نون
التوكيد الخفيفة الواقعة بعد ضمة أو
كسرة نحو لنقرني يا قوم ولنضرب يا
هند لاظهار ترم نونا وكذا الواقعة
بعد فتحة ان خيف اللبس اتقاها نحو
قولك امر الله الواحد اضرب بن زيدا
ونهيا لا تضرب بن زيدا لانها لو
سميت الفا لا تلبس امر الواحد ونهيه
بامر الاثنين ونهيهما وعند الامن من
ذلك على المرجوع واما على المراجع
فترسم الفا وعليه فله بان يزداد في
التعريف اخير توكيد فان قيل لا حاجة
لذلك ويراد بقوله تحذف خطا هو
وبدلها وبدلها كمال يحذف قلنا يصير
التعريف غير جامع لانه يخرج عن
التنوين اذا بدل الفا لة المنص ووقفا
قبل ولا حاجة لذكر السكون ولحق
الاخر لان ما يخرج به يخرج بالحذف
خطا وهو وان عاها عند الاحتياج اليه
وايضا هو ملجأ على الاصل اذا اصال في
التعريف التصريح بجميع القيود وان
لزم من احد هما الاخر لان الاولى عدم
الاكتفا في التعريف بدلالة الالتزام
كما علمت وقيد بالغالب حتى يصير
التعريف جامعا ولا يخرج بعض افراد
التنوين والتقييد به للاذخار بدليل
قوله في غير الغالب ان التنوين قد عجز
لعارض وذلك لانتقال الساكنين نحو
عظم النظر والسما التنوين والنون
وحرك ولم يحذف كما حذف نون التوكيد
الحقيقية عند التقا الساكنين في خواصب
القوم مع ان وضعها السكون ايضا لان
التنوين منزل من الاسم منزلة الحرف
للزومه له حيث خلا من ال والاضافة
والنون

فانما

المذكورة لا تلزم الفعل وايضا قصد وان يجعلوا النون الملاحقة للاسم من
على النون الملاحقة للفعل ومن غير الغالب ان التنوين لا يلحق الاخر بل **تد**
يلحق الاول اي ما ليس بلزما وجسب ما كان **نحو شربت ماء بالقصر** اي في لغة
القصر لان الميم اول الاسم واخر الالف وقد نقل المص عن الجال ابن هشام
ان التنوين انما يلحق الاخر الذي هو الالف ثم حذف لانتقال الساكنين
انتهى على انه لا يبعد اطلاق الاخر على الميم باعتبار انه لا شيء بعدها فليست اهل
من غير الغالب ان التنوين لا يثبت وصلا بل **قد يحذف وصلا** لزوما كما في المعنى
وذلك **انما كان في علم** اسم او كنية او لقب قبل او ما هو كناية عن العلم كفلان وفلان
موصوف ذلك العلم **بان** متصلا به قال في المعنى وابنة باتفاق او ثبت عند
قوم من العرب انتهى وخالف بن عصفور في ائنه **مضاف** ذلك الابن ونحوه
لي علم او كنية او لقب او ما هو كناية عنه على ما تقدم وذلك **نحو قال زيد**
بن عمرو او ابن ابي بكر او ابني زيدا العابد بن او هند ابنة او بنت عمرو ابني الخنجر
او ضا الذي او فلان بن فلان او فلان ابنة او بنت فلان **في حذف تنوين**
رئيس في المثال الاول **تخفيفا** لانه كثر استعمال ابن ونحوه بين علمين وصفا لا يكاد
ينفك عن ذلك فظلل التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه ومن ثم لم يحذف
اذا لم يكن ابن صفة بان جعل خبرا عما قبله او فصل نحو جازيد الفاضل ابن عمرو ولم
يكن بين علمين بان كان بين وصفين كجاني كريم ابن كريم او بين علم وصف كجاني زيد
ابن اخينا لقلة الاستعمال ومن ثم اشترط بعضهم ان يكون العلم الثاني ابنا الاول
حقيقة فان كان جدا لم يحذف التنوين لان الاكثر نسبة الانسان الى ابيه لا الى جده
ومنه قد نبشأ توقف في الحاق الكناية عن العلم به لانه لا يكثر استعمالها كالعالم ومن
هذا يعلم ضعف القول بان التنوين انما حذف في ذلك لانتقال الساكنين وهي التنوين
والا لا التخفيف وهذا المراد لا يحذف فيما ذكر لزوما كما يدل عليه المقابلة او لا
يجوز حذفه محل نظرو كما حذفوا الموصوف بحذف تنوينه لفظا خففوا الصفة وهي
ابن ونحوه بحذف الف خطا على خلاف القياس كالحكم جعلوا الاسمين اسما واحدا
لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد وهذا يمكن ان يكون هو المراد من تشبيها
له بامرء وانعم لا ما فهمه من بعضهم ان حركة الموصوف حركة اتباع والحركة اي لا
اغراب وانما كان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان القياس والقاعدة

هذا التنوين هو الذي يثبت في آخر الكلمة

هذا التنوين هو الذي يثبت في آخر الكلمة

هذا التنوين هو الذي يثبت في آخر الكلمة

هذا التنوين هو الذي يثبت في آخر الكلمة

والتحریر ان الخاص
باسم منده ص

٢
خروجهم من الدنيا
وهو مضمون بالقرآن
وما احسن قول النجدة
وقد اشار الى هذا
بقوله

قد سمعتم الصرف الدنيا يتبعني
وكم في الورد هبات كثيرة
وانا تشارف في شمع الخمر صرفها
ملاحيب لاجل الصلوة ترقول
ابن الورد ايضا صرف الشاوي
قال هذا زهد قال نعم يصرف

ومنه ما التزم

البن عمارة

من حديث او عمل ايه بكسرهما فان وصلت نونت فقله ايه حديثا وقل اذ قلت ايه يارجل تامر
بان يريدك من الحديث للمعهود بينهما كانا قلنا هات الحديث وان اتيت بالتشوين كما قلت
هات حديثا ما لان التشوين تنكير وصده كلمة بيت على السكون وهي اسم مسي في الفعل
ومعناه اسكت تقول الرجل اذا سكته صه فان وصلت نونت فقلت صه صه وقيل فان
قلت صه يارجل بالتشوين فانما تريد الفرق بين التعريف والتكثير لان التشوين تنكير انتهى
وبه يعلم ان ما اشتبه في صه واية بين الناس خلاف المشهور في اللغة **والقسم الثالث**
تشوين المقابلة الذي جعل في مقابلة شئ اخر وهو الحق ما جمع بالفتحة **تشوين**
عندك من الاعلام **ومسلات** من الصفات **فانه** اي التشوين المذكور **مقابل**
النون اصله وهو جمع المذكر السالم **غوري** **ومسلي** في المعنى الذي جي بها
لاجل من **نور** **الاسم** وانقصا له على المشهور في ذلك من ستة اقوال
كان النون في ذلك الاصل الذي هو جمع المذكر السالم **فان** **التشوين** **الذي** **الاسم**
اي واحد من الجمع وهو **نور** **ومسلي** في ذلك في تمام الاسم وانقصا له على
قاله شيخ المحققين **الشي** بمعنى هذا اللفظ فان قيل لم يجعل التشوين في جمع المؤنث
في مقابلة التشوين الذي في واحده ايضا قلنا ان واحد قد يكون في تشوين بان
يكون ممنوعا من الصرف بخلاف واحد جمع المذكر قال الشيخ ابو حيان ونقل عن بعض
انه اي هذا التشوين عوض وفسر اي ذلك البعض بانه عوض عن الفتحة التي كان
يستعملها في حالة النصب وهذا واسد لقوته في حالة الرفع والجر انتهى زاد في المعنى ولان
الكسرة قد عوضت عن تلك الفتحة فاعند التعميم الثاني وذبح جمع منهم جار الله
الزمخشري لان هذا التشوين للتمكين واغرض بانه لو كان للتمكين ما ثبت فيما
سجي من هذا الجمع نحو عرفت علم الموقف الحاج لوجود العلمية والثاني قال الله تعالى
فاذا قضيت من عرفات فقبوت في ذلك دليل على انه للمقابل للتمكين واجاب الزمخشري
بان التشوين انما يسقط في عرفات لان الثاني الذي في الثاني في ما ضعيف لان هذه
التامع الالف علامة الجمع اي ليست متحضة للتانيث بل للجمعية فضعف امرها
عن كونها علم ونظر فيه شيخ المحققين بان عرفات مؤنث وان قلنا لعلامة تانيث
فيها اصلا وانه لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو يتاويل بالبقعة ثم قال والاولى عندي
ان يقال ان التشوين للصرف والتمكين وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط
لتبعه الكسرة في السقوط وتبع نصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرة في

الاسم سقط

مقبوع لانه فهو التشوين في غير المنصرف للضرورة انتهى ويقال من جانب
هو الا لو كان تشوين ما جمع بالفتحة والمقابل كما تقولون لوجب بقاؤه ونحو
عرفات دائما وادامع انه يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف فيجوز بالفتحة من غير تشوين
اجيب بان هذا الوجه ممنوع عند البصريين ومن ثم اعترض ابو حيان على ابن مالك
في قوله ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لفتة وبان فعل به ذلك لكونه يشبه تشوين
التمكين في الصورة والذي يظهر ان ثم ريت كلام المصنف في التصريح يصح به ان
الحكم على تشوين جمع المؤنث بانه للمقابل محله ما دام جمعا فان جعل علما اخر في تشوين
عن المقابلة وصار للتمكين والصرف ويوجب هذا ان الحق صرح بان تاخرت علما
تبدل في الوقف كما وجهها لا تبدل وحيد يندفع ما يقال شرط التالي تمنع
من الصرف ان تبدل في الوقف كما قال قيل لو كان تشوين نحو عرفات للتمكين والصرف
لوجب اعراب اعراب ما لا ينصرف دائما واذا وكيف جازحه بالكسرة مع التشوين
اجيب بان من اجاز ذلك استحب بعد العلمية صورة حاله في قول العلمية وعبارة
المصنف في التصريح واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسي بجر على ثلاث
فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تشوينه لانه في اصل
للمقابل فاستحب بعد التسمية انتهى وهو كما ترى يصح بما ذكرته من ان
تشوين نحو عرفات ليس للمقابل ولعل هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله
وانما نون وكسرة عرفات وفيه العلمية والثاني لان تشوين الجمع تشوين المقابلة
لا تشوين التمكين انتهى اي فاستحب صورة تلك الحالة بعد العلمية لكن قوله ولذا
اي لكون تشوين الجمع للمقابل مجتمع مع اللام في نظر لان التشوين المطلق لا يجمع
اللام وما قرناه يظهر لان استدلال المصنف في التصريح تبعا لشيخ المحققين
والمعنى والمراد ان تشوين جمع المؤنث للمقابل بوجوده في نحو عرفات فيه
نظروسياتي لهذا من زيد بيان عند اللام على جمع المؤنث بالكسرة **والقسم**
الرابع تشوين العوض الذي جعل عوضا عن شئ اخر وهو ما عوض عن
حرف اصلي او جملة فالاول **نحو جوار** من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فاعول
في حالتي الرفع والجر ومن كل منقوص مسحق لمنع الصرف حتى يشمل نحو اعيم
تصغير اعي فان ما نغم من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو افعليل كما يطر
ونحو قاض علما لمرأة فان ما نغم من الصرف العلمية والثانيث المعنوي

والثاني هو **مبدأ** **الاول** **عوض** **عن** **الاصلي** وهو اليا المحذوف ورفعاً
وجراً لان الاصل في الاول جوارى بالرفع مع التنوين وفي الثاني بالجمع التنوين
اي تنوين التمكين نظر الى ان الاصل في الاسماء الصرف والاعلال قوي وهو النقل
الظاهر في اللمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه مشابهة وهي غير ظاهرة استقلت
الضمة او الكسرة على اليا المحذوف فصارت اليا ساكنة والتقت مع التنوين وهو كان
لان التنوين بعد الحركة التي هي الضمة او الكسرة حذفت اليا لانها جزء كلمة لدفع التقاء
الساكنين ثم بعد هذا الاعلال استحققت اللمة منع هذا التنوين اعني **تنوين**
التمكين لانها من صيغ منتهى الجموع تقدير لان المراد الخامس وهو اليا المحذوف لعل
كل ما حذف في التنوين فلما حذف خيف جوع اليا لزال ضد جوارى جوعاً
يحصل نقل في اللمة في تنوين عوضاً عنها الحقة اذ جوارى بالتنوين اخف من جوارى
بالياء والتنوين الموجود حينئذ عوض عن تلك اليا المحذوفة لانها الساكنين مثل
هذا يقال في اعم وقاضى على الامارة وقيل التنوين في جوارى عوض عن حركة اليا
التي هي الضمة او الكسرة لان اليا ساكنة على ان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصل في حالة
الرفع جوارى بالضمة وفي حالة الجر جوارى بالكسرة من غير تنوين التمكين لان هذه
الصيغة لا تقبل ما علم لها من صيغ منتهى الجموع استقل كل من الضمة والكسرة على اليا
محذفت ثم عوض عن التنوين والتقدير كما مع اليا الساكنة محذفت اليا لدفع التقاء
الساكنين فصار جوارى تنوين عوضاً عن تلك الحركة التي هي الضمة او الكسرة ولما
عوض التنوين عن تلك الحركة لم يصل به حذف اليا الموجبة للشقطة في اللمة وعوض
بانه لو كان منع الصرف مقدماً على الاعلال لوجب الفتح اي فتح اليا في قول المررت
جوارى ولا وجه لكسر حال لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين واليا بالفتحة
وصينته لا وجه لحذف تلك الفتحة حتى يكون سبباً لحذف اليا في حالة الجر لان الفتحة
خفيفة وجاب باهم عبرت الكسرة نظر الاصل والافلو قالوا الاصل جوارى بالفتحة
استقلت الفتحة على اليا محذفت لان صحيحاً لان الفتحة حينئذ ليست خفيفة بل ثقيلة
لنبايتها عن الكسرة لان استقلت على اليا محذفت ثم حذفت اليا ولما في النصب
فلا خلاف ان جوارى باثبات اليا ونصبها بالفتحة الظاهرة من غير تنوين لان الفتحة
في الاصلية ليست ثابته عن حركة ثقيلة هذا وادعى **الاخفش** ان تنوين جوارى
تنوين تمكين فهو منصرف قال لان اليا المحذوف الحق هذا الجمع باوان الاحاد

كسلام

وقال في قوله جوارى
بالياء التنوين
فان اليا تنوين
فان اليا تنوين
فان اليا تنوين

كسلام وكلام فصرف وهو مردود بان اليا كما علمت محذوفة لعل في كالتامة
فلم يخرج عن صيغة الجموع المتناهية الخالفة لا و ان الاحاد وقد يكون عوضاً عن
حرف زائد غير اصلي نحو حذفت بالتنوين عوضاً من الضماد الذي في الف الجمع
كما قال ابن مالك لكن في المعنى الذي يظهر انه تنوين الصرف ولهذا جاز بالكسرة وليس
بدهاب الالف التي هي علم الجمعية كدهاب اليا من جوارى **الثاني عوض**
عن جملة لان اذ تجب اضافتها الى الجملة اتفاقاً والاصل يوم اذ كان كذا وكذا حذفت
تلك الجملة المضافة لاذ جوارى قال ابو حيان كما يظهر من قواعد العربية النحوية وكسرت
ذال اذ لا لتقاء الساكنين و ربما فحقت نحو قوله تعالى فاعلم ان اذاناً من الظالمين
وذهب الاخفش الى ان تنوين تمكين والكسرة اعراب المضاف اليه واصافة يوم
الي اذ من اضافة الاسم للاخص اي يوم هو وقت كذا وقيل من اضافة احد للترا
د فبني الي الاخر **والجواب** من تنوين العوض **العوض** اي الواقع عوضاً عن
المفرد اي عن كلمة مفردة اي المتوهم كونه عوضاً عن المفرد **في مثل كل وبعض**
فالحكم عليه بانه من العوض عن المفرد انما هو بحسب ما يتوهم لا بحسب نفس
الامر فلا ينافي ما ذكر قوله **فان تنوين** اي كل وبعض ليس عوضاً بل **تنوين**
تمكين لصدق ضابطه السابق عليه لان الاضافة كانت تمنع منه فلما قطع
كل منعهما عنها دخل التنوين لانه اسم معرب لم يشبه الفعل حقه ان تدخله مركبات
الاعراب مع التنوين ولعل هذا مراد المص بقوله **تنوين** **عند الاضافة** **في وجوده**
عند ما اي يكون تنوين كل التمكين لا للعوض **عند ما** ومما به انه تنوين
عوض عن المضاف اليه المحذوف لان حق كل منهما ان يضاف اليه ما بعده فلما قطع عن
الاضافة لدلالة ما قبله عليه عوض التنوين وجري عليه في المعنى حيث قال والثالث
اي من تنوين العوض تنوين كل وبعض اذا قطعاً عن الاضافة وقيل هو تنوين
التمكين رجوع لزال الاضافة التي كانت تعارضه النحوية في كلام بعض شيوخه مشأ
تنوينها اي كل وبعض عوض عن المضاف اليه بلا مرية الا انه مع ذلك تنوين صرف
لان مدخوله معرباً لم يشبه الفعل فهو من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ
ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله ظرف مبني فهو من القسم الرابع النحوي
وكلام المص يمكن حمله على هذا بان يكون مراده انه ليس من تنوين العوض فقط
بل تنوين تمكين ايضاً وحينئذ لا يحتاج كلامه اليها او لظاهره فليتامل وانما

وبعض

اختصت هذه الاقسام الاربعة بالاسم لان المعاني التي جئى بتلك الاقسام لا يخلو
 لا يتصور في غيره وبما ان تنوين التكمين جئى به للدلالة على تحكي مدخوله في صفة
 الاسمية كما علمت وكل من الفعل والحرف لا اسمية له اصطلاحا فضلا عن تمكنه فيها
 وتنوين التكمين جئى به للدلالة على تكبير مدخوله كما علمت والحرف لا يتصف بتعريف
 ولا تكبير والفعل وان وصف عند اهل البلد بالثبوت لان المراد انه في حكم اللفظ
 وتنوين المقابلة خاص بالجمع لانه جئى به في مقابلة ما وجد في جمع اخر هو اصل
 للدلالة على كماله وكل من الفعل والحرف لا يقبل الجمع وتنوين العوض قد يقع
 عوضا عن المضاف اليه وكل من الفعل والحرف لا يضاف اي وحمل ما عدا ذلك من
 بقية اقسام تنوين العوض عليه كجوار فسقط ما قبل الفعل يشارك الاسم في الحرف
 نحو لم يغفر فلم يخص تنوين العوض بما حذف من الاسم وهذا وقد اقتصر من الجانب
 في شرح منظومة عليان الذي من خصائص الاسم تنوين التكمين والتكبير فقط
 علامة الاسم المميزة له عن قسيمية ايضا **الف** **اللام** اي وجودهما اوله والمراد
 بهما الزايدتان على بنية الكلمة المعرفتان المرادتان عند الاطلاق ويكونان **اللام**
والف اي المشبهة وافعل في التفضيل فالاول **نحو الف** لانه وان كان
 وصفا في الاصل ما خوذ من العلامة وهي شدة الجماع الا انه غلبت عليه الاسمية
 كالقوى والمخاف **الثاني نحو القفظان** من الصفات المشبهة واليقظان
 الحذر ونحو الافضل وقيل **في** في الصفة المشبهة موصولة لا معرفة وجري
 عليه الشيخ بن مالك وتبعه الجاهل ابن هشام في شرح القفل وفي الاوضع
 لكنه قال في المعنى ان هذا القول ليس بشيء لانه الصفة المشبهة للثبوت
 فلا تقول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا كانت الدخلة على الاسم
 التفضيل ليست موصولة اتفاقا وانما اختصت ال معرفة بالاسم اي ما قبل الفعل
 والحرف حتى يصح جعلها علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام والما قبل
 ذلك الاسم قاله البدر بن مالك اي لان معنى الاسم مستقل نحو طبا لذات يقبل
 التبيين بخلاف معنى الفعل والحرف لا يستقل حتى يقبل التبيين فان قيل سلكي
 في كلام المصنف معنى الفعل مستقل قلنا ذلك معناه التضمني الذي هو الحدوث
 الزمان او النسبة لعدم استقلالها المطابق الذي هو مجموع الحدوث والزمان والنسبة
 كما سبق ثم فان قيل هو قبل التبيين باعتبار هذا المعنى التضمني الذي هو الحدوث قلت

هذا هو الوجه في قوله
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

هذا هو الوجه

ذكر بعضهم ان الحدوث الذي هو جزم معنى الفعل معجم فلو عني حرف عن وصف وفيه
 من اي ان الواضع اعتبر الحدوث في الفعل مجعلا يجوز ان يكون اعتباره من غير
 اتمام ولا عدمه وجوز بعضهم ان يراد بالالف واللام اي الزايدتين على بنية
 من الصفات الخالصة للوصفية اي التي لم تقلب عليها الاسمية حيث لا عهد
 والزايدة اي التي ليست معرفة وموصولة تسو كانت مقارنة للوضع
 كاليسع والان والذي او عارضة للضرورة نحو وطبت النفس يا قيس عن
 عمرو والشذوذ نحو ادخلوا الاول او الجمع الاصل كالحارث او في العلم بالعلية
 كالعقبة والاستفهامية كال رجل في الدار اي محل ودخول الموصولة على
 الفعل المضارع في قول الفرزدق ليعجبوا شخصا من بني عذرة بحجة عند
 بن عمرو ان ما انت بالحكم الترضي حكومت ضرورة عند الجمهور بناء على ان الفوة
 ما وقع في الشعر وان كان للشاعر عن عذرة خلافا لابي مالك حيث قال
 انه اختيار لا ضرورة بناء على ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه لان الشاعرا
 هنا متمكن من ان يقول المرضي قال في البجعة المرضية وردبانه لوقاله لوقع في هذا
 اشدي حجة عدم تانيث الوصف المستند الى الموت النقي وفيه ان تانيث الوصف حينئذ
 جائز لا واجب كما في المعنى في الباب السادس ودخول الاستفهامية على الفعل الماضي
 نحو ان فعلت كذا نادرا لان المتبادر من الدخول الشائع الكثير الحالي عن الضرورة والندوة
 هذا وفي المعنى من الغريب ان ال تاتي للاستفهام وذلك في حكاية قنبر بن فعات
 بمعنى فعلت وهو من ابدال الخفيف ثقيل والتعجب فعلم ان ال باقساما المذكورة
 زايدة على بنية الكلمة وهو وضع فقد قيل ليس لنا ال من بنية الكلمة الا ما كان في
 لفظ الجلالة على ارجح القولين ولو عبر المصنف بال لكان او كان ما وضع على حرف
 بطريق الاصل يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباجر والواو للعطف ولا
 ينطق بلفظهما فلا يقال ب الجرو والعطف ومن ثم يقال في المتصل بالفعل
 من نحو ضربت المتفاعلة ولا يقال فاعله كما نقل عن بعض المعربين بخلاف ما
 على حرف عارض نحو حق نفسك ول هذا الامر فيعبر عنه بلفظه فيقال ق فعل
 امر و ل فعل امر لا باسمه فلا يقال القاف واللام لان الحرف في ذلك عارض فاعبر
 فيه الاصل وما وضع على اكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال المركب من الالف واللام
 ال والمركب من الهاء واللام همل والمركب من القاف والدال قد ولا يقال الالف

الكلمة ما يعبر الموصولة
 كالضارة والضروب

على ان حكومت مصدر
 يقول بان والفعل فلا يظن
 لتانيثه

واللام ولا الهاء واللام ولا القاف والذال كراهة الاطالة قال في المعنى وعلى هذا
فقولهم ال اقبس من قولهم الالف واللام ولا يخفى ان مثل الالف واللام يدل على
وهو ام عند حمير لا فهم يقبسون اللام ميماء ولو مدغمه ولها نطق صلي الله عليه
ولم فقال ليس من امير امصيام في امسفر وهذا الحديث رد على من ادعى ان
هذا اللفظة مختصة بالاسم الذي لا يدغم لام التعريف في اوله نحو غلام وكتاب
نحو فخر رجل وناس له خوفا فيه على السمعين وعلامة الميزة له عن قبيلهم
ايضا **حول** اي وجود **حروف الخفض** اوله اي كل حرف من الحروف المخفضة
للخفض **نحو من الله ومن الرسول وقس الناق** من حروف الخفض ولما انضمت
بالاسم حتى صارت علامة عليه لاها توجب الخفض المختص به كما علمت فان قيل
فلا حاجة لذكرها فان الخفض يعني عنها الجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء
المبينة لانها ليست الا في محل خفض وقد تقرر ان ما في محل خفض هو خفض فيه
ومن ثم رجع بعضهم التعبير بحرف الجر على التعبير بالجر لقصور الثاني ورد بان
المرجوح حيث لا يوجد حرف وذلك مع المضاف ففي التعبير بالحرف قصور
ايضا ومن ثم جمع بينهما المصواب الثاني بان حرف الجر يندخل على ما ليس باسم
في اللفظ نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وانما اقتصر المص
على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والافعال مات الاسم كثيرة قال
الجلال السيوطي في الاشياء يتبعها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم
عدّها وقد علمت ان اثنتين منها يوجدان اول الاسم واثنتين يوجدان
اخره واثني في الوضع بعكس ما يقتضيه حيث قدم ما الاخر واخر ما الاول
وهو في قوة الخطا عند المصليين كما قال بعضهم لطول اللام على بعض
مال الاول وهو حرف الخفض ولم يقتصر على عدم تقدمه ليلزم الفصل
بين التماسين واخره لطول اللام عليه وحيث علمت ان العرض من ذكر
هذه العلامات بيان معظم افراد الاسم لا كل فرد منه علمت انه لا يريد ان
بعض الاسماء المذكورة لا يقبل شيئا من هذه العلامات المذكورة نحو قط
ونزال ثم لما فرغ من ذكر العلامات التي يميز بها الاسم شرع في بيان العلامات
التي يميز بها الفعل بقوله **علامات الفعل** من حيث هو عام من ان يكون
ماضيا ومضارعا او امرا اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد والمراد بيان

الاسماء المضافة الى الافعال
والافعال المضافة الى الاسماء
والاسماء المضافة الى الاسماء
والافعال المضافة الى الاسماء

معظم تارة

معظم تارة الافراد لا كل فرد منها فليست ال للحقيقة ولا للشمول المهمة لذلك
الفعل عن قسيمه **قد** الحرفية لانها المرادة عند الاطلاق ومن ثم استغنى عن التقييد
وهو مشترك بين الماضي والمضارع **وقد تدخل على الماضي نحو قد قام وتدخل**
على المضارع نحو قد يقوم ومعناها معهما مختلف قال الشيخ ابو حيان الذي
تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس ان قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي
وحرف توقيف اذا دخلت على المستقبل اي المضارع انتهى لان الماضي وقع
واقضا والمضارع مفضل الوقوع وفي المعنى ان الاكثرين قالوا بانها التوقع
مع الماضي ومنه قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون قيامها وان بعضهم
انكروا التوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع
واجاب بان مراد من اثبت ذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الان
متوقعا لانه الان متوقع قال والذي يظن ان لها لا تقبل التوقع اصلا لا في
الماضي ولا في المضارع وبني ذلك بما يطول وتكون للتقريب مع الماضي اي
لقرب زمنه من الحال لانها اذا قلت قام زيد كان محتملا للماضي القريب ولا
البعيد فاذا قلت قد قام زيد اختصى بالقرب وتكون للتقليل اما لتقليل
وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذب واما لتقليل متعلق الفعل نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلومة بحالهم وبعضهم جعلها
في ذلك لتحقيق ومنهم الرمحشري حيث قال في الثاني دخلت قد لتوكيد العلم
ووجه ذلك في الاول ان التقليل مستفاد من قولك يصدق الكذب لاني قد
اذ لو لم يحمل على ان صدور المصدق منه قليل لكان فاسدا لان اخر الكلام ايضا
قضى اوله وتكون للتكثير ومن ثم قال الرمحشري في قوله تعالى قد نري تقلب
وجها في السماء اي من تمانري ومعناه تكثير الروية واشد بيت الهدى
قد اترك القرن مصرا انما له . وخرج بالحرفية التسمية وهي اما بمعنى حسب اي
كاي اي مراد فلهذا اللفظ واما اسم فعل اي اسم ليكن فان كان الاول فالاكثر
استعمالا ههنا فتقول على البناء قد يسكون الدار او قد بني بنون الوقاية والغالب
او قد ياجد فيها في التقليل درهم على المبتدأ والخبر اي حسبته او حسبني درهم
وارجي البدر اني ما لا ان حذف النون في ذلك لاراد من اثباتها وغلط في
ذلك بان الصواب العكس وهو ما قد منه من ان الحاقها واثباتها هو الغالب

نحو
لا تفيد

فيكون المعروف لان في بقا النون في ذلك الحافظة على بقا السكون الذي هو اصل
 البناء وتقول على الاعراب قد زيد برفع قد وقد يغير نون الوقاية درهم
 على البند والخبر كذا وان كان الثاني في اسم فعل مضارع فلا تكون الامينية
 كساير الاسماء الافعال ولا تقار بها النون محافظة على ما تقدم فتقول
 قد في درهم اي يكفيني درهم قدرهم فاعل وبيا المتكلم في محل نصب على المفعول
وعلايته المميزة له ايضا السمين اي معماها والمراد بها الدالة على التنفيس
 اي تأخر الفعل في الزمن المستقبل وعدم التضييق في الحال لانها المرادة عند الاطلاق
 ومن ثم استغني عن التقييد وهي كما في المعنى صيغة مستقلة ليست مقطوعة من
 سوف خلافا للكويتي ولا من الاستقبال فيها اصبحت من سوف خلافا للبيروني
 وكما لم ينظر اليه ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك مطرد اي هما
 مترادفان ويمنع الجمع بينهما وبنائهما في الثاني وهو قول ابن ابي التمراري في
 سوف استدمنه في السمين بدليل استقر الملامهم وفي الاول قول الشيخ ابن
 حلاله زعموا ان السمين اصل بر اسماء غير متفرعة عليه سوف وهذا عندي تكلف
 ودعوى مجردة عن الدليل فقد اجمعنا على ان سوف فرع سوف ولكن
 السمين ايضا فرع على الان التخصيص دون محضى مردود ان نحو فليتأمل
 في مختصة تختص من انواع الفعل **بالمضارع نحو قوله تعالى يسبق السمين**
وعلايته المميزة له ايضا التانيث الساكنة اي معماها والمراد الدالة على
 تانيث المسند اليه ذلك الفعل او تانيث فوده المقصود منه بالحكم وهذا اول
 من قول المصنف الذي وتدل على تانيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقته لقصور
 كما سببني ذلك ثم والمراد بكونها ساكنة ان وضعها السكون فلا يخرج
 عن كون التانيث ما حرك لعارض في نحو ضربت وقالت امرأة الغزير وقالت
 امه بالنقل خرجت التانيث الساكنة لانها في ربت وتمت على لغة من سكن التانيث
 لانها في ذلك التانيث اللفظ وخرج المحركة اصالة بحركة اعراب فالحائز
 في الاسم نحو لا قوة وفي ذلك دالة على تانيث الكلمة وتانيث المسند اليه وفي
 الحرف نحو ربت وتمت على الاكثر ومنه لات قال المصنف في التصريح وزيادة التانيث
 لات احسن منها في ربت وتمت وانما اختص الفعل بالسكنة لانها خففتا
 ثقله التي بيانه في كلام المصنف كما اختص الاسم بالمحركة لثقلها المناسب لحقته

وتختص اي تلة التانيث انواع الفعل بالماضي نحو قامت وقعدت ههنا
 وتباركت اسم الله وانكر بعضهم دخول التانيث في تبارك وعلايته
 المميزة له ايضا التانيث الساكنة حال كونها مع الطلب الصيغة اي بنفس
 الصيغة الموضوعه لذلك واستعملت في نحو الاباحة وهي مختصة تختص
 من انواع الفعل **بالامر نحو قوي** يا ههنا **خلاف مامع الطلب** بغير الصيغة
 كالطلب **بالام** ظاهرة ومقدرة او بغير الطلب بالطلبية **فانها لا تختص بالامر**
 بل تدخل على المضارع مع اللام الظاهرة **نحو لتقوي يا ههنا** ومع اللام
 المقدرة نحو والولدت يرضعن اي يرضعن ومع غير الطلب نحو تفعلي هذا
 يا ههنا وسينكر المصنف في علامات الافعال ان اللفظ اذا دل على الطلب ولم يقبل
 بالماضية ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقوين فان قيل حيث
 كان غرض المصنف بيان الفعل من حيث هو ما فائدة التقييد بكون الطلب بالصيغة مع
 ان لا يدل على الطلب بالصيغة لا يخرج كونه فعلا كما علمت قلنا المصنف لاحظ
 في بيان مطلق الفعل معنى لطيفا وهو بيانه بعلامة مشتركة بين الماضي والمضارع
 وهي قد وبعلامة مختصة بالمضارع وهي السمين وبعلامة مختصة بالماضي
 وهي التانيث وبعلامة مختصة بالامر وهي التانيث الساكنة ولا تكون
 علامة للامر الا اذا كانت مع الطلب بالصيغة فقد ظهر لك حسن قوله
 في قد وتدخل على الماضي والمضارع وقوله في السمين وتختص بالمضارع وفي
 التانيث الساكنة وتختص بالماضي وقوله في التانيث الساكنة مع الطلب بالصيغة
 وتختص بالامر فقد يرد ذلك واقتصر المصنف على هذه العلامات لما علم والام
 والافلامات الفعل كثيرة فقد ذكر الجلال السيوطي ان جميع ما ذكره
 الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعددها في الاشياء وقد
 علمت ان اثنين منها يوجدان اوله واثنين منها اخره وقد جازى ذلك على الترتيب
 المذكور وحيث علمت ان الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معظم افراد
 الفعل لا كل فرد منه علمت انه لا يرد ان بعض الافعال لا يقبل شيئا من هذه
 العلامات المذكورة كالفعل به وما افعله في التعجب وظله وعدا وحاشا لفرام
 وصي من هذا وكثير من غيره ان تفعل كذا وذكر المصنف تبع الشاطبي جوابا
 عن ذلك وهو ان هذه افعال ماضية تقبل التانيث بالنظر الى اصلها

هذا هو
 المختص
 بالامر
 بالماضي
 بالطلبية
 بالماضي
 بالطلبية
 بالماضي
 بالطلبية

المؤنثة

اي بحسب الوضع وعدم قبولها عارض لان العرب التزمت عدم دخول
تاليها فيهما والعبارة بالاصل ثم لما خرج من ذكر العلامات التي يقيم بها
الفعل بعد العلامات التي يقيم بها الاسم شرع في بيان العلامات التي
يقيم بها الحرف بقوله **علامات الحرف** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ من الافراد
والمراد بيان معظم تلك الافراد منها فليست الالحقيقة ولا الشمول **عدمه** اي
ما هو في مفهومها عدم وهو النفي **وهان لا يقبل شي من ذلك** في
هذا الكتاب **علامات الاسم ومن علامات الفعل** **ومالم يذكر فيه**
من علامات **الثابتة** لهما المنقوض لها في غير هذا الكتاب **فتترك العلامة** اي
كل علامة **علامة** **لانه** قام الاجماع على انحصار اجزاء الكلام في الاسم والفعل
والحرف **وانه** لا وجود لغيرها فحق انتفاء الاسمية والفعلية عن كلمة تثبت لها
الحرفية فان قيل القول بان انتفاء الاسمية والفعلية تثبت لها الحرفية للاختصاص
الذي قام الدليل عليه فقول الا ان المقصود جعل الدليل على وجود الحرفية انتفاء
كل من الاسمية والفعلية بانتفاء علامتهما وهو لا يتم الا اذا قلنا بوجوب انفكاك
العلامة والمقترن عدم وجوب انفكاكهما فاذا ايلزم من انتفاء علامة
الاسمية عن كلمة انتفاء الاسمية عنها ولا من علامة الفعلية عن كلمة انتفاء
الفعلية عنها فاذا كان كذلك فلا تثبت الحرفية قلنا ذلك اذا اريد علامة معينة
والصواب ان جميع العلامات ويستحيل وجود ذلك من الاسم والفعل عند
المتعلم مع عدم وجود علامتهما لهما وليس هذا من انفكاك العلامة على
ان العلامة قد يدعي انها من حيث القبول شرط لازم فيلزم من عدم
قبولها لعدم من جهة كونها شرط لازم من جهة كونها علامة انشائي
ذلك المبدع من مالها فان قيل في قول المصنف **مالم يذكر حواله** على جهول
اجيب بانه وان كان مجهول لا يطالب بهذا الكتاب لكنه معلوم للموقف **وبعبارة**
هذا امراد بعضهم بقوله الحال عليه هنا غير منكر **لا مجهول** انتهى فتسليم المصنف في ذلك
اعتمادا على الموقف للعلم بان المبتدئ لا يستغنى عنه للقطع بعجزه عن الاستقلال
وفيه ان ايقاف المبتدئ على جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل وان
هذه الكلمة لا تقبل شي من ذلك **لارغاية العسر** **والمشقة** **المنا** في ذلك الحالة فان قيل اي
مخرج الادلل **وهذا** **اللفظ** **المصنف** **لا يستدل** **بالعلامات** **المذكورة** **في كلامه** **هنا**

قلنا لو فعل

قلنا لو فعل كذلك لكانه ولا يقال كيف يكفي ذلك مع قول الحال ابن هشام كم من
كلمات لا تقبل شي من العلامات المذكورة وليست حروفها بالاتفاق وحيد يصير
الحايط لهذا يحطى باعتقاد حرفة كل ما انتفى عن قبول تلك العلامات المذكورة
للأسم والفعل وبعضه غير حرف قطعا لان نقول على تسليم ما قاله الحال ابن هشام
قد قدمنا ان الغرض بيان معظم احوال كل من الاسم والفعل والحرف لا جميعها وهذا
كاف في حق المبتدئ لان المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ انما هو استقفا
دتها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الماحل وغالب الاسماء
والافعال تميم بما ذكر من العلامات ولا يخرج عن ذلك الا ما قل في غير ذلك من غالب
الالفاظ التي لا تقبل شي من هذه العلامات المذكورة للاسم والفعل حروفا
فيستفيد حرفة كثير من الالفاظ بانتفاء قبول هذه العلامات المذكورة ولا
يضر انه قد يحطى باعتقاد حرفة بعض الالفاظ بانتفاء قبول العلامات المذكورة
مع انه ليس بحرف في الواقع لقلته ذلك بالنسبة لغيره لما علم انه مظنة للخطا على
الموقف قد يبين له ما يستفيد به عدم حرفة تلك الكلمات التي انتفى عنها قبول
تلك العلامات المذكورة هنا وليست حروفا في الواقع فطمان المصنف قال علامة
الحرف ان لا يقبل الخفض ولا التنوين الى اخره ولا قد ولا السين الى اخره اي كونه
لا يقبل ما ذكر فان قيل الضمير في يقبل يرجع للحرف وحيد يلزم الدور كانه
قال علامة الحرف ان لا يقبل الحرف كذا وايضا علامات الاسم والفعل المذكورة
حروف فكانه قال علامة الحرف ان لا يقبل شي من هذه الحروف وفيه دور ولبيب
عن الاول بان الضمير عائد للحرف لا بعنوان كونه حرفا بل بعنوان كونه لفظا
لان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا **وعن الثاني** بان العلامات
لم تذكر بعنوان الحروف وان كانت حروفا في الواقع فلا دور حتى لو فرض
ذكر ما بعنوان كونها حروفا لا دور لا مكان الجواب عنه بما تقدم
للاستيفان او الترتيب الذي هو **اللفظ** **مطلقا** **ولو فهمه** **لا الدال** **على معني**
بالمطابقة **كما فعل** **المناطق** **هنا** **لا يزيد عليها** **مذموم** **وبدا بالمقصد** **لان**
التقسيم **بحسب الذات** **ودات** **المفرد** **مقدمة** **على ذات** **المركب** **لاحتياج** **المركب** **اليه** **وانما**
اخصر اللفظ **في ذلك** **لانه** **الموجود** **في الخارج** **بحسب الاستقواء** **اي اللفظ** **اي**
ما صدق **لا يحد** **لان** **لا يحد** **اي** **شي من اجزائه** **هنا** **من**

٢٢

حيث انه جزء معنى ذلك اللفظ بان لا يكون لذلك اللفظ جزءا او يكون له جزء كمن
ذلك الجزء غير ذلك على معنى او يكون ذلك الجزء دال على معنى لكن ذلك المعنى ليس
جزءا للمعنى اللفظي من حيث انه جزء **او يدل** جزءه اي شئ من اجزائه على جزء معناه
من حيث هو جزء معناه واحد الجزء بين بعض اللفظ بان يكون له جزء ولا لا
الجزء دال على معنى وذلك المعنى جزء معنى اللفظ من حيث هو جزء **والان المفرد**
كقمة الاستقام فانه لا جزء لها **او كمن** فانه شئ من اجزائه له معنى **الاصطلاح**
اللفظي ولا يضرد لانه شئ معناه اصطلاح غير اصل اللفظ على عدد معين
كدير مقلوب زيد لانه لا معنى له فضلا عن جزائه والقول بان له لو كان مفرد الزم
ان يوصف بالفصاحة ساقط لانه ليس كل مفرد يوصف بالفصاحة وكعبه
علما فانه وان دل شئ من اجزائه كعبه على معنى ذلك المعنى جزء المعنى الموضوع له
اللفظ الذي هو المعنى العلمي لكن لا من حيث انه جزء لذلك المعنى بل من غير هذه
الحيثية وهو جزء معناه الغير العلمي الذي هو جزءه ومن هذا التقدير تعلم ان
مثل عبد الله علم حيوان ناطق علما على انسان لان جزؤه وهو حيوان مثلا وان
دل من حيث الوضع الغير العلمي وهو الحيوان لانه المعنى العلمي هو الماهية
الانسانية مع التشخيص ولا شأن ان كل من معنى لفظ حيوان ولفظ ناطق
جزء الماهية التي هي جزء المعنى العلمي وجزء الجزء جزء لكن لا يدل على ذلك من حيث
انه جزء المعنى العلمي اذ لا تنصرد لانه جزء اللفظ باعتبار واحد وضميمة على جزء
معنى الوضع الاخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الاخر وقيد الحيثية مراد
في تعريف الامور التي تختلف بالاستعداد فلا حاجة لاجزاء ذلك بما راد به بعض اهل
الميزان بقوله المقصود لان معنى حيوان ناطق على الذات الشخصية لا ينظر لحيوانية
والناطقة ولا يقصد وان وجد فيه **والاي المركب** **ككلام زيد** غير علم
فانه لا يدل شئ من اجزائه على ما ذكر وهو كلام او زيد فقد علمت انه لا يشترط في
المركبان يدل كل جزء من اجزائه وحيد يستقام اعساه يقال العيني من كلام زيد
جزء اللفظ المذكور ولا تدل فيه على معنى فيكون مفردا وفي تقديره تعريف المفرد
على تعريف المركب نظر لان القيد في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
والوجود في التصور سابق على العدم فكان الاولى تاخير المفرد في التعريف وهذا
التعريف للمفرد والمركب في كتب المنطق واطالوا الكلام عليه بما يخرج عن الصدق واكثر

حرف

علي

ذكر

الحاجة الى ان

الحاجة الى ان المفرد ما يلفظ به مرة واحدة والمركب ما يلفظ به مرتين بحسب العرف
وعليه فعلام زيد علم مركب فقد قال بعضهم المفرد عند المحققين من الحاجة المنطق
بلفظ واحد بحسب العرف فالعلم للمركب غير مفرد اذ نظرهم في اللفظ من حيث الامر
والبناء وكل مركب مشتمل على امرين وفي اصطلاح المنطق مفرد اذ نظرهم في المعاني
اصالة ونقولنا واحد الجزء بين بعض اللفظين فمع ما ورد على تعريف المركب
من غير الفعل كما افصح عنه شيخ المحققين بما يطول ذكره **والفرد** المذكور باعتبار
ما صدق بحسب الاستقام لما وجد في الخارج **فانقسام** لا زيد عليه اسم وفعل
وحرف **ولا تدل على ان يستقل** معناه بالخصوصية ولو تضمنت **المفهوم**
بان لا يحتاج فهمه الى انضمام غيره اليه **ولا** يستقل معناه بالمفهومية بان يحتاج
فهمه الى انضمام غيره اليه **الشاف** الذي لا يستقل معناه **الحرف** فالهرف له معنى لكنه
غير مستقل لانه لا يفهم منه مجرد ذكر بل لابد من انضمام اليه غيره وهذا هو المراد
بقوله ان الحرف يدل على معنى في غيره اي فقط لا في نفسه ففي التعليقة لابن
الخاس علم ان قول الحاجة الحرف لها معنى في نفسها ولا معنى لها في نفسها يعني
بان الكلمة ان فهم تمام معناها مجرد ذكر لفظها من غير ضميمته في المعبر عنها بان لها
معنى في نفسها وان كان فهم تمام معناها متوقفا على ضميمته في المعبر عنها بان معناها
في غيرها فالهرف وضع لان يفهم منه معنى عند التركيب انقي وهو كلام في غاية النفا
ولما هو لاجل السبوح الى حرق لا يجمع حيث قال في الجمع ما ذكرناه من ان
الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي اجمع على الحاجة وقد حرق اجمع الشيخ
كما الذين بن الخاس فذهب في تعليقه على القرب الى انه يدل على معنى في نفسه في
ففيه نظر لا يخفى وعن تحقيق سيد المحققين في الحاجة ان الحرف لا معنى له اصلا
لا في نفسه ولا في غيره نقله السيوطي في الاشباه وفي الغريب واخر الحرف في التقسيم
لما تقدم وقدم في البيان لانه شئ واحد ومقابل يشتمل على شئين وهو
ما اشار اليه بقوله **والا** اي الذي يستقل معناه ولو تضمنت بالمفهومية
لا يخلو **ان يدل** **بهيئة** وزنته وضما على **احد** **الاول**
المستقبل والحال والماضي **ولا يدل** **كذلك** **الشاف** اي الذي لا يدل بهيئة
وزنته على احد الازمنة الثلاثة وضما **الاول** اي الذي يدل بما ذكر على
ما ذكر **الفعل** **والمداد** اي التناهي بين هذه الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف

فلا تتعداها الى غيرهما **يعمل** **فعل** العمل الخاص بها وهو لا ياتي حقه وطريقته ذلك
 فلا يتاخر في ان قد لا يعمل بالطية كالأو يعمل العمل الغير الخاص كان واخواتها فافهمنا
 بالاسماء ولا يعملون فيها العمل الخاص الذي هو الجز بل الضب والرفع فالمتخص الذي
 يعمل العمل الخاص **نحو** اي في ونحوه ومن معانيها بل قيل انه اصلها الضرفية **كقوله**
تعالى **وجي المساء** **ورزقكم** **وقسم** **مهما** **اختص** **بالا** **فعل** اي مجسما وتدخل عليها ولا
 ولا تتعداها الى غيرهما **يعمل** **فعل** العمل الخاص بها وهو الجزم اي حقه وطريقته ذلك
 فلا يتاخر في ان قد لا يعمل بالطية كقد والسين او يعمل العمل الغير الخاص كل فافهمنا
 بالافعال ولا يعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل الضب وذلك المختص الذي
 يعمل العمل المذكور **نحو** اي لم ونحوها **كقوله تعالى لم يولد ولم يولد** ثم لا يخفى ان قولنا
 حقه وطريقته كذا يقتضي ان ما هو كالجزم من الاسم او الفعل حقه ان يعمل العمل الخاص
 وفيه نظر ومن ثم قيل بعضه بقوله ولم يكن كالجزم وما فرغ من تقسيم الفرد وذكر اقسام
 شرع في بيان السبب الذي اقتضى تسمية الاسم اسما والفعل فعلا والجزم حرفا قتيما
 للقائده فقال **سما** **اي** **الاسم** **اي** **الاصطلاحي** الذي هو قسم الفعل والجزم **اسما**
لسموه اي علوه وارفعاه **عليه** **فقسيمه** **الفعل** **والجزم** **بالاخبار** **اي** **عن** **اي** **بمعنا**
 وعن معناه معبر عن ذلك المعنى مجرد لفظه دونها او كونه سمة وعلامة على
 معناه الاول على ان الاسم مشتق وماخوذ من السمو وهو ما ذهب اليه اهل
 البصرة والثاني على انه مشتق وماخوذ من الوسم بمعنى العلامة وهو ما ذهب
 اليه اهل الكوفة واورد على الثاني ان كونه من الفعل والجزم علامة على معناه وفيه
 بان وجه التسمية لا يلزم اطراده وانما اخبار بالاسم وعنه بالمعنى المذكور بان
 معناه المطابق مستقل ملحوظ بالذات كما علمت واما الفعل فعنه المطابق
 الذي هو الحدث والزمان والنسبة غير مستقل ملحوظ بالذات وكذا التضمن
 الذي هو الزمان والنسبة كما علمت فلا يصح الاخبار به ولا عنه لعدم استقلاله
 واما معناه التضمن الذي هو الحدث فمستقل ملحوظ بالذات كما علمت فهو وان
 صح الاخبار به لا يصح الاخبار عنه لان الحدث وضعه الاخبار به لا عنه واما الجزم
 فعنه غير مستقل ملحوظ بالذات بل بالتبع كما علمت فلم يخبر به ولا عنه لان شرط
 الخبر به او عنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات حتى يتمكن من اعتبار النسبة
 بينه وبين غيره ومن هذا الحق يرتفع ان الاخبار بالاسم وعنه باعتبار

معناه الموضوع

معناه الموضوع له اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى والاخبار بالفعل له عنه
 باعتبار معناه الموضوع له ضمن الذي هو الحدث اي اذا كان مستقلا في ذلك المعنى
 وعدم الاخبار باللفظ وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستقلا في ذلك
 المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع له اي الذي هو الحدث بان
 استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه تقول هذه ضرب وضرب ثلاثي وكذا
 الجزم اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالا مبتدأ مثلا بالنسبة لمن بان استعمل
 في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه تقول هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار
 بالاسم وعنه حينئذ اي جيد اذ يستعمل في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوص
 بالنسبة لزيد مثلا بان استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشار الى الصيغة
 المركبة من الزاي والياء والذال وزيد ثلاثي فاقدم الكلمات الثلاث بهذا
 الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها وعنه حينئذ يكون قولهم المبتدأ
 لا يكون الا اسما محلا اذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع له لا في مجرد لفظه
 والاسم يجب ان يكون المبتدأ اسما حينئذ بل يجوز ان يكون فعلا اي صيغة
 فعل وحرفا اي صيغة حرف فلا سناد لخاص بالاسم ان يستند اللفظ ما هو ثابت
 لمعناه الموضوع له لانه هو ثابت لذلك اللفظ وبه صرح ابن مالك في التسهيل وشرحه
 فقد علمت انه لا حاجة في صحة الاخبار عن الفعل وفي صحة الاخبار عن الفعل
 في صحة الاخبار باللفظ وعنه لا يدعي ان كونه من الفعل يصير في مثل هذه التركيب
 اسما للفظه فيكون هناك دال هو اسم ومدلول هو معنى محكوم عليه حتى
 يكون الاسناد دائما وابدا من خصائص الاسماء ويكون الاسناد له اليه
 باعتبار معناه ومدلوله محافظة على ان المبتدأ لا يكون الا اسما كما ادعاه بعض
 المحققين ودار على السنة المحصليين وعلى ذلك فالاسناد في ذلك ليس باعتبار
 المعنى الموضوع له بل باعتبار المعنى المستعمل فيه من غير وضع لان الواضع لم يضع
 الا لفاظا لنفسها لان هذا موجود في الالفاظ المحملة كقولهم جسد هي
 اي هذا اللفظ محمل ودعوي وضع الميموت للدلالة على انفسها مما لا ينفك
 عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ويلزم على ان الالفاظ موضوعات لانفسها
 ان تكون الالفاظ كلها مشتركة بين انفسها وبين معانيها ولا قائل به وطأ
 الحق عن هذا بان هذا وضع غير قصدي والموجب للاشتراك انما هو

ل

الوضع القصدي اي ولا يضر وجود الوضع الغير القصدي في الفاظ المعجمة
ومن هذا تعلم ان ضرب فعل ماضى على ما قلنا مثل ضرب ثلاثي اي في الاسناد
اي مجرد اللفظ اي هذه الصيغة المركبة من الضاد والراء والياء في صيغ الفعل الماضي
اي الموضوع للدلالة على الحدث في الزمان الماضي وان كانت غير مستعملة في
ذلك لان فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو سمي محكوم عليه بما ذكر
ومن ثم قيل كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا بقدر ينتمى كضرب فعل ماضى
اي فان الحكم على ما ذكر ليس باعتبار مدلوله بل باعتبار تفسيره وعلى ما ادعى
بعض المحققين وادعى بعضهم ان هذه الصيغة ليس من الاسناد الى مجرد
اللفظ بل من الاسناد اليه باعتبار معناه ومدلوله وهو لفظ ضرب ومعني
كونه فعل ماضى انه صيغة من صيغ الفعل الماضي فعل كل من قولنا وما ادعى
بعض المحققين يكون قولهم الفعل يدل على الحاضر ولا بد له من فاعل محمول على
استعمال في معناه الموضوع له وضما وادعى بعضهم ان هذه الصيغة اسم للفظ
ضرب الدال على الحدث في الزمن الماضي في نحو قولنا ضرب زيد ليصيح الحكم على
الاسم بانه فعل ماضى ثم رايته في المعنى صريح بذلك حيث قال فان قلت فاذا
كان اي ضرب اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في
قولنا زيد قايما الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه وهو ضرب
الذي يدل على الحدث والزمان انتهى وحينئذ لا يحسن الاستثناء المذكور
لان الحكم في هذا على المدلول ومن ضرب فعل ماضى يعرف من حرف جر وهذا
محصل ما اطلت به الكلام مما لا مزيد عليه ولا يقول انه عليه في هذا المقام
في غير الكلام في شرح بسهولة شيخ الاسلام **وسمي الفعل** اصطلاحا الذي
هو قسم الاسم والحرف واعني الصيغة المخصوصة كضرب ويضرب وانضرب فعلا
باسم مدلوله اصل المشتق ذلك الفعل منه وذلك لانه اصل المشتق منه الفعل هو
المصدر يعني اللفظ الدال على الحدث الجاري على فعله كلفظ الضرب لضرب
عند البصريين **لان المصدر** اي مدلوله الذي هو الحدث هو فعل الفاعل
حقيقة فسمي الفعل اصطلاحا الذي هو الصيغة فعلا باسم مدلول المصدر
الذي هو الحدث لان الحدث هو فعل الفاعل وسمي المصدر مصدرا لان فعله
يصدر عنه اي يوجد منه مصدر الابل للمكان الذي يرد ثم يصدر عنه وهذا

التي
بالمصدر

التغير الموصوفات في المعنى التعليلية لكون الخاس ففهيما وانما سمي الفعل فعلا لانه
مشتق من المصدر على مذهب البصريين وهو الصحيح والمصدر فعل حقيقة
لانه الذي يفعل له انسان فسمي الفعل باسم المصدر الذي هو اصله انتهى وقد
علمت ان المراد بالمصدر مدلوله الذي هو الحدث لان ذلك الحدث هو فعل الفاعل
حقيقة وفي التعليلية قيل وسمي فعلا لانه لفظ فعل يعبر به عن كل الافعال
فسمي الفعل الصناعي بما يعبر به عنه انتهى **وسمي الحرف** **حرفا** **وقوعه في الكلام** **حرفا** اي
حرفا لانه ليس **مقصودا بالذات** ومن ثم لم يقع ركنا للاسناد وانما يوقي به للربط
كما علمت وهذا ونقل عن المترد ان كان يقول اجيزان اسميهما اي الكلمتان الثلاث
كلها اسما لان كل واحد اسم كمال عليه واجيزان اسميهما كلهما حرفا لانهما قطع
من الكلام متفرقة ولعل سيبويه لحظ هذا في طلاق الحرف على الاسم والفعل كما نقله
شارح كتاب الامام الصغار وفيه ان هذا خلاف الاصطلاح المشهور وقد
قال سيبويه المحققين بعد قول المواقف ولا مشاحة في الاصطلاح ما لفظه
الا ان رعاية الموافق في الامور المشهورة بين الجمهور اولى ولصب فان قيل
قد اشتمر ان الاسماء لا تعلل قلنا معناه لا يجب ان تعلل بناء على انه لا يجب ان
يكون بين اللفظ ومعناه مناسبة تحمل الواضع على الوضع وهو الصحيح كما
بينته في مختصر المسبي بنصر المزهر في اللغة ثم لما قسم المصدر المفرد الى ثلاثة
اقسام شرع يقسم المركب الى ذلك ايضا فقال **والركب** من حيث هو له المعنى
كما سبق واياه شكل قوله **ثلاثة اقسام** هو زايدي عليهما **الاول** منها مركب
اضافي ويقال في ضابطه **هو كل كلمتين تنزل ثابتي منزلة التنوين مما**
قبلهما **كالحوم زيد** فان زيدا تنزل منزلة التنوين مما قبله **جامعا ان الضا**
ئمة والتنوين كل منهما **ما لزم حالة واحدة** وهي الجر بالنسبة
للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين **والاعراب** **عليها** **قبلها** اي ما قبل
كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل علما بل هو الغالب في احوال المركبة
لان الاكثر في احوال الكنية وهي كل مركب اضافي صدر بآب او امم وحينئذ
يبقى على اعرابه قبل العلمية كعيد الله وزين العابدين واي الخين **والثاني**
منها مركب **منجي** اي مزج فيه الكلمتين وصارتا الكلمة الواحدة حتي
انصلتا في الخط ويقال في ضابطه **هو كل كلمتين تنزل ثابتي منزلة**

الثاني ما قبل كعبك اسم لبلدة مركب من جعل اسم ضم ومن
 اسم صاحب البلد فان كلمة بارزلت منزلة من التانيث ما قبلها **جامع**
الجزء الاول منها من حالة واحدة وهي **الفتح** فيصا **والاخر** فيها
على الجز الثاني لانه امر العرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لما صار كالجزء
 والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف اي بالضممة رفعها والفتحة نصبها
 وجراس غير تنوين للعلمية وللتركيب لان هذا القسم لا يكون في الغالب
 الا على ما من ثم قال فيه بعضهم هذا الذي تركيبة للعلمية وحقيقة فوصفه
 بالتركيب انما هو باعتبار اصله المنقول عنه والافعال من قسم المعرف لا
 شيء من الاعلام يدل شئ من اجزائه على جزء معناه ومن ثم لم يجعل ال في المركب
 للعهد وقيل انه يصح يصير حينئذ المراد بالمركب ما ضم فيه كلمة الى اخرى وحقيقة
 لا وجه لخصه في هذه الاقسام الثلاثة بل من مركب من حرفين او من حرف
 وفعل او من حرف واسم الا ان يقال لما كان تركيب هذه لا يكون الا مزجيا والمزج
 لا يكون غالبا الا على ما لم يتفق ان العرب سميت بشئ منها لم يتعرض لها فان
 سمى بشئ منها على كالمجمل ولم يذكر المركب من فعلين لعدم وقوعه وفيه ايضا ان
 هذا الضابط للمركب المزجي الذي ذكره لا يشتمل نحو معدي كرب اسم رجل بكسر
 دال معدي على خلاف القياس مع ان هذا من المركب المزجي ويعرب ال اعراب
 المذكور اعراب ما لا ينصرف على الجز الثاني والاول بل من حالة واحدة
 وهي ليست الفتح بل السكون ويجوز ان يعرب اعراب المركب الاضائي فيصا
 الجز الاول الثاني وحقيقة يكون ال اعراب مقدر في الاحوال الثلاثة على اخر
 الجز الاول وهو الياء والجز الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور فان قيل
 هذا ظهرت الفتح حالة النصب كيا القاض خفة الفتح اجيب بان بعضهم
 جوز ذلك وهو خلاف المشهور لانه بالتركيب حصل مزيد الثقل فلم تقبل
 الياء حركة مطلقا فسكنت للتخفيف ولا يشتمل الضابط ايضا على اعراب المخوف
 بويه مع انها من المركب المزجي نحو سيبويه وعرويه ونفطويه وخالويه لعدم
 ال اعراب على الجز الثاني بناء على ما اشتهر فيها من البناء على الكسرة لا يقال مراد
 بالاعراب ولو لم يكن ويومر به هو لا فانقول ال اعراب المجلي لا يقال انه على
 الجز الثاني ولما عليه غير ما اشتهر من انها معربة اعراب ما لا ينصرف وهو ما

اختلاف

اختاره الجز في شملها قال الشيخ ابو حيان وهو مشكل الا ان يستدل به سماع
 والام يقبل لان القياس البناء لا يختلف في الاسم بالصوت اسم واحد انتهى **الثالث**
مهما مركب اسنادي وهو على المشهور **كل كلمتين اسندت احدهما الى**
الاخرى على وجه يفيد فائدة تامة **كفاهم زيد** وقد يطلق على ما يشتمل غير
 المفيد كما علمت نحو ان قام زيد فلو جعل علما نحو شاب قرناها وبرق عزمه وتابط
 شرطان مبنيا ولم يبنوا على ما ذابني وحكم على محم بالرفع والنصب والجر وحلت
 حالة المذكورة قبل العلمية قال الشاعر كذبتهم وبيت الله لا تنكحها **ث**
 بنى شاب قرناها تنصرت **ث** ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالمجمل الا بسمية
 وكى الحاة فاسوه ثم لما قسم الاسم الى ثلاثة اقسام من حيث الاظهار والاضاف
 والابهام احذ يقسمه الى قسمين من حيث ال اعراب والبناء فقال **ثم** ما تقدم
الاسم من حيث ال اعراب والبناء بعد التركيب مع العاقل **قسمان** قسم **معرب**
 اي بالفعل فهو يدل على قسمين ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ محذوف اي احدهما
 معرب اي جار عليه لفظا او تقديره وقد وقع الاختلاف في الاسم قبل التركيب هل
 يقال فيه **معرب** اصطلاحا او مبنى او لا يحكم عليه بواحد منهما ذهب جمع منهم جار الله
 الزمخشري الى الاول **وهو جمع** الى الثاني وقد بينت ذلك بما يروى العليل
 ويشيخ العليل في رسالته سميت اجزاء ال اذهان بالاطلاق على اويل سورة الدخان
 اي بالفعل **وقسم مبنى** **ولا ثالث لهما** اي للمعرب والمبنى اي وليس من
 الاسم ما ليس بمعرب ولا مبنى فقد قال ابو البقاء ليس في الاطلاق كلمة لا مبنية
 ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين
 هنا واسطة انتهى وهذا القول بانه لا ثالث لهما هو الراجح **خلافا** اي اقول
 ذلك مخالفا واذ خلا **لقوم ذهبوا الى ان المضاف الى المتكلم نحو**
 غلامي من جازي من ذلك اي **ليس معربا** لعدم ظهور ال اعراب فيه **ولا مبنيا**
 لعدم مقتضى البناء لان الاضافة الى المبنى ليس شيئا موحيا للبناء ولذلك اوجب
 كونه من المعرب ولا من المبنى **سموه خصيا** واعتزضه ابو البقاء بانه فاسد
 لانه معرب عند قوم ومبنى عند اخرين اي وهذا الحديث قول ثالث قال علي
 ان تسمية خصيا خطأ لان الخصي ذكر حقيقة وكان الانسب ان يسمى خصي مشكلا
 نحو ويربان الخنثى المشكل ليس حقيقة فالثالث اذ لا يخرج عن كونه ذكر الما والشي

وصيرور

وفهم

غاية انه مدانه لا يدري حاله فلو يحكم عليه بان ذكر ولا بان اني وهو في التعليق واختلف
 في المضاف اليه المتكلم فقيل معرب وقيل مبني وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب
 غير موجود اي غير ظاهر فيه والبناء له علة له فوجب ان يحكم بعدم معناه ويكون للبناء
 منزلة بين منزلتين اني ويرد بان عدم ظهور الاعراب فيه لا يخرج عنه كونه معربا
 اذ بعد ان يكون هذا القابل لا يدري الاعراب التقديري ويحكم على كل ما قدر فيه
 الاعراب وانفق عنه مقتضى البناء واسطة ثم رايت عن العرب الا ان البناء انما
 الى هذا الاعتراض ونضه وهذا اي القول بان غنوي لا معرب ولا مبني خطا
 عند اكثر لان يودي هذا القول الى ان عصا كذا اني وفي ذلك بعد
 ظاهر فان قيل المعرب والمبني مشتقان من الاعراب والبناء ومعرفة المشتق منه
 سابقة على معرفة المشتق فكان المناسب ان يقدم الظاهر على الاعراب والبناء
 اجيب بان المصعب ان يكون اراد بالمعرب والمبني المتصرف بالاعراب والبناء
 كما سلكناه في شرح كلامه بل اراد الاعم منه ومن الصالح لذلك وجنبه حتى
 ان يتبين البناء بيني الاول الصالح وغير الصالح ثم بين الاعراب والبناء ان
 من عرف الصالح للاعراب وغير الصالح ياتي له امر الاعراب وعدم امره فالمراد
 والمبني محل الاعراب والبناء حال والمحل مقدم على الحال فيه وخلاف القوم
 ذهبوا الى ان امس لا يعرب ولا يبني ولقوم ذهبوا الى المنادي المفرد
 نحو يا زيد لا معرب ولا مبني والصحيح ان كلاهما مبني واذا اردت معرفة
 كل من المعرب والمبني من الاسم **فالمعرب** منه اي الجاري عليه الاعراب
 او الصالح للاعراب بناء على ان الاعراب معنوي **والاسم** او الاسم الذي **تغير**

حصوله التغير

شركه

والمعرب

والجواب اعتبارا لما في ذلك في حالة الرفع لان والجمع والالف المشي صاراعلا
 للاعراب ايضا بعد ان كانا علامتين للجمع والتثنية فقط ولا بد ان يكون
 ذلك التغير **بسبب عامل** ملحوظ به او مقدرا ومعنوي والعامل ما به
 اصطلاحا ياتقوم ويحقق المعنى المقتضى للاعراب والاصل فيه ان يكون
 فعلا ثم حرفا ثم اسما والمقتضى للاعراب في الاسم وجود معاني مختلفة تركيبية
 اي حاصلة بسبب التركيب يفتقر في تميزها الى اعراب لتوارد معاني صيغة واحدة
 على المشهور في ذلك كما اشار اليه في علة بنا الحرف كما سيأتي وتلك المعاني
 الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن ثم قال **يقتضي ذلك العامل رفع**
 اي رفع ذلك الاسم المحصل للفاعلية **او نصب** المحصل للمفعولية **او جمع**
 المحصل للاضافة اي اتصال الفعل اليها بعده ولو كان اليد حل عامل للجر
 الزايد والافعال لا يضاف **تقول** اذا اردت التحليل للامر الحقيقي
 المتغير صفة لفظا اعتبارا **رايت زيد** حقيقة **رايت زيدا** ومررت **زيد**
 وللامر الجازي كذلك **رايت زيد** وقيل **رايت زيد** ونظرت **اليه** وللامر المتغير
 المتغير صفة تقدير حقيقة **رايت الفتي** ومررت بالفتي وللامر المتغير
 صفة تقدير اعتبارا **رايت الفتي** ومررت باحمد وهو سمي بعد قولك
رايت احمد وهو سمي وللامر المتغير ذاتا لفظا اعتبارا **رايت زيد** وتقدير
 كذلك جاحوا القوم ومثل ذلك جاحوا الزيدون وصاحوا القوم وابوك
 وابو القوم وللامر المتغير ذاتا لفظا حقيقة **رايت الزيد** ومررت بالزيد
 بصيغة المثني او الجمع و**رايت ابا القوم** ومررت بابي القوم و**رايت صالح القوم**
 ومررت بصالح القوم وهذا كله في العامل الملحوظ به واما العامل المقدّر فكما قال
 في زيد من قولك زيد في جواب من ضربت واما المعنوي فانه يتبدل في المبتدأ
 والتقييد بالآخر لبيان الواقع كما انه عليه السلام في شرح الشذوذ
 لان الاعراب لا يكون الا في الاخر وسياتي توضيحه عند الكلام على الاعراب
 وبسبب عامل يخرج ما تغير اخره لا بسبب عامل بحيث بالفتح بعد الضم مثلا
 ويبدل عامل كحركة الاتباع نحو الحمد لله والجاورة نحو محرابه او الحظ
 نحو زيد باعتبار الحركة المقدرة لتغير اخرها تقدير بسبب عامل ودخل امر واخر
 لتغير اخرها لفظا بسبب عامل وقد **استعمل** اهل البدن في كل في **امر** و**انهم**

والاعراب ما قال به في العامل

قالوا حسب جيبا وهو امر فكيف حال المسجع تاني
 فقلت قد يقال اني هو وظاهر اللفظ انها وهو مستعمل

في قولك جئت امرأه وابغى ورايت امرأه وبنما ومررت بأمره وابغى على اللغة
 الفصحى اعراب واحد او اعرابان فقال **البصريون** اي الخاة المنسوبون الي
 البصرة وهي ثنيت الناكلي لم ينسب اليها بالضم فيه اعراب واحد وهو حركة الهمزة
 وحركة ما قبل **الآخر اتباع حركة الآخر** اي اتبع فيه حركة العين للام فلا بعضه
 ولانك لها في اتباع حركة العين للام **وقال الكوفيون** اي الخاة المنسوبون
 الي الكوفة فيه اعرابان اعراب على الآخر واعراب على ما قبل الآخر فهو **معرب عن**
مكانيين وكذا البوك واهوك وحموك وفوك وذوهمال فانها معربة عنهم
 من مكانيين كما اسيا في اللام على الاسماء الستة قال الجاهل ابن كيسان في شرح
 الشذور و قول البصريين هو الصواب انتهى قالوا لانه لو جاز ان يجعل في
 اسم واحد رفعا لجاز ان يجمع فيه اعرابان مختلفان فكما امتنع المختلفان
 امتنع المتفقان وهناك لغة اخرى في امره وابغى غير فصحى وهي فتح الراء والنون
 في الاصول الثلاثة والاعراب على الهمزة والميم قيل اخذوا اعراب في تعريف العامل
 الماخوذ في تعريف المعرب يوجب دورا وهو توقف كل من المعرب والآخر
 على الآخر ورد بان غاية ما يوجب توقف معرفة المعرب على معرفة العامل
 المتوقف على معرفة الآخر لا توقف معرفة الاعراب على معرفة المعرب وما قيل
 ان قولها تغير ما يع لتناول الاسماء حال عدم تركبها مع العامل بعد ان ركب
 مع العامل اي واجري عليها الاعراب بالفعل لانها تغيرت فيما مضى ساقط
 لانه يجوز ان لا يكون المراد بالمعرب والمتغير في كلامه المعرب والمتغير بالفعل
 بل الصالح للاعراب والتغير كما علمت عليه ان الافعال في الحروف لا يرد لها الا
 مجرد الحذف مجرد اعراب الزمان وهذا ما يتعلق بالمعرب من الاسم بناء على ان
 الاعراب معنوي **واللهي** منه بناء على ان الاعراب معنوي وكذا علمت انه
 لفظي **بجلاوف** اي ملتبس بالغة المعرب في معناه المذكور **وحينئذ يكون**
هو ما اسم والاسم الذي لم يتغير اي لم يحصل فيه تغير ولم يصلح
 لان يتغير **اخره** حقيقة او حكما **الفاظا** او **تقديرا** بسبب عامل يقتضي
 رفعه او نصبه او جره ولم يكن ذلك التغير نحو حكاية واتباع او حيا وجره بان
 لم يتغير اصلا **هو** لا من قولك **جاء هو** لا ورايت **هو** لا ومرت
هو لا فان اخره لم يتغير اصلا ولذلك كان يكسر الهمزة التي هي اخره في

الاصول الثلاثة اعني حالة الرفع والنصب والجر او تغير لا بسبب عامل
 ولم يكن التغير نحو ما ذكر فان قيل كان من الواجب ان يعبر بدل الحروف
 بالاضداد الموجود بين المعرب والمبني المتضاد المتضاد المعين لعدم جواز
 اجتماعها لا الحروف الصادق بجواز اجتماعها فهو الاصل في التقسيم على انه
 يجوز ان يكون المص قصد بذلك ارشاد الطالب الي هذه النكتة الدقيقة
 وحينئذ لا يكون التغير بالضد او في عليان التغير بالضد يوجب ارتفاع البناء
 والاعراب فالوجه في التغير النقيض دون النقيضين لا يجمعان ولا يرتفعان
 هذا ما يتعلق بتعريف المعرب والمبني على القول بان كلام من الاعراب والبناء
 معنوي واما تعريفها على القول بان كلام من الاعراب والبناء لفظي فلا يخفى انه
 يقال في تعريف المعرب حينئذ انه ما حصل في اخره حقيقة او حكما اثر ظاهرا او مقدر
 حقيقة او اعتبارا بعامل ملفوظ به او غيره والبناء ما لم يحصل في اخره المذكور
 ما ذكر وليس نحو حكاية ثم ما قسم الاسم الى المعرب والمبني اخذ بقسم كل
 واحد منهما الى قسمين فقال **والمعرب قسمان** لثالث لها ما قسم **يظهر اعرابه**
 اي علامة اعرابه بناء على ان الاعراب معنوي وعليه انه لفظي لا حاجة لتقدير
 هذا المضاف وظهور ذلك لصلاحيته اخره لذلك **وما** اي وقسم لا يظهر
 اعرابه اي علامة اعرابه بل **يقدر** في صفة جرت عليه غير من هو له فكان يجب
 ابراز التغير فيقول وما يقدر هو لان يقال جري عليه من ذهب الكوفي في
 وهو ان الابراز لا يجب حينئذ الا اذا خيف اللبس ويدعي هذا الزمام
 وانما **قدر فيه** لعدم صلاحية اخره لظهور ذلك ثم قسم القسم الاول
 الى قسمين واذا اردت معرفة ذلك **فالقسم الاول الذي يظهر اعرابه**
 اي علامة اعرابه على ما تقدم لفظا حيث لا مانع **قسمان** لثالث لها قسم
 علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة والذي علامة اعرابه حركة
 قسمان لثالث لها قسم **مع** **الآخر وهو ما اخره حرف صحيح** بان
 لم يكن من حروف العلة وهي الواو والالف والياء جاسما حركة ما قبلها
 او لا والاضافة فيها البيان لانها تنزل بقوة الطمر مجدها وتغيرها
 وانتقالها بعضها الي بعض تشبيها بالمرض المسمى علة لانه ينزل بقوة
 الانسان او بمعنى الاسم اي حروف العلة لانها تقال عند العلة اي المرض

ما يجب ان لا يغير الا بالحق
 مطلقا في اللغة
 تنافيا وانما
 تقسيم الاسم اليها لان الثاني
 له قسم وعرضا جاسما

فان العليل في حال شدة غلته يتلفظ بكلمة مركبة من هذه الحروف كواي
 فالصحيح **كزيدي** وقسم غير صحيح الاصل لكنه يشبه صحيح الآخر وهو **ما اخره**
حرف من حروف العلة يشبه الصحيح وهو ما كان في اخره **واو او ياء**
 لم يترك ما قبلها بحركة تجانسها وهي الضمة بالنسبة للواو والكسرة بالنسبة
 للياء بل ما قبلها ساكن **خود لو وطي** وغزو وعدو ووري وعلو
 وانما تشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليه الحركة
 لها رضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا تشبه الصحيح ابدالها
 لا تكون الا ساكنة وقبلها حرك مجزئة تجانسها وهي الفتحة تقول اذا
 اردت التمثيل لما يظن اعرابه اي علامة اعرابه من المعرب بالحرف جابواك
 وجا الزيدان وجا الزيدون الى اخره ومن الصحيح الآخر جازيد ورايت
 زيدا ومررت بزيد وهما يشبه الصحيح **هذا دلو وطي** وغزو وعدو
 ووري وعلو **وراي دلو وطي** وغزو وعدو ووري وعلو **وراي دلو وطي**
بدلو وطي وغزو وعدو ووري **فتظهر فيه** اي فيما اخره حرف
 يشبه الصحيح **الحركات كما تظهر في الصحيح** اي حيث لا مانع يمنع من
 ظهور ذلك فيهما كما تقدم وذلك كالوقف والادغام والتخفيف والحمايه
 والاتباع والمجاورة وسياتي بيان فيما تقدر فيه حركة فقد علمت ان ظهور
 علامة الاعراب في الاسم لا يختص بالحركة كما هو ظاهر في اقتصار المقص
 ولعل اقتصاره عليها لكونها الاصل لكن لا نسب كما ذكره في المقدرا ان
 يتكرر الحرف ايضا كما ذكرنا انه ذكره فيما يقدر ولم يقتصر على الحركة حيث قال
والقسم الثاني الذي يقدر فيها الاعراب اي علامة قسمه ان ايضا لا ثالث
 لهما **قسم يقدر فيه حرف** قد مر انه في محل الحذف **ما قسم يقدر فيه حركة** واذا
 اردت معرفة كل من القسمين **القسم الذي يقدر فيه حرف** لا سما الستة
 اذا اضيفت اليه كلمة او لها ساكن في الاحوال الثلاثة فيقدر فيها الواو والاي
 والياء نحو جابوا الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن والمثنى
 اذا اضيف اليه في حاله الرفع خاصة فتقدر فيه الالف نحو جابوا القوم
وجمع المذكر السالم اذا اضيف اليه في الاحوال الثلاثة فيقدر فيه الواو
 والياء نحو جابوا القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم

اعلاني قلمي بالصدور فنبهت عند انارة معارف العالين
 الف القوم وواو صريح فيهما يا العذار المستديرة لطيفي
 رعا الحسن ما قال بضمهم

السالم في حرف

والسالم بالرفع صفت لجمع وبالجر صفة لمذكر لانه الموصوف بالسالم حقيقة وجمع
 المذكر السالم **لما اضاف اليها المتكلم في حالة الرفع** خاصة **فانه يقيده**
في الواو نحو جابوا مسلمي اصله بعد الاضافة **مسلم** كما اجتمعت في الواو
واليا ووسقت لحدادها بالسكون وهي الواو قلبت الواو **واو اذ غنت** العرضية
في الياء الاصلية وقلبت الضمة التي على الهم التي كانت لمناسبة الواو كسرة
 لمناسبة الياء لان بقا الضمة قبل الياء يوجب تغييرها وظاهر كلامه كغيره
 انه يريد انقلب الواو يا على قلب الضمة كسرة وهو كذا في خلافه فالان في حيث
 اختار ان يريد انقلب الضمة على قلب الواو قال قدما على الحركة الضعيفة قبل
 الاقدام على الحرف القوي **انتهى وقد رت الواو التي هي الفرع دون الضمة التي**
هي الاصل لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف لا بالحركات **في المشهور**
 من الخلاف ابي هذا وذهب الشيخ ابو حيان الي ان اعراب مسلمي من القسم
 الاول اعني من المفووظ به من المقدرا قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت
 صفتها والتقدير الشئ ضلوا لعل من المقدرا ولا يتاتي ذلك هنا لان تلك الواو
 انقلبت يا فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استقالة
 الحرف لا يقال ان الذات انعدمت اذ لو انعدمت ما وجد الحرف لغيره وهو ما
 رضى بان قلب الالف المثنى يا وقلب الواو الجمع يا من تغيير الذات الا ان يفرق
 بين المنقلب لعله والمنقلب لغيرها وخرج بحالة الرفع حالتا النصب والجر فان
 اعرابه فيهما لفظي لبقا الياء التي هي الاعراب فيهما واذا غاها لا يخرجها عن حقيقتها
 وكذا يقال في المثنى اذا اضيف اليه كلمة او لها ساكن في حالتي النصب والجر اعرابه
 لفظي لبقا الياء التي هي الاعراب لعدم ما يدل عليها لوضوحها وما ذكر يعلم
 ان هذا القسم لا يختص فيما ذكره كما هو مقتضى عبرته ولعل اقتصاره عليه
 لما فيه من الخلاف الذي علمته ونصى ابن الحاجب على ان تقدير الواو في مسلمي
 للاستئصال واعتزله بعض المحققين بانه حكم بالتعذر في عصا بعد الاعلال والقلب
 وبالاستئصال في مسلمي وهو حكم لم يظن له وجه وصير انتهى وظاهر ضيع
 المقص ان هذا التقدير لا يتصرف بتعذر ولا استئصال حيث سكنت حرف هنا
 اي فيما يقدر في الحرف وتكلم عليه في مقابلة اي فيما تقدر فيه الحركة حيث قال
والذي تقدر فيه الحركة قسمه ان ما اي قسم تقدر اي الحركة فيه رفا

ونصا ومما **للتعذر** اما لذاته وذلك **كالفتي** والعصا من كل اسم معرب اخره
 الف لازمة غير مضمومة منصرفا وغير منصرف فان ذلك تقدر فيه الضمة
 والفتحة والكسرة للتعذر وهل الفتى ياءى او واوى قال في القاموسى والفتى
 الشاب والسبي الكريم وهما فتيان وفتوان والجمع فتيان وفتوان انتهى
 وبه يعلم ان ما في شرح المقطع من الجزم بانه ياءى فيه نظر وقد تبعه المص
 في التصريح حيث قال بعد قول التوضيح نحو الفتى وبعد قوله ما الف منقلبة
 عن ياء ما الفظ والمصطفى ما الف منقلبة عن واو انتهى ويسمى ما انطبق عليه
 الضابط المذكور مقصورا اي غير محدود وهو الاسم المعرب الذي اخره
 حمزة بعد الف رائدة كحسا ورد الان صوت الالف بغير حمزة بعدها تفقد
 منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل يسمى بذلك لانه قصاري منع وجنس عن
 ظهور الحركة فكانه قصرا على حالة واحدة فعلى الاول لا يسمى نحو يسى مقصورا
 لانه لا يقابل محدودا لانه ليس في الافعال محدود حتى يقال ان هذا منع المد
 وعلى الثاني مقتضاه انه يسمى مقصورا لانه ممنوع عن ظهور الحركة وكذا
 نحو غلاوي لانه قصور عن ظهور الحركة ولا يسمى مقصورا كما يعلم مما هو بالمعنى
 المبني نحو ذا وبالالف اللازمة اباله ونحو حالة الرفع لا تقابل بالفتحة
 في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب ايضا في الثاني وبغير مضمومة المضمومة
 نحو راء وكساء واما ان يكون التعذر لعارض وذلك **كغلاوي** بكسر ما
 قبل الياء وفتح الياء واسطفا من كل اسم مضاف الياء المتكلم وليس
 مثني ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا فان ذلك تقدر فيه
 الضمة والفتحة والكسرة للتعذر واما استثنى ما ذكره لان المثني اذا
 اضيف الياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة ثانيا
 مسلمات ورايت مسلمي ومررت بمسلمي والجمع المذكر السالم يعرب
 بالحروف الظاهرة في حالتي النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت
 بمسلمي وفي حالتي الرفع وان اعرب بالجر فالمقدر كما تقدم لكنه
 لا تقدر لا للتعذر على ما علمت والمقصود اذا اضيف الياء المتكلم وان قد
 في الحركات الثلاث للتعذر نحو فتاى لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص
 اذا اضيف اليه ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة

والجزم في الاسم المعرب الذي اخره حمزة بعد الف رائدة كحسا ورد الان صوت الالف بغير حمزة بعدها تفقد منع المد الذي هو تمام الصوت وقيل يسمى بذلك لانه قصاري منع وجنس عن ظهور الحركة فكانه قصرا على حالة واحدة فعلى الاول لا يسمى نحو يسى مقصورا لانه لا يقابل محدودا لانه ليس في الافعال محدود حتى يقال ان هذا منع المد وعلى الثاني مقتضاه انه يسمى مقصورا لانه ممنوع عن ظهور الحركة وكذا نحو غلاوي لانه قصور عن ظهور الحركة ولا يسمى مقصورا كما يعلم مما هو بالمعنى المبني نحو ذا وبالالف اللازمة اباله ونحو حالة الرفع لا تقابل بالفتحة في حالة الجر في الاول وفي حالة النصب ايضا في الثاني وبغير مضمومة المضمومة نحو راء وكساء واما ان يكون التعذر لعارض وذلك كغلاوي بكسر ما قبل الياء وفتح الياء واسطفا من كل اسم مضاف الياء المتكلم وليس مثني ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا فان ذلك تقدر فيه الضمة والفتحة والكسرة للتعذر واما استثنى ما ذكره لان المثني اذا اضيف الياء المتكلم يعرب بالحروف الظاهرة في الاحوال الثلاثة ثانيا مسلمات ورايت مسلمي ومررت بمسلمي والجمع المذكر السالم يعرب بالحروف الظاهرة في حالتي النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي وفي حالتي الرفع وان اعرب بالجر فالمقدر كما تقدم لكنه لا تقدر لا للتعذر على ما علمت والمقصود اذا اضيف الياء المتكلم وان قد في الحركات الثلاث للتعذر نحو فتاى لكن لذاته لا لعارض الاضافة والمنقوص اذا اضيف اليه ما ذكر وان قدرت فيه الحركات الثلاث كقاضي لكن الضمة

والجزم

والكسرة للثقل والفتحة للتعذر لذاته بل للسكون العارض لا لغام فقل ان جمع
 التكسير وجمع المونث السالم اذا اضيف الياء المتكلم يكون اعرابا مقدر للتعذر
 بسبب الاضافة كالمفرد **تقول** اذا اردت التثنية لذل **الرجا الفتي** وفي مرفوع
 بضم مقدرة على الالف الموحدة في الاول والمحدوفة لا لتقا الساكنين في الثاني
 للتعذر وغلاوي وعلماني وعندي مرفوع بضم مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
 للتعذر ورايت الفتى وفي وعلماني وعندي مرفوع بضم مقدرة على ما قبل ياء المتكلم
وغلاوي وعلماني وعندي وموجب **هذه الفتحة** مير في الاول ان ذات الالف
 لا تقبل **الحركة** لان وصفها للسكون **وما قبل ياء المتكلم** في الثاني وان قبل
 الحركة لكن **اشتغل بحركة المناسبة** ليا وحي الكسرة قبل دخول العامل والرف
 لا يجوز بحركتين في ان واحد **فتقدر فيهما** اي في الالف وما قبل الياء **الحركات**
الثلاث للتعذر لكن لذاته في الاول ولعارض الاضافة في الثاني هكذا
 تقدير الحركات الثلاث في نحو الفتى اذا كان منصرفا فان كان غير منصرف
 نحو موسى قدرت فيه الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالتي النصب والجر
 ولا تقدر فيه الكسرة لانها لا تدخل على غير المنصرف وذهب بعضهم الى تقديرها قال
 لان الكسرة انما امتنع في غير المنصرف للثقل ولا تقبل مع التقدير وجوابه ان
 الثقل يقع شئ عن مطلقا وان الفعل لا يدخله الكسرة مطلقا فكذا ما اشتهر
 وعلى قياسه تقدر الكسرة في جمع المونث المضاف ليا المتكلم في حالتي النصب
 والجر والقول بان الحركات الثلاث تقدر فيما اضيف الياء المتكلم هو ما ذهب
 اليه الجمهور قال الشيخ ابو حيان وهو الصحيح الذي تلقيناه من افواشيرونا
 انتهى **ومقابل ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك** فانه ذهب الى ان المضاف
 للياء المذكورة **تقدر فيه الضمة** في حالة الرفع **والفتحة** في حالة النصب
فقط وتظهر الكسرة في حالة الجر واعترض عليه في ذلك اي عن طريق الشيخ
 ابو حيان بان هذا ما ذهب اليه الناس في المسئلة اي حيث اتفقوا على تقدير
 الاعراب جيبند وهو القياس الموافق للذهب البصري في نظير المسئلة ولان
الكسرة لا يجوز ان تكون للجر لانها موجودة لمناسبة الياء قبل دخول عامل
الجر لان الحكم انما هو على العالم مع صفة الاضافة لا على مطلق العالم فلا
 يمكن ان تكون تلك الكسرة اثر العامل ولا للزم ان يكون هي العامل لتحصيل

ع

الحاصل واشتار المصالح الجواب عن ذلك بقوله **ول** اي للشيخ بن مالك ان
يجيب عن هذا الاعتراض بان **يدعي** ان الكسرة مع العامل غير ما قبل وجوده التي
كانت لمناسبة وان **كسرة الاربعة** ذهبت عند دخول العامل **خلفها**
كسرة الاربعة الذي جلبه عامل وتحصل بها المناسبة ويكون هذا القول
كما قالوا اي قولهم اي الخاة في شرب اذ **ابنوه للمفعول** اي ذلك **الكسرة**
في غير الكسرة في شرب **المبني للفاعل** حتى يطرد قولهم فان كان الفاعل **ضيا**
واريد بناؤه للمفعول ضم اوله وكسر ما قبل اخره وفي اسناد هذا القول للحاة
نظر لان هذا القول انما قاله الشيخ ابو حيان بحثا ونصه على كسرة شرب اذا
بني للمفعول تبقى ظاهر كلامهم نعم ولو قيل انها اي كسرة شرب المذكورة
وجاءت كسرة اخرى الحان وجها كما قالوا في ما مضى اذا رجمت منصور
على لغة من لا ينتظر فالحزم هو الهاضمة بناء على الضمة التي هي حركات الظمة
الاصلية التي هي ومن ثم الغرض بعضهم في هذه الضمة بقوله وجها ضمة صلت
لامر حذبت او لما قد كان قدما اي وكما قالوا في رفع اسم كان وخبر ان ردا
على اللوفيين ولان يقول المغايرة التي زعموها لا يوجد فيها التبدل المذكور
هنا اي في غلاوي وشرب لعدم توقف المغايرة على التبدل ولو الغرضي لانه
يجوز ان يقال ضمة منصور صارت بعد الترخيم للبناء بعد ان كانت للبناء
وحينئذ يقال ان الكسرة هنا اي في غلاوي قبل دخول العامل كانت لجر
المناسبة وبعده صارة للاربعة ايضا من غير تبدل ولا اشتراك في ثبوت
المغايرة حينئذ على ان ما تكلفه الشيخ ابو حيان في شرب مبني للمفعول
لا حاجة اليه لان قول الخاة يضم اول الماضي ويكسر ما قبل اخره محمول على
غير المكسور على ما بان لا معنى لكسر المكسور كما كان مكسورا بفتح على حاله
وقد صرح الحق في شرح التصريف بنظر ذلك في المضارع حيث قال
فان كان اي ما قبل اخر المضارع مفتوحا فلا اصل يبقى عليه والا يفتح
التي ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع وقد صرح الشيخ بن مالك في الف
المتني واول الجمع في حالة الرفع الموجودة تنى قبل دخول العامل علامة
للتثنية والجمع بتقدير معايرتها وانما صار الاربعة ايضا قال كما تقدم
ضمه ظاهرا في الجمع غير ضم في الاصل والحق حينئذ يقال ما وجه موافقة

المضارع

المص وغيره لا بن مالك في الف المتني واول الجمع حيث جعلوها الاربعة علامة
في حالة الرفع ومما تقدم له هنا في ان الكسرة ليست ارباعا ولا علامة عليه في حالة
الجمع ان كالا من الف المتني واول الجمع والكسرة موجودة قبل دخول العامل
وجعل اثر الروي تقدير في الثلاث حركات للتقدير لا لانه بل لما رضى زيادة
عليها تقدم اي وهو المحرك بحركة المناسبة ستة اشياء احدها محرك
بحركة الحكاية نحو قول الشاعر سمعت الناس يتجمعون غيثا . . .
فقلت لصيدح **ان** يتجمع **بلا** . . . فان الرواية برفع الناس وكان الشاعر
سمع قايلا يقول الناس يتجمعون غيثا فحكي الاربعة فروعا كما سمع ونحو
من زيد في جواب من قال حررت بزيد وكذا من زيد في جواب من قال جاء
زيد فالناس منصوب بفحة مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر
وزيد في ذلك خبر مرفوع بضمه مقدرة على اخره منع من ظهورها التعذر
لا شغل المحل بحركة الحكاية خلافا لمن زعم انها في الاخير حركة اعراب
لا حركة حكاية قال لا ضرورة في نطق تقدير رفعه مع وجوده بالفعل
وانما قلنا بانها حركة حكاية في حالة النصب والجر للضرورة ورد بان تقدر
حركة الاربعة هو قياس النظائر وهذا كله خلاف البني تميم فالهم يقول
لوق من زيد بالرفع في جميع الاحوال ولا يحكون قال بن الاربعة وهو
القياس ثانيا ما محرك بحركة الاتباع نحو قوله الله يكسر الدال اتباعا
لكسرة اللام في قراءة الحسن البصري فالجاء مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على
اخره منع من ظهورها التعذر لا شغل المحل بحركة الاتباع وهذه لغة
بني تميم وهي ضعيفة في الكشف ولا يجوز استعمالها في الحركة الاربعة
بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله بكسر الدال اي لان القياس
ان يكون الثاني هو التابع الاول وبذلك قرأ زيد المكي اي الحمد لله بضم
اللام اتباعا لضمه الدال قال بن جني وذلك لانه جار مجري السبب **المسبب**
وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من السبب فنكون ضمة اللام تابعة
لضمه الدال ووجه ذلك ايضا بان حركة الدال اعراب وحركة اللام
غير اعراب وحركة الاربعة اقوى فالاولي ان تكون مبتدأة لا تابعة
التي وهذا دليل على الاتباع في الحركة لا يتقيد بكونه في كلمة واحدة فانها

ما حرك بحركة الجاورة وفي المعنى والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
 في النعت قليل النفع نحو هذا حجر ضرب بكسر الباء من ضرب الجاورة
 لضرب الجوار وهو وصف الجوار فهو مرفوع بضمته مقدرة على اخره منع من ظهورها
 التقدير لا يستغنى عن الجمل بحركة الجاورة راجعا ما سكن للوقف نحو جاز زيد
 ومررت بزيد ورايت بزيد بالسكون للوقف على لغة ربيعة في الثالث
 فزيد مرفوع في الاول بضمته مقدرة منع من ظهورها التقدير لا يستغنى
 الجمل بالسكون العارض لاجل الوقف خامسها ما سكن للتخفيف نحو
 فتو جوالي يا بكم واعبد يا بكم وبارك بكم متفضل بالسكون للحمزة تخفيفا
 فياري في الاول مجرور بكسرة مقدرة وفي الثاني منصوب بفحة مقدرة
 وفي الثالث مرفوع بضمته مقدرة منع من ظهورها التقدير لا يستغنى الجمل
 بالسكون العارض لاجل التخفيف سادسها ما سكن للدغام نحو قتل
 داود جالوت وتري الناس سكاكي والعاديات ضحافا وود فاعل
 فهو مرفوع بضمته مقدرة على اخره مفعول فهو منصوب بفحة مقدرة والها
 ديات مجرور بكسرة مقدرة على اخره منع من ظهورها التقدير لا يستغنى
 الجمل بالسكون العارض لاجل الدغام فعلم ان الموجب لتقدير الاعراب
 من الحركات اربع حركات حركة المناسبة وحركة الحكاية وحركة الاتباع
 وحركة الجاورة واما المجرور بالحرف الزائد نحو كفي بالله شهيدا وحسبنا
 درهم فيقال فيلانه محل كذا كما امر حوايه في غير ما محل في المعنى واعلم
 ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتقدير لعل منزلة الجار الزايد
 نحو حسبنا درهم بجامع ما يفيها من عدم التعليق بما مل انفي وان قلت
 هذا كان من المعرب تقدير كذا ادعاء بعض شيوخنا كالحرك بحركة الجا
 ورة وما الفرق بينهما وكيف وصف بأنه في محل مع ان الجمل انما هو للمبنى
 قلت انما حكموا عليه بأنه في محل ولم يعربوه تقدير لما يلزم عليه ان يصير
 الا سمع بابا عرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظا والآخر تقدير
 ولا نظير له في كلامهم ولا يلزم ذلك في ما حرك بحركة الجاورة وكون الجمل
 يكون لا للمبنى منع بل غايته الامر ان اشتبه عند محم الجمل للمبنى والى
 فقد وصفوا المعرب تقدير بأنه في محل في التعليقة لابن الفاس اذ ا

ويحتمل ان تقدير الناس
 فيما سكن للوقف وتختص الاعراب
 لا للتقدير وينبغي ان لا يرفع
 للدغام لان الادغام لا يكون
 سكين فالسكين فيه واجب لا يغير
 به ما يدل لذلك ما يقال في غير
 الجيف ما يقد رفيه في الحركات
 قسم المتع في النطق بالحرارة
 في التقدير كما لا يخفى في الامتياز
 الحركات فكل جواز كسكين تابع لغيره

قلنا ان

قلنا ان الفتح والقاضي في موضع رفع نعتي بدان الضمة مقدرة على الالف
 والياء لا استغنى الالف عن الحركة واستغنى الضمة عن الالف والقاضي لظهور الحركة
 انهم قد بدلا زيدا برأيه ولا تكن ممن يفهم تقليد انما في ذكر القسم
 الاول اعني ما تقدر فيه الحركة للتقدير في المعلوم على القسم الثاني وهو
 ما تقدر فيه الحركة لا يستغنى فقال وما اي وقسم **تقدير** اي الحركة فيه رفعها
 وجبر **لا يستغنى** وذلك **القاضي** وقاض من كل اسم معرب اخره ياء
 زمة قبلها كسرة منصرفا او غير منصرف ويسمى ما يطبق عليه هذا الضابط
 المذكور منقوصا للنقص لا مري حذف للتنوين او لا حذف من ظهور بعض
 الحركات خرج بالاسم الفعل نحو يري والحرف نحو في وبالمعرب الذي وبالياء
 ما اخره الف كوسي وبالياء زمة يا نحو ابيد وبقلبها كسرة يا نحو كوسي **فان**
 اي القاضي ونحو **تقدير في الضمة** في حالة الرفع والكسرة في حالة المجرور
 لتقليلها وتقليل هذه الياء وتقليل الضمة **وتظهر في الفحة** في حالة الضم حيث
 لا مانع **لحقتها** لما سنده **تقول** اذا اردت التمثيل لذلك **القاضي** وقاض
بضمته مقدرة على الياء الموجودة في الاول والحذف لا لئلا السالكين في الثاني
 ومنه ان من قوله تعالى لا يتكلم الا زان او مشرك **ومرة بالقاضي** وقاض
بكسرة مقدرة على الياء كذلك ورعا ظن بعض ضعفاء الطلبة من المتدربين ان
 الكسرة الظاهرة في نحو قاض في المثال المذكور علامة لمجر ومن ثم سال بعضهم
 في الآية المتقدمة كيف عطف المرفوع اي وهو مشرك على المجرور **قاضي**
 وهو زان وقيل له كان الاول بان تقول كيف جر الفاعل وتقول رايت القا
 ضي وقاضيا وجواريا بفحة ظاهرة على الياء الموجودة حيث لم تكن ثانية عن
 الكسرة ولم يتعرض لذلك لان طالاه في المقدور وانما قال وتظهر في الفحة
 ليتحقق المقدور وعدم ظهور الفحة على الياء في قول القائل اعط الفوس بارحيا
 بالسكون لغة وقيل ضرورة ويؤيد الاول قراءة جعفر الصادق من اوسط
 ما تظلمون اهل اليكم وقراءة غير اهل اليكم بسكون الياء **وموجب هذا التقدير** للضممة
 والكسرة **ان الياء المكسورة ما قبلها ثقيلة** ونحوها بالضممة والكسرة **يزيد بها**
ثقالا وظهورها اي الضمة في قول جرير يهجو الفزدق وعرق الفزدق
 شر العروق حيث الثري كاي الا زائد والكسرة في قول النسيب عن

لا يزال الله في العوالم هل يصحى الاله من مطلب ضرورة وهو جيب ظهور
 الفتح تخفيم كما علمت وحمل تقدير الكسرة اذا كان المنقوص منصرفا والاقدر
 فيه الفتح نيابة عن الكسرة في حالة الجرح مررت بجوار وليال من قوله تعالى
 والجرو ليل ولا تقدر فيه الكسرة خلافا لبعضهم لما علمت في المقصور وانما قدرت
 الفتح حينئذ ولم تظهر لانها نابت عن حركة ثقيلة التي هي الكسرة فلحقها النقال
 كما تقدم في الكلام على تنوين العوض وحمل ظهور الفتح في حالة النصب ما لم يكن
 من المركب المزجي الذي جزوه الاول يا نحو معدى كرب واربع ارباب المركب ايضا
 والاقدرت الفتح في حالة النصب نحو رابت معدى كرب لما قد علمناه في الكلام على
 المركب المزجي وهو من يد النقال الحاصل بالتركيب فلم تقبل اليه الحركة مطلقا وكانت
 للتحفيف وعن هذا احترازنا بقولنا حيث لا مانع وفيه ان هذا التقدير حينئذ ليس
 للنقل بل للتعذر بالسكون العارض لاجل التحفيف فليست اهل فان قيل قد اقتصر المص
 فيما يظهر اربابا على ذكر الحركات مع انه لا يختص كما علم ولم يقتصر على ذلك فيما يقتدر على
 بل ذكره بطرف وقدم على تقدير الحركة فاسر ذلك قلنا ان مقتضى الجواب عن ذلك
 وهو انه انما اقتصر فيما يظهر اربابا على الحركات لانها الاصل ولا نهان كان تقدير الحرف
 محل خفاء واستغراب نبه عليه وقدمه على الحركة ثم ما ذكر تقسيم القسم الاول الذي
 هو للمعرب شرع في تقسيم القسم الثاني الذي هو للمبني فقال **والمبني قسمان**
 الاول ثلثها ايضا اي قسم **يظهر في حركة البناء** اي حركة البناء اعليا ان
 البناء معنوي او حركة هي نفس البناء اعليا لفظي **وما اي** وقسم **يقدر** اي
 حركة البناء **في** ثلثه فالقسم الاول **الذي يظهر في حركة البناء** ثلثه اقسام
 قسم مبني على الفتح وقسم مبني على الكسر وقسم مبني على الضم ولم يذكر ما ينبغي في الاسماء
 على السكون ويظهر فيها ويمكن دخوله في كل واحد من ارباب الحركة وجودا وعدمه
 فكان قال فالذي يظهر في حركة البناء او عدم حركة كذا لان السكون عدم الحركة
 بسكون الفهم وعدم الحركة عند النطق به ومن ثم سمي بسكونا ولا يضر عدم تشبيهه
 حينئذ تكون الاقسام اربعة فالمبني على الفتح **ثلاث** **بالبنا على الفتح** اي علوية
 وهي الفتح او هو نفس الفتح وسمي فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفهم غير احتياج
 الى تحريك شي من العضلات عند التلفظ به وانما مبني لتضمنه معنى حرفا مستقلا
 او المشروط وكان بناؤه على حركة ليا يلبقى ساكنا او ليعلم ان له اصلا في الاربعة

وكان يبا

وكان على خصوص الفتح لثقلته لانه اقرب الى السكون ومن ثم كثر في كلامهم ولذا بدأ به
 المص اذ هو راء الكسرة الذي هو الاصل في الخلق من الساكنين لنقل ثقل الكسرة
 مع الياء كثر استعمال هذا اللفظ فيلزم كثرة النقل فلا ينقص في جرحه لثقله
 ولما كان الكسر هو الاصل في الخلق من الساكنين وكان اعدل الحركات لا يبين الضم
 والفتح في النقل وبعده الحركات عن الارباع واقر بها الياء لانه لا يكون اربابا الا مع
 التنوين وما عاقره من ال والاضافة كان المبني عليه اكثر من المبني على الضم ولذا قد
 عليه فقال **وخوامس بالبنا على الكسر** اي على ما هو منه وهو الكسرة او هو نفس
 الكسرة وهي كسرة انما ينشأ عن ال او عن اي انجراره الى اسفل الجرا ارق باعنا
 النلفظ به وانما مبني لتضمنه معنى حرف التعريف لانه على وقت معين وهو اليوم
 الذي قبل يوم التظلم الصادق مما يليه ذلك اليوم او مما قبله من الايام الماضية
 القريبة من ذلك اليوم والبعيدة منه لكن المتبادر الغالب في الاستعمال الاول
 فكان معرف بالعمدية تقدير او مبني ثم وصف بما فيه ال في قولهم لقيتة امس البار
 ولو انه معرفة بتقدير ما ذكره لانه ليس احد المعارف المعروفة التي هي الضمير والمعلم
 واسم الاشارة والموصول والمعرف بال والمضاف لولد منها وكان بناؤه على
 حركة ما تقدم وكان على خصوص الكسر ما انه **على اصل النقا الساكنين** اي ال
 في الخلق من النقا الساكنين وانما كان الكسر هو الاصل في ذلك لان الجرح مختص
 بالاسماء كما علمت والاصل ان يدل عليه بالكسرة كما سيأتي والجرح مختص بالافعال
 كما علمت والاصل ان يدل عليه بالسكون كما سيأتي فصارت الكسرة ضد السكون
 والاصول ان يتخلص الشيء بضده وفي كلام الشاطبي وانما كان الاصل ذلك لان
 الكسرة لا تلبس بحركة الارباع اذ لا تكون حركة الارباع الا مع التنوين او ما
 عقبه انجي اي كما تقدم بخلاف الضمة والفتح فان كلاهما يكون اربابا مع عدم
 ما ذكر كما في اسم الذي لا ينصرف ثم بنا امس على الكسر في الاحوال الثلاثة
 هو لغة اهل الجاز ووافهم اكثر في جميع حالتي النصب والجرح واربوعه في حالة
 الرفع اربابا لا ينصرف اي رفعه بالضمة من غير تنوين وذهب اهل
 الارباع المذكور في الاحوال الثلاثة للعلمية اي الجنسية والعدل عن الامس
 وحمل هذا الخلاف اذا توفرت في امس شروط احدها ان يراد به معين سواء
 كان ذلك اليوم المعين هو اليوم الذي يليه يومه الذي انت فيه كما هو

النهال

لها وصف بذلها
قلنا بتقدير ما ذكره

المتبادر الغالب في الاستعمال كما تقدم ثم رأيت بعض الشيوع في هذا الخذا
 من إطلاق قول الشذوذ إذا ردت به معينا ثانيا لها ان لا يعرف بالثالثا
 ان لا يضاف رابعها ان لا يكسر خاسمها ان لا يصغر سادسها ان لا يستعمل
 ظرافا فان فقد شرط من هذه الشروط بان اريد به غير معين اريد به يوما ما من الـ
 يوم الماضية قبل يومه كمنى امس وعرف كمنى امس واضيف كمنى امسنا او كسر
 كمنى امسنى او صغر كمنى اميس وفي كلام بعضهم ولا يصغر امس كما لا يصغر
 غدا واستعمل ظرافا نحو اعتكفت امس فالخلاف في اعرابه في غير فوات الشرط
 الاخير كقولنا علنا انما هو في تضمينه معنى حرف التعريف ويكون منصرا فيما عدا
 المعروف والمضاف وانما حرف لفوات العلمية الجنسية التي هي احدي على منع
 الصرف فان قيل لم اعر ب عند تعريفه بال مع انه في حالة نيابة متضمن لمعناها
 كما علمت قلنا لان عند اعادة تعريفه بذلك ينوي تنكيه وقد قال بعضهم
 ليس في العربية مبنى يدخل عليه الا اجمع الـ اعراب كما مس اذا عرف بال
 صار معر يا والمراد ان المبنى في حال تعيينه لا في حال تنكيه فلا يرد ان خمسة
 عشر واخواته لا يصير معر يا بدخول ال عليه بل يبقى معها على بناءه لانه مبنى حال
 تنكيه وفي فوات الشرط الاخير يكون مبنا اجماعا كما في الاوضح وفي كلام سيبويه
 وقد جاء في ضرورة الشعر امس بالفتح ثم ختم بالمبنى على الضم فقال **وغو حيث**
بالن على الضمة وسمي ضمنا لانه ينشأ عن ضم الشقيتين عند التلظظ به وانما بنيت
 لتضمنها معنى حرف الشرط ان كانت شرطية او لا فتقارها الى الجملة افتقارا لزمها
 وكان بناؤها على حركة لماعلم وكانت على خصوص الضم **تشبيها** لها بقول وبعد
 واخواتها من **الغايات** التي بنيت على ذلك للفرق بين حركة اعرانها وحركة بناؤها
 كون الضم ليس حركة لها حال الـ اعراب فجعل حركة لها حال البناء ووجه التشبه
 ان حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد الذي كان حقها ان تضاف اليه كسائر
 اخواتها كما ان قبل وبعد قطعا عن الاضافة الى ذلك فلا يقال حيث ملازمة
 للاضافة وغو قبل وبعد غير مضاف فاين المشاهدة وبنائها على الضم هو
احدي اللغات التسع المشهورة للمصطلح **تثليث** **الثالث** **المتشبه مع الياء**
او الواو او الالف ووجه بناؤها على الكسر والفتح يعلم مما تقدم في ان وامس
 وحكي الكسائي ان فقهاء يعربونها مطلقا اي في الاحوال الثلاثة وقراءة

وانما اعراب م

منه او نحو ذلك

مضغ

بعضهم سنسند رجع من حيث لا يعلمون بالكسر تحت الـ اعراب والبناء وذهب
 الزجاج الى ان حيث اسم موصول بمعنى اذي وليس مضافة فبنا حيث
 وكولها غايية وهو المشهور وذهب بعضهم الى اعرابه موافقة لفقهاء والمبنى على
 السكون من الـ اسماء نحو بنيت للشبه الوضعي او المعنوي ولها تضمنت معنى
 حمزة الاستفهام ان جعلت استفهامية ومعنى رب الـ لتي للتكثير ان جعلت
 خبرية ومما ينبغي على السكون غوذا وحي والظاهر انه مقدر للتعبير لان الالف
 ساكنة بالذات فلا تقبل سكونا اخر فقد علمت ان الاسم بالنسبة للبناء اربعة اقسام
 لا تقسم انواع البناء الى اقسامها على الفتح والمبنى على الكسر والمبنى على الضم
 على السكون وعلمت ان الفتح على ان البناء الفظي هو الفتح والكسر هو الكسرة والضم هو
 الضمة وعلمت ان البناء المعنوي تكون الفتح والكسرة والضمة علامات وعلمت وجه
 التسمية بذلك وعلمت ان الاسم اذا بني على الفتح او الكسر او الضم يسأل فيه ثلاث
 اسئلة لم يبي ولم كان بناؤه على حركة ولم كانت الحركة خصوص الفتح او الكسرة او
 ولا ينبغي ان اذا بني على السكون يسأل عن سؤال واحد وهو لم يبي ولم يذكر المص
 ما يبي من الـ اسماء على ما ينوب عن الحركة كما فعل في العرب لما يبي على ما يبي الفتح
 المثني وجمع المذكر وجمع المؤنث السالم اذا وقع كل اسم للام العاملة على ان نحو لا
 مسلمين ولا مسلمين ولا مسلمات بالياء لا ولين والكسرة في الـ جلي نيابة عن
 الفتح وما يبي على ما يبي الكسر ما يبي على الفتح نيابة عن الكسرة نحو سحر على القول
 نيابة وما يبي على ما يبي الضم المثني وجمع المذكر في المذخور يازيدان لمعني ويازيد
 كذلك والمثني يسأل ما يبي عن الكسرة ذكرها لان السيوطي في التثنية وقال كما
 بين في الشذور واقول فيه نظره في الشذور وشرحه لم يثل ما يبي على ما يبي الكسر
 لا هذا المثال ولا غيره وكنت تخيلت سابقا ان يثل له بالاسماء بالفتح على
 القول به وهو الراجح وحيث تكون نيابة عن الكسرة لانه حينئذ يبي على خلاف ما يبي
 به لو كان معربا لان التثنية في الـ الكسرة لا بالفتح لانه اصل ان الضم في ذلك
 بالكسرة لا بالفتح لانه اصل مجوز لا يثقف اليه ويقر به قوله في المعنى في اسم لا ويبي على الكسرة
 في نحو مسلمات وكان القياس وجوبها لكسرها بالفتح وهو الـ رجع لانه الحركة التي
 يستحقها المركب انتهى اي لان المركب حقه ان يبي على الفتح لحققتها فليس المراد ان
 استحقاقه للفتح هنا لانه اصل في نصب ما ذكر لانه اصل مجوز كما علمت ثم

ظهر ان هذا يعارض جعل بناء مسلمات على الكسرة بطريق النية على الفتح اذ لو كان
 النصب بالفتحة في ذلك اصداه محجوزا لما وقعت النية عنها واما السكون في بناء
 الاسماء فلا نايب عنه ثم ظهر انه لا يحسن دخول السكون في كلام المصنف انما اقتصر على المبني
 على حركة دون المبني على السكون ودون ما يبنى على نايب الحركة لقوله **والذي تقدم**
في حركة البناء لان كلا من السكون والالف والتاو والياء يتقدم في البناء في الاسماء
 فلا يستقيم التقسيم والذي يقدر فيه حركة البناء من الاسماء **والمنادي المفرد**
المبني قبل النداء فالمنادي نحو سيبويه من قول **يا سيبويه** من كل علم محتوم
 وعلة بناء التركيب لتضمنه معنى حرف العطف وقيل لمشاكلة اسم الصوت فيناؤه
 لمشاكلة المبني ونحو هذا من قول **يا حذام** من كل علم مؤنت جاء على فعال سواء
 اكان لغز راكوب وخضار وسفار لا كقطام فان هذا النوع مبني على اهل الجاز
 لتضمنه معنى حرف وهو التانيث وقيل لمشاكلة المبني لمشاكلة الحرف في الاستعمال اولوقوعه
 على وزن فعال لا هو كثر ال في الزنة المبني لمشاكلة الحرف في الاستعمال اولوقوعه
 موقع المبني الذي هو الفعل كما قيل وكان على حركة ما تقدم وكانت كسرة لما علم في
 امس وقيل لانها تشبه بالتانيث ومن ثم كسرت التانيث للمؤنث وذهب
 الكوفي قديم البناء ما ختم برا وعراب ما لم يختم بها اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتثنية
 وقيل الحد عن فاعله **فان لا تقدم فيه** اي في نحو سيبويه وحذام في النداء **الضمة** لان
 المنادي المفرد يبنى على ما يقع به لو كان معربا فهذا يبنى على الضم تقديره ونحو المنادي
 المذكور اسم لا عاملة عمل ان المبني قبل دخولها نحو سيبويه بالتثنية عندنا فان
 تقدم فيه الفتحة لان اسمها المفرد يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فهذا يبنى على
 الفتحة تقديره وهذا التقدير وان كان لا يظهر اثره في المتبوع الذي هو الاسم المبني
 لكن يظهر اثر ذلك التقدير في الاسم المعرب **التابع** لان الاسم المبني **تقول**
 في تابع المنادي **يا سيبويه العالم** او نفسه او زين العابدين **بالرفع** لان التابع
اتباع الضم اي لذلك الضم **المفرد في اخره** اي اخر ذلك الاسم المنادي الذي هو
 المتبوع فحركة المتبوع بناء وحركة التابع اعراب كما علم من تعبيره وفي جعل حركة التابع
 اعرابا اشكال قوي لان عامل المتبوع لا يقتضي الرفع وقد تقرر ان العامل في التابع
 هو العامل في المتبوع واجاب الفاضل الهندي في شرح الحافية بان العامل فيصاحبه
 يا الله الشبهها بالرفع فيكون اثر كل عارض مطرد او فيه نظر لا يخفى وعندي

تتم

ان حركة التابع اتباعا لا اعرابا والتعبير عنها بالرفع فيه مساهمة وحينئذ يكون
 منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع او ان الحال
 متوهم كانه توهم ان المتبوع نايب فاعل الفعل الذي نايب عنه يابان يقدر مبني
 للمجهول **وجوز ان تقول العالم** او نفسه او فتحة **بالنصب اتباعا** للنصب الثابت
للمحالة اي المحل ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع لانه في محل نصب على المفعولية
 بالفعل المقدر الذي نايب عنه يابا وظاهر كلامهم استواء الوجهين فيما ذكرتم راي
 ابن الانباري قال والمحل على الموضع هو لا اختيار عندي لان الاصل في وصف
 المبني هو المحل على الموضع انتهى **ومتنع العالم** او نفسه او بطة **بالجاء اتباعا** للكسر
 الثابت **لفظه** اي اللفظ ذلك الاسم المنادي الذي هو المتبوع وتقول في تابع اسم
 لا لا سيبويه طريق بالفتح اتباعا للفتح المقدر وكانه ركب مع الموصوف قبل دخول
 لا وجوز نصبه فيقال طريقا نظر المحل ذلك الموصوف وجوز رفعه فيقال
 طريق نظر المحل ذلك الموصوف مع لا ومتنع طريق بالجار اتباعا للكسر المفعول
 به وماذا الا لان حركة البناء اصلية لا يجوز اتباعها لضعفها بلزومها
 وعدم مفارقتها **والمندوب** بسبب **النداء** ونحوه كدخول لا فانه
 يجوز اتباعها لاها شبيهة بحركة الاعراب من حيث انها تطل وتزول وحركة
 الاعراب مع كونها ظاهرة اقوى من حركة البناء لانها ملحقى بخلاف حركة البناء وقد
 اعرس بعضهم في هذه المسئلة بقوله يا هو لا اخبارا سايلكم ما اسم له لفظ
 وموضعان ولا يراي لفظه في تابع والموضعان قد يران عيانا ولما قسم الاسم
 من جهة وصفه بالاعراب والبناء في قسمين اي معرب ومبني قسم الفعل
 من الجهة المذكورة اي ذلك فقال **والفعل** من حيث هو **قسمان** ان قسم معرب
 على خلاف الاصل عند جمهور البصريين اي جاري عليه اعراب اوصالح له وقدمه
 لشرفه وقسم مبني على الاصل **ولا ثالث لهما** ولم يحرك المصنف ذلك في اثبات الوا
 هنا كما قدمه في الاسم وهو بظاهره ربما يفيد انه وقابل بذلك هنا مع ان
 قياس من اثبت الواسطة في الاسم ما لم يظهر اعرابا يثبتها هنا في الفعل
 المضارع الذي لا يظهر اعرابه وهو الفعل المصطلح الاخر ثم راي المصنف في التصريح
 نقل ذلك عن ابن السراج ومن تبعه وعللوا عدم تقدير الاعراب فيه بان الاعراب
 في الفعل فرع لا حاجة اليه تقديره فيه النحوي ومن المعلوم انه غير مبني فهو واسطة

ثم رأيت الشاطبي نقل عن بعضهم ان الفعل المضارع المذكور بدون التوكيد مباشرة او غير مباشرة لا يعرب ولا يبنى قال فهو حالة بين حالتين هما المضاف اليه المتكلم اي عند من قال انه واسطة كما تقدم وستعلم ضعف هذا القول وان المضارع المذكور مبني في الاول وعرب في الثاني على الاصح واذا اردت معرفة كل من العرب والبنى من الفعل **قال** فاعلم انه بالمعنى المتقدم **الفعل المضارع** لا يسم في المعنى الذي اقتضى اعراب الاسم وهو موجود معاني تركيبية تقتصر في تمييزها الى اعراب لتواردها على صيغة واحدة على المشهور وتقدم لها في الاسم الفاعلية والفعلية والاضافة واما في الفعل في المعنى عن كل من امرئ والشيء عن الجميع بينهما والشيء عن الاول واباحة الثاني كما سياتي ايضا هذه وذلك ان الفعل المضارع هو **المجرد من نون التوكيد** او علامة **نون التوكيد** المباشرة له لفظا وتقدير بان لا يفصل بينهما وبينه فاصل في اللفظ او التقدير ثقيلة كانت او خفيفة كما سياتي في كلامه ولم يذكر للمعرب هنا ضابطا فلم يقل هو ما تغير اخره بسبب عامل اخر كما فعل في كماله في الاسم لانه نوع واحد وذلك الجرد اما مرفوع **غوي يضرب** او منصوب **خو** **ان يضرب** او مجزوم **خو لم يضرب** **ويضرب** **منه** الفعل المضارع غير الجرد كما ذكر على الاصح كما سيبين في علامات الافعال واحكامها والمبني من ايضا **الفعل الماضي اتفاقا** اي بالاتفاق احوال كون بنائه متفقا عليه ولا حظ له في الاعراب لا لفظا ولا تقدير لعدم ما يقتضي اعرابه ومنه ستعلم واما حاله فقد حكم عليه في قوله ان قام زيد قام عمر بان في محل جزم وان الجزم محكوم به لذلك الفعل وحده لا لجملة باسرها اي لمع فاعله **وكان حقا ان يبنى على السكون لانه** اي السكون **الاصل في البناء** اي الغالب الكثير لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لتتميز تلك المعاني المقتضية له فالحاسب ان يكون البناء عدم الحركة والسكون لتحقيق المضادة او لانه اخف فهو اليق بالبنى الثقيل حاله حالة واحدة او لانه عدم الحركة وعدم هو الاصل فهو جب استحقاقه ولا يعدل عنه السبب وقد ذكر والبناء على حركة اسبابا بالبنى له انما ياتيها خوف التثنية الساكنين ومنها الاعلام بان له اصلا في الاعراب وقد تقدمت ومنها امثلة المعرب وحديثنا ما عدل هنا عن الاصل **ويبنى** اي الفعل

الماضي

الماضي **على حركة مشابهة الاسم** اي المعرب وهو اسم الفاعل وفي التصريح للمعرب لمشا فنية للمضارع في الجملة ولو قال المشابهة للمعرب لشمها والمشابهة في امور حاشا وقوة ظاهرة صفة وصلة وخبر او حال افسفة في قولك **مررت برجل ضرب و** **في قولك الجاني الذي ضرب وخبر في قولك زيد ضرب وحال في قولك رايت زيدا قد ضرب** وانما قلنا ظاهرا لان الحكم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة لا الفعل وحده وذكرنا البناء على خصوص الفتح اسبابا منها الحقيقة فلذلك قال **وكانت تلاء** **الحركة فتح** اي خصوص الفتح لفظا او تقدير **الفتح** اي الفتح **ثقل الفعل** لما سببته عليه ومن المبني فعل الامر على الاصح فلذلك قال **والامر** اي فعل الامر مبني لكن لا اتفاقا كما مضى بل على القول **الاصح عند جمهور البصريين** على امره الاصل في البناء وهو السكون او نائبه وستعلم ومقابل الاصح ما ذهب اليه **الكوفيون** وبعض البصريين ذهبوا **الى انه مضارع معرب مجزوم** حكمه بالسكون او ما ناب عنه **بالامر** حال كونه مقدرة غير ملفوظ بها **فاصل اضرب** مثالا عندكم اي الكوفيين وبعض البصريين **لتضرب** بالامر وبني المضارع **تضرب** تلك التاخفيف ايضا **او خوف** اي الخوف **الالتباس بالماضي** الصحيح الاخر المرفوع **وقفا** اي في حالة الوقف فلا يقال **الالتباس** مرفوع لان المرفوع حرك الاخر بالضمه والمجزوم ساكن الاخر ويكفي الالتباس ولو في ضرورة فعلم ان ما لا ليس فيه محمول عليه ما فيه ليس طرف الباب ثم بعد حذف التا لما صارت المضاد ساكنة ولا يمكن الا بتد بالساكن **ان في الجملة الوصل تو حالا** **الى النطق بتلك الضاد الساكنة** ولم يكن في تحريك الضاد مع انه ليس من اجتهاد الجملة محاذة على صيغة المضارع التي هي الاصل وفيه ان هذا خلاف الاصل فلا يعول اي في دعوى ان الاصل ما ذكر ثم تصرف فيه بما ذكر من غير ضرورة تدعو اليه لكنه قال في المعنى ونحو القول اقول واستدل له باهور هذا المعنى قد نطقوا بهذا الاصل لقول الشاعر **لنقيم يا بن حير قريس** وكثرة جماعة فبدلوا فلنقيم وفي الحديث **لتأخذوا حصصكم** بالتا فوقانية ثم لما قسم المعرب عن الاسماء الى قسمين ما يظهر اعرابه وما يقدر اخذ يقسم المعرب من الالف الى ذال فقال **ثم المعرب من الالف** اي الذي هو كما علمت الفعل المضارع المجرد من نوني الاناث والتوكيد **قسمان** اي قسم **يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه لفظا لصلو حية اخره لذلك

حذفت تاء الام حذفت واسمها تخفيفا

وما اي وقسم يظهر اعرابه بل **يقدر** هو اي اعرابه اي علامة اعرابه لعدم صلاته
 اخره لظهور ذلك وكان من حقه ان يبرز هذا الضمير لان يقدر صفة جرت على غير
 من يحل وفيه ما تقدم **فالقسم الذي يظهر اعرابه** اي علامة اعرابه لفظا حيث
 لا مانع قسمان ثلاث لما قسم علامة اعرابه حرف وقسم علامة اعرابه حركة
 او عدما وهو السكون والقسم الثاني من القسم الاول هو **الفعل المضارع**
الصحيح الآخر وهو ما اخره حرف صحيح اي ليس من حروف العلة المتقدمة ذكرها
 ولم يتصل به الف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة في طيبة ولم يمت به مانع يمنع من
 ظهور ذلك بقرينة تمثيلة المرفوع بقوله **يكسب** والمنصوب بـ **يلب** يضرب و
 الجزوم بـ **يلب يضرب** والقسم الاول من القسم الاول هو الفعل المضارع الذي اتصل
 به الف اثنين او الواو الجماعة او ياء المؤنثة في طيبة ولم يوكد بالنون نحو يفعلون
 ويفعلون وتفعلين ولم يفعلا ويفعلوا وتفعلين فقد علمت ان ظهور علامة الا
 عراب في الفعل لا يختص بالحركات كما هو ظاهر اقتصار الحظ عليها وتقدم النظير
 هذا في الاسم وقلنا فيما سبق ان اقتصاره عليها لعله لكونها الاصل وان الا
 نسب مما ذكر في المقدران يذكر الحرف ايضا كما ذكرنا لانه ذكره فيما يقدر ولم
 يقتصر على الحركات وهذا ياتي نظيره هنا فانه ذكر الحرف فيما يقدر حيث قال
والذي يقدر اعرابه اي علامة اعرابه **قسمان** ما اي قسم **يقدر في حرف**
 وقدمه ما سبق في الاسم **وما اي** وقسم **يقدر في حركة** فالذي يقدر في
الفعل المضارع المرفوع المتصل به او الجماعة او الف اثنين او ياء
 المؤنثة في طيبة اذا **الكد بالنون** اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة
 النون له في اللفظ **وتقدر فيه نون الرفع** وخرج بالمرفوع الجزوم فان اعر
 يكون ظاهر ما سياتي فالمضارع المرفوع المتصل به او الجماعة المذكور بما ذكر
نحو لتبلون والمتصل به ياء الخاطبة نحو **لتبلين** واذا اردت معرفة اصل كل
 واحد منهما **فالتبلون اصله** بعد التوكيد بالنون المذكورة **لتبلون وتنبوا**
وتنبوا اولها لام الفعل المضارع يليه ياء من الالف وهو الاختيار والخرية
 وثانيهما او الجماعة وثلاث نونات زوايد نون الرفع ونون التوكيد **تحرك**
الحواوي الاولى التي هي لام الفعل **وانفتح ما قبلها قبلت الف** وبقا القاعدة
 فاجتمع حينئذ ساكنان تلاك الالف المنقلبة والجماعة حذف الالف

ولا يتصل به الف الا ليس

المنقلبة والالف والجماعة

لا لتقا الساكنين اي التلخيص منه او يقال استقللة الضمة على الواو الاولى التي
 هي لام الفعل حذف تلاك الضمة للتقل فاجتمع ساكنان الواو الاولى والثانية
 حذف الاولى لانها جزئية كلمة التلخيص من التقا الساكنين ثم بعد هذا الاعلال
 تولت امثال ثلاثه زوايد ونون الرفع ونون التوكيد **حذفت نون**
الرفع لتوالي الامثال فاجتمع ساكنان على غير حده من ان الذي على
 حده ان يكونا في كلمة واحدة ويكون الاول منهما حرف مد والثاني مدغما
 والساكنان هما **او الواو الجماعة ونون التوكيد** الاولى المدغمة في الثانية
 والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها **تحركت الواو بالضممة** المناسبة لها
لا لتقا الساكنين اي التلخيص منه وخضت بالتحريك **ولم تحذف تلاك الواو لعل**
 وجود ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الضمة ولم تحذف النون المنشددة
 لانه حيي فيها لغرض يفوت بحذفها وهو التاكيد **فان قلت** قد علم ما سبق
 ان القاعدة انه اذا تحركت الواو **وانفتح ما قبلها قبلت الف** او ما
 السبب في ان الواو لم تقلب **ههنا** الفامع تحركها وانفتاح ما قبلها **قلت**
 السبب في ذلك ان الحركة وهي الضمة ههنا عارضة للتلخيص من الساكنين
 والحركة العارضة لا اعتداد بها في الاعلال **فلا يعمل لا عليها ولتبلون**
اصله بعد التوكيد **لتبلون** تولت في امثال ثلاثه زوايد وهي نون
 الرفع ونون التوكيد **حذفت نون الرفع لتوالي تلاك النونات** الثلاث
 فاجتمع فيه ساكنان على غير حده على ما تقدم الف اثنين ونون التوكيد الاولى
 المدغمة في الثانية ولم تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا
 يمكن تحريك النون الاولى ولم تحذف النون المنشددة لما تقدم ولم تقلب
 الواو الفامع تحركها وانفتاح ما قبلها لئلا يلتزم التقا الساكنين ايضا
 ولما اصل الهم اغتفر واهنا التقا الساكنين وهما الالف والنون الاولى
 المدغمة على غير حده وغاية ما فعلوا ان حركوا النون الثانية بالكسرة ككون
 المتني فعلم ان هذا الكسر ليس لاجل التلخيص من التقا الساكنين كما يتوهم
ولتبلين اصله بعد التوكيد **لتبلون** تحركت الواو التي هي لام الفعل و
انفتح ما قبلها قبلت الف وبقا القاعدة **فالتقا ساكنان** على غير حده **قلت**
حذفت تلاك الالف ولتقا الساكنين اي التلخيص منه وخضت بالحذف

لا لتقا الساكنين
 وبالفاء المشددة

لا تخاف من كثرة الحروف الياء وبعد هذه الامور توالى امثال ثلاثة زوايد وهي نون
 الرفع ونون التوكيد **حذفت نون الرفع لتوالي امثال النونات فاجتمع سا**
كان يا اليا طبة والنون الاولى من نون التوكيد المدغم
 في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلا يمكن تحريكها كما علمت **في كفت** نال
الياء حركة تجا سها وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقاء الساكنين
 وخصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها او
 الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي الياء ما تقدم في الواو من
 السؤال والجواب المذكورين في كلام المصم وبالنقييد بزوايد ويردانه
 قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جئني في الماضي ويجئني في المضارع
 لان من حيثين من نفس الكلمة واحدة زائدة والنقل انما يحصل
 بالزوايد **وحيت حذفت نون الرفع لعارض نون النونات فالحا**
تقدر علامة للرفع حركات على بقا علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت
 لا لتوالي امثال بل الجازم بان كان المضارع المذكور اي الذي اتصلت
 به والجماعة او الف الاثنين او اليا طبة والكد بالنون الثقيلة مجزوما فالحا
 لا تقدر نحو ولا يصعدن ولا تنبعان فاما تترين وعن هذا احقر المصم بقوله
 المرفوع وقد اشترنا اليه فيما سبق ووعدا ثم بحية والمضارع المذكور المجروم
 من المعرب لفظا لان اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم نحو يصعد ونال
 حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصارت يصعدون ثم كد بالنون
 الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون المدغمه حذفت الواو
 لدلالة الضمة قبلها عليها فصارت يصعدون وهذا من المواضع التي يطرد فيها
 حذف الفاعل فواو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ في فاصلة في التقدير
 وقد قدمنا ان نون التوكيد لا تقتضي بنا المضارع الا ان يشرته في اللفظ
 والتقدير وهو قولنا ثم كد بالنون اي بعد دخول الجازم وهو الواو
 قول الجاهل بن كسار في شرح القطر اصله قبل دخول الجازم يصعد ونال
 لانه انما ياتي على شذوذ وهو توكيد الفعل المجازي عن الطلب وما فيه معناه
 واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون الرفع
 للجازم وهو لا الناهية فصارت لا تنبعان ثم كد بالثقبلة فالتقى ساكنان وهما

الحذف والنون

الالف والنون المدغمه لاجازم ان تحذف الالف ليا يلقبس فعل الاثنين بفعل الواحد
 ولا النون ليا يفتوت ما حكي بها لاجله والنون المدغمه لا يمكن تحريكها كما علمت
 فحكت النون الثانية بالكسر كنون المثني الى اخر ما تقدم في تيلوان واصل الثالث
 قبل التوكيد ودخول الجازم ترائين نورن تمنعين فالرافا الطمة والحمة عليها
 والياء الاولى لا يمكن نقلت حركة الحمة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصارت ترائين بفتح
 الراء وكسر الياء الاولى وسكون اليا الثانية قلبت الاولى الياء فالحا فالحا ما قبلها
 او استقبلت الكسرة عليها فحذفت فالتقى ساكنان مع الثانية الساكنة فحذفت
 لا تخاف من كثرة الحروف الياء وبعد هذه الامور توالى امثال ثلاثة زوايد وهي نون
 الرفع ونون التوكيد **حذفت نون الرفع لتوالي امثال النونات فاجتمع سا**
كان يا اليا طبة والنون الاولى من نون التوكيد المدغم
 في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلا يمكن تحريكها كما علمت **في كفت** نال
الياء حركة تجا سها وهي الكسرة ليحصل التخلص من التقاء الساكنين
 وخصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها او
 الكسرة ولم تحذف النون المشددة لما تقدم وفي الياء ما تقدم في الواو من
 السؤال والجواب المذكورين في كلام المصم وبالنقييد بزوايد ويردانه
 قد جمع بين ثلاث نونات نحو النساء جئني في الماضي ويجئني في المضارع
 لان من حيثين من نفس الكلمة واحدة زائدة والنقل انما يحصل
 بالزوايد **وحيت حذفت نون الرفع لعارض نون النونات فالحا**
تقدر علامة للرفع حركات على بقا علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت
 لا لتوالي امثال بل الجازم بان كان المضارع المذكور اي الذي اتصلت
 به والجماعة او الف الاثنين او اليا طبة والكد بالنون الثقيلة مجزوما فالحا
 لا تقدر نحو ولا يصعدن ولا تنبعان فاما تترين وعن هذا احقر المصم بقوله
 المرفوع وقد اشترنا اليه فيما سبق ووعدا ثم بحية والمضارع المذكور المجروم
 من المعرب لفظا لان اصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم نحو يصعد ونال
 حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصارت يصعدون ثم كد بالنون
 الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون المدغمه حذفت الواو
 لدلالة الضمة قبلها عليها فصارت يصعدون وهذا من المواضع التي يطرد فيها
 حذف الفاعل فواو الجماعة وان لم تكن فاصلة في اللفظ في فاصلة في التقدير
 وقد قدمنا ان نون التوكيد لا تقتضي بنا المضارع الا ان يشرته في اللفظ
 والتقدير وهو قولنا ثم كد بالنون اي بعد دخول الجازم وهو الواو
 قول الجاهل بن كسار في شرح القطر اصله قبل دخول الجازم يصعد ونال
 لانه انما ياتي على شذوذ وهو توكيد الفعل المجازي عن الطلب وما فيه معناه
 واصل الثاني قبل التوكيد ودخول الجازم تتبعان حذفت نون الرفع
 للجازم وهو لا الناهية فصارت لا تنبعان ثم كد بالثقبلة فالتقى ساكنان وهما

الراء ثم حذفت

عدم الحركة وهو السكون للتقدير لا لذاته بل لعارض بان اشتغل اخص
 المضارع بحركة التخلص من الساكنين غولم يكن الذين كروا عن هذا العارض
 لصغرنا فيما سبق بقولنا ما لم يبق به مانع يمنع من ظهور ذلك وما اي قسم
تقدر اي الحركة في استيقاظا وهو ما في اخره اي ما اخره واوكيد عو
وما في اخره اي اخره يا غويرمي فانه تقدر فيه الضمة في حالة الرفع
فقط على كل من الواو والياء الثقيل فان كل من الواو والياء حرف ثقيل وغيره
 بالضمه يزيد ثقلا واما ظهورها على الواو في قول الشاعر اذا قلت على القلب
 يسلمو وعي الياء في قول الشاعر تساو عني غير خمس دراهم فضرورة
وتظهر الفتحة على كل من الواو والياء حالة النصب لختفا وعدم ظهورها
 على الواو في قول الشاعر ارجو وامل ان تدنو هو ذكها وعلى الياء في قول
 الشاعر ما اقدر الله ان يدي على شحط ضرورة وقال بعضهم هو اختيار
 وخرج عليه قرأه بعضهم او يعضو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو
 وفيه ان يجوز ان يكون ذلك على احوال ان في المعطوف عليه **المبني**
من الافعال قسما ان كانت كلها القسم الاول **مبني على الفتحة** لفظا
 او تقدير فالمبني منه على الفتحة لفظا **كضرب واستخرج** وعلى الفتحة تقدير نحو
 كثر وضربت بثلاث التا وضربنا زيد وضربنا بتما وضربتم وضربتم وضربنا
 يدون ضربو فانه مبني على الفتحة تقدير يمنع من ظهورها التعداد لذاته في نحو
 كثر ولعروض السكون للتخفيف في ضربت وضربنا وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم
 تو الي اربع محركات فيما هو كاللمة الواحدة كما سيصرح به وحمل على نحو
 الكرم واستخرجت وقولهم كاللمة الواحدة احترار اعراس العلماء فيهما
 اجتمع فيها ثمان حركات متواليات كقوله تعالى ابي رايت احد عشر كوكبا
 ولا يرد نحو عليط وجندل لانه من ال عن اصل الاول عا لا يبط والثاني
 جنادل حذفوا الالف تخفيفا وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به وقيل
 اما سكن ما قبلنا في ضربنا التمييز الفاعل من المفعول ثم حملت التا والنون
 على التا المساواة في الرفع والاتصال ولهذا التفسير قال الشيخ ابن مالك و
 لعروض الضمة المناسبة والجماعة في ضربو فعلم ان حمل بنا الماضي على الفتحة لفظا
اذ لم يتصل به ضمير رفع متحرك نحو ضربت بثلاث التا وضربنا وضربنا

في قوله
 ضربنا
 وضربتم
 وضربنا
 وضربتم
 وضربنا
 وضربتم

وضربتم

وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم وضربتم
ضربوا والابن على الفتحة تقدير وتقيد ضمير الرفع بالمتحرك مصرح بان فتحة
 ضربا الياء ويوجه بالها استجبت بعد دخول الالف الثانية وحصلت
 لها المناسبة وليست لمحض المناسبة وهذا الضمير الى جعل الفعل الماضي
 مع والجماعة مبنيا على الفتحة تقدير وان الضمة فيه المناسبة لا البناء بشدائه
 قول المصم معنا فسيما ان اذ هو يقتضي ان لا شيء من الالف فعال يبنى على الضم
 وقد عر حوا بذل برهنتهم ومصرح به المصم في سياقي ومصرح به في سياقي بان
 الضم المناسبة وسياقي وجه بقاء قبل والجماعة على الفتحة لفظا ونحو
 غزوا وور هو فقد علم ان قوله اذ لم شرط البناء الماضي على الفتحة لفظا ومنه يعلم
 ان ما اتصل به ضمير الرفع المتحرك ليس مبنيا على السكون خلافا لما قد يرد
 عنه كلامه من ان الفعل مع ضمير الرفع المتحرك مبنيا على السكون ومع واو
 الجماعة مبنيا على الضم وهذا ذهب بعضهم الى انه ضمير الرفع المتحرك مبنيا على
 السكون وعلمه بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر
 الاشياء الى اصولها قال ابن اياز وهذا من التحليل بكرة توالي
 اربع محركات لانه لا يطر في استخراج واشباهه انتهى وقد علمت ان نحو
 استخرجت محمول على نحو ضربت والقسم الثاني قسما **مبني على السكون**
 لفظا او تقدير وهو الاصل في كل مبني وحينئذ كان المناسب ان يقدمه
 على المبني على الفتحة الا ان يقال اخره لطول الطول عليه **او مبني على نايبة اي**
 نايب السكون وهو الحذف اما لاوم الفعل واغير عما هو منزل من
لها فاول اي المبني على السكون لفظا **ما ضرب** يان يد وضرب ياحند
 وتقدير ما ضرب الرجل فان السكون فيه مقدر منع من ظهورها اشتغال
 اخر الفعل بالحركة العارضة لحروف التا الساكنين ومعلوم ان حمل بنا الضمير
 ونحوه مما هو صحيح الا في السكون اذ لم يتاثره نون التوكيد والابن
 على الفتحة ما ضربن وحينئذ يكون من القسم الاول **والثاني اي المبني على**
 نايب السكون وهو الحذف لاوم الفعل **ماضش واغز وارم** مما هو
 محتمل الا في وليس حرف العلة فيه بدلا من هزة فان كان بدلا من هزة
 كما و اجاز الحذف وعدمه كما سياقي في كلامه وما لم يتصل به الفتحة

في الحروف
التي هي
التي هي
التي هي

ولا ووجهة ولا ياتون في الحروف ولا ياتون في الحروف ولا ياتون في الحروف
نسوة ولم تباشرة نون التوكيد واللام في بناء نايب السكون في الاول نحو
اضيق واغزوين وارمين وعلى الفتح في الثاني نحو اخشيت واغزون وارمين كاستيا
في الكلام في افعال وعلاقتها **وقولا وقولا وقولا** وما هو
الاخر وقد اتصل به الف الاثنين او الواو الجماعة او يا المونثة الحاطية وكذا هو معتد
وقد اتصل به ما ذكر وان اكد بالنون نحو اغز واغزوا واغزوا والثاني واغزوا **فانه**
اي ما ذكر من اخشيت وما بعده مبني على نايب السكون وهو الحذف
الحذف من اخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن اغز الواو
والضمة قبلها دليل عليها ومن ارم الياء والكسرة قبلها دليل عليها وكل من
الالف والواو والياء في الفعل فهو اخر اصالة كاسيا في كلامه **والحذف**
من قولا وقولا وقولا ومن اغز واغزوا واغزوا **النون** التي هي
عامة الرفع وليست لام اخر بل هي في حكم الاخر ومن لم يزل في اتصال
واو الجماعة او يا المونثة الحاطية صحيحا كان او معتلا الحذف كل من الواو والياء
لحرف النقا الساكنين نحو قولن وقولن واغزون واغزون وان اتصل به
الف الاثنين لم تحذف منه الالف نحو اضر جان واغزون وان لم يزل
وسياج ثم ايضا ان فعل الامر قد يدخل الحذف حتى يصير غير حرف او حركة
او صيغة يقتضي انه نايب للفتح في بناء الافعال وهو كذا في النايب
للسكون في بناء الاسماء كما علمت وان كلامه من الفتح والسكون لا يقدر وليس
كذا كما علمت وقياس ما سبق له في الالف ان يقول بعد قوله والمبني من
الافعال قسمان ما يظهر فيه علامة البناء وما يقدر فيه وقد علمت ما يظهر فيه
علامة البناء وما تقدر فيه ولما تكلم المحم على الالف وقسمه الى معرب وحيثي
وعلى الفعل وقسمه كذا لاخذ يتكلم على الحرف فقال **الحروف الحاطية** اي
كل واحد منها مبني لانه مقتضى لا غير الجاهل من المقتضى لا اعراب كما تقدم
وسياج تواردها في تركيبها على الظاهر بصيغة واحدة فيفتقر في تمييزها
الى اعراب وهي خالية عن ذلك **لا ياتون الا ياتون** من المعاني المختلفة
التركيبية اي الحاصلة بسبب التركيب بصيغة واحدة **ما تفتقر في**
لته اي في الدلالة عليه **الياء** لتعيين تلك المعاني فلما عرفت ان اعرابها

الفتحة وليست

في

ضايحا كذا صنع الشيخ ابن عماد واعتز به ابو حيان بانما نجد كثيرا من الحروف يكون
لها في كثيرة تفهم منه وكل معنى منها حالة التركيب وذلك نحو من فاتها تكون لا يند
الغاية والتبعية والنسبة اي بيان الجنس انتهى وفيه ان هذا غفلة عن اعتبار
الصيغة الواحدة ومن لا تحتمل هذه المعاني بصيغة واحدة في تركيب واحد
ثم ان تقول ما السر في ان المحم لم يذكر علة اعراب المعرب من الالف واللام
اعراب المعرب من الفعل المضارع وانه علة المبني منها فيما سبق وذكره هنا علة
بناء الحرف وقد علمت ما سبق ان الالف بالنسبة الى البناء اربعة اقسام
مبني على الفتح او نايبة ومبني على الكسرة او نايبة ومبني على الضم او نايبة ومبني
على السكون وليس له ما ينوب عنه وسكت المحم عن المبني من ذلك على السكون
وان الفعل بالنسبة الى البناء قسمان مبني على الفتح وليس له ما ينوب عنه ومبني
على السكون او نايبة واما الحرف فقد اشار اليه بقوله **اي الحرف**
بالنسبة الى البناء اربعة اقسام لا نقسم اعرابه الى اقسام
سبب في قسم مبني على السكون **وهو الاصل** في كل مبني لا خصوص
الحرف لان الاصل في اعراب ان يكون بالحركة والاعراب ضد البناءا المناسب
ان يكون البناء بعد الحركة لتحقيق المضادة اولان السكون اخف من الحركة
فهو اليق بالمبني الثقيل بالوزنة حالة واحدة فلا يعدل عنه الالف سبب او
لان السكون عدم الحركة والعدم هو الاصل فوجب استصحابه ما لم يمنع منه
فيعدل الى الحركة ومن ثم قدمه **خو من الحروف الجازمة** للمضارع **قسم**
مبني على الفتح اي الفتح وانما مبني على حركة الحروف النقا الساكنين وكانت فتحة
للخفة **تحويل من الحروف الناقصة** **قسم مبني على الكسرة**
اي الكسرة وانما مبني على حركة لما تقدم وكانت كسرة **على اصل النقا الساكنين**
اي لان الاصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسرة لما تقدم **خو جبر**
للجيم وسكون الياء **التحتية** وكسر الراء على الاشهر **من الحروف**
الجوازية اي التي يجاب بها الكلام كنعم واحتملوا ثقل الكسرة مع الياء لثقله
استعمال هذا اللفظ وربما فتحت للتحفيف **قسم مبني على الضم** اي
الضمة وانما مبني على حركة لما تقدم وكانت ضمة **تشييم** **بالغايات** التي هي
قبل وبعد واولها في شدة الاظهام والاحتياج الى ما تضاف اليه **خو منه**

٥

و

بالسكون فليس هذا السكون ولا شئ من الحركات المذكورة بنا ثم لما ذكر حقيقة البناء على انه معنوي وعلى القول بان لفظي مقدمه الاول على الثاني عكس ما ياتي في اعراب اخذ يذكر انواع البناء فقال **وانواع البناء على القولين اربعة ضم** اي نوع من الزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالضم وعلا منه على الاول الضمة ملفوظاتها او مقدرة وما ناب عنها وعلى الثاني هو نفس الضمة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الضم ضما لكان اذا كان بمعنى الضمة وما اذا كان بمعنى الزوم فلعله باعتبار علامته ولم ينظر وفي وجه التسمية لما ناب عن الضمة **وكسر** اي نوع من الزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالكسر وعلا منه على الاول الكسرة ملفوظاتها وعلى الثاني هو نفس الكسرة وتقدم التوقف فيما ينوب عن الكسرة وتقدم وجه تسمية الكسر كسر الكسرة كان بمعنى الكسرة وفيه نظير ما سبق **وهما اي الضم والكسر ثقيلان** وانما الضم كما تقدم **ولتقلها** المعلوم مما تقدم **وتقل الفعل** المعلوم مما ياتي **لم يدخل فيه اي الفعل ودخل الاسم والحرف** وقد مر ان ذلك دليل على ان الضمة في ضربو المناسبة لا للبناء **وفتح** اي نوع من انواع الزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالفتح وعلا منه على الاول الفتحة ملفوظاتها كما الفتحة في اثن او مقدرة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية الفتح فتحا لكان اذا كان بمعنى الفتحة وفيه نظير ما سبق **وسكون** اي نوع من انواع الزوم او من شبه الاعراب مخصوص يسمى بالسكون وعلا منه على الاول قطع الحركة لفظا او تقديره كضرب الرجل وما ناب عنها وهو نفس قطع الحركة وما ناب عنها وتقدم وجه تسمية السكون سكونا لكان اذا كان بمعنى عدم الحركة وفيه نظير ما سبق **وهما خفيفان** الفتح والسكون **وخفتما** **ادخلا الكلم الثلاث** يعني الاسم والفعل والحرف فعلم ان هذه الانواع الاربعة قسمان قسم مشترك بين الاسم والفعل والحرف وقسم مختص بالاسم والحرف والي ذلك اشار بقوله **فحينئذ السكون والفتح يشتران فيها** فيوجدان في **غوكم** من اسماء الاستفهام **واين** من اسماء الشرط ولا يستفهام **والفعل** يوجدان في **غوكم** فعل امر **وبان** فعل ماض **ولحرف** يوجدان في **غوكم** من الحروف الجازمة **وان** من الحروف الموكدة

و
حكا

والكسرة والضم يختص **بالاسم والحرف ولا يدخلان الفعل** لما تقدم مثال دخول الكسر في الاسم والحرف **وجيز** وتقدم الكلام عليها **ومثال دخول الضم في الاسم والحرف** من رفعها **واجب فالرافعة اسم** **والجارية حرف** وتقدم الكلام على ذلك مستوفى وكان المناسب لما سياتي في الاعراب ان يقول معنا وهذه الانواع الاربعة علامات اصول وعلامات فروع ثم اشار الى الكلام على الاعراب بقوله **والاعراب** مصدر رابع اذا غير او حسن او ابدل وقد ياتي لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب او اعطى العربون وكل المعاني التي ذكرت للمتعدي وكذا اللازم بالنسبة لمعناه الاول تناسب المعنى الاصطلاحي المقابل للبناء وهو **على القول بان لفظي** وهو من ذهب للجمهور قال بعضهم الوجدان يدل على انه الحق لانه انما هي لتمييز بين المعاني والتمييز انما يكون بما يظهر التحجيق في تعريفه **ما اي شئ جزي** لفظا او تقدير اخر الاسم الذي لم يشبه الحرف او الفعل المضارع الخالي من الشوئين سواء كان ذلك الاثر حقيقة او حكما **ليبان مقتضى العاقل** اي ما يقتضيه العاقل ويطلبه وهو الرفع والذب والجر والجرم ومن ثم ياتي ذلك بقوله **من حركة او حرف او سكون او صفة** في حركة الاتباع والحكاية والنقل والاختصاص من الساكنين والمناسبة والسكون للوقوف او التحقيف او الاعداء فليس شئ من ذلك اعرابا كما انه ليس بنا كما تقدم والاعراب **على القول بان معنوي** وهو ما عليه غير الجمهور من قدها الخفاء وبعض المتأخرين ونسب بعضهم لكثرة اهل العربية وايد بانه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات نفس الاعراب لم يتجع الاضافة اذ لا يضاف الشئ الى نفسه وبان الحركات قد تنزل بالوقف مع الحكم بالاعراب ورد الاول بانه قول صادر عن غير تامل اذ الاضافة في ذلك من اضافة الاسم الى المصنوع وهو شبهة في تعابيرهما ورد الثاني بان الحركة في الوقف مقدرة يقال في تعريفه **تغيير** اي تغيير **اخر الاسم** حقيقة او حكما اذ انا اوصفة حقيقة او اعتبارا وقد بيناه في المغرب والمراد بالاسم **المتكفي** اي الذي له تمكن في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف شيئا فاقول بان معنى ان لا يمارضه ما يرجع به الى الاعراب مما هو من خصائص الاسماء ومن ذكر ان سبب بنا الاسم مشتاقته الحرف لا غير

ابن جني والرجاء جني وذكر ابن الفطار انه من ذهب الخاق من الخاة وخري علي
ذلك الشيخ ابن مالك وجعله في الحالا صة اربعة اشياء احدها الشبه الوضعي بان
يكون الاسم مشبها للحرف في الوضع بان يكون على حرف او حرفين بحسب الوضع
الا صلي ومن ثم اعراب ما وضع من الاسماء على اكثر من حرفين ثم دخله الحذف حتى
صار على حرفين نحو يد وام واب واخ وهذا الشبه الوضعي بنيت الضمائر على الشبه
الا قول لان اكثرها على حرف او حرفين بحسب الوضع وما وضع منها على اكثر
من ذلك فبطريق الالتحاق وقد انكر الشيخ ابو حيان هذا الشبه حيث قال
لم اقف على الشبه الوضعي الا لهذا الرجل يعني ابن مالك ثم لا يخفى ان محل اعتبار
الشبه الوضعي في غير باب التسمية لان من يرى الشبه الوضعي اعراب الاسم المسمي
وان كان على حرف او حرفين وقد قال سيبويه اذا سميت بباضرب قلت جيا
اب باجتماع حرف الوصل وبالا اعراب وكافهم نظرا الى ان وضع التسمية ظاهري
فهو ضعيف عن تأثير الينا اي وجوبها والا فاعراب ما ذكر ليس بواجب اذ يجوز فيه
البناء ومن ثم جوزوا لبا قد لا سمى لشيء بقدر الحرفية بخلاف ما هو باصل وضع
اللفظ لقوة فاندفع ما قيل هذا من سر في الشبه الوضعي فانها الشبه المعنوي
بان يؤدي بالاسم معنى من معاني الحروف اي معنى غير مستقل ملحوظا تبعا وان لم
يكن ذلك المعنى من معاني الحروف الموجودة فمن ذلك الاسماء المستفهام والشرط
الا اي فاتها العرب لوجود المعارض وهو ما لا يمتنع الا مضافة الى المفرد واسما
الاشارة الا اذا ن وان فاتها العرب لوجود المعارض وهو مجيها على صورة المثني
وليس من المثني لان من شرط ما يتنى قياسا مطلقا حتى يقال لم مثني حقيقة ان
يكون معر يا يقبل التذكير وايضا لم يجبا على قياس المثني اذ قياسه فيهما ذيان
وتيان بقلب الفهمي لان اصل ذاذبي حذف لونه اعتباطا وقلبت عينه الفا
ومثل ذاتا كما يقال في تثنية الفتي فتيان او فتوان بقلب الالف يالو واوالها
اصلا لا فوف قوا بين تثنية المعرب والمبني وجهنا يعلم ردا على من اعترض المص على الجاهل
بن هشام في قوله في التوضيح وانما اعراب هذان وهاتان لضعف الشبه كما عارضه
من يجيها على صورة المثني انما هذا القول ملحق من قولين فان من قال بالها
معربان قال بتثنيها حقيقة ومن قال بالها مبنيان قال جئى على صورة
المثني وليس اثنيين حقيقة فقوله اوله وانما اعراب هذان وهاتان يقتضي انها

عند

مثنيان حقيقة وقوله ثانيا لمجيها على صورة المثني يقتضي انها ليسا مثنيين حقيقة
واذا جمع بين طرفي كلامه اتضح كونها معربتين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم
اقف عليه اتضح ثالثها الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحرف بان يكون
عاملا غير معمول او لا عاملا ولا معمول لا من الحروف ما ليس عاملا ولا معمول فيشمل
الشبه الاستعمالي والمعنى الاول بنيت اسما لا فعال لانها تعمل ولا يعمل غيرها فيما على ما قاله
الا خفش وجري عليه ابن مالك والمعنى الثاني بنيت الاسماء قبل التركيب مع العامل
عند الشيخ ابن مالك راجعها الشبه الافتقاري وهو ان يقتصر الاسم الى جملة افتقارا
لانها من ثم بنيت الظروف المضافة لزوما الى الجمل كاذ او حيث وبنيت الاسماء المو
صولة لا افتقارها الى الصلة الا اي فاتها العربت في غالب احوالها عند سيبويه وفي
سائر احوالها عند غيره لوجود المعارض وهو ما لا يمتنع الا مضافة الى المفرد والا
الذات والمثان فانها اعرابا لوجود المعارض وهو مجيها على صورة المثني وليس من
المثني لما علمت ان من شرط المثني الحقيقي ان يكون مفردة معر يا يقبل التذكير وايضا لم
يجبا على قياس التثنية اذ قياس التثنية فيهما الذيان والليتان باثبات الياء كما
يقال في تثنية القاضي قاضيان وفيه ما تقدم في ذان على ان المص نقل ان الشيخ ابن مالك
قال في شرح التسهيل العرب استغنيت بتثنية اللذ بحذف الياء والذ كذا على تثنية
الذي والتي باثبات الياء لان العرب لم تثنيها اتضح فان قيل هاهنا اعراب الذين بالواو
رفعوا بالياء ايضا وجرها فاعل بعض العرب لان الجمع من خصائص الاسماء فقه
عارض بشبه الحرف هاهنا من خصائص الاسماء وهو مجيها على صورة الجمع وليس من
الجمع الحقيقي لان من شرط الجمع المذكور الحقيقي ان يكون مفردة معر يا يقبل التذكير
والذي ليس كذلك كما تقدم وايضا هذا مفردة اعم منه معنى ومن ثم حكم عليه بان اسم
جمع لا جمع قلنا فرق الشيخ ابن مالك بين صورة المثني والجمع حيث قال ولم تعرب
اكثر العرب الذين اي بالواو ورفعا وبالياء ايضا وجرها وان كان الجمع من خصائص
الاسماء المتكثرة اي كما ان التثنية كذلك لان الذي مخصوص باو العلم والذي
عام فلم يجر على سبيل الجمع لفظا ومعنى اتضح وفيه ان مقتضى للاعراب كونه على صورة
الجمع لان يكون جمعا حقيقيا فكونه ليس على سبيل الجمع هو المراد واجاب بعض
المشهور بانها وان كان المدي ان على صورة الجمع لكن كونه على صورة الجمع هو هنا لفته
لواحدة لا اثر له لضعف المشابهة في الصورة مع اختلاف المعنى اتضح ومن هذا

يعلم ان الشبه الوضعي والاستقائي لا يعارضهما اعراض على حصر سبب البناء في شبه
الحرف بان الناس قد ذكروا السبب اسبابا غير شبه الحرف كما اضافة المبني والوقوف
موقع المبني ومشاكلة المبني والخروج عن النظم كذا قال بعضهم وشار الشيخ ابن مالك
الجواب حيث قال في شرح العمدة جعل شبه الحرف سببا للبناء الاسم او غير من غيره لان
اعتباره معنى عن اعتبار غيره واعتباره غير لا يعني عن اعتباره انما في فسايرا
سببا التي ذكروها للبناء لا يخرج عن هذه الانواع الاربعة وقد قال بعضهم شبه
الحرف لا يخص في هذه الانواع الاربعة اذ من سقوط موجب الاعراب ومنها الجود
ومخا اللزوم لموضع واحد واجاب بعضهم بان الشيخ ابن مالك اراد الشبه الموجب
للبناء وهو شبه الحرف المذكور في هذه الاربعة وما عداه يجوز معه الاعراب وهذا
كله على تسليم ان عبارته في الاصل تقيده حصر هذه الانواع الاربعة بان تكون الحروف
داخلية باعتبار تعدد مثل هذه الانواع المذكورة والافعال ظاهرة في عدم حصر
شبه الحرف في الانواع المذكورة اذ في الحرف تقيده على ان ثم اشياء من شبه الحرف لم يذكرها
اذ لو اراد الحصر لقال في الشبه الوضعي الحرف ومن ثم قال بعضهم اشار الى الشبه الالهي
عنه الذي ذكره في الحاشية بالخالف وقد علمت دخول الشبه الالهي في الاستقائي
ثم ان بعضهم اعترض بان لا يصح الحكم على الاسم بالبناء لاجل مشابكته للحرف في هذه
الانواع الاربعة لان الحرف لم ييسر لاجل شيئا منها وانما يبنى لما قدمه المصم وهو
عدم تداخل المعاني التركيبية عليه صيغة واحدة ومن شرط الجامع ان يكون هو سبب
الحكم واجيب بان هذه الانواع وان لم تكن اسبابا للبناء الحرف الالهي يصح ان يبنى
بسببها على طريقة قياس الشبه وهو حمل الفرج على الاصل لضرب من الشبه غير
العلمة التي علق عليها الحكم في الاصل وفي البناء بالمشابكة سوال هو اذا الشبه
الاسم الحرف لزم ان يشبه الحرف الاسم فلم اثرت مشابكته الاسم الحرف حتى يبنى
ذلك الاسم ولم تؤثر مشابكته الحرف للاسم حتى يعرب ذلك الحرف اجيب بان الحرف
ثبت استغناؤه عن الاعراب فلما عرب الحرف الاعراب فيه ضيعا كما تقدم وعطف
على الاسم المتكسر قوله **والفعل المضارع** اي وتغيير اخر الفعل المضارع حقيقة
او حكما **الاي عن الثوبن** اي نون الاناث ونون التوكيد حال كون ذلك
التغيير لفظا اي ملفوظا به او بعلامة الدالة عليه **او تقدير** اي تقديره ومقر
وضا وجوده اي وجود تلك العلامة الدالة عليه ولا بد ان يكون ذلك التغيير

بسبب **عامل ملفوظ** اي بذل العاقل **او مقدر** اي مفروض وجود ذلك
العامل وقد هنا تعريف العامل وهو ما به اصطلاحا يتقوم المعنى المختص بالاعراب
وهو في الاسم تمييز الفاعلية والمفعولية والاضافة لتوارد معاني صيغة واحدة
من صيغة وفي الفعل تمييز النفي عن كل من امرين والخفي عن الجمع بيني والخفي عن
الاول واباحة الثاني لتوارد معاني صيغة واحدة من صيغة وسياتي في كلامهم
المصم قريبا بيان كل من الصيغتين وسنوضح الكلام على ذلك وقد اختلف كلامهم
في توجيه جعل الاعراب في الاخر فانه ان هذه المعاني التي جرت بها الاعراب لا
جلها احوال للذات وهي متاخرة عنها والمنااسب ان يكون الدال على المتأخر
متأخرا وهذا ما وعدناك به ثم لما بين حقيقة الاعراب في الاسم والفعل المتأخر
رج اخذ يذكر اهتله فيحقق فيها ذلك الاعراب ليتضح كل الاتضاع فقال
مثال تغيير اخر الاسم حقيقة صفة لفظا او تقدير حقيقة او اعتبارا بعامل
ملفوظا بجا زيد والفتى ورايت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى
ومثال تغيير اخر الفعل المضارع الحائلي من التوئين حقيقة صفة لفظا او تقدير
حقيقة بعامل ملفوظ بلي يضرب ولم يضرب ولم يخشى ولم يخش
ومثال تغيير اخر الاسم حقيقة صفة لفظا او تقدير حقيقة او اعتبارا بعامل
بعامل مقدر جوارا زيد والفتى في جواب من قال من قام وزيدا والفتى
في جواب من قال من رايت فزيد والفتى في الاول مرفوعان على الفاعلية
بفعل محذوف اي مقدر جوارا تقديره **قام زيد والفتى** لان قوله في
السوال من قام كناية عن اقام زيد او عمرا او خالدا لغير ذلك لجملة السوال في
الحقيقة فعلمنا سبب ان يكون جملة الجواب كذلك وكذا ايندفع ما قيل
كان المناصب ان يعرب زيد مبتدأ او فاعلا حتى تكون الجملة اسمية كجملة السوال
وفي الثاني منصوبان على المفعولية **يقول محذوف** اي مقدر جوارا
تقديره رايت زيدا والفتى ومثال تغيير اخر الفعل المذكور حقيقة
صفة لفظا او تقدير حقيقة بعامل مقدر جوارا حتى يقوم ويسعي
زيد فيقوم ويسعي منصوبان بعامل مقدر جوارا وهو ان
المصدرية وبقيمة الاقسام قد هنا اهتله في الكلام على العرب فلا عو
ولا اعادة وقد يكون العامل مقدر او جوبا نحو وان احد من المشركين

استجاره فاجره ولم يتعرض للفاعل المعنوي وهو شيان على الاصح الا ابتداء
والجرد وقد يعنى بيان كالاتي المص فيجعل دالا فيه بان يرا بالمتقدم هذا اللفظ
ولا يضر عدم تشييد له هنا فقد مثل له فيما سياتي في اجتماع الرفع والنصب والجزم في الاسم
واجتماع الرفع والنصب والجزم في الفعل ثم لما ذكر حقيقة الاعراب والامثلة التي
يتحقق فيها اخذ بياني انواعه فقال **وانواع الاعراب اربعة رفع اي نوع مخصوص**
من التمييز او مما يحى به لبيان مقتضى العامل يسمى بالرفع وعلامته على الاول الضمة
او ما ناب عنها مفعول بان لا او مقدر كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس
الضمة او ما ناب عنها كذلك وسمى رفعاً لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او
بعلاوته وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمي رفعاً لارتفاع
على حويزه لانه اعراب العدة ومن ثم قدم وهو مشتق من الرفع الذي هو عامله **ونصب**
اي نوع كذلك يسمى بالنصب وعلامته الفتحة او ما ناب عنها مفعول بان لا او مقدر
كما سياتي في كلامه وعلى الثاني هو نفس الفتحة او ما ناب عنها كذلك وسمى نصبا لانتهاب
الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلاوته وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والياء
وحذف النون وهو مشتق من الناصب الذي هو عامله وقدمه على بعده لان
عامله قد يكون فعلا والعمل له بطريق الاصل **وخفض اي نوع كذلك يسمى بالخفض**
وعلامته على الاول الكسرة او ما ناب عنها مفعول بان لا او مقدر كما سياتي في
كلامه وعلى الثاني هو نفس الكسرة او ما ناب عنها كذلك وسمى خفضا لانخفاض
الشفة السفلى عند التلفظ به او بعلاوته وهذا ظاهر في الكسرة والياء دون
الفتحة وهو مشتق من الخافض الذي هو عامله وقدمه على الجزم لانه مختص
بالاشرف **وجزم اي نوع كذلك يسمى بالجزم** وعلامته على الاول السكون
او ما ناب عنه مفعول بان لا او مقدر وعلى الثاني هو نفس السكون او ما ناب
عنه كذلك وسمى جزما لان جزم اسم اي انقطاع الحركة او الحرف المشبه لها وهو
مشتق من الجازم الذي هو عامله ثم ان هذه الانواع الاربعة ثلاثة اقسام
قسم مشترك بين الاسم والفعل فيوجد فيها وقسم مختص بالاسم فيوجد فيه
دون غيره واذا اردت معرفة ذلك **فالرفع والنصب يشتركان**
في الاسماء والافعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص
بالافعال فعلم ان الاسماء يوجد فيها الرفع والنصب والخفض ولا يوجد فيها

الجزم **مثال** ذلك اي **دخول** اي وجود الرفع والنصب والخفض في
الاسماء في صيغة واحدة محتملة لها نحو قولك **ما احسن زيد** فان زيدا في هذا
التركيب محتمل للرفع والنصب والجزم فلذلك قال **يزيد على النصب** اي بناء على ان
هنا فيه وزيد فاعل باحسن وهو فعل ماضى اي لم يوجد من زيد احسان **ونصب**
اي **يزيد على النصب** اي بناء على ان ما تعجب به وهو ككرة تامة او ناقصة او اسم موصول
مبتدأ وزيد مفعول باحسن وهو فعل ماضى ايضا وفاعله ضمير يعود على ما
والجزم على الاول خبر ما هو على الثاني صفة له وعلى الثالث صلة له والجزم عليها
مخذوف وجوبا والتقدير على الاول شئ احسن زيدا وعلى الثاني شئ احسن زيدا
شئ عظيم وعلى الثالث الذي احسن زيدا شئ عظيم وفي هذا الوجه الذي هو النصب
ان الرسم لا يساعده عليه الا ان يقال بان الالف تسقط في الخط تبعاً للنطق بناءً
على انه يوقف عليه بالسكون **وخفض** اي **يزيد على الاستفهام** اي بناء على ان ما
استفهامية مبتدأ واحسن خبره وزيد مجرور باضافة احسن اليه لانه اسم
تفضيل اي اي شئ في زيد احسن **والنون** اي نون احسن في الوجهين **الاول**
ولين وهما رفع زيد ونصبه **مفتوحة** اي محل الحركة الفتح لانه فعل ماضى وفيه
الوجه **الثالث** وهو خفض زيد **مرفوعة** اي محل الحركة الرفع لانه فعل
تفضيل وانما قلنا اي محل الخ لانه الذي يتصرف بكونه مفتوحاً او مرفوعاً
انما هو كلمة احسن بما هما الالف والنون فقط كما هو ظاهر وتوارد هذه المقامات
على صيغة واحدة من صيغ الاسم اعراب الاسم لتبين تلك المعاني ثم حمل غير
هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس وهذا هو المشهور
كما تقدم قال الزجاجي وهذا قول جميع النحويين الا قطرب فانه عاب على ذلك
وقال انما دخل الاعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف عليه انتهى وقيل انما
اعرب الاسم لتمييز الفاعل عن المفعول لوقوع اللبس بينهما في بعض الصور
التي يجوز ان يكون كل منهما فاعلا ومفعولا نحو ضرب زيد عمرو ثم حمل غير
هذه الحالة اي ما يميز فيها الفاعل عن المفعول نحو شرب زيد الماء على
هذه الحالة وعلم ان الالف فعل يوجد فيها الرفع والنصب والجزم ولا يوجد
فيها الخفض **مثال** ذلك **دخول** اي وجود الرفع والجزم في الالف في صيغة
واحدة محتملة نحو قولك **لا تأكل السمك وتشرب اللبن** فان تشرب في هذا

التركيب محقق للرفع والنصب والجرم فلذلك قال **برفع تشرب على الاستيناف**
 اي بنا على ان الواو لا يستيناف اي لا تاكل السهم ولا ان تشرب اللبن فقد نفاه
 عن الاكل واما ان تشرب **وينصب اي تشرب على المصاحبة في النجى** اي بنا
 على ان الواو للمصاحبة بمعنى مع اي لا تاكل السهم مع شرب اللبن اي مصاحبة
 اي لا يمكن خذ اكل ولا شرب والسهم في مثل هذا مطرد من غير سائر احوالها
 يفهم من كلام المص في التصريح لانه اذا نصب تشرب بان مضرة ليتبع في الظاهر
 كونه معطوفا على فعل وهو ممتنع وقد نفى عن الجمع بينهما طلبا في شرح الشفا
 لابن نفيس قال اصحاب الجارب من الهند وغيرهم ان الجمع بين اللبن والسهم يولد
 امراضا رديئة من سبب سريان السم في الجذام والبرص والفالج والحيضة والقولنج
 بين وجه ذلك انما يطول **ومحرم اي تشرب على النجى عن الشرب ايضا**
 اي كما وقع النجى عن اكل السهم اي بنا على ان الواو للعطف اي لا تاكل السهم
 ولا تشرب اللبن فقد نفاه عن كل من الاكل والشرب في كل حال اي ظاهرا
 فالاعتراض بان على تقدير جعل الواو للعطف لا يتبع ان يكون النجى عن كل
 منها في كل حال بل يجوز ان يكون النجى عن الجمع بينهما وبين جهة النجى عن طلبا
 كما علمت فقد قالوا اذا قلت ما جاني زيد وعمر محتمل ان يكون المراد نفى كل منهما في
 في كل حال ومحتمل ان يكون المراد نفى اجتماعهما في وقت النجى فاذا جئنا بالوقت مما جئنا
 في زيد ولا عمر كان الكلام نصا في المعنى الاول وحاصل الجواب ان على الجرم
 يكون النجى عن كل واحد منهما في كل حال اي ظاهرا فلا ينافي في ذلك احتمال النجى
 عن الجمع بينهما وهذه المسئلة الغريبة فيها بعضهم يقولون وما صرف يلبس الفعل
 مجزوعا ومرفوعا وينصب بعده ايضا وكل جاء مسبوغا وقد علمت انه
 لفظ في هذا التركيب ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من جميع الفعل
 عرب لتتميز تلك المعاني ثم حمل غير هذه الحالة عليها اي حمل ما لا التباس
 فيه على عافية التباس ولهذا قيل لهذا الفعل مضارع لمضارعة اي مشابهة
 له في المعنى المذكور على المشهور واعتراض بان الفعل الماضي يتوارد عليه
 معان تركيبية بصيغة واحدة فكان حقه ان يعرب نحو قولهم ما صام زيد
 واعتكف فان هذا التركيب محتمل في كل من الامرين في كل حال ومحتمل في الاول مصاحبة
 للثاني ومحتمل في الاول والاثبات الثاني واي فرق بين النفي والنفي واعتراض ايضا بانه

الواو

جوز

حيث كان المعنى المقتضى له عراب الاسم والمضارع واحدا وهو توارد معان تركيبية
 بصيغة واحدة فلم يحكموا بان الاعراب اصل في الاسم فرج في المضارع وهو لو كان اصلا
 فيها لكان كما قال الكوفيون واجيب عن الثاني بان الاسم اخرج للواو عرابا وليس لتلك
 المعاني صيغ تدل عليها لان الرفع والنصب والخافض لزيد على كل حال هو لفظ الصن
 وفي المضارع يغيرها اظهار العمل المقدرة كاعطى ان والخبر في النجى عن الواو فقط
 بان يقال ولان تشرب واطهارا في النجى عن كل حال بان يقال ولا تشرب فكان
 الاعراب في المضارع فرعاً عنك هذا الشيخ بين ما لا صلة الاعراب في اسم
 وفريضة في المضارع وغيره على بيان وجه ذلك ارجعوا واطالة كلامي في ذلك
 قول الحسن بن خرووف لان اكثر الاسماء معرب والقليل مسبوغ واكثر الافعال مبنية
 والقليل معرب والكثرة دليل على صلة والفلة دليل على غيرية قال الشيخ ابو حيان
 وليس بذلك الدليل اذ كثرت الفروع وتقل الاصول وفيه ان ابن خرووف نظر لما هو
 اوصل ومن ذلك قول ابي الحسن ابن عصفور ان الاسماء كلها معربة الا ما اشبه
 معها المبنى والافعال كلها مبنية الا ما اشبه معها المعرب والاعراب انما دخل الفعل
 من جهة الشبهة لا من جهة انه والاعراب جميع الافعال فاذا لم يشبه المعرب بقى على
 اصله من الاعراب فان قيل اذ كان الاعراب في المضارع فرعاً عما بالهم على ابناءه مع
 نون الاناث والتوكيد وقد تقرر ان ما جاء على الاصل لا يعمل قلنا قد اشرنا للجواب
 عن ذلك فيما سبق بان الاعراب فيه صار اصلا وفروعي عن هذا الاصل الطاري **ومثال**
دخول الرفع فقط في الاسماء والافعال نحو قولهم زيد يقوم على جهة
الابتداء اي يزيد **وعلى جهة الخبر اي يحمله يقوم فزيد اسم مرفوع بالابتداء**
 وهو جعل الشيء اولاً **وعلاوة رفع الضمة الظاهرة ويقوم مع فاعله المستتر**
 في جواب خبره وهو اي يقوم **فعل مضارع مرفوع بالخبر وهو اخلاوه**
من الناصب والجائز **وعلاوة رفع الضمة الظاهرة ومثال دخول**
النصب فقط في الاسماء والافعال ان زيداً لم يضرب فزيد بالنصب
 على الحكاية وفيه ان حكاية المفرد بعد غير من شاذة وهو **اسم منصوب بان على**
انه اي زيد اسما اي اسم ان **وعلاوة نصب الفتحة الظاهرة وينصب**
فعل مضارع منصوب بلان **وعلاوة نصب الفتحة الظاهرة ومثال**
اختصاص الاسم بالخفض نحو زيد مريض فزيد اسم مخفوض با

لما

الموحدة وعلامة خفة الكسرة الظاهرة ومثال اختصاص
الفعل بالجزم نحو لم يتم فيتم فعلا مضارع مجزوم ولم وعلامة جزم
السكون الظاهر وفي كلامه ادخال الباء على المقصور وهو قليل لكنه عريف
جيد والشايع الكثير دخولها على المقصور عليه وتقولنا فقط يعلم وجبه الجمع
في التثنية ما يشرح المصنف ولا يخفى ان ذكرها يختص بالاسم وهو الخفض وما
يختص بالفعل به وهو الجزم لم يرد الايضاح وتقيم الاقسام والافق علم مما سبق اول
الكتاب وقد سبق الوعد بالسير في كلام المصنف ان حكم اختصاص الاسم بالخفض
واختصاص الفعل بالجزم وقد اشار الى ذلك ايضا بقوله وانما اختصاص الاسم
بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما اي بين الاسم والخفض وبين
الفعل والجزم لان الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون الذي هو
علامة الجزم اخف من التثنية الحاصل بالكسرة التي هي علامة الخفض
فاعطى الخفيف الذي هو الاسم الثقل الذي هو التثنية الحاصل بالكسرة
واعطى الثقل وهو الفعل الخفيف الذي هو السكون لتعادل خفة
الاسم ثقل التثنية وبما يدل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا
الاسم خفيف والفعل ثقيل لان مدلوله الاسم اصله بسيط وهو
الذات او المعنى او اللفظ ومدلول الفعل اصله مركب من الحدث
والزمان والنسبة على ما تقدم والمركب ثقيل والبسيط خفيف و
لان الاسم يوجد فيه الثلاث الساكن الوسط اصله بخلاف الفعل فانقل
فيه من جهة اللفظ والمعنى والخفة في الاسم من جهة اللفظ والمعنى في الكلام
اي البقا الخفة وانقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ فالخفيف
من اللفظ ما قلت مدلوله واثقل ما كثرت وعلى بعض ثقل الفعل بافتقار
الفاعل فيثقل بخلاف الاسم قال فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فاليكن
ما احتياجه الفعل الى الفاعل قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ
بخبره لان الفاعل من جنس الخبر ومن الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ الخ
وعلى ذلك باهور اخر لا تطيل فها هذا وفي كلام بعض شراح الجمل السؤال
عن مبدأ اللغات يوردي الى التسلسل فلا ينبغي ان يسأل لوي شي انفردت
الاسماء بالجزم وانفردت الافعال بالجزم قلت ويؤيد ذلك ان الخليل لما ساله

علي

اصحاب لم يرفع الفاعل ونصب المفعول وهو نصب الفاعل ورفع المفعول قال لم يرفع
لو كان الامر اليكم فعلمتم ذلك لان الخليل ان يقول لم نصب الفاعل ورفع المفعول قالوا
كان سؤالا ليس لنا فقال قد اجبتكم انه جواب لسؤالكم اذا كانت اجابتم عن تعود الجب
مثل سؤالكم انتم واقول لعل الامر في ذلك على قياس ما قد علمناه في تحليل الاسماء فيكون
المراد انه لا يجب السؤال عن مبادي اللغة والافق على الخليل رفع الفاعل ونصب
المفعول بما يطول ثم ما فرغ من ذكر انواع الاعراب وبيان المشترك منها والخصص شرع
في بيان علامات تلك انواع بناء على القول بان الاعراب هي التي كانت فقال
ولهذه الانواع الاربعة اعني اي اقصد واريد بذلك انواع الاعراب
التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم علامات وهي على قسمين علامات
اصول وعلامات فروع يعرف بها اي بتلك العلامات تلك الانواع
الاربعة وتميزها عن انواع البناء الاربعة التي تقدمت في كلامه وهي
الضم والفتح والكسر والسكون وذلك ان تقول تميز انواع الاعراب عن انواع البناء الحاصل
باختلاف التسمية فاذا قيل مرفوع مثلا يعلم انه عرب واذا قيل مضموم مثلا يعلم
انه عيني فميز تلك الانواع لا يتوقف على تلك العلامات على ان تميز انواع الاعراب
عن انواع البناء فلهذه العلامات لاها كما هي علامات لانواع الاعراب هي علامات لانواع
البناء ايضا بناء على القول بان البناء هو الذي يميز على ان يميز على ما جعلت علامات
لها عدم التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البناء ويزم على القول بان كلامي
الاعراب والبناء لفظي ان تكون تلك العلامات اعرابا وبناء فيلزم اجتماع الاعراب
والبناء على ذات واحدة مثله الضمة تسمى رفعها وتسمى ضمها ويجاب عن قولنا ويزم عند
التمييز بين علامات الاعراب وعلامات البناء بان لا يحد وير في جعل الفتح
والضمة والكسرة والسكون علامات لانواع الاعراب ولا انواع البناء ولا في جعلها
اعرابا وبناء ولا يميز من ذلك عدم تمييز علامات الاعراب عن علامات البناء
ولا اجتماع الاعراب والبناء على ذات واحدة لان الضمة مثلا ان هي تعلق الفاعل
ولزم الامر في بناء او علامة عليه وان لم تلتزم الامر فليست اعرابا وبناء
ولا علامة عليهما واذا قيل مرفوع وعلامة رفعه او رفعه الضمة يعلم ان الضمة
علامة اعراب او هي نفسها واذا قيل مضموم وعلامة ضمها او ضمها الضمة يعلم انها
علامات بناء او هي نفسها فان قيل لعل لا فرق بين حرركات الاعراب وحرركات البناء

في التسمية كما في قوانين النوع الاعراب والبناء في ذلك قسموا انواع الاول رفعاً ونصباً
 وخفضاً وجرها وسموا النوع الثاني ضمّاً وفحاً وكسراً وسكوناً فيقولون في حركات
 الاعراب رفعاً ونصباً وخفضاً وجرها فمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالمرتب
 الذي هو الرفع والنصب والخفض والجر ويقولون في حركات البناء فحة وكسرة
 وكسرة وسكون فمناسبة ذلك للفظ ما هو مختص بالميم الذي هو الضم والفتح
 والكسر والسكون اجيب بالعلم المتفق في التمييز بالمغايرة في التسمية بين انواع
 الاعراب والبناء ولم يغايروا بين حركات الاعراب والبناء بل اطلقوا على حركات
 الاعراب ضمة وفحة وكسرة وسكوناً للفتحة لان الضمة اخف من الرفع والفتحة
 اخف من الضمة والكسرة اخف من الخفضة والسكون اخف من الجرمة والمتفق
 في التمييز بين تلك الحركات بما تقدم واذ اردت معرفة كل من العلامات الا
 صول والعلامات الفروع **فالعلامات الاصول اربعة جاءت على عدد**
انواع الاعراب الاربعة كل علامة منها اي من تلك العلامات تختص
بنوع من تلك الانواع الاربعة العلامة الاولى من تلك العلامات الاصول
الضمة وهي علامة للرفع الذي هو النوع الاول من انواع الاعراب عند الحكم
 بها يتحقق ويوجد **غوراً زيد فزيد فاعل جاء وهو مرفوع وعلامة**
رفع الضمة الظاهرة والعلامة الثانية من تلك العلامات **الفتحة**
وهي علامة للنصب وهو النوع الثاني من انواع الاعراب بها يتحقق
 ويوجد **غوراً رابت زيدا فزيد بالنصب على الحكاية وفيه ما علمت مفعول**
وهو منصوب وعلامة نصب الفتحة الظاهرة والعلامة الثالثة
 من تلك العلامات **الكسرة وهي علامة للخفض** وهو النوع الثالث من
 انواع الاعراب بها يتحقق ويوجد **غوراً ربت بزيد فزيد مخفوض**
بالبا الموحدة وعلامة خفض الكسرة الظاهرة والعلامة الرابعة
 من تلك العلامات **السكون وعلامة للجرم** وهو النوع الرابع من انواع
 الاعراب بها يتحقق ويوجد **غولم يضرب فيضرب مجزوم ولم وعلامة**
جرم السكون الظاهر فان قيد المصم بصدد بيان العلامات الاصول
 وسياتي ببيان المواضع التي تكون فيها علامات فواجبه ذلك ذكر هذه الامثلة
 اجيب بانه ذكرها لجرها لا لبيانها فان قيل قد ذكرت ان جعلها ذكراً لعلامات

انما هو

انما هو على القول بان الاعراب معنوي مع اننا نجد من يعتقد ان الاعراب لفظي
 يعبر بالعلامة فيقول تارة يرفع الاسم مثلاً وكذا واخرى وعلامة رفعه كذا
 اجيب بان هذه عبارة من يعتقد ان الاعراب معنوي الفتحا والسن فصارت
 تسبق اليها فن ثم تدل على السن الموبين من القبيلين لا نري واحدا يقول
 مرفوع ورفعه الضمة مثلاً وهذا اول ما اجاب به المصم في التصريح من ان العلامة
 في قول من يعتقد ان الاعراب لفظي علامات رفعه ضمة مثلاً بمعنى العلم اي فالضمة
 علم مفساه الرفع وكذا الباقي اذ لا ياتي ذلك في العلامات الفروع اذ لا يقال ان
 الرفع يسمى بالضمة وبالواو وبالالف والنون وان كلاً علم على الرفع ثم لما بين تلك
 العلامات الاصول شرع في بيان مواضعها التي تكون فيها علامة على ما ذكر
 فقال **اي تلك العلامات الاصول مواضع اربعة عشر موضعاً تقع**
فيها علامة على ذكر اذ اردت معرفة تفصيل تلك المواضع فاما الضمة
فتكون علامة للرفع في اربعة مواضع **الموضع الاول** من تلك المواضع
 يكون **في الاسم المفرد** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد به هنا ما ليس
 متخى ولا جموعاً ولا من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة كقوم القوم الرجال
 دون النساء اذ لا واحد من لفظه ورهط الهمط ودون العشرة من
 الرجال لا يكون فيهم امرأة ونساء وان كان غير منصرف وذلك الموضع هو لخر
 ذلك الاسم المفرد ولا شك ان اخر الشئ موجود في ذلك الشئ فاندفع ما
 يقال يلز على هذا اضافة الشئ لنفسه لان الاول هو عن الاسم المفرد في
 الواقع وذلك **غوراً زيد واحمد والقاضي وقاض والفتي وفتي وغلاوي** من
 قولك **حار زيد واحمد والفتي وفتي والقاضي وقاض وغلاوي فزيد**
والفتي مرفوعان على القاعلية بحقيقة في الاول وحكما فيما بعده
وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في اخر زيد مقدرة في اخر الفتى اي
 والقاضي المفعول به والمذوف في فتى وقاض وقد الغزب عنهما فقبل ما مر
 اعرابه قدر فيعرف ذهب وتقديرهما في الفتى وفتى للتعذر لذاته وفي القاضي
 وقاض للثقل والتعذر لعارض في غلاوي فالضمة تكون في الاسم المفرد للرفع ظاهرة
 ومقدرة وقد اجتمع التقديم للتعذر والثقل في قوله تعالى ومنى الخيتين دان فان
 حتى مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة للتعذر ودان مرفوع بضمزة مقدرة للثقل على الياء

الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل كدفعات الخافض اسم الجنس المؤنث بالالف
اسما كان كصرا او صفة كجبل غير فعل فاعلونه وفعلها فاعل وما عدا ذلك مقصور
على السماع لا يقاس عليه شيء منه وحسينه يكون منه نبات او بر ونبات عرس فقد
ذكر المص في النسخ ان الاول جمع ابن او بر والثاني جمع بن عرس قال ولا يقال
بنوا او بر ولا لغا عرس لانه لا يعقل والمص ذكره لا يشتمل هذه الانواع الخمسة
فقال **فان كان ذلك المؤنث اسما على اي المؤنث فانه جمع هذا الجمع**
اي بالالف والثاني بالشرط اي سواء كان فيه التا او لا وسواء كان له اقل او لا
كفاحات و**هذه** وسعديات وعفراوات واشترط ابن ابي الربيع ان يكون
له اقل وعليه فلا يقال عفراوات قال الشيخ ابو حيان ولا علم احد ذكر هذا الشرط
غيره انتهى ويستفي من هذا النوع ما بنى من اعلام المؤنث نحو حزام ووبار
لان الجمع من افضى للبناء وعليه من ارب ذلك اعراب ما لا ينصرف يجمعان هذا
الجمع فيقال حزامات ووبارات ويستثنى نحو شاة وشفة وامة اعلامه المؤنث
فلا يجمع هذا الجمع لانه استغني بجمعه تكسيرا عن جمعه هذا الجمع **وان كان ذلك**
المؤنث صفة لم يعقل او لغيره ولم اي لذلك المؤنث الواقع صفة **مذكر**
فشرطه اي شرطه جمع ذلك المؤنث هذا الجمع **ان يكون مذكرا فجمع**
جمع مذكر سالم اي **بواو ونون** في حالة الرفع اي قياسا مطردا كما
هو المتبادر ويجوز الاخذ بالاطلاق **كسمات** واخرى جمع مسلم
واخرى فانه مذكر هذه الصفة في الاول مسلم وفي الثاني اخر وقد جمع
بواو ونون فليل في مسلمون واخرون وان لم يجمع مذكرا بذا لا يجمع
هذا الجمع نحو سكري صفة لامرأة وجمركه لانه مذكرهما وهو سكران والجمع
لم يجمع بواو ونون كما سيأتي فلا يقال سكريات ولا حراوات فان جعلوا على
مؤنث جمعا هذا الجمع **وان لم يكن له** اي لذلك المؤنث الواقع صفة مذكر
اصلا فشرطه اي شرطه جمع ذلك المؤنث الواقع صفة هذا الجمع **ان لا يكون**
مؤنثا اي لا يكون ذلك المؤنث مجردا من التا كما يفيض صفة لامرأة كغف
متاهلة للحيض اي بلغت فان اريدت ان طر لها الحيض لحقتها التا فيقال
حايضة وحسينه جمع هذا الجمع وكلامه يفيد ان نحو عجر الكبدية العجز و
عذر لمن لم تزل عذرتها اي بكارتها لا تجمع هذا الجمع لانه لا مذكر لذلك

والمؤنث مجرد من التا اذ لم يسمع رجل عجر الكبير العجيرة والرجل لا عذرة له حتى يقال
للعذرة وهو خلاف ما ذهب اليه الشيخ ابن مالك حيث قال يقال عجزاوات وعذرا
وات لانه اما اقتنع هذا الجمع في سكري وجمركه مذكرا من الواو والنون وذلك
مفقود فيما ذكره لانه لا مذكر لها انتهى بالمعنى وخالفه الشيخ ابو حيان وقال الذي
ينبغي ان يجري فعلا من هذا النوع اي الذي لا فعل له مجري ماله افعلا الذي لا فعل له
نحو الكرم العظيم الكرمه مجري افعلا الذي له فعلا نحو احمر في جمع جمعه بالواو والنون
فكما اقتنع افعلا الذي لا فعلا له من الجمع بالواو والنون فكذلك يجمع مقابله
من المؤنث وهو فعلا الذي لا فعل له من الجمع بالالف والثا واما جمعهم خيافاشا
انتهى بالمعنى فعلم من كلامه ان كل ما فيه تا التانيث المؤنثة من الاعلام وما فيه
تا التانيث من الصفات يجمع هذا الجمع فمن الصفات علامة ونسابة ونبات
واخت فيقال علامات ونسائيات ونبات واخوات وانه يخرج من كلامه
علم المذكر الذي فيه تا التانيث نحو طحة وصفة المذكر الذي لا يعقل نحو ايام
معدودات وجبال راسيات وذكر الشيخ ابو حيان ان ابن عصفور لم يذكر
في كتبه ان صفة ما لا يعقل يجمع بالالف والثا وانه يخرج مصغرها لا يعقل نحو
دفعات وخروج اسم الجنس المؤنث بالالف نحو حراوات وجليات يقب
الالف واوا في الاول وباء في الثاني مع ان كل ذلك يجمع هذا الجمع قياسا مطردا
كما علمت فعلم ان ما عدا الانواع الخمسة التي ذكرناها لا يجمع قياسا مطردا
وان سمع شيء من حفظه ولا يقاس عليه في ذلك سموات وارضات وحمات وبرا
دقات واصطبلات وجوالات وفراسيات لكن في كلامه سمى ان هالم يجمع تكسيرا
من اسم الجنس الذي لم يثبت بالالف ولا بالتا ولم يصغر يكون جمعه هذا الجمع اي بالف
وتأقيا سامطردا حيث قال لا يقال جوالق وفراس ويقال حمامات وسراقات ولا فم
لم يكسر افعلا جعل على نحو اجمع حمام وسراقات هذا الجمع كقولهم يكسر او جعله على منع
جمع جوالق وفراس كقولهم اكسر او حينئذ يضاف هذا النوع للانواع الخمسة فعلم ان
جمع المؤنث السالم ما تحققت جمعيته بزيادة الف وتأقيا سامطردا وما عدا
ذلك من الملقى به وهم اولاد وكذا ما سمي به من هذا الجمع نحو عرافات وانما كان
اولاد ورافات من المحققات لان الاول اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذات والثاني لا مفرد له بالخطية وقد جروا على الغالب في تسميتهم هذا الجمع

ولا يجمع هذا الجمع
كما اجروا انما

جاء القاصد وفراسيات
لانها اكسر اسم

جمع المؤنث السالم لانه كما علمت لا يختص بالمؤنث بدليل درجتهات وعدودات
 ورأسيات ولا يختص بالسالم بدليل صحراوات وجبليات وعمل المص في شرح الامور
 الاول باصطبلات وقد يقال لما كان ما لا يعقل في حكم المؤنث فهو مؤنثا ويجوز
 ان يكون من معنى هذه التسمية لا يرى جمع نحو حوا وجبلي هذا الجمع قياسا مطردا
 وزعموا يوده ما تقدم ان ابن عصفور سكت عن ذلك في كثر اذ لو كان ذلك لذكرنا
 في كلام القوم لم يستعمل السكوت عن غير ساير كتب واصطبلات علمت انه غير مقبوس
 على ما فيه واما سجدات ففي حواشي المفتي للشيخ نقلا عن الجاربردي لكن بصيغة التثنية
 ان ليس من جمع التكسير بل من جمع التصحيح حيث قال كل ما جمع بالف وتالفو جمع
 تصحيح لا تكسير وان تحرك ثانيا حال الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدودات
 وتمورات وقطرة وقطرات لان التغيير اعم من له بعد محكي الالف والتا وفي
 كلام بعض المشايخ ان جمع المؤنث السالم صار على بالغة على جميع تحققت
 جمعية بالف وتا ولو غير قياس فيدخل فيه ما جمع هذا الجمع من غير الانواع
 المتقدمة وعامه مذكور وغير سالم وغيره عنده ليس بجمع كالوات وما
 جعل على الاذرع وعرفات فافها من المحققات وسياق محترز الزيادة في
 الالف والتا في نصب هذا الجمع بالكسرة **الموضع الرابع** من تلك المواضع
 يكون **في الفعل المضارع المعرب** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمراد
 المجرى من نوني الاناث والتوكيد الذي لم يتصل به الف اثنين ولا وجماعة
 لفظا او تقدير او اياها مخاطبة بقرينة تمثيلة بقوله **خو يضرب وخيشي**
فيضرب وخيشي مرفوعان تجردا عن الناصب والجازم **وعلاوة**
رفعي ازمة ظاهرة في يضرب مقدرة في خيشي منع من ظهورها
 التعذر لذاته او لعارض خو يضرب بكر **واما الفتحة** التي هي العلامة الثانية
 من تلك العلامات الاصول فتكون **علامة للنصب في ثلاثة مواضع**
الموضع الاول من تلك المواضع الثلاثة يتحقق **في الاسم المفرد** اي ما يصدق
 عليه هذا اللفظ وان كان غير منصرف وقد علمت حقيقة المفرد وفي هذا التركيب
 نظير ما مر وذلك الاسم المفرد **خو زيد** والفتحة وفتا وغلاي من قولك **رايت**
زيدا والقاضي وقاضيا واحدا والفتحة وفتي وغلاي فريدا والفتحة
منصوبان على المفعولية برأيت حقيقة في الاول وكما فيما بعده **وعلاوة**

في

نصبها فتحة ظاهرة في اخر زيد والقاضي وقاضيا واحدا مقدرة في اخر
الفتحة ورايت غلاي للتعذر لذاته او لعارض في نحو تري الناس سكارى فالفتحة
 تكون علامة للنصب في الاسم المفرد ظاهرة ومقدرة **والموضع الثاني** من تلك
 المواضع الثلاثة يكون **في جمع التكسير** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وقد
 علمت حقيقة جمع التكسير والمراد غير ما الحق منه جمع التصحيح وقد علمت
 ولو كان غير منصرف **خو الرجال** والاساري والمساجد وغلاي من قولك
رايت الرجال والاساري والمساجد وغلاي **فالرجال والاساري**
منصوبان على المفعولية **بفتحة ظاهرة في اخر الرجال** اي والمساجد
مقدرة في اخر الاساري للتعذر لذاته وفي اخر غلاي لعارض فالفتحة
 علامة للنصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدرة **والموضع الثالث** وبه تتم
 تلك المواضع الثلاثة يكون **في الفعل المضارع المعرب** اي الخالي من
 نوني الاناث والتوكيد الذي لم يتصل به الف اثنين او وجماعة لفظا او
 تقدير او اياها مخاطبة بقرينة قوله **خو لن يضرب زيد ولن يخشى فيضرب**
وخيشي منصوبان بل **وعلاوة نصبها فتحة ظاهرة في اخر يضرب**
مقدرة للتعذر لذاته في اخر يخشى او لعارض خو لن يضرب بكر فالفتحة
 تكون علامة للنصب في الفعل المضارع ظاهرة ومقدرة **واما الكسرة** التي
 هي العلامة الثالثة من تلك العلامات الاصول فتكون **علامة للخفض**
في ثلاثة مواضع ايضا تقع **فيها** علامة على ما ذكر الموضع الاول من تلك
 المواضع الثلاثة يكون **في الاسم المفرد المنصرف** وقد علمت حقيقة
 المفرد واما المنصرف فستعلم انه ما سلم من شبه الفعل وذلك **خو زيد** والفتحة
 وفتا والقاضي وقاض وغلاي من قولك **هررت بن زيد والفتحة وفتي والقاضي**
 وقاض وغلاي فزيد والفتحة مخفوضان **وعلاوة خفضي كسرة ظاهرة**
في اخر زيد مقدرة في اخر الفتحة والقاضي المخفوض والمخذوف في فتا وقاض
 للتعذر لذاته او للنقل او للتعذر لعارض في نحو غلاي والكسرة تكون علامة
 للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة ومقدرة **والموضع الثاني** من تلك
 المواضع الثلاثة يكون **في جمع التكسير المنصرف** غير المحقق بجمع التصحيح
 خو من قوله تعالى **يعودون برجال** وقولك **يرفقون بالاساري**

وقولهم مرت بغلاني فالرجال والاساري مخفوضان بالالموحدة
وعلاوة مخفضي كسرة ظاهرة في اخر الرجال مقدرة في اخر الاساري
 للتقدير لذاته وفي اخر علماني لعارض فالكسرة تكون علامة للمخفض في جمع
 التكسير المنصرف ظاهرة ومقدرة والموضع **الثالث** وبه تم المواضع الثلاثة
 يكون في جمع **المؤنث السالم** حاله كونه **باقيا على جمعيته** وقد علمت حقيقة
 جمع المؤنث السالم ولما كان كل من الاسم المفرد وجمع التكسير يكون منصرفا تارة
 وغير منصرفا اخرى قيدت ههنا بالمنصرف ولما كان جمع المؤنث لا يتصرف بالصرف
 ولا عدمه لان تنوينه للمقابلة كما تقدم اطلاقه وبه يعلم ما في قول المصنف في شرح
 الامر وميزة ولا يكون الا منصرفا الى اخره وذلك **خو** قولهم كسرات ومسلمات
 ومسلماني والعاديات ضجبا بالادغام **مرت كسرات ومسلمات**
 ومسلماني والعاديات ضجبا بالادغام **فكسرات ومسلمات مخفوضان**
بالالموحدة وعلاوة مخفضي كسرة ظاهرة فيها مقدرة للتقدير
 لانه **خو** مسلماني والعاديات ضجبا بالادغام **فان** لم يبق على جمعيته بان
زال معنى للجمعية منه بان جعل على كسرات فانه علم الموضع الوقوف واستدل
 سس على علمية بقولهم هذه عرفات مباركا فيها على الحال لانه لو كان نكرة كان
 ذلك صفة لاحادها وهو في الاصل جمع عرفه وقال الفراد واحد وقول
 الناس نزلنا عرفه ليس بعربي محض ورد بان في الحديث الحج لعرفه وعرفه كلها
 موقف فليتأمل وقد علمت ما تقدم في بحث التنوين ان ما جعل علما من هذه
 الجمع للتكئين والصرف للمقابلة فحق هذا العلم المؤنث ايمع الصرف اي يمنع هذا
 التنوين ويجز بالفقحة والعرب لم تلتزم ذلك بل **جاز فيه** عندهم **الصرف** اعي
 ان يكون منصرفا **وعدمه** اي عدم الصرف اي ان يكون غير منصرف **ففي الصرف**
 اي على ان ينصرف **يخفف بالكسرة والتنوين** وفي اللغة الفصحى ووجهه كما
 قال المصنف في التصريح ان قابل هذا العربيوه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف
 تنوينه لانه في الاصل اي في حال الجمعية قبل التسمية للمقابلة فاستحب بعد التسمية
 التثنية وقد تقدم ان هذا التصريح من المصنف بان تنوين ما جعل علما من هذا
 الجمع نحو عرفات ليس للمقابلة اي بل للصرف وان بيرد الاستدلال على
 ان تنوين ما جمع بالف وتا للمقابلة بوجوده في نحو عرفات علما **ومع تركه**

من قولهم

اي او مع ترك التنوين ووجهه كما قال المصنف في التصريح ان قابل هذا العربي على
 ما كان عليه قبل التسمية اي من جهة الجر بالكسرة مراعاة للجمعية اي الاصلية
 وترك تنوينه مراعاة للعلمية والثاني اي لما علم من ان تنوينه للتكئين و
 الصرف وهو لا يجمع ذلك وفيه اي في تسمية ما جر بالكسرة مع عدم التنوين
 منصرفا ان هذا لا ياتي على ما هو المشهور من ان الصرف هو التنوين الدال على
 تمكن الاسم في باب الاسمية وانما متى سقط تبعه الجر بالكسرة ولا على ان اسمها
 بل على ان الجر بالكسرة كما سياتي في الكلام على ما لا ينصرف ثم رايته في التسهيل
 ذكر هذا الوجه غير معروف ورايت بعضهم ذكر ان الكسرة في ذلك نائية عن الفتح
 التي كان حق ان يجزها لانه غير منصرف وهو مخالف ما ذكره المصنف **وعليه منع**
الصرف اي على ان لا ينصرف **يخفف بالفتحة** نيابة عن الكسرة **بالوتنين**
 وكان ينبغي ان لا يجوز الا هذا الوجه الوجه لكن الفتحة سنة متبعة ثم رايته
 في شرح الشواهد للبياني ان هذا الوجه ممنوع عند البصريين ولعله تبع
 في ذلك قول الشيخ ابو حيان ذكر ابن مالان ان اعراب عرفات اعراب ما لا ينصرف لغة
 وهو خلاف مذهب البصريين وانما قاله الكوفيون وليس لهم دليل في ذلك من
 سماع وانما قالوه قياسا على فاطمة انتهى اي لم يبين الكوفيون ان مستندهم في ذلك
 السماع بل القياس فلا يثبت في ذلك اثبات السماع تمامه قالوه فقد روي الثقات اذ رعا
 هذه الوجة الثلاثة في قول امرئ القيس تنويرها من اذ رعات البيت والحاصل
 ان الوجه الاول راي في نحو عرفات علما للجمعية فقط حيث جر به بالكسرة مع
 التنوين والوجه الاخير راي العلمية فقط حيث جر به بالفتحة من غير تنوين
 والمتوسط بينهما راي الجمعية من حيث جر به بالكسرة وراي العلمية من حيث
 منه التنوين ثم لا يخفى انه لا حاجة للتقييد بقوله باقيا على جمعيته لانه اذا
 جعل علما صار مفردا لا جمعا كما تقدم الا ان يقال قيد بذلك لا قد يطلق عليه
 لفظ الجمع باعتبار ما كان **واما السكون** التي هي العلامة الرابعة من تلك
 العلامات الاصول **فيكون علامة للجرم** ظاهرة او مقدرا في موضع
واحد وابدل من ذلك الموضع باعادة الجار قوله **في الفعل المضارع**
الصحيح الاخر وهو كما علمت **ما ليس في اخره** اي اخره حرف علة
 وقد علمت حرف العلة **فلم يضرب فيضرب** فعل مضارع مجزوم **بلم**

معني

وحذف

وعلاوة جزمه السكون الظاهر ولم يضرب الرجل عمر فيضرب ففعل مضارع
 مجزوم ولم وعلاوة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة
 المعارضة لحروف النقا الساكنين فالسكون يكون علامة للجزم في الفعل المضارع
 الصحيح الاخر ظاهر ومقدر والمضارع من العلامات الاصول تسرع يذكر العلامات
 مات الفروع فقال **وما العلامات الفروع فسيبع اربعة احرف**
وحركتان فالاحرف الواو وتكون نائية عن الضمة في بابي جمع المذكر
 السالم والحق به وباب الاسماء الستة **والالف** وتكون نائية عن الضمة في باب
 المتني والحق به وعن الفتحة في باب الاسماء الستة **والياء** وتكون نائية عن الفتحة
 في باب المتني والحق به وباب جمع المذكر السالم والحق به وتكون نائية عن الكسرة
 في ذلك وفي باب الاسماء الستة **والنون** وتكون نائية عن الضمة في باب واحد وهو
 باب الافعال الخمسة **والحركتان الكسرة نائية عن الفتحة** في باب واحد وذلك
في جمع المؤنث السالم والحق به في حالة النصب وكذلك في حالة الجر فيما جعل علما
 من ذلك نحو عرفات عند بعضهم كما قد عناه **والفتحة نائية عن الكسرة** في باب
 واحد وذلك **فيما لا ينصرف والسابعة الحذف** للحرف في بابي باب الفعل
 المضارع المعتل وباب الافعال الخمسة **فهذه العلامات تنوب عن الحركات**
الثلاثة التي هي الضمة والفتحة والكسرة **وعن السكون** ففهما ما ينوب
عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة
ومنها ما ينوب عن السكون واذا اردت معرفة كل من ذلك **فينوب**
عن الضمة ثلاثة وهي الواو والالف لا فيهما من حروف اللين التي هي الواو
 بالقيام مقام الحركات **والنون** الشبيهة بحروف اللين هي حمة الحقا والفتحة
وستاتي امثالهما اي امثلة ما تنوب فيه **وينوب عن الفتحة اربع**
وهي الكسرة والالف والياء لا فيهما من حروف اللين **وحذف النون**
كما سيأتي بيان ذلك **وينوب عن الكسرة اثنتان وهما الفتحة والياء**
وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف الاخير حقيقة وهي
 الواو والالف والياء من المعتل او مكما وهو النون من الافعال الخمسة **ولما هذه**
 العلامات الفروع **مواضع اربعة عشر** موضعا تكون فيها اذا اردت
 معرفتها فالاول هما ينوب عن الضمة **الواو** وهو الحرف الاول من احرف النيات

ثان

تكون علامة للرفع نائية عن الضمة في موضعين لا ثالث لهما **الموضع الاول**
 منها يتحقق **في جميع المذكر السالم** اي ما يصدق عليه هذا اللفظ وهو اسم دل على
 اكثر من اثنين بزيادة واو او ياء على مفردة الذي من لفظه المجهول عما لم يذكر عاقل
 او صفة لخرجه عالم يدل على اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون
 علما على رجل مثالا وخرجه بزيادة واو او ياء على مفردة الذي من لفظه ما لا مفردة كذلك
 بان لا يكون له مفرد اصلا نحو عشرين وتسعين وما بينهما لا مفردة لذلل اصلا اذ لا
 يجوز ان يكون مفرد عشرين عشرة والاوجب اطلاق عشرين على ثلاثين لا نوجب
 اطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقادير الواحد ومنه يعلم انه لا يجوز ان يكون مفرد اربعين
 اربعة الخ او لمفردة لكن لا من لفظه بل من معناه نحو اولوا يعني اصحاب فان مفردة
 ذو يعني صاحب فكل من نحو عشرين والوا ليس جمعا بل اسم جمع وخرجه بالجمع
 عما لم يذكر عاقل او صفة له نحو عالمون واهلون وابنون فان مفردة اول عالم وهو ما
 سوي الله الثاني اهل وهم العشيرة ومفردة الثالث وابل وهو المطر الغزير وهي
 اسما اجناس لا اعلام ولا صفات وكذلك يخرج به الذون والذين في لغة من ارب
 لان مفردة وهو الذي لا علم ولا صفة وحينئذ لا يحسن زيادة المعرب في الحد لا خارج
 ذلك ويخرج به ايضا نحو ارضون وبنون وابنون واخون وسنون وان كانت
 صيغة الجمع مطردة في نحو سنين وشادة فيما ذكر مع ان مفردة ذلك ليس علما
 لمذكر عاقل ولا صفة لرفلا حاجة لزيادة السالم من التغيير حاله بجمع في الحد لا خارج ذلك
 ويخرج به ايضا نحو ظيرون جمع ظبية بكسر الظا وفي طرف السيف لا نليس علما ولا صفة فلا
 حاجة لزيادة الذي لم يستغن عن تصحيحه بتكسيره في الحد لا خارج ذلك فالجمع المذكر السالم
 حقيقة ما انطبق عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من الملحق بالجمع المذكور في امر
 واطلاق الجمع عليه باعتبار ذلك فقد اشترطوا الملحق بالجمع هذا الجمع قياسا مطردا شرطا
 الاول ان يكون علما او صفة لمذكر عاقل ولو حكما ففي الثاني ان يكون كل من السالم
 والصفة خاليا عن الثالث وان لم يقصد بها التانيث في الصفة الثالث ان يبقى
 على حاله قبل الجمعية بان لا يتغير اصلا او يتغير تغييرا يقتضي القياس الاعالي في الا
 يرد نحو قاضون فان التغيير الذي في اخره لا يخرج عن السلامة اذ هو مقتضى القياس
 الاعالي الرابع ان يكون العلم غير مركب تركيبا سناديا او تركيبا خلاصا ان يكون
 له في الخارج ما يوافق لفظه السادس ان يكون ذلك الموافق له في اللفظ هو افعال في اللفظ

ايضا السابغ ان يكون معربا الثامن ان ينكر التاسع ان تكون تلك الصفة قابلة
 بطراد لنا التانيث التي يقصد بها التانيث او تدل تلك الصفة على التفضيل فلا يجمع
 هذا الجمع قياسا مطردا غير العلم كرجل حيث لم يجعل علما ولا علم الموت كزبيب وزيد
 علما او مائة فان جعل زبيب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع ولا صفة الموت كما يقص
 ولا علم غير العاقل كسابق صفة لفرس فلو جعل الاول علما لمذكر عاقل والثاني
 صفة له يجمع هذا الجمع ولا علم لمذكر في التانيث كطخة ولا صفة لمذكر في التانيث
 وان لم يقصد بها التانيث كعلاء مئة ونسابة فان المقصود بها تأكيد المبالغة وقصر
 بنا التانيث ما فيه العاقل التانيث فيجمع هذا الجمع قياسا مطردا سواء كانت مقصورة
 وحيدة تحذف نحو جبال المذكر عاقل فيقال الجبلون وممدودة وحيدة تقلب واوا
 نحو جبال المذكر عاقل فيقال الجبال وواو وقد علم انه لا يرد ما اطرده في هذا الجمع من
 جموع التكسير وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها التانيث ولم يكسر تكسيرا
 يعرب بالحركات نحو شفه وعزه وعضه ولبة بمعنى الجماعة ولا ما شئت مما اها لم
 يكن كذلك اما العلم التعويضي وذلك نحو ابوه واخوه وجوهه ونوره فان
 عوض فيه همزة الوصل واصلة بنو واما كونه تكسيرا يعرب بالحركات نحو ضلون
 لا فم وان عوضوا منه التانيث لكنهم كسروه تكسيرا يعرب بالحركات وانما لم يرد
 جميع ما ذكر لان المفرد منه ليس علما ولا صفة فلا يجمع هذا الجمع العلم المركب
 الاسنادي اتفاقا نحو برق غره وتابط شرافان اريد يجمع ذلك هذا الجمع جئ
 بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعته فيقال جاذ وواو برق غره وذو وواو تابط شرافا
 ولا المركب المزجي على الاصح نحو بعلبك وسيدوبه فان اريد يجمع هذا الجمع جئ
 بكلمة ذي بمعنى صاحب مجموعته ايضا فيقال جاذ وواو بعلبك وذو وسيدوبه
 ومقابل الاصح يقول جابعل يكون وسيدوبهون وقيل سيدبون بحذف الجز
 الاخير الذي هو كلمة وية وهذا الخلاف في المختوم بويه محله على القول ببناء
 وهو المشهور كما تقدم واما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فلا خلاف
 في جوار جمع هذا الجمع واما المركب الاضافي فيجمع منه الجز الاول وهذا
 الجمع ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد جاغلا هو زيد وجوز الكوفون
 جمع الجزين فيقال غلامون زيدون ولا يجمع ما ليس له في الجزين ما يوافق
 في لفظه واما نحو عشرون واولوا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع ما لا يوافق

كواشف على اللبس
 ولا صفة غير العاقل

لا حوت

في معناه ايضا كالمشترك واجاز ابن مالك وهو مبني على الاصح من صحة اطلاق
 اللفظ المشترك على معانيه معا لفة والاول على منع ذلك وقال بعضهم يجوز الجمع وان
 قلنا بامتناع اطلاق اللفظ المشترك على معانيه معا لان الجمع في قوة تكرار المفردات بها
 بالعطف فكان استعمال كلا في معناه ومثل المشترك الحقيقة والجاز فيجوز جمع
 بنا على جواز استعمال اللفظ في حقيقة وعجازه معا وهو الصحيح عندنا انما الشا
 رضى الله عنه وغيره ولا يجمع غير العرب فنحو الذين يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجمع
 ما لا يقبل التثنية التثنية نحو فالان وقالوا هما هو كناية عن العلم ولا يجمع العلم باقيا
 على علمية فان قيل اشتراط التثنية في اشتراط العلمية اجيب بانه لا منافاة لان
 العلمية شرط للاقدام على الحكم الذي هو الجمع والتثنية شرط لتحقيق ذلك الحكم فاذا
 اراد جمع العلم لا بد ان يذكر اى يراد به شخص ما سمى بهذا الاسم فخصلا مجردا عن
 الشخصات فيصير كسائر اسماء الاجناس كرجل ومن ثم قال في الباب وطريق
 تكثير العلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به فيميز باسم الجنس وهذا واضح
 في علم الشخص واما علم الجنس فهو تكرة معنى فلو معنى لتكثيره الا ان يقال معناه ان لا
 يلاحظ فيه التعيين في الذهن الذي هو تشخيص ما وقد الغر البدر الدمايني هذا المعنى
 اى اشتراط العلمية ثم اجاب التكثير في جملة ابيات اى ان قال يعنى نفسه مخاطبا
 لعلماء الهند . فيسأل ما امر شرطه وجوده . حكم فلم تقضى الحاجة برده .
 فلما وجدنا ذلك الامر حاصلالا . منعه ثبوت الحكم الا بفقد . وهذا
 الحكي في الغرابة غاية . فهل من جواب تنهون برده . واجاب عنه بنحو ما تقدم
 ولا يجمع من الصفات ما لا يدل على التفصيل كالفعل فعال نحو لعمري فالا يقال جمر اوون
 ويحقق بره في منع هذا الجمع افعلى الذي لا فعلا له نحو اكرم اعظم الكثرة وادر اعظيم
 الادرة فالا يقال امرون وادرون كما لا يقال امرون وما لا يقبل باطلا ادنا
 التانيث التي يقصد بها التانيث بان لا يقال يقبل التا اصلا نحو جرح بمعنى
 جرح وصور بمعنى صابر اذ لا يقال جرح وصوره وكذا سكران اذ لا يقال
 سكرانه الا على لغة ضعيفة او تقبل التا التي يقصد بها التانيث نحو عالم وفساب لون
 التانيث لا يقصد بها التانيث بل تأكيد المبالغة كما تقدم او تقبل التا التي يقصد بها
 التانيث لكن لا طراد نحو مسكين فان جاعا على خلاف القياس مسكينة للموت فمسكينون
 يحفظ ولا يقاس عليه فلو جرح كل من احمر وجرح وصور وسكران عن الصفة

وجعل علم المذكر عاقل جمع هذا الجمع ذكره المصنف في التصريح وذكر في التسهيل ان مما يجمع هذا
 الجمع قياسا مضر المصنف نحو رجيل وعليم وفقي واحمر وسكيران فيقال رجيلون وعليمون
 وفقيون واحمرون وسكيرون فلهذا الجمع الذي توفرت فيه هذه الشروط والمحقق
 مما تقدم يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة **اسما كان او صفة** فالظاهرة منه **هو جاء**
الزيدون المسلمون فالمسلمون فاعل والفاعل مرفوع **هو علامته رفعه**
الواو الظاهرة **بنيابة عن الضمة** والمقدرة نحو مسلمي كما تقدم **هذا** اي رفع
 جمع المذكر السالم بالواو **وهو القول المشهور** وانما رفعه بالواو لانها تقع
 ضمير الجمع ولا ترفع الا في الكلام من المتخى لجعل الثقيل للقليل معادلا ومقابل
 هذا المشهور اقول مضى وهو صحيح ان المرفوع بضمه مقدرة على الواو كما انه
 ينصب بفتحة مقدرة ويجز بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وورده
 ابن مالك بوجوه منها انه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء قال ولما انتفى
 اللزوم وهو ظهور الفتحة على الياء علم انتفا المرفوع وهو تقدير الحركة واعتراضه
 الشيخ ابو حيان بالغم حملوا حالة الضب على حالة الجر فقدروا الفتحة كما قدروا
 الكسرة ومنها انه مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل الواو كما انه منصوب بفتحة مقدرة
 ويجز بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها تلك الضمة ضمة ما قبل
 الواو ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرة ما قبل الياء وورده الشيخ ابن مالك بوجوه
 جوه منها ان الاعراب لا يكون الا اخر ومنها اقوال اخر في غاية الضعف وتكرر
 بذكرها وتقدم في كلام المصنف عند الكلام على اقسام التنوين ان نون هذا الجمع هي
 لها دلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقد قدمنا ان هذا هو المشهور
 ووردنا ثم بذكر مقابلة هذا واختاره في التسهيل الهازيدت لرفع توهم الاضافه
 في نحو مرت ببنين كرام والافراد في نحو مرت بالمهتدين ثم حمل ما لا يوجد
 في هذا التوهم على ما وجد فيه ومنها الهازيدت عوضا عن حركة المفرد
 ورد بان الذي جعل عوضا عنها انما هو الواو في حالة الرفع والياء في حالة النصب
 والجر ومنها الهازيدت عوضا عن التنوين في المفرد لان الحركة عوض
 عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجعلت عوضا عنه ورد بان هذه
 تكون غير منصرف نحو لمدان ومنها الهازيدت عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد
 وقد تناولت هذه السنة اكثر المعربين ورد بانها لم يكن عوضا عن احد هما

هذا هو المشهور
 في قوله جاء
 في قوله جاء

فان لا

فان لا يكون عوضا عنها الحق واو في قال الشيخ ابو حيان وقد رد الاستاذ
 ابو الحسن ابن عصفور وغيره من شيوخنا هذه المذاهب بان هذه النون ثبتت
 في الوقف باتفاق والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف فلو كانت النون عوضا عنها او من
 احد هما لم تثبت لان العوض يحكم الحكم ما عوض عنه قال ومن هذا الكلام وما لا طائل
 تحته بل هو من فضول الكلام وحركة النون خوف التقاء الساكنين وكانت الحركة
 فتحة تخفها وتقلل الجمع **والموضع الثاني** **يحقق في الاسماء الستة المعتلة وهي**
اي تلالا **اسماء الستة ابوك واخوك** بفتح الخاف وكسرهما **وجمرك** بكسر الخاف
 لا غير بناء على ان الهم قريب الزوجية خاصة ابا وغيره وقريب الروية يقال لم حتمت كما
 هو المشهور وعليه مقابل المشهور من ان الهم يقال قريب الزوجية ايضا يجوز فتح الخاف
وفوك بفتح الخاف وكسرهما **وذا وما** قيل لم يصفه للضهير رد اعلى المبرد حيث
 اجاز اضافته للضهير تمسكا بقول القائل فما يعرف الفصل من الناس ذووه
 وهو محمول عند الجمهور على الشذوذ وقول المصنف واما مراد في قول غيره بمعنى
 صاحب والعرض من ذلك الاحتراز عن ذو الطائفة التي هي اسم موصول وهي عندهم
 مبنية على سكن الواو في الاحوال الثلاثة **عير** و**عقا** **لج** اعرابها اعراب ذي
 هذه اعني التي بمعنى صاحب في الاحوال الثلاثة وقيل يختص بحمل الجر لانه المسموع
 في قول القائل لحسبي من ذي عندكم ما كافي بجره كما رواه ابن جني قال المصنف وهو
 مشكل فان سبب البناء ثم لم يعارضه معارض واصل ذو وذو وفعل قال ابو
 حيان وفي هذا قولان احدهما الواو الثانية وهي اللام وعليه اهل الاندلس
 وهو الظاهر والثاني الاو وهي العين وعليه اهل قرطبة **وعنوك** بفتح الخاف
 وكسرهما والهم اسم مكنى يعني اسما الاجناس وقيل اسم ما يستقبح التصريح به وقيل
 اسم لفظة خاصة ولا تعرب هذه الاسماء الا اعراب الابد بعد توفير شروط اربعة
 اشار المصنف الى اولها بقوله **بشرط ان تكون** اي هذه الاسماء **مفردة** فانيثني منها
 يعرب اعراب المثني الا في بيانها وكلها تنثني نحو جاني ابوان واخوان وحموان وفان
 وذا واما وهنواي وما يجمع منها جمع تكسير يعرب اعراب جمع التكسير وقد علمت كلها
 تجمع هذا الجمع نحو جاني ابائك واخوتك واحماؤك وافواؤك وذا واما واهناؤك
 وما يجمع منها جمع مذكر سالم يعرب اعراب جمع المذكر السالم المتقدم ببيان ولم يسمع
 جمعه منها الا الالب والاف وعليها اقتصر الى ان هشام في شرحه التوضيح زاد المصنف

في شرح لفظ الحق وضم بن هشتام في شرح القطر للاب والاع لفظ الح نحو جاني
ابون واخون ومحمون وهشون وفي كلام ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع
لكن لا علم له سمع ورده الشيخ ابو حيان بان القياس ياباه اي لان هذه الصيغة
لا تطرد في جمع التكسير المحقق في تصحيح في اعرابه الا في كل ثلاثي حذف لامه وعوض
عنهما الثانيث ولم يكسر تكسير اعراب بالحركات وهذه الاء سماها حذف لامه ولم
يعوض عنها شي فاجاب عنها عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه كما تقدم وبقي بعضهم
سماع ذون وعن ثعلب يقال في فون وفي قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة
واشار الى الشرط الثاني بقوله **مكبرة** فان صغر منها شي اعراب بالحركات الظاهرة
نحو جاني ابيد لان حرف العلة في ذلك يشبه الصحيح يسكون ما قبله والشرط الثاني
لن يقول **مضاف** لفظا او تقدير اخر الا قالها في الاو في من اشتراط الاضافة لفظا
فلن قطع منها شي عن الاضافة لفظا وتقدر اعراب بالحركات الظاهرة ايضا نحو
جانياب والاع وكلها تقطع عن الاضافة المذكورة الاذو وفوقها لا يكونان الا مضافين
لفظا او تقدير ومن الذي قال الشاعر خالط من سلمي حيا شيم وفاء اي حيا شيم او فاءها
فحذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه وادي في الاوضح شدوده وفي الاوضح انه كما
لا شرط الاضافة في ذواي لا مبروهم لها قد تفرق ويختلف هذا الحكم وليس كذلك اي
لان الاضافة لا تحصيل ما ليس حاصل فاما ينبغي استثناءها من اشتراط الاضافة و
بان اشتراطها بالنسبة لها البيان الواقع وقد ذكر وان القيد كما يكون الجمع والجمع يكون
بيان الواقع بل قيل هو الاصل وعلى ذلك نقابا لاضافة المقيدة ياتي في قوم ما ذكر
في ذو والشرط الرابع اشار بقوله **اي غير المتكلم** اي ولا بد ان تكون تلك الاء
ضافة لعبري المتكلم من اسم ظاهر او ضمير مخاطب او غائب او متكلم غير الياء وانما ذكرها
مضافة للكاف لانه المناسيب لمقام التعليم فان اضيف منها شي اي بالمتكلم اعراب
بالحركات المقدرة على ما قبل الياء للتقدير وكلها تضاف لياء المتكلم الاذو فانها لا
تضاف اليها وفواذا اضيفت لها قلت تلك الاء منها عند بعضهم ولاكثر قبلها ياء
وادغامها في الياء نحو جاني واخي وحيي وهي بغير رد اللام المحذوفة التي هي الواو
وفي تعليب الواو واجاز المبرد رد اللام المحذوفة في الاء والاع وقبلها ياء او داغ
مها في الياء نحو ابي واخي بالتشديد وفتح الياء وحينئذ تعرب اعراب مسلي اي بالواو
المنقلة بالمدحمة في المتكلم وانما لم تصف ذوليا لانها لا تضاف اي غير اسم الجنس

لانها وضعت وصلة الى الوصف باسم الجنس النكرات او المعارف وتوهم
بعضهم من قولهم انها لا تضاف الا الى اسم جنس ان المراد بالنكرات فاستشكل بسبب
هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل دار حمدا وغاب عن موضع في التنزيل
والله ذو الفضل العظيم وحيث كانت ذولا تضاف للياء ياتي فيها ما تقدم ويشترط
لعراب فوهذا الاعراب ان لا تبدل واوه مما كان نطق به المصنف ان ابدلت مما اعراب
بالحركات الظاهرة حيث لم تصف لياء المتكلم كما تقدم كقوله صلى الله عليه وسلم يخوف فم
الصائم اطيب عند الله من ريح المساء واشترط ابن الصايغ بحركة فحذف ان لا يلحق هذه
الاسماء بالنسبة في الحقيقة منها يا النسب اعراب بالحركات الظاهرة نحو جاني ابوك واخوك
وذو ويا بالضم الظاهرة على الياء وان هذا الشرط يعني عدم اشتراط الاضافة لان
مع ياء النسب لاضافة واعتلة هذه الاء الستة **نحو قولك هذا ابوك واخوك ومحموك**
وقولك وذو مال وهنوك في لغة قليلة حكاها سيبويه عن العرب فقال ومن
العرب من يقول هنوك وهنوك وهنوك في رية جري الاء النحر وهذه اللغة لم يطلع
عليها الغزالي الزباجي فادعي ان المعرب بالحروف الخمسة وانما نسبة المص على قلته هذه
اللغة لقول الشيخ بن مالك ومن لم ينبذ على قلته اي اعراب الحسن هذا الاعراب من ذكره
مع هذه الاسماء الموهوم مساواة لها فليس بمصيب وان حظي من الفضل باو فليس
هذه الاسماء الستة مرفوعة على الخبرية عن المبتد الذي هو اسم الاشارة حقيقة
في الاول وحكم ايفا بعده **وعلازمة رفعها الواو الظاهرة نيابة عن الضمة على**
القول المشهور الذي هو كما قال الشيخ ابن مالك اسهل المذهب وابعدها
عن التكلف ومما بله قولها وهو اصح او عليه جمهور البصريين انها مرفوعة بضمة
مقدرة على الواو منع من ظهورها التثقل وحركة ما قبل الواو اتباعا للتثنية المقتضية
كما انها تنصب بنقطة مقدرة على الالف منع من ظهورها التثقل وتجر بكسرة مقدرة
على الياء منع من ظهورها التثقل وحركة ما قبل الياء اتباعا للتثنية المقتضية فاصلي ابوك
ابوك اتبع حركتها الياء الحركة الواو فضمة بعد سلب حركتها فصار ابوك بضم الياء
والواو واستثقلت الضمة على الواو وحذفت واصل ابوك ابوك تحركت الواو
بالفتحة وافتح ما قبلها فقلت الفاء اصل ابوك اتبع حركتها الياء الحركة الواو فكسرت
بعد سلب حركتها فصار ابوك بكسر الباء الواو واستثقلت الكسرة على الواو وحذفت ثم
قلت الواو بالسكون فصار ابوك بعد كسرة كما في ميزان في الاول التثقل بدون قلب وفي الثاني

القلب ببول نقل وفي الثالث النقل والقلب معا ومنها ألف مرة بالضم التي قبل
 الواو والواو اشباع كما ان منصوب بالفتحة التي قبل الالف وهو ورا بالکسرة التي قبل
 الياء والالف والياء اشباع ورد بان اشباع الحركات بأبضرة الشعر ومنها
 اقوال اخر لا تطيل بذكرها وانما عريت بالحروف طويلة لا عراب المثنى والجمع على واحد
 بالحروف **والثاني** مما ينوب عن الضمة **الالف** وهو الحرف الثاني من اعراف اليازة و
تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضع واحد وذلك فيحقق في **المثنى المرفوع**
 اي ما يصدق عليه هذا اللفظ والمثنى هو الاسم الدال على اثنين فقط بزيادة الف
 او بيا على مفردة العرب الذي له ثان في الخارج الموافق له لفظا ومعنى خرج ما دل على
 واحد نحو زيدان على الرجل ورجلان للرجل ضد الفارس وكلتان للالة المخصوصة
 ومحران علم على البلدة المعروفة قال بن هشام والذي يظهر ان الفاء اطلقوا المثنى
 في باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ان يدل على اثنين في الجملة لغيره
 مجازا انتهى اي فلا يخرج به ذلك عن تسمية مثنى فهو المثنى لا من المثنى بخرجه فقط
 ما دل على اكثر من اثنين نحو صنوان اريد به اكثر من اثنين وما اريد به التثنية نحو كرتين
 من قوله تعالى فارجع البصر كرتين وحسانيك ومهملين لان المعنى كرتين بعد اخرى وحنا
 بعد اخر ومهم بعد اخر لا خصوص اثنين ومن ثم قال في الاية ينقلب الياء البصر
 خاسا وهو حسير اذ من المعلوم ان البصر لا ينقلب خاسا حسيرا من مرتين فقط
 وفي كلام الجاهل بن هشام التحقيق ان هذا النوع اي ما اريد به التثنية من المثنى لا من المثنى بخرجه
 لان وضعه ليبدل على اثنين واستعماله لغيره مجازا عارض فلا يخرج به عن تسمية مثنى انتهى
 اي **فمن المثنى المثنى** ويخرج به نحو زوجه وشفع وزكي بالتثنية بمعنى الشفع
 في الصحاح وزكا الشفع لان ما ذكره يدل على اثنين فقط ولا حاجة لخرجه بقولنا
 بزيادة الف او بيا لان بعضهم منع دلالة ما ذكره على اثنين اي اصلا وقال كل يصدق باثنين
 ولا يدل على اثنين لان زوجه مثلا مقابل للفرد وذلك اعلم من الاثنين والاعم يصدق على
 الاخص ولا يدل عليه وخرج بالالف او بيا كالا وكلنا لان الف الاول كالف عصا
 منقلبة عن واو وقيل عن با التي هي لام الكلمة والالف كالف جبل اي للتثنية والثاني
 بدل عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو والياء فالف ليست للتثنية فالا حجة لخرها
 مجازا بقولنا بغيره الذي يخرج به ما لا مفرد له نحو ثنان واثنتان لان الصحيح ان لم
 يسمع اثني ولا ثنته ولعل مقابل الصحيح ما في المصباح مختصر الصحاح واثني واثنتان

وابنة وعن بعضهم ان محل كون الف كلنا للتثنية اذا كانت مضافة للظاهر فان
 اضيفت للضمير لم تكن للتثنية بدليل عدم قلما في الاو بيا في حال النصب والحروف قلما
 في التثنية كذلك في ذلك فثبتا من قال في التعليقة **المضمر الذي يضاف اليه** كلا وكلنا
 ثلاثة الفاظ مجازا وهاو واو في كلا من الاخباري والذي يدل على ان الف كلا وكلنا ليست
 للتثنية انها لو كانت للتثنية لانقلب في النصب والمجاز اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو المظهر
 فلما لم تقلد على انها الالف المقصورة وليست للتثنية جازي الكوفيون ان الالف فيها
 للتثنية واستدلوا على ذلك بان الالف تنقلب في الياء في النصب والمجاز اضيفا الى المضمر
 ولو كانت الالف المقصورة لم تنقلب قلنا انما قلبت مع المضمر لثبوت اشبهت الياء على
 ولي في فلما اشبهتها قلبت الف مع المضمر يا كما قلبت الف يا وعلما ولي مع المضمر
 في الياء وعلما وليد يا التي هي محض اخرج بالمعرب نحو دان وثنان والذان والتثنية
 فالف ليست من المثنى لان مفردتها مبني وتعمل الشاطبي عن الشيخ ابن مالك انه
 لا يشترط اعراب وخرج بالذي له ثاني في الخارج موافق له في اللفظ اما لا ثاني له
 في الخارج **من المثنى** في اللفظ ما لا ثاني له في الخارج كذلك نحو قران الشمس والقمر وان
 لاي بكر وعمر وابوان للاب والام والخالدة ومن الثاني رفع الياء على العرش كما
 قال بعض المفسرين وامان للام والحدة والجديدان والهلوان الليل والنهار والالا
 مزان للفقير والعري والاجوفان للبطن والفزع والبردان للغي والعايفة
 والاحمران للذهب والزعفران والاطيبان للشباب والنكاح والافقان
 للمشرق والمغرب وحقيقة المغرب والبصرة والكوفة والمشرقان
 للمشرق والمغرب وحقيقة المشرق والمغربان هما ايضا وحقيقة المغرب والا
 سودان للتمر والهاو الفان للغم والافان للاخوان للاخوة والاذنان
 للاذنان والاقامة والعاشفان للعاشق والمعشوق وفي كلام الجاهل بن هشام
 والذي اراه ان الحق بين يسمون هذا النوع مثنى اي حقيقة لا من المثنى
 لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى في اصله نحو زوجه انتهى اي ان اطلاق
 المثنى على هذا النوع بحسب الاصل مجاز وصار عندهم حقيقة عرفية وخرج موافق له في اللفظ
 في المعنى نحو عينا اريد بها الذهب والياصرة مثلا ومن ثم نحو الحريري في قوله
 تجاد بالعين حين اعني هو اعم عينه فانتني بالاعينيين ونحو لسانان اريد بهما
 القلم والجارح ونحو كلام الشيخ ابن مالك اكثر المتأخرين على منع هذا النوع اي

اللفظ والمعنى ما وافق في
 اللفظ والمعنى

تثنية المشترك او الحقيقة والجواز والا صريح الجواز وما يؤيد ذلك قولهم القلم احد
الساكنين وخفة الظفر احد اليسارين والفرقة احد الشدايق واللبن احد الحبيبات والحبة احد
الموتيتين ورده الشيخ ابو حيان وقال الذي ينبغي ان لا يجوز تثنية المشترك ولا تثنية الحقيقة
ولما زاي وما ذكر حفظ ولا يقاس عليه ومن ثم قال ابن ناطل الجليش الحق ان تثنية ما اختلف
معناه لا يجوز الاسماء والحكم عليه بان معنى لغوي لا صناعي ان المعنى حقيقة
ما انطبق عليه هذا التعريف وما لم ينطبق عليه يكون من المطلق واطلقوا المعنى على ما جازا
اعرابه اعرابه وانما لم يكن من المعنى الحقيقة لان اكثر الخواص لا يشترط لكل ما يثنى قياسا مطردا
شروط الشرط الاول ان يكون مفردا فلا يثنى المعنى ولا الجمع تصحيا ولا ما عدا صوتيها ولا
الجمع تكسيرا الذي لا نظير له في الاحاديث وهو فاعل او مفعول او فاعل واما غير ذلك فيجوز
كالحال ان فقد ذكر المص في التصريح ان هذا دخل في المعنى كما ان وظائفها ان تثنية ذلك قياس
مطرد وفي كلام الشيخ ابو حيان جميع التكسير لا يجوز تثنية بقياس فان جافضه اى
كما في قول الشاعر تنقلت في زمن النفل بين رماحي مالك وهشيل وقول الاخر
يا صاح الناس اوباد وولم يجدوا عند التفريق في المعجم اعرابه وفي التصريح ايضا ان ما
دخل في المعنى تثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس اي يلحق بالجمع انما في فان الفهم كما
في الصحاح اسم موضوع للجنس يقع على الذكور والاناث وظاهر كلام التصريح ان ذلك
قياس مطرد وفي كلام الشيخ ابو حيان قد نصوا على انه لا يجوز تثنية اسم الجمع الا
في الضرورة ومنه قول الشاعر وكاف في كل رجل وانها تعاطى الفاعل ما هي احوال
وكذا نصوا على انه لا يجوز تثنية اسم الجنس باقيا على جنسية فلا يقال لبنا واما ان الا
اذا اريد نوعان من اللبن والما ان في الشرط الثاني اعراب فلا يثنى كذا ووبار
في لغة من بنا واما اذان وتان والذنان والتان فصيح وضعت وضع المعنى واخر
اعرابه على ما تقدم على الفهم بانها هذه الصيغة على القياس في التثنية كما علمت الشرط الثالث
عدم التركيب فلا يثنى المركب لاسنادي اتفاقا كبرق خمر وتابط شر ولا لخرجي على الاصح
كعبدك وسيبويه فان اريد تثنيته جمع بكلمة ذي بمعنى صاحب مثله فيقال جاذوا
لابرق خمر وذواتا بشار وذوا بعلبك وذوا سيبويه ومقابل الاصح يقول جاذوا
بعلبك وسيبويه وان وسيبويه ان جاذوا لخرجي الذي هو كذا وفيه وهذا
الخلاف في المختوم بوي على القول ببنايه وهو المشهور واما على القول باعرابه اعراب
ما لا ينصرف فالخلاف في جواز تثنيته واما الاضاف في من الاعلام فيستغنى بتثنيته

قيل

المضاف

المضاف

عن تثنية المضاف اليه في الجواز الاول ويضاف للثاني فيقال جاذوا بواكب وجوز الكوفيين
تثنية الجواز فيقال جاذوا بواكبين الشرط الرابع التكثير فلا يثنى العلم باقيا على علمه فان اريد
تثنية نوي تكثيره وقد علمت معنى تكثير العلم فلا يثنى ما لا يقبل التكثير كالكنية عن العلم
خوفا ان ونحو ذواتا والذي والقي واما اذان وتان والذنان والتان فصيح وضعت وضع
المعنى كما تقدم الشرط الخامس ان يكون لثاني في الخارج موافق لثاني في اللفظ فهو قران
لشمس والقمر وعمران لا يكره ليس من المعنى الحقيقة على ما تقدم وفي كلام الحق وجميع
باب التغليب من الجواز ولم اجد احدا حارم حول بيان مجازيته ولا على الاقضية ونوعه
وقد سكت القوم عن تعريفه وكلم لم يجدوا قد راى مشتركا تدرج فيه تلك الحقائق المختلفة
واللفظ فيه اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقة والمجازي ولم يرد به كل من المعنيين
اي فليس من الجمع بين الحقيقة والمجاز كما قد يتوهم قال ولا يلزم ذلك في جميع المعاني
في الحقيقة الشرط السادس ان يكون ذلك الثاني موافقا للمعنى ايضا فلا يثنى المشترك
ولا الحقيقة والمجاز ومن ثم حكوا على ان قول الحريري جاذوا بالعين حين اعيى حواء عينه
فانثى بالاعينى لم يأتهم على خوقهم القلم احد الساكنين بانها شاذ على ما تقدم
وفي المعنى ما قد منه في الجمع من ان المنع في ذلك مبنى على ان المشترك لا يصح اطلاقه على
معنيين معا فلو جواز ذلك مبنى على جواز ذلك ومثل المشترك في ذلك الحقيقة والمجاز
فالمنع مبنى على عدم جواز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة والجواز على جواز ذلك الشرط
السابع ان لا يستغنى بتثنيته غيره او بما هو على صورة المعنى او بغير ذلك عن تثنيته ومن
ثم لم يقولوا سوا ان استغنى بسيان تثنية سني بمعنى مثل وحي بعضهم سوا ان ولم
يقولوا اجمعان ولا جمعا وان استغنى بكلا وكلتا على انها لا يقبلان التكثير ولم
يقولوا في غيره ماية والف من اسم العدد ثلاثان واربعان وخمستان استغنى استغنى
وثمانية وعشرة ويقال مايتان والفتان الشرط الثامن ان لا يراد به الاستغناء كما لا سيما
المختصة بالتي نحو واحد وعرب بالمهمله معناه وديار الشرط التاسع ان لا يكون لفظا كل
ولا بعض فلا يقال كالان ولا بعضان وان جازي من ذلك حفظ ولا يقاس عليه قال
في المتوفى لانكاد التثنية توجد اليه في اللغة العربية ثم اخذ انص
بقوله لم يثنى نحو **قال رجلان فرجلان والفاعل من فروع وعلة**
رفع الالف الظاهرة بناية عن الصفة ومن ثم ذلك قول بعضه **سلطان**
اتانا عبيدا ته في صحت داره وقول الاخر كذلك اتانا ابي داود في

موقع حبيب لان اثنائنا متخاتان و...
نونه للاضافة وقد تكون الالف مقدرة نحو جاء صالح القوم كما تقدم
ومن قول بعضهم ملغزا لقد قال عبد الله شرفا... ومنه قول الآخر كذبت
لقد قال عبد الله قولا عرفت بفتح دال عبد الله فان كان من صالح وعبد
متى حذفت نونه للاضافة والفاء للالتقاء الساكنين وزيدت النون
في المتخ لما تقدم في الجمع وهو الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده او لرفع
نونه للاضافة في نحو جاء خليلات موسى وعيسى والافراد في نحو الحوز
لان تنبيه الحوز لا هو كافي الصحاح مسية فيها تفكك في حال ما لا يوجد فيه
هذا النون على ما يوجد فيه او غير ذلك من الاقوال السابقة وحركة النون
خوف التقاء الساكنين وكانت الحركة كسرة لانها الاصل في التلخيص
التقاء الساكنين وحركة المتخى وربما حذفت بعد هذه الالف التي هي علامة
الرفع ومنه قول الشاعر يا ابتار في القذات فالنوم لا تاتى العبيات بفتح النون
متى عين التاء المباشرة والقذات بكسر القاف والجمام الذات المشددة جمع قذاة وهو
البرغوث فالقذات البرغوث ويمكن تخرج هذا ما يعنى من اعراب المتخ على النون
بالحرركات الظاهرة ولا تقع بعد هذه الالف واما قولك عارفتها بالخير والحيثان
وتخرجت منها طيبا تفتح النون متى عين التاء المباشرة وطيبان اسم رجل وقيل
متى قلبى فالالف في ذلك ليست علامة للرفع على لغة من يلزم المتخ الالف مطلقا وكانت
الالف تامة في لغة ابيات اعطيت حكما وهو في النون ففتحها على لغة كما سياتى
ذهب اليه او فوجها كلمة صدرت منه وهذا من جملة ما طعن به في كتاب سيبويه وطعن فيه
ايضا بانه اصح في شعر بشر بن برد وهو اول المولدين تقربا اليه لانه كان يحيا لذكره الاحتجاج
بشعره ورفع المتخى الى ما لا يوافق بالالف اما هو القول المشهور والماز ففوه بالالف لانها
تقع ضمير الاثنين ولان المتخى اكثر دوا في الكلام من الجمع هو او بالتحقيق جعلوا خفيف
وهو الالف للكثير ويقابل المشهور نظيره ما تقدم من الاقوال التي حكيناها في جميع المذكر
السالم ويريد على ذلك ما ذهب اليه الزجاج من انه مبنى لتعريف معنى حرف العطف
لان زيدان مثلا اصله زيد وزيد كما في خمسة عشر لولا اذا اصله خمسة وعشرة
وهما ينوب عن الفتح ايضا الالف وقد اشار الى ذلك بقوله وتكون الالف
ظاهرة ومقدرة علامة للنصب نيابة عن الفتح في الاسماء الستة للفتحة
ذكرها في الظاهرة نحو ايت اباك واخاك وجمالك وفالك وذا مال

وهنا

عطف

وهناك في لغة قليلة واباك وما عليه مفعول حقيقة في اباك وحكما فيما
عطف عليه والمفعول منسوب وعلامة نصب الالف الظاهرة نيابة عن الفتح
والمقدرة نحو ايت ابا الخير حذفت لالتقاء الساكنين كما تقدم والياء التي هي حرف الثالث
من امر في نيابة تكون علامة لخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع تكون ظاهرة
فقط في بعضها وظاهرة ومقدرة في البعض الآخر الاول من تلك المواضع الثلاثة يتحقق
في المتخ المحفوض ولا تكون فيه الا ظاهرة نحو مرت بالزبيديين وصلي القوم فالز
بيديين وصلي القوم كل محفوض وعلامة خفضه الياء الظاهرة المفتوحة
ما قبلها المكسورة ما بعدها غالبا وكسر على اصل التقاء الساكنين وزمما فتح الحقة المنا
لكثرة المتخ ومنه قول الشاعر يصف قطاة بسرعة الطيران على احوذيين بفتح النون متخ
احوذيين وهو الخفيف في المشي وراى به الشاعر الخناج والثاني من تلك المواضع يتحقق
في جمع المذكر السالم المحفوض وتكون فيه ظاهرة نحو مرت بالزبيديين ومقدرة
نحو مرت بصالي القوم فالزبيديين وصالي القوم كل محفوض وعلامة خفضه الياء
الظاهرة في الاول والمقدرة في الثاني لحدوها لالتقاء الساكنين كما تقدم المكسورة ما
قبلها الفتحة جمع المذكر المفتوح ما بعدها الحقة المناسبة لتقليل الجمع المذكور وزمما
كسر ومنه قول الشاعر وانكر نار عانيف اخرين بكسر النون جمع اخر بفتح الخاء بمعنى
مغاير ومنه قول الشاعر وقد جاورت حد الاربعين بكسر النون وخبر به
بعضهم على ان هذا جاء على رأي من يرى كل الزام جمع المذكر السالم الياء وعرابه
بالحرركات على النون ظاهرة صغرة وقد يكون كسر ما قبل الياء في الجمع المذكور مقدرا
كما في المصطفين من قوله تعالى وهم عندنا من المصطفين الاضمار اصله المصطفين
بكسر الياء الاولى وفتح ما قبلها تحركت الياء الاولى وفتح ما قبلها اقلبت الفاء حذفت
لالتقاء الساكنين وفيها قبلها مفتوحا لا يقال يلزم من فتح ما قبل الياء التباس هذه
الصيغة بصيغة المتخى لوانقول ممنوع ذلك لان في المتخى يقال المصطفين يابن
بقول الالف يابا وايضا التباس في الالية بوجه لوضعه للجمع ودخول من التبيين
عليه بعد واو وجمال ان يكون الجمع من الاثنين والثالث من تلك المواضع الثلاثة
يتحقق في الاسماء الستة المتقدمة ذكرها المحفوضة وتكون فيها ظاهرة
نحو مرت بابيدك واصيدك وفيدك وذي مال وعينك في لغة قليلة
كما هو سبويه كما تقدم فابيدك وما عطف عليه محفوض وعلامة خفضه

الياء الظاهرة **نيابة عن الكسرة** وتكون فيها مقدة نحو مرت باي الخ حذف
لأنها الساكنين كما تقدم وهما ينوب عن الفتحة ايضا واليا وقد اشار الى ذلك
بقوله **والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة** في موضعين احدهما
يحقق في المثني المنصوب ولا تكون فيه الاظاهرة **غورايته الزيد** وصا
لي القوم **فالزيد** وصاحي كل مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه
الياء الظاهرة **المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها** غالبا كما تقدم
والموضع الثاني يتحقق في جمع المذكر السالم وتكون فيه ظاهرة ومقدرة
فالاول **غورايته الزيد** والثاني **غورايته** صاحي القوم **فالزيد**
وصاحي القوم كل مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء الظاهرة
في الاول والمقدرة في الثاني **المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها** غالبا
كما تقدم **والنون** التي هي الحرف الرابع من اعراف النيا بة وتتم تلك الالحرف
تكون علامة للرفع ظاهرة او مقدرة **نيابة عن الفتحة في الالفعال**
الخمس وهي كل فعل مضارع اتصل به الف التاني ضمير او غير ضمير
او و او جمع كذلك او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميرا ويقال لها الامثلة
الخمس ايضا وهو او يا مخاطبة او يا مخاطبة او يا مخاطبة او يا مخاطبة
على امثلة يكي بكل ما عا وازنه **غورايته** **وتفعلون بالياء والتا**
الفوقية والخفية فاما كناية عن يقومان وبالاون ويشربان اليعني
ذلك **وغورايته** **وتفعلون بالياء والتا** **الفوقية والخفية** فاما
كناية عن يقومون وبياكون ويشربون اليعني ذلك **هذه الالفعال**
الخمس كناية عن يقومون وبياكون ويشربون اليعني ذلك **هذه الالفعال**
غورايته يقومان ويقومان الزيدان وبالفوقية لثلاثة المذكورين مخاطبين غورا
ياريدان تقومان وللمؤنثين مخاطبتين غورا يا هندان تقومان والتا في ذلك الخطا
والالف ضمير والمؤنثين الغايتين غورا هندان تقومان او تقومان الهندان والتا في ذلك
للتاينث والالف ضمير وغير ضمير واما ضمير اي ضمير المؤنثين الغايتين فكل هو
كذلك فيقال هندا تقومان بالفوقية او يقومان بالخفية دارت هذه المسئلة بين
علما الاونلس واختلف فيها افتا وهم فافني بعضهم بالاول اجر الضمير يجري الظاهر
وبعضهم بالتاين نظر اللفظ وايد الاول بالسماع ويفعلون بالخفية على اعمه المذكور

الغايين

الغايين غورايته يقومون ويقومون الزيدون وبالفوقية للمؤنثه مخاطبة لا غير
غورا يا هندان تقومين هذه الالفعال الخمسة في الامثلة المذكورة **مرفوعة وعلامة**
رفعها ثبوت النون اي النون الثابتة لفظا فهو كز د قطيفة وقد تكون النون مقدرة
كما تقدم في غورايته وتقبلون وتقبلون وتقبلين **نيابة عن الضمة** ويحذف الالف مكسورة
على اصل المختص من الساكنين وحملها على نون المثني وربما ضمت وقد في ساذ التعداد في
بعض النون ونقل الشيخ ابو حيان ان بعض العرب يفتح وانه قري التعدي في يفتح النون قال
الشاطبي ويحذف مروي ايضا عن نافع واي عمرو وبعد الواو والياء تكون مفتوحة للتحقيق
لنقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وحملها على نون جمع المذكر السالم **هذا** اي
رفع هذه الالفعال الخمسة بالنون ظاهرة او مقدرة **هو** القول المشهور **ومقابلها**
قيل علامة رفعها ضمة مقدرة على لام الفعل اي ما قبل هذه الالحرف التي
هي الالف والواو والياء منع ظهورها اشتغال ما قبل تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه
الحروف كالمضارع ليا المتكلم وما قبل ايضا ان الالف والواو والياء علامة لعراب بمنزلة
الذيان والزيدين والزيدون والزيدين وقوله **ويقال فيها كلها** اي في جميع
هذه الالفعال الخمسة اي الصيغ المذكورة **فعل وفاعل وعلامة رفع** يقتضي اختصا
كلوهما اذا كانت الالف والواو ضميرين لا عاليتين وفيه قصور لان هذا الامر
لا يختص بذلك الا ان يقال اقتصر على الاول لضعف الثاني ولما فرغ من الكلام على اعراف
النيابة الاربعة شرع يتكلم على الكيتين النايين وهي الكسرة والفتحة مقدما للكسرة لقله
الكلام على ما هو فيه فقال **والكسرة تكون علامة للنصب** ظاهرة او مقدرة **نيابة**
عن الفتحة في جمع المؤنث السالم وهو ما جمع جمع اي تحقق جمعيتها **غورايته**
رايت الهندات قاهندات مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه
الكسرة الظاهرة **نيابة عن الفتحة** لان جمع مؤنث سالم والمقدرة نحو
رايت العاديات فيها بالاولاد غام **حملوا نصبه بالكسرة** على امره **عليه** الذي هو الاصل
لكونها عالوا في الفضلة وحملوا للمشتك على المختص **كما** حملوا نصبه بالياء وهو خلاف
الاصل على الخبر **فما الذي هو كالاصل** في اصله **جمع المذكر السالم** للمعنى المذكور **لحق**
الرفع وهو جمع المؤنث **باصلة** الذي هو جمع المذكر السالم وتقدم في كالا المص ما يعلم
منه ان محل كونه ينصب بالكسرة مع التثنية اذ لم يجعل علما والام يتعين فيه ذلك وقد
هذا الكلام على ذلك مستوفى وجوز الكوفين نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى

الكسائي منهم سمعت لفاقم يفتح التاء وحضر عشتا منهم يمثل هذا المسموع ايم من كل
ما حذف لام مفردة ولم ترجع اليه في ما لا يجمع كبنات اذ لم يقولوا الفوات ولا لغيات
ولا بنوات برد الالام المخذوفة فصارت شيئا يجمع التكسير فنصب بالفحة وهو في هذه
الفحة عند البصريين وعلى هذا فهو سنوات ينصب بالكسرة اجما عا من اهل البلدتين
لا يجوز فيه غير ذلك لرد لامه في الجمع ولما دعوى اليه الفارسي في خروج ذلك لان لغات مفردة
اصل لغوة اولغية تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار لغات فغير مسموعة
لان قول اصل لغوة اولغية في الجمع بين العوض وهو بها التانيث والمعوض وهو كالم الحلة
التي هي الواو والياء اذا اصل لغوا وفي جذفوا تلام لام وعوضوا عنها التانيث فصار
لغوة وبعد قلب الالف الف في الجمع بين العوض وهو كالم معاقا المعوض الان يمنع ابو علي ان
اصل لغوة لغوا وفي ويدي ان اصل لغوة اولغية وهذه اللغوة لا تحذف الالف بل تقبلها
الفاقم يلزم ما تقدم وغير هذه اللغوة تجذف الالف ويعوض عنها التانيث اي يقصد
عوضتها لانه في لغات المعوضات وذخبت الاخفش والمبرد ان جمع المؤنث معرب
في حالتي الرفع والجر مبني في هذه الحالة اي حالة النصب على الكسرة قال الشيخ ابو حيان
وهذا القول مرغوب عنه لانه لا سبب لبنائه وايضا لم يجد اسماء عرب في حالتين ويحي
في حالة او كسرة فليتأمل وضرورة زيادة الالف نحو قضاة وغزاة لاصالة الالف لا نقلا
عن اصل لان الاصل قضية وغزوة تحركت كل من الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار
التاخر ابيات واموات لاصالة التاخر وجودها في المفرد فليس شيء من ذلك من هذا الجمع
بل من جمع التكسير فنصب بالفحة على الاصل فان قيل من جمع المؤنث السالم فاطات وبنات
واموات كما علم مع وجود التاخر المفرد اجيب بان ما فيه التانيث اذا اراد جمع هذا
الجمع حذف منه ما من اجتماع علوم في تانيث في كلمة ومن ثم لم تحذف التاخر في بكيت
وميت لانها ليست للتانيث فان قيل نص سيبويه في احد قوله ان تانيث واخت
ليست للتانيث اجيب بان هذا القول من جملة الجوز بدليل قوله في تعليل ذلك
سكون ما قبلها صحى اي لان ما قبل التانيث في الواحد لا يكون ساكنا صحى اي لا يكون
متحركا غوظية وعنده ساكنا معتلا كفتاه وقناه اي فتانبت واخت لم تحذف
عالمه حق التانيث كما انها ليست للتانيث وبدليل قوله يوجد في البدل فائدة لا توجد
في المبدل منه بدليل ان التاخر بنبت واخت بدل من لا الكلمة وتدل على التانيث فان قيل
هلا حذفوا الف التانيث في نحو حيد وصرفا لاجل اوت وصوات كما قالوا اسميات

خوف اجتماع علوم في تانيث في كلمة واحدة اجيب بان الف التانيث منزلة من الكلمة منزلة
جزئيا بخلاف التانيث كما سياتي التنبية عليه في الكلام على ما لا ينصرف قيل ولا حاجة
للتقييد بزيادة الالف والتاخر لان المتبادر مما جمع بالالف وتكونها مستندتين لا جمل
الجمع لان الظاهر ان الباقي مثله ذلك للسببية والاستعانة متعلقة بجمع لا للمصاحبة والملا
وما ذكر من نحو قضاة وغزاة وابات واموات لم يتحقق جمعيتها بسبب الالف والتا
بل الصيغة لانه جمع تكسيير كما علمت فقيد الزيادة مستند كاجيب بان بعد تسليم ما ذكر
حي بدليل دفع ارادة المصاحبة والملا بسبب اول الحاليتين والحركة الثانية **الفحة وتكون**
علامة للفحش ظاهرة او حادثة **تانيث** عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف اي ما يصدق
عليه هذا اللفظ **وهذا** اي اسم مفرد او جمع تكثير **تانيث** الفعل وما كانت المشابهة بالرفع
غير ظاهرة ولا قوية اشترط ان يشبه في علتين **فريعتين** تحتلفين من علل مخصوصة
سياق بيانها **مرجع** الى اللفظ **ومرجع الاخرى** الى المعنى او علة **فريعتين** قوية
بحيث **تقوم مقام** تلك العلتين **الفرعيتين** في افادة ما يفيدانه من الثقل وقد ثبت
وتقرر عندهم ان الفعل في علتان **فريعتان** مرجع احدهما اللفظ والاخرى المعنى **وهذا**
اي وبيان ذلك ان **في الفعل علة فريعتين** عن الاسم في اللفظ وهو ذكر باعتبار
الخبر عند البصريين **اشتقاقه** اي الفعل من المصدر ولا يكون الا اسما فاضرب مثلا
مشتق من الضرب ولا شذ ان المشتق فرع المشتق منه والاشتقاق امر يرجع الى اللفظ
وعند اللغويين القائلين بعدم اشتقاق الفعل من المصدر هو التركيب لان الاسم
كالمفرد لان مدلوله وضما شيء واحد ودلالة بعض الاسماء على الزمان كاسم الفاعل عارضة
كما تقدم **والفعل كالمركب** لان مدلوله وضما متعدد وتوجد بعض الافعال عن الزمان
عارض كما تقدم وادخال الخاف عنها واضح دون الاول لما علم من الكلام على المفرد
والتركيب والمفرد اصل المركب والتركيب امر يرجع الى اللفظ وان في اي الفعل علة
فريعتين عن الاسم في المعنى وهو احتياجه اي الفعل وافتقاره الى الفاعل ليتم به
الكلام **والفاعل لا يكون الا اسما** والاحتياج امر يرجع الى المعنى فاذا وجد في اسم مفرد
ليس من الاسماء الستة او في جمع تكسير علتان **فريعتان** من العمل التسع الالف بياضا
او علة تقوم مقامها الا في بياضا صار هذا الاسم بدلا من العمل في الفعل في الثقل
فيستحق منع الصرف وهو من حمل الاصل على الفرع والصرف عند المحققين هو المنع
اي تنوين التمكن وحده لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم وما يسقط التنوين

يتبعه في السقوط الجربا الكسرة ولا يوجد بدونه لتأنيده في الاختصاص بالاسم فكما لا يكون
 في الفعل تنوين الصرف والجر بالكسرة لا يكون ذلك فيما اشبهه من الاسماء وقيل الصرف
 هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس للجر تابعا للتنوين
 في السقوط قال الشيخ ابو حيان وهذا الاختلاف لا طائل تحته وقد اكثر الخواريون من
 الاستدلال بهذه الاقوال النحوية ولم يمنع هذا الاسم من الجر لانه لا يخرج هذه المسألة
 عن الاسمية بالكلية وحسين بن نصر بالفتحة على خلاف الاصل حال الجر على النصب لا اشترا
 كما في الفضلة كما حمل المنسوب بالكسرة على الجر في جمع المونث السالم لذلك كما تقدم
 وان كان في ذلك حمل المستتر على المنحصر وفي هذا عكسه فان قيل ههنا الكسرة في منع
 صرف الاسم مشابهاة للجر من جهة واحدة اجيب عنه باجوبة اصحها ان
 المشابهاة للفعل بالفرعية وهي ضعيفة غير ظاهرة كما تقدم بخلاف مشابهاة للجر
 ليست بالفرعية فكانت ظاهرة قوية فان قيل اذا اشبه الاسم الفعل فقد اسببه
 الفعل الاسم فهلا اعطى الفعل هذه المشابهاة حكم الاسم وهو الارباب كما اعطى
 الاسم حكم الفعل وهو منع الصرف بها قلنا قد تقدم ان ما عدا المضارع الاعراب
 فيه ضايع ومن هذا التقرير علم ان الاسم الذي لا ينصرف هو عن نوع يشع
 صرفه لوجود علتين ونوع يمتنع صرفه لوجود علة تقوم مقامهما وقد نبه على
 ذلك المصنف في الثاني على الاول لعدم طول الكلام عليه ولانه كالسبب
 بقوله **ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان النوع الاول هو الذي يمتنع صرفه**
علة فرعية واحدة تقوم مقام علتين الاولى بياها فيما يقيد به من الثقل
وهو مخضرم في شيئين الشيء الاول **ما كان على وزن اي موافقة** ومشاكلة
صيغة اي هيئة منتقاة للجر اي ان يكون موافقا ومشاكلا للصيغة التي
 انتهت اليها الجوع ولم يتجاوزها بحيث تجمع تكسيرا وذلك مختص في شيئين
 معا على وجه عايد فافهما صيغتا جمع لا نظير له في الاحاد العربية **وضابطه**
 اي موافقة منتقاة للجر **انه كل جمع بعد الف تكسيرة مرفان** فقط او لها
 مكسور لفظا او تقديرا **سواء كان في اوله ميم ام لا** فالاول **كساجير** الثاني
كسواج ودرهم وياقل وحيال وعلابيد وصيارف وهذا
 في المكسور لفظا والمكسور تقديرا نحو داوب اصله داوب وذلك في الهيئة
 كما على وقد انتهت اليه الجوع ولم يتجاوزها ويمتنع صرفه سواء كان نكرة

في هذا النوع من الاسماء
 وهو ما كان على وزن اي موافقة

ام معرفة نحو ما لم يجمع كلب فافهم لم يجمعوه فخرج بالجمع الاحاد غير المنقولة
 عن هذا الجمع كتمان بالمشابهاة وكذا المنقولة عنه خصوصا جرس على النصب بناء على انه
 منصرف وهو خلاف ما عليه الاكثر اذا اكثر على انه منع صرفه نظر الحال قبل العلمية وخرج
 بقولنا او لها مكسور مما اول الحرفين فيه ساكن كعبا اجمع عبالا وهي المنقولة منصرف
او كل جمع بعد الف تكسيرة ثلاث احرف او سطحا اي تلك الاحرف سابق
سواء كان في اوله ميم ام لا فالاول **كصايع** والثاني **كقناديل** وذلك موافق
 في الهيئة لمعايد وقد انتهت اليه الجوع ولم يتجاوزها ويمتنع صرفه سواء كان
 نكرة او معرفة نحو انا عجم جمع انعام جمع نعم وخرج الا بلفظها لم يجمعوا هذا الجمع
 وقد افرغ في هذا الحري في قوله ما علم ان شيم حرف محبوب او اسم لما فيه حرف
 طوب وخرج لفظ نعم فالها حرف جواب وان عنيبت بها الا بلفظ كانت اسما وفي
 تلك الا بلفظ الناقصة التي يقال لها حرف وهي الضامة تشبهها بالها بحرف السيف او تخف
 تشبهها بالها بحرف الجبل فخرج بالجمع الاحاد ولو منقولة عن هذا الجمع نحو سرور
 فانه علم منقول عن هذا الجمع لانه في الاصل جمع سرور حقيقة بناء على انها
 صممت وتقدير بناء على انها لم تسمع وهذا بناء على انه منصرف وهو خلاف
 ما عليه الاكثر اذا اكثر على انه منع صرفه نظر الحال قبل العلمية او هو جمع سرور
 مثل شملل وشماليل وخرج هذا الفرع الحري بقوله واي اسم يتردد بين
 فرد حازم وجمع ملازم فان سرور لم يعلمت محتمل لان يكون مفردا ولا ان
 يكون جمعا وعنى بقوله ملازم انه لا ينصرف وعنى بقوله حازم ان يضم
 على الحصر فهو حازم له وخرج باو سطحا ساكن ما او سطحا محملا نحو
 صياقل وملا نيكة وفرعته وصيارف فافهما مصروفة مشاكلا للاحاد غوطا
 وعلاوية وكراهية وقد افرغ بعضهم في ذلك بقوله ملازمة تمنع الاسم صرفه وهي
 ولغري ليس بمفهمان واراد بالآخري تا التانيث فانما علمت من علم منع الصرف
 كما سياتي وقد افرغ الحري في ذلك ايضا بقوله وايضا اذا الخفت اما طت
 الثقل واطلقت المعتقل فان هذا الجمع لما كان قبل الحوقا معتقلا اي ممنوعا من
 الصرف صار منصرفا لمحوها لانه صيرته اي اوزان الاحاد كما علمت بهذا
 وذهب الشيخ ابن ماللا الى ان الجمعية في ذلك ليست شرطا بل الشرط ان يكون
 مفاعلا وله مفتوحا فخرج نحو عذرا بالعين المحملة والذال الجمعية للعظيم وان

لا تكون الف عوضا من احدى ياي النسبة لخرج نحو عمان بالتحية من يعني فان
ياي النسب حذف الاول عوضا عنها الالف والثانية عوضا عنها التنوين وان يكون
ما قبل الف مكسورا يخرج عبال وان تكون الكسرة اصلية يخرج نحو تادي فان وزنه
تفاعل بالضم جعل مكان الف كسرة لتصح الياء على هذا يكون حضا جرحا غير
منصرف وان لا ينوي بالحرف الوسط وما بعده الاتصال في هذا غير يخرج
نحو حواري بلحا المجرى وهو الناصر لان الحرف الوسط من ذلك ومنوي به وما
بعده الاتصال لا يلحق بالنسب وبالنسب مقدرة الانفصال وعلى هذا يكون
سراويل غير منصرف فتأمل هذا المثل ولا تلتفت لكلام من تكلم عليه فكانت
كنايصة سيل وحاطب ليل و اختلف في السبب الذي اقتضى استئثار
هذا الجمع بالمنع فقال جمع وتبعهم المص **انما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه مشتبه**
بجمع لانه كما علمت فهاية جمع التكثير والاكثرة مرة ثانية فنزل لزوم هذا الجمع
وعدم جموعه اخرى منزلة جمع اخر فكان قد جمع مرتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال
بعضهم انما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه لا نظير له في الاحاد العربية وعدم النظير
يقوم مقام اعلية ثانية في علة فرعية ترجع الى اللفظ وعلة فرعية ترجع الى المعنى
وهي الدالة على الجمع اي فقد وجد فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا
من العلل الا في بيانهما فلا تغفل وكما تكون الفحة فيما ذكرنا فحة تكون مقدرة
في مقام نحو حواري ونحو اس وليال نيابة عن الكسرة وليا بفتحها عن الكسرة
لم تظهر الياء كما تقدم التنبيه عليه هذا ما يتعلق بالشئ الاول واما الشئ الثاني
فمختصر في شيئين وهما الف التانيث المقصورة والف التانيث الممدودة وقد
بين على ذلك المص بقوله **او كان مختما بالف التانيث المقصورة وهي الف**
مقدرة بخلاف الممدودة فان معها الف اخرى كما سيأتي ويمنع صرف
مخوفا كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى فانه مصدر فذكر ام صرفة كرضي
بفتح الرض بالمدنية المصورة وكلنا مسمي بها لان الفها للتانيث كما علمت وفيه ما علم من ان
هذا لا عند بعضهم اذا كانت مضافة للظاهر فمقدرة تفيد المسئلة بما اذا كانت
كلتا المسمي بها مأخوذة من ذلك لا من المضافة للظهير **او جمعا كما جمع جرج او صفة**
لجاء او ختم بالف التانيث الممدودة وهي اي الف التانيث الممدودة الف قبلها
الف فتقلب هي اي تلك الالف المحدث عنها بان قبلها الفا وهي الالف المتأخرة من

كراحت اجتماع الفين وخصت التانيث بالابدال لتطرقها لان الاطراف محل التغير ولم تحذف
لفوات ما يدل على التانيث ولم تحذف الاول ولم تقلب لفوات المد فالحكمة بدار من الف
التانيث والممدودة هي الالف الاولى وحينئذ في وصف الف التانيث بانها ممدودة
تكون لان الممدودة كما علمت انما هي الالف الاولى وحينئذ يكون وصفها بالمدودة لانها
السبب في حصول المد وقيل الدال على التانيث هي الاولى والثانية مزينة للفرق بين موت
افعل وموت فعلان فان الاول موثقه في خلاف الثاني فوصفها بانها ممدودة على
هذا لا يجوز فيه ورد القيد بالمد يلزم عليه وقوع علامة التانيث حشا وقيل هما معا التانيث
ورد بان لا يوجد في كلامهم ما انت جريفي **ويمنع صرف مخوفا اي الف التانيث**
الممدودة كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى او هي الفالة ام معرفة كذكرى ام
جمعا المصدقا ام صفة كذكرى والفحة فذلك وظاهرة واختلف في السبب الذي اقتضى
استئثار هذا اي ما فيه الف التانيث بالمنع فقا جمع منهم المص انما استأثر ما فيه
الف التانيث بالمنع لانه تانيث لازم لان الالف التانيث غير مقدرة الانفصال
بخلاف تانيث فالحا مقدرة الانفصال ولزومها في نحو فحة وحجارة نادر
فتلزم اي التانيث بالالف منزلة تانيث اخر فهو مشتبه تانيثين فكانت
مرتبتين وفي ذلك مزيد ثقل وقال بعضهم انما استأثر بالمنع لان فيه علة فرعية ترجع
الى اللفظ وهي لزوم الزيادة التي هي الالف حتى صارت كالحا من اصول الاسم
وعلة فرعية ترجع الى المعنى وهي الدالة على التانيث الذي هو فرع التذكير فقد وجد
فيه علتان فرعيتان في الجملة وان لم يكونا من العلل الا في بيانهما كما تقدم في الجمع
فهذا القول مقابل لما قاله المص فعمل ايضا حاله من الحقا الطاهر ثم اشار الى
ما يمنع صرفه للعتين بقوله **والثاني اي النوع الثاني ما يمنع صرفه بوجود**
عتين في عتين من العلل التسع الا في بيانهما وهو اي هذا النوع الثاني نوعان
ما نوع يمنع اي صرفه مع العلمية اي تكون العلمية فيه احد العلتين وما اي
ونوع يمنع اي صرفه مع الوصفية اي تكون الوصفية فيه احدى العلتين
فالنوع الاول اي ما يمنع صرفه مع العلمية ما اي الذي استأثر اليه بقولنا
او اجمع اي او ما اجمع فيه العلمية شخصية كانت او جنسية لان علم الجنس
كعلم الشخص في احكامه اللفظية التي منها منع الصرف وانما اختص العلم
بذلك من بين سائر المعارف لان المضمرات والمجهلات التي هي اسما الاشياء

والاسماء الموصولة مبنية وغير المنصرف معرب وذو اللام والمضاف تنوين الصرف
ساقط فيهما لا جمل اللام والاضافة لا تشبه الفعل فلا اثر لمنع الصرف فيهما **زيادة**
الالف والنون المضارعين اي المشاهدين **الف** التانيث **النون** المصدرة
وكذا المقصورة وانما شابههما ما ذكرناه **فيما يخص النون** ان الف التانيث
المصدرة والمقصورة في بناء بعض الموت ولا تهما لا تخفى التي للتانيث
كما لا تخفى الف التانيث فكانا سببا لمنع الصرف فان قيل حدث اشبه الف التانيث
علا استاثر بالمنع من غير احتياجه الى علامة اخرى تنضم اليها كما استاثر الف التانيث
بالمنع قلنا انما لم يستاثر بالمنع نقصان المشبهة واخطا طرقت من المشبهة به
وذللواي ما اجتمع فيه العلمية والالف والنون المزيديتان **حيان** وعفان وحيان
وعفان وعظفان اسم لقبيلة واصبهان اسم للبلد **فان فيه** اي عمان وكذا ما عطف
عليه **العلمية** الشخصية وجمار قبان فيه العلمية الجنسية فالعلم الجنس وديبة
اصغر من الخنفسا على قدر الدينار من نفقة الظهر وطهاسة الرجل يتولد في الا
ماكن الندية **وهي** اي العلمية **فرج التنكير** وهي علامة ترجع الى المعنى **دالما** وفيه
الزيادة للالف والنون **وهي** اي الزيادة **فرج المزيدي** عليه وهي علامة ترجع
الى اللفظ بخلاف غير المزيديتين نحو طحان وتبان بفتح التاء وهو بايع التانيث
وبكسرهما نعت تبع الحيري وبضمها سر او بصغير ليست العوة فقط مسمى
بذلك فان الاول من الطحن والثاني اي مفتوح التام من التبن وهو اطعام
الدابة التبن وما الخلف في الزيادة وعدمها بحسب الاشتقاق يجوز في الصرف
وعدمه في ذلك زمان بالضم والفتح وحصان ودهقان بكسر الدال وضما
وشيطان وقبان اعلاهما ففتح صرغابنا على اخذ الاول من الرم وهو ممة البيت
والثاني من الحسن وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله والثالث من الدهق وهو الكسر
والنقطيع والرابع من الشيط وهو المداوك والخامس من القب وهو القطع
وصرغابنا على اخذ الاول من الرم والثاني من الحسن مصدر الثالث من
الدهقنة والرابع من الشيطنة وهي البعد مصدر شيطن اي بعدد علي
هذه الجموع وضحف الاول بوجود النون وسقوط الالف في تصاريه
هذه الكلمة والخامس من القبن وهو الذعاب والانهكاش في الارض وهذا
كما ترى يفيد ان الالف والنون على ثلاثة اقسام اما ان يتحذف للزيادة

او للاصالة

او للاصالة او يرد دالينها وان المرجع في الزيادة والاصالة الاشتقاق **حيث**
يشكل جعل عفان وحيان من القسم الاول مع انه يجوز ان يكون الاول من القسم
الثالث اذ يجوز ان يكون من العفن وهو البلاء فيكون مصر وفاوان يكون من
العفة وهو الكف عن المحارم فيكون ممنوعا من الصرف ومن ثم قال بعض
الملوك لشخص يسمى عفان عفان ينصرف او لا فاجابه بان ان اعتنى به الملوك
لا ينصرف والا ينصرف اشار اليه ما ذكر وهو ان اخذ من العفة لم ينصرف
وان اخذ من العفن انصرف ويجوز ان يكون الثاني من الحياة فيكون ممنوعا
من الصرف وان يكون من الحزن الذي هو الموت فيكون مصروفا ومن ثم
لهما سال بعض الملوك الشيخ ابا حيان كهل ينصرف فاجابه بقوله ان احياه الملك
لم ينصرف وان اماته انصرف اشار اليه ما ذكر وكذا يشكل جعل طحان وتبان من
القسم الثاني مع انه يجوز ان يكون من القسم الثالث اذ يجوز ان يكون الاول
من الطحن وهو الانسباط والثاني من التبن وهو الحسن وكذا يشكل جعل
رمان من القسم الثاني لقول الشيخ ابي حيان اذا جات النون بعد الالف فيها
لا يعرف له اشتقاق وفيه الشرطان المتقدمان اي وهي ان يكون قبل الالف
ثلاثة لحرف وان لا تكون على وزن حجان قضينا بالزيادة حملا على الاكثر من ذلك
رمان اذا سميت به اي كما ذهب اليه الخليل وسيبويه قال وذهب الاخفش الى صرفه
وحكي ارض رمنة اذا بنتت الرمان فالنون اصلية واذا ثبت هذا وجب ان يصرف
ولو حفظ عن الخليل وسيبويه ذلك نقضنا باصالة النون لوضوح الاشتقاق
انتهى ونقل عن الاخفش انه علل صرف رمان بالكثرة فعال في البناء نحو حاص
وعناب وجمار ثم الحكم على حسان بان من القسم الثالث مخصوص بغير
الصحي اي الشاعر المشهور فقد قال الشيخ ابو حيان حسان اسم الشاعر ماخوذ
من الحسن يدل على ذلك وضع صرفة على السند الرواة وغير شعرا اي ولو كان من
محل الوجع لم يسم صرفة ولم يسم فلا يقال منع صرفة هو احد الوجع في الجارية
فلو دلالة فيه على الزيادة انتهى وهذا يفيد ان ما فيه الالف والنون ان سمع منع
صرفة فقط اقتصر عليه ولا يجوز لنا صرفة وان كان الاشتقاق يقتضي ذلك وما
سمع صرفة فقط لا يجوز لنا منع صرفة وان اقتضى الاشتقاق ذلك نحو طحان وتبان
وحينئذ لا يرجع الى الاشتقاق الا فيما لا يدري حاله بان لم يسمع فيه الصرف ولا عدمه

من حيان

وهذا القسم لو امكن فيه اشتقاقان في احد هما تكون النون زائدة وفي الاخر تكون
 النون اصلية جازا في الصرف وعدمه ليظهر وجه كل معنى فاعليك بهذا التفسير فان هذا الحال
 مما اشكر على الكثير فائدة لو ابدلت من النون الزائدة لا ما منع الصرف اعطى البدل مع المبدل
 منه وذلك نحو اصيل او لمسمي به اصل اصيلان تصغير اصيلان ولو ابدلت النون من حرف
 اصيل صرف نحو صفان وهو لفظا مسمي به اصله حرفا ابدلت نحو تنونا ذكره المصنف في التصغير
 وفي كلام بعضهم ولو صغر ما فيه الالف والنون فان بقيت الف في غير موضع حرف نحو عثمان
 والابان قلت يا صرف نحو سليمان في سلطان علمان فان قيل هما منع سليمان من الصرف
 نظر لا صلا لان ياء بدل من الالف كما منع اصيلان من الصرف مع ابدال نون لا ما نظر لا صلا
 اجيب بان التصغير صيغة مستقلة مستأنفة بخلاف الابدال كما قال **او اجتمع فيه العلمية**
والتركيب المزجي الذي لم يختم بويه وقد علمت من كلام المصنف فيما سبق حقيقة المركب
 المزجي من ان كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة الثانية مما قبلها **كعليك فان في العلمية**
 لا نعلم على يد لغة مركب من بعل اسم صم وبارك اسم صاحب تلك البلد جعلوا اسما واحدا
 ولما احتج بويه بشرح بويه فكذلك بنا على القول باعرابه عند الاعراب وهو اي
 مرجوع كما تقدم ولعل المصنف انما اطلق المركب المزجي لياق على القولين **وفي اي العلمية**
 علمت انها علم فرعية لا طراف **التنكير** وانما ارجعته الى المعنى **والتركيب**
وهو علم فرعية لانه في **الافراد** وهي علم ترجع الى اللفظ **او اجتمع فيه العلمية**
والثاني لفظا ومعنى اي يكون مؤنثا من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة
 المعنى فيان يكون علم الموت واما من جهة اللفظ فيان تلحقه علامة الثانية وهي
 تزايد في اخر الاسم تقلب في الوقف كما اختلف ثابت ولخت فالحال وان كانت
 للثاني كما علمت الا انها لا تقلب في الوقف كما لا فخرجت عن طريقة الثانية بسكون
 ما قبلها صحيح حتى لذلك وادعي سيويه في احد قوليه انها ليست للثاني كما تقدم
اول لفظا لا معنى اي يكون مؤنثا من جهة اللفظ بان تلحقه التالفة المذكورة لامن جهة
 المعنى بان يكون علم الموت **او يكون مؤنثا معنى** اي من جهة المعنى بان يكون علم الموت
لا لفظا اي لامن جهة اللفظ بان لا تلحقه التالفة المذكورة **فالاول** اي الموت لفظا ومعنى
كفاطة وعائشة **لامرأة والثاني** الموت لفظا لا معنى **كطلة** **لرجل** من اعلام
 الاشراف واسماء وود والروثا له من اعلام الاجناس ومنها جمعة احاديث
 الاسبوع لان ايامه من اعلام الاجناس **والثالث** اي الموت معنى لا لفظا **نحو زبيب**

وسعد وسالم **لامرأة وهو كما علمت** **ثاني معنى** لا لفظا لان مسماه مؤنث ولم
 تلحقه التالفة المذكورة فعلاوة الثانية في الاول والثاني ظاهرة وفي الثالث مقدرة فعلم ان
 الثانية لفظا اسم لها علامة ظاهرة والمعنوي اسم لها علامة مقدرة ولهذا يندفع ما
 عساه يقال او قيل يلزم على كلاهما ان تكون الفريعتان في هذا الثالث لاجل المعنى الي
 المعنى فحقا الف ما شرطه او لا من رجوع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى **مثلا**
 الدفع ان الثانية مطلقا اي ملفوظا بعلاوة او مقدرة علامته امر يرجع الى اللفظ
 لان المقدر كالمفوض لكن لضعفه واخطا طرقتة عن الملفوظ اشتراطا لوجوب
 تأثيره في منع الصرف احد امور اربعة كما نبه على ذلك المصنف بقوله **وشرط ختم**
منع اي الموت للمعنى المذكور **الصرف** وجود شرط واحد من شروط اربعة حتى
 تصير العلامة كالحال موجودة في اللفظ **اما الزيادة الثالثة كما مثلنا** اي
 كمثلنا المذكور وهو زبيب فانه زبيب على ثلاثة احرف ليكون الزايد قلما مقادير
 التلغظ بعلاوة الثانية وانما اشترطوا الزيادة على ذلك لان الثانية لا تزداد
 ثالثة واما نحو شاه فحذف اللام كما علمت قال بعضهم وحيث كان زايده على الثلاث
 لا يشترط في مسماه ان يكون مؤنثا اي كما فعل المصنف ولو كان هذا ذكر الزبيب لرجل
 لانها قام الحرف الرابع مقام التالفة اللفظ صارت كالحال موجودة في اللفظ كهي
 في حرة لرجل قال ومعنى كون الثانية معنويا حينئذ مع ان المسمى مذكور في اللفظ
 الجرد من علامة الثانية مستغنى في **الخط** او صلا للموت لا يختم منع صرفه كسالم
لرجل او ما تحرك الوسط اي وان لم يكن زايده على الثلاث فلا بد ان تحرك الوسط
كسقم لجهنم وقدم لامرأة لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الزايد على الثلاث القائم
 مقام التلغظ بيا الثانية وذكر الشيخ ابو حيان ما اصابه مع الايضاح ان الدليل على
 ان حركة الوسط كحما منزلة منزلة الحرف الرابع الخم نزولها في باب النسب منزلة الحرف
 الخامس الواجب الحذف ليا النسب فالحق والواجب النسب الى حروف الالف الثانية رابعة
 وهي صفة من الحرف ضرب من السير حمزي اي قالوا هذا حمزا حمزي يفتح الجيم والميم مع
 الزاي اي سري السير فخذ فوالف الثانية مع انها رابعة والحقوه بحباري هما
 الف الثانية في خامسة في ايجاب حذف تلك الالف ولم يلحقوه بالالف الثانية
 في رابعة وهو ساكن الوسط مثل حبل في جوار حذف تلك الالف اولها واو
 حيث قالوا صلي وجولي الخ وجواز ابن الاثير في هذا اي محرك الوسط الف

وتخفى هذا ان ما ليس
 مستغنى في اصل الموت

وعنده فلم ينزل الحركة منزلة الحرف الرابع ولا بد وفي الوسيط فان جعل كل من سبق وقدم
علما لمذكر منع الصرف ايضا عند منع صرف زينة لرجل اي لتنزل الحركة منزلة الحرف
الرابع وفي كلام شيخ المحققين اذا سمي رجل سقرا خلافا عندكم في وجوب صرفه
لعدم تقديرنا الثاني **او اما العجمة** اي وان لم يكن محرك الوسط فلا بد ان يكون
اعجميا **المختص** لان العجمة مع الثاني المعنوي بمثابة الثاني اللفظي فالعجمة ههنا
ليست حوثة لمنع الصرف استفادها لا بل مقوية لاحدي العلتين وفي الثاني المعنوي
المنضم للعلمية فالأيقال سياقي ان العلم لا يعجمي ولا يتختم منع صرفه الا اذا كان نرايدا
ثلاثة احرف **او اما النقل من المذكر الى المؤنث** اي وان يكن اعجميا فلا بد ان يكون
منقولاً من المذكر الى المؤنث بان ذلك الاسم يستعمل في الاصل لمذكر اي يكن استعمل في المذكر
علما **لامرأة** لان هذا النقل يلحق هذا المؤنث المعنوي بالمؤنث اللفظي للتقليل الى اصله
قال الشيخ ابو حيان والسبب في ذلك انه خرج من الباب الاخف وهو باب التذكير
الى الباب الاثقل وهو الثاني وذهب الجرجي والمبرد الى جواز الصرف في ذلك ووجه
ابو الفضل الصغار في ادعائه انه ممنوع الصرف بالاخلاق التي هي ملخصة **فان تخلف شرط**
اي كل شرط من هذه الشروط الاربعه اي لم يوجد شرط منها جاز **الصرف في وقت**
وذلك كنهه **ودعه وحمل** وخوفا لامرأة من الاعلام الساكنة الوسط وصفا خلافا
لقول صاحب البسيط ان يدتحرف بالاخلاق وكذا الوسكن للتحفيف خوفا لامرأة اولادها
مثل دار ابله ودر تحركت الفوا وانفتح ما قبلها قلبت الفاء لان عارض التسيكين كما اصله
وحمل جواز الوجهين فيما ذكره لم يصغر وتلحقها الثالث والامنع الصرف اجماعا نحو
كهنيدة ويديته **من صرف** اي نحو هذا **نظر الى حقة اللفظ** بسبب السكون **والها**
اي حقة اللفظ **قد قاومت** احد العلتين **الفرعيتين** فكانه لم يوجد في الامة واحدة
ومن لم يصرفه نظر الى حقة وجود العلتين الفرعيتين في الجملة ولم ينظر لفقد
شرطا تأثيرها وقال السكون لا يغير حكما او جبا اجتماع علتين ممنعان الصرف **واختلف**
في الاولى اي في الصرف والمنع منه **فمن يبوله الاولى** المنع من الصرف **ومن**
اي في الفارسي شيخ ابن جني **الاول** في الصرف قياسا على ما سياتي في نوعه ولو طو نحوها
قال ابن عسقا الخضر اوي لا اعرف احدا قال هذا القول قبله وهو غلط حتى انتهى وقال
ابن جني منع الصرف هو الاكثر في كلامهم وهو القياس وقد روي **بالوجهين**
لم تتلفع بعضا من رعاها دعد ولم تسوق دعد في العلب فقد جمع بين الصرف

يكون

والعلم

وعنده حيث صرف الاول ومنع الثاني والمعنى ان دعد هذه ليست من نبات الاعيان
لا هلام تتلفع بالميزر الذي له فضل وزيادة ولم تشرب في الاقداح المخذة من الخشب
كما هو شأن الاعيان واعتراض بعض الشيوع في المصداق عبارة تقتضي ان يسويه
بجوز الوجهين ويرى المنع اوي وليس كذلك ففي الرضي مانع الرجاء ويسويه والمبرد
جزموا بامتناعه وغيرهم خبر لغوات السداد مسد حرف الثاني انتهى وقول عاقلا المصداق
الشيخ ابو حيان ونصره وهذا في جواز الوجهين وكون الوجود المنع ما ذهب اليه يسويه
وابو الحسن المبرد والرجاء والرماني والجماعة وزعم ابو عليان الصرف افتح وغلط في ذلك
انتهى فايده مصر للبلدة كنهه يجوز فيها الوجهان لان ثبت انه اعجمي او منقول من المذكر
اي البقعة فيتعين المنع **او اجمع فيه العلمية ووزن الفعل** اي ان يكون عليه وزن يعد
من اوزان الفعل بان يكون مختصا بواو غالبة او اوي به وعلما الاول والآخر اقتصر
المصداق لما شرع القطر لمصنعه حيث قال **وشرط الوزن اختصا صرنا الفعل**
بجاء ما يختص بالاسم او يغلب في الاسم او يكون فيهما على حد سواء لا يمنع الصرف
فالوزن مطلقا خمسة اقسام فمن الوزن المختص بالفعل ففعل بفتح الفاء والعين مكسرة
من صيغة الماضي نحو في في الاسم العربي **كشبه على الفرس** وخضم بالمعنيين ارجل وعثر
لوايد بالفتوح وبنو لها من مياة العرب وفي الاسم المغرب بفتح الفاء والعين لصبح
معروف وهو العندم وشلم لمدينة بيت المقدس ومن الوزن المختص بالفعل ففعل
بضم الفاء وكسر العين من صيغة الماضي المبني للمجهول نحو ضرب وقد جاء في الاسم نحو دوبر
لدوية ومن الوزن المختص بالفعل استفعال من صيغة الماضي نحو استخرج وقد جاء
في الاسم المغرب نحو استبرق لكنه جاء في القرآن مصر وفا وقد ذكر الشيخ ابن مالك في
شرح الكافية من الاوزان المختصة بالفعل جملة لكنه لم يذكر اسماء جات على تلك الاوزان
فلذلك لم نتعرض لها وذكر وان من الاوزان الغالبة في الفعل ففعل بكسر الهمزة والعين
من صيغة الامر نحو اضرب من ضرب وقد جاء في الاسم بكسر الهمزة والميم نحو الحارون
من ذلك ففعل بضم الهمزة والعين نحو الكتب من كتب وقد جاء في الاسم اخذ موضع وان
من ذلك ففعل بكسر الهمزة وفتح العين من صيغة الامر نحو اذهب من ذهب وقد جاء في الاسم
نحو اصع وذكر وان الاولى بالفعل المبد وبزيادة تدل دائما على معنى في الفعل ولا تدل على
معنى في الاسم كذلك فان هذا الوزن بسبب ذلك صار بالفعل اوي فالوزن المنة
ثلاثة اقسام وزن مختص بالفعل ووزن غالب فيه ووزن اوي به وبعض الخاة

ادخل الثاني في الثالث اراد بالوزن الاول والفعل ما يشمل الغالب والمص كما علمت لم يتقرر
لغالب ولم يشتر له بل اقتصر على الاول وعلى امثلة حيث قال عطفا على اختصاصه بالفعل
او اقتصر على اي ويكون الاسم مفتحا **بزيادة** **في** **بالفعل** **او** **بها** **بالاسم** **لكنها**
تدل **دائما** **في** **الفعل** **على** **معنى** **ولا تدل** **كذلك** **على** **معنى** **في** **الاسم** **بل** **قد** **تدل** **وقد** **لا** **تدل**
كأمر **في** **المضارع** **و** **يحرف** **انبت** **كأمر** **من** **اعلام** **الاشخاص** **وبينات** **او** **برو**
اوي **من** **الاعلام** **للجنسية** **او** **للعلم** **لجنس** **من** **ضرب** **الكما** **ردي** **قيل** **هو** **او** **لها** **والثاني**
علم **لجنس** **حيوان** **معروف** **كربة** **الراحم** **صاحبه** **شبه** **صياح** **البيان** **لا** **يقال** **وزن**
الفعل **في** **ذلك** **انما** **هو** **في** **المضاف** **اليه** **والعلم** **هو** **مجموع** **المضاف** **والمضاف** **اليه** **لان** **نقول**
ذكر **البدر** **للعام** **بني** **ان** **الاعلام** **للجنسية** **الا** **ضا** **في** **بحري** **على** **جز** **بها** **الثاني** **حكم** **ما** **لو** **كان**
علم **واحد** **و** **يشكر** **علمين** **الاول** **للبيان** **والثاني** **لنوع** **عليها** **الصلاة** **والسلام**
وعلى **سائر** **الانبياء** **والمرسلين** **وتفعل** **بالنون** **والتا** **المنداة** **فوق** **علمين** **فان** **الهمزة**
واليا **لا** **يدل** **ان** **في** **الاسم** **ويدل** **ان** **في** **الفعل** **على** **معنى** **دائما** **وهو** **تكلم** **المتكلم** **وحده**
غير **معظم** **نفسه** **بالنسبة** **للهمزة** **وغيبة** **الغايب** **بالنسبة** **لليا** **وكذا** **النون** **والتا** **لا** **يدل**
على **معنى** **في** **الاسم** **ويدل** **ان** **على** **في** **الفعل** **وهو** **تكلم** **المتكلم** **مع** **غيره** **او** **المعظم** **نفسه** **بالنسبة**
لنون **وخطاب** **المخاطب** **بالنسبة** **للتا** **وكذا** **اغيبة** **الغايب** **والغايبتين** **فان** **قيل** **لم**
لم **يعتبر** **المص** **الوزن** **الغالب** **في** **الفعل** **ما** **انما** **لصرف** **قلنا** **تابع** **في** **ذلك** **الحال** **بن** **عشام**
في **شرح** **القطر** **كما** **علمت** **وهو** **تابع** **في** **ذلك** **لان** **الحاجب** **وقال** **شارع** **كلامه** **من** **شيخ** **الحقيني**
الحامل **لان** **الحاجب** **على** **عدم** **اعتبار** **العلية** **في** **الافعال** **لان** **الغلبة** **لو** **كانت** **معتبرة** **لا** **تنتفع**
صرف **حائتم** **على** **الار** **ان** **فاعلا** **في** **الافعال** **اغلب** **مع** **ان** **مصرف** **اتفاقا** **والان** **مضاف**
ان **الغلبة** **في** **الفعل** **ليست** **بظاهرة** **اذ** **كون** **الوزن** **غالب** **في** **احد** **القبيلتين** **اي** **الاسم**
والفعل **لا** **يمكن** **الحكم** **بالبعد** **الا** **حاطة** **بجميع** **اوزانها** **وهو** **ما** **متعذر** **ومنه** **لا** **يسمى** **على**
المبتدي **فالا** **يصح** **ان** **تجعل** **الغلبة** **شرطا** **لوزن** **الفعل** **انتهى** **وفيها** **ان** **هذا** **يا** **في** **الوزن**
المختص **والاعتقاد** **في** **مثل** **ذلك** **انما** **هو** **على** **نقل** **الايمة** **واجتمع** **العلمية** **والعدل**
الذي **هو** **فرع** **المعدول** **عن** **وهو** **اخر** **الاسم** **عن** **صيفته** **الاصليه** **ولو** **بحسب** **العرف**
والتقدير **هو** **قسما** **ان** **عدل** **عن** **اصل** **حق** **وعدل** **عن** **اصل** **مقدور** **مفروض** **لوجود**
فالاول **ما** **كان** **الدليل** **عليه** **غير** **منع** **صرف** **ذلك** **الاسم** **والثاني** **ما** **كان** **الحامل** **عليه** **هو**
منع **صرف** **ذلك** **الاسم** **اي** **لم** **يصر** **اليه** **الا** **لوجود** **الاسم** **غير** **متصرف** **ولم** **يوجد** **فيه**

الاعلة واحدة وهذا الثاني هو المراد هنا ومن ثم قيد المصم العدل بوله **التقدير**
كهر **وسحر** **يريد** **بديوم** **معين** **فالعلم** **معدول** **لان** **عن** **اصل** **مقدور** **مفروض** **فان** **اي** **علم** **معدول**
عن **علم** **المنقول** **عن** **الصفة** **للاختصاص** **وقيل** **خوف** **الالتباس** **اي** **الالتباس** **عامة**
العلم **بعامر** **الصفة** **كأنهم** **قصدوا** **ان** **يسموا** **بعامر** **فخافوا** **ان** **يلتبس** **علم** **العلم** **بعامر**
الصفة **فعدلوا** **اعترا** **اي** **علم** **فان** **هذه** **الصفة** **اعني** **فعل** **قد** **كثرت** **فيها** **العدل** **الحقيقي** **كقدر**
وقفس **فالعلم** **معدول** **لان** **عن** **غادر** **وقفس** **فان** **ورد** **فعل** **علم** **منع** **عامر** **الصرف** **علمنا**
ان **معدول** **او** **مصرف** **فان** **علمنا** **ان** **غير** **معدول** **ومع** **معدول** **عن** **السيرة** **لان** **نكرة**
فكان **قياسه** **ان** **يعرف** **بالطريق** **التي** **يعرف** **بها** **النكرات** **وذلك** **يدخل** **الالف** **واللام**
فعدلوا **عن** **ذلك** **وكفوا** **ابردة** **التعيين** **به** **وانما** **فرضوا** **هذا** **التقدير** **حفظا** **للقاعدة**
التي **تبينها** **وهي** **وجود** **علمتين** **فرعيتين** **ترجع** **احدهما** **الى** **اللفظ** **والاخرى** **الى**
المعنى **فالعلم** **لما** **وجد** **وهذه** **الاسمين** **منعوتين** **من** **الصرف** **ولا** **مقتضى** **له** **فيها** **الا**
علة **واحدة** **لم** **تقم** **مقام** **العلمتين** **العلمية** **وذلك** **خارم** **لقاعدة** **قد** **رواها** **اعلة**
اخرى **وهي** **العدل** **ومن** **ثم** **لم** **يعدل** **اي** **هذا** **العدل** **الا** **اذا** **لم** **يوجد** **سبب** **غيره**
يمكن **اعتباره** **ولذلك** **يرجح** **بعضهم** **ان** **المانع** **لصرف** **الاعلام** **المؤنثة** **التي** **جات**
على **وزن** **فعال** **وليس** **اخرها** **راخو** **حذام** **عند** **جمهور** **بني** **ميم** **القائليين** **بمع** **رف**
ذلك **العلمية** **والتا** **انبت** **المعنوي** **كما** **قال** **الطبري** **لا** **العدل** **عن** **حازمه** **كأدب** **الريسيوي**
فلم **نكر** **هذا** **العلم** **ان** **ومثله** **مخاري** **اريد** **بها** **غير** **معاني** **صرف** **لفوات** **التعيين** **او** **صرف** **ذلك**
العلم **الذي** **هو** **صرف** **لعدم** **بقا** **موجب** **العدل** **والحاصل** **ان** **اسما** **الشهور** **كاسما** **الا**
يام **من** **قيل** **اسما** **الاجناس** **في** **الاعلام** **جنسية** **وقد** **علمت** **ان** **العلم** **الجنسي** **كالعلم**
الشخصي **في** **منع** **الصرف** **فما** **وجد** **منها** **مع** **العلمية** **علة** **اخرى** **كان** **منع** **عامر** **الصرف**
كشعبان **ورمضان** **او** **يوجد** **منه** **علة** **تقوم** **مقام** **العلمتين** **كالف** **التا** **للقصورة**
لجادي **وما** **لم** **يوجد** **منه** **ذلك** **منها** **ما** **سمع** **منه** **منع** **صرف** **في** **كلام** **العرب** **ومنها** **ما**
لم **يسع** **منه** **ذلك** **من** **الاول** **مصرف** **وجب** **فالعلم** **اسمعا** **منعوتين** **من** **الصرف** **ولم** **يوجد**
فيها **الا** **العلمية** **فيحتاج** **اي** **تقدير** **العدل** **فيها** **عن** **الصرف** **وعن** **الرجب** **كما** **تقدم** **في** **محر**
ومن **الثاني** **محرم** **وربيع** **وشوال** **وذو** **القعدة** **وذو** **الحجة** **في** **منصرف** **وذو** **الرجب**
محرم **الحج** **الاصلي** **والحسن** **والحسين** **لا** **يقال** **بها** **اعتبر** **العدل** **في** **شوال** **لان** **نقول** **قد** **علمت**
انما **اعتبر** **العدل** **فيما** **سمع** **منعوتين** **من** **الصرف** **وليس** **فيه** **الا** **علة** **واحدة** **وهذا** **سمع**

مصر وفا واجتمع فيه **العلمية والعجمية** التي هي فرع العربية بان يكون الاسم من اوضاع
العجم وهم ما عدا العرب قال ابن هشام الخزازي كل كلام ليس عربيا فهو عجمي ثم ان
هذا الاسم اما ان تستعمل العجم علما ثم تستعمل العرب كذلك او تستعمل العجم غير علم بان
يكون عندهم من اسم الاجناس ثم تستعمل العرب في اول استعمالها علما فالاول ممنوع
الصرف اتفاقا والثاني على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جري الجمال ابن هشام في شرح القطر
وان لم تستعمل العرب في اول احوالها فيصرف اتفاقا ومن ما يوافق ما في شرح القطر قول
المص **وشرط العجمية المنفعة العلمية كون علميتها ثابتة في اللغة الابجدية والزيادة**
في الحروف على الثلاثة غير بالتصغير **كالمراعي** فاد علم في اللغة الابجدية ايضا وهو زيد
على الثلاثة احرف **بخلاف** ما ليس بعلم في اللغة الابجدية بل اسم جنس سواء استعمل علما في اللغة
العربية في اول احوالها او لا فالاول رخصا لكونه في اللغة الرومية من اسم الاجناس اسم جنس الجيد
استعمله العرب في احوالها علم ومن ثم سمي به نافع راوية عيسى جودة قرأه والثاني **خوف**
وبان فالحق ان اسم الاجناس الابجدية ولم تستعملها العرب في اول احوالها علما **فان**
فرض انما جعلنا علمين لمذكرين فانما لا يمنعان الصرف بل هو **مصر وفاقا لفقد**
الشرط وهو الاول العلمية في اللغة الابجدية وسكت المص عن التمثيل للاول من القسامين
لخارجين من كلامه **وبخلاف** ما لم تزد حروفه على الثلاثة **خونوع ولوط وشيت**
وشتر علم لقلعة تباران فانها اي هذه الابجدية **مصرفه لفقد الشرط الثاني**
وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم عنها على الطول **بخلاف** كلام العرب **وقيل**
السكان الوسط من ذلك نوع **بحوز فيه** وعدمه **لما** ابن هشام في شرح القطر
ومن زعم من الخويين ان هذا النوع اي نوع ونحوه ويجوز فيه الصرف وعدمه فليس
موجب **وقيل** **المحرك الوسط** من ذلك نحو **شتر** **مفتح** **المنع** قياسا على ما تقدم
في ساكن الوسط ومحركه في المونث المعنوي كهد وسقر وغير الاول يفرق بان التانيث
المعنوي اقوي من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة وبخلاف ما كان على اربعة
احرف ورابعها يا تصغير فحة لا تمنع الصرف فاطلاق المص في الزيادة ليس بجيد الا
ان يقال قرينة التمثيل تدفع ذلك قالوا وتعرف العجمة بنقل الائمة وخروج الاسم عن
اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في الاسماء العربية واجتمع
في الجيم مع الصاد كصولجان او مع القاف كخنيق او مع الخاف نحو كرسبه او يجمع فيه
النون والراعي من جنس او يجمع الاسم في كلامهم غير منصرف ولم يمكن فيه ادعاء نقد

وهو الزيادة على الثلاثة لان كلام العجم عنها على الطول بخلاف كلام العرب وقيل السكان الوسط من ذلك نوع بحوز فيه وعدمه لما ابن هشام في شرح القطر ومن زعم من الخويين ان هذا النوع اي نوع ونحوه ويجوز فيه الصرف وعدمه فليس موجب وقيل المحرك الوسط من ذلك نحو شتر مفتح المنع قياسا على ما تقدم في ساكن الوسط ومحركه في المونث المعنوي كهد وسقر وغير الاول يفرق بان التانيث المعنوي اقوي من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف العجمة وبخلاف ما كان على اربعة احرف ورابعها يا تصغير فحة لا تمنع الصرف فاطلاق المص في الزيادة ليس بجيد الا ان يقال قرينة التمثيل تدفع ذلك قالوا وتعرف العجمة بنقل الائمة وخروج الاسم عن اوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في الاسماء العربية واجتمع في الجيم مع الصاد كصولجان او مع القاف كخنيق او مع الخاف نحو كرسبه او يجمع فيه النون والراعي من جنس او يجمع الاسم في كلامهم غير منصرف ولم يمكن فيه ادعاء نقد

الحداد مع العلمية نحو ليس **فاية** قالوا اسما الانبياء كلها العجمة الا اربعة محمد وصالح وشعيب
اتفاقا وهو على الاصح وقيل ادم بدار هو في عربية منصرفة لكن ذكر المص ان هو وان
غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ولا يخفى ان اسما الانبياء الابجدية غير منصرفة الا الثلاثة لوط
ونوح وشيث وقد جمع بعضهم ما ينصرف من اسما الانبياء العجمية او غيره في قول
تذكر شعيبا ثم لوطا وصالحا وهوذا ونوحا ثم شيتا هوذا قالوا اسما الملائكة كلها العجمة
الا اربعة منكر ونكور ورضوان ومالك واما عزير وشمود فمن لم يصرفها نظرا الى انها عجمية
ومن صرفها نظرا الى انها عربية وان قد ذكر الجلال السيوطي ان شمود اسم عربي نص عليه ائمة
اللغة منهم الجوهرية في صحاصره ولذا نص اهل التاريخ فاطبة على ان قبيلة شمود من العرب
لا من العجم فليس فيه حينئذ الا العلمية ان اعتبر اسمها العربي وان اعتبر لقبيلة منع من الصرف
للتانيث مع العلمية هذا ما يتعلق بالنوع الاول وهو ما يمنع مع العلمية **والنوع الثاني**
ما نوع يمنع اي صرفه **عن الوصفية وهو ما اشترنا اليه بقولنا** اي او ما
اجتمع فيه **الوصف** الذي هو فرع الوصف والوصف هنا ما وضع لذات بمعنى وجاه احوالها
معين هو المقصود بالوضع فيصح اطلاقه على كل من انصف بتلك الحال **والعدل** الذي هو
فرع المعدول عنه **التحقيقي** اي المعدول عن اصله تحقيق ثابت يدور عليه غير منع صرف ذلك
الوصف وذلك **كالحضر** بضم الحزة جمع احري مونث اخر بفتح الحزة والطاء والهد بمعنى غير
وهذا هو المراد بقول المص تبعا للتسهيل **مقابل اخر من قول الله تعالى فعد**
من ليام اخر فانه اي اخر صفة لا يام وهو **معدولة** من اخر **ففتح** **الوقوف** **لما**
ولم يعمى غير الذي هو مذكر فعد **فان** القياس الوصفية اي باحز لانه في الاصلها
افعل تفضيل اصله اخر كهم بين مفتوحة فساكنة ثم ابدلت الساكنة الفاتحة خفيضا بمعنى
استدنا خرا ثم نقل الى معنى غير واما ما اشغاله في الصيغة والوصفية وان معناه لا يقوم
الا بالثنيين ولا يستعمل في الابتداء ومن المعلوم ان **قياس افعل التفضيل اذا كان مجردا**
من الالوان **الاضافة** اي معرفة يجب ان يكون مفردا **مذكر** او **لو كان موصوفا**
وهو المفضل **مثنى** او **مجموع** **مذكر** او **مؤنث** **ففقروا** زيد او هندا وزيدا او
الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمر وحق اخر هذا ان يكون كذلك اي مفردا
مذكر انظر لا صلة او مشا فاقال مررت بزيد ورجلا وامرأة او رجلين او امرأتين
او رجالا ونساء اخر ولم تلتزم العرب ذلك كما التزمت في افعل التفضيل بل قالوا رجلا
وامرأة اخري ورجلين اخرين وامرأتين اخرتين ورجالا اخرين ونساء اخر قال تعالى

واخران يقومان مقامهما واخرون مرجون لاهل الدفعة من ايام اخر فعلم ان اخر يضم
 لغيره معدولة عن اخر بفحوا وقيل معدولة عن اخر مقر وبالب لان القاعدة ان فعل
 موزن فعل الذي هو الاصل او المشتبه به لا تستعمل في جمعها الا بالالف واللام
 كالكبري والصغري والكبر والصغر ولا يجوز ان تقول كبري ولا صغري ولا كبر ولا صغر
 وكان القياس ان تقول الاخر ولكن عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا اخر كما عدل
 التميمي بامس عن الامس وكما عدل جميع العرب بسحر عن السحر قال الشيخ ابو حيان جرت
 عادة النحاة ان يقولوا في اخرها معدولة عن الف واللام يعنون لها حكمها بحكم
 ما في الف واللام من افعال التفضيل من حيث انها تنفي وتجمع وتوثن كقولهم
 ينبغي ان تستعمل بالالف واللام كما فعل التفضيل الذي هو الاصل المتعارف لهذا الحكم عدلوا
 ناه عن ذلك فاستعملوا ما غير الف واللام قالوا لا فكيف يقال اخرها معدولة عما فيه
 الف واللام وهي نكرة والذي فيه الف واللام معرفة النحوي وقيل معدولة عن اخرها
 لان اخر الذي هو المذكور قد جمع بالواو والنون حق اخر التي هي الموزنة تجمع بالالف
 والثاني ان ما جمع مذكور بالواو والنون يجمع موزنه قياسا مطردا بالالف والثاني ان
 تقدم هذا ما يتعلق باخر جمع اخر موزن اخر بفتح الخاء بمعنى غير الذي اراده المص
 يقال اخرين واما اخر جمع اخر موزن اخر بكسر الخاء بمعنى متاخر الذي احتج بهما
 ذكره فصرف لا تنافي العدلية لانه ليس منقول عن افعال التفضيل ولا مشابها لها فعدله
 علم ان اخري كما يكون انفي اخر بالفتح بمعنى غير يكون انفي اخر بكسر بمعنى متاخر وان
 جمعها اخر فكل من اخري واخر مشترك والفرق بين اخري موزن اخر بالفتح وبين اخري
 موزن اخر بكسر ان تلك لا تقابل الا بالواو ولا يقال هذه او ي وهذه اخري بمعنى غير
 ولا تدل على انها تعطف على ما مثلها من صنف واحد فتقول جاتي امرأة واخرى وا
 اخرى وهذه تقابل الا بالواو فتقول هذه او ي وهذه اخري بمعنى متاخر وتدرك على الا
 ولا يعطف على ما مثلها من صنف واحد ولا تقبل هذه او ي وهذه اخري واخرى معنى
 متاخره فعليا بتلخيص لا يبق بالمقام واف بالمرام ومختصر زلت في مطولة اقسام
 الالف فعدله قال جمال الاسلام ابن هشام وكثير غلط في المسئلة من الاعمال فان
 قيل كيف وصفت الايام بوصف جمع الموزن وهو اخر والمعتبر في الجمع بالنسبة
 للتذكير والتانيث حال مفردة ومفردا يوم وهو غير موزن اجيب بانه لما كان
 اليوم مما لا يعقل اخري هي الموزنة للتناسب بين ما لا يعقل وبين الموزن لان

وهو الذي يعني غير

الانثى ناقصات عقول فوصف جمعة جمع الموزن او اجتمع فيه الوصف **وزيادة**
الف والنون اي الف والنون الزائدتان وذلك يكون في فعالان الذي لا يقبل موزنه
 الثانيان كان لموزن على وزن فعلي او لموزن لمطلقا اي لا على فعلي ولا على فعالا فاف
 فالاول **كسكان فان موزنه سكري** لا سكرانه وندهان من النذاه فان موزنه
 نذري لانه ما نذاه فالبعض بنى اسند قالوا في الموزن سكرانه وندهانه وهذا القسم
 يجمع الصرف اتفاقا والثاني كرم الكثير الرحمة ولحيان لعظيم الحجة فانه لموزن لها اصلا
 لا على فعلي ولا على فعالا وهذا القسم يجمع الحرف على الاصح الحاقا لهما موزنه على فعلي ومقابل بصر
 الحاقا لهما موزنه على فعالا نغوردها من المنادى على الشرب فان موزنه ندمانه كما سيصرح
 به فعليا لا يصح يكون الشرط مع الصرف اتفاقا فعالا ولا على مقابل يكون الشرط وجود فعلي
 فان قيل لم كان الحاق فعالان الذي لموزن له بفعالان الذي موزنه فعليا لا بفعالان الذي
 موزنه فعالا لاجيب بان فعالان الذي موزنه فعليا هو الاصل الكثير فقد قال الشيخ ابن مالك
 كل وصف على فعالان فموزنه فعليا لا فعالا لانه لا يثنى عشر لفظه بالي موزنه فعليا لا فعالا ولا على
 فعليا حيث قال اخر فعليا فعالا اذا استثنيت حبالنا وسيفنا وحميانا وصحوانا وعالاتنا
 وقسوانا ومصاننا وموتانا وندهانا والتبعهن نصرانا قال المرادي رحمه الله وزد فيهن خصا
 على ثمة واليانا فخذ ذلك اربع عشرة لفظة والحق بالاكثروا ي ومن ثم اجمعوا على منع
 صرف فعل الذي لموزن له نحو الم العظيم الكرم وادرك لعظيم الادرة الحاقا لموزنه على فعليا
 سياتي ثم لا يخفى ان الجبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسبخان اليوم الحار
 والسيفان الرجل الطويل والحميان اليوم الذي لا يغم فيه والصوان البعير اليابس الظهر
 والعلان الكثير النسيان والقسوان الرقيق الساقين والمضاف اليهم والموتان البليد الميت
 القلب والندهان المنادى على الشرب والنصران واحد النصاري والخصان ضامر البطن والا
 لسان كبير الالفة فزيادة الف والنون مشتركة في المنع بين العلم والصفة الا ان ينفى
 فرقا شاملا للمص بقوله **ولا تكون الزيادة** اي زيادة الف والنون **المانعة**
مع الوصف الالف في فعالان بالفتح اي فتح الف الخاصة **بجلاف الزيادة**
 المذكورة **المانعة مع العلمية** فالحا تكون بالفتح كعمان وبالكسر كمران وبالضم كعمان
 كما تقدم او اجتمع فيه الوصفية **وزن الفعل** الذي هو فرع وزن الاسم **وهو**
افعل الذي لا يقبل موزنه الثالث كما سيصرح به المص بان كان لموزن على فعالا او لموزن له
 بالظلية فالاول **كامر فان موزنه حمر** والثاني كامر لعظيم الكرم وادرك لعظيم الادرة

فوزن الفعل مشترك في منع الصرف بين العلم والصفة إلا أن بينهما فرقا شارفاً له المحل
بقوله **فلا يكون الوزن** أي وزن الفعل **المانع مع الصفة** **أي في فعل خاص**
فان صغر صرف لزوال صيغة **أفعل بخلاف الوزن** أي وزن الفعل **المانع مع**
العلمية فأن يكون في الفعل نحو **أفعل** فان صغرها صغراً جديداً صرف لزوال صيغة **أفعل** وفي
يُفعل نحو يشكر إلى غير ذلك كما تقدم **ويشترط التأثير بالصفة** في منع الصرف
مع الزيادة ومع الوزن **أمران** أحدهما **كونها أصلية** بأن تكون هي موضوع
للمعنى الوصفى ابتداءً وان غلبت عليها الأسمية بأن صارت لا تقتصر إلى موصوف تتبع
يجب منع الصرف في نحو أسود وارقم وأدهم لأن وصفيتها أصلية لأن الأول في الأصل
للموصوف بالسوداء ثم صار مختصاً بالحية أما مطلقاً أو العظيمة السوداء على خلاف
في ذلك والثاني في الأصل لظهور ما فيه بياض وسواد ثم صار مختصاً بالحيات مطلقاً
أو ما فيه بياض وسواد كانه رقم أي نقش والثالث في الأصل لظهور ما فيه دهم ثم صار
مختصاً بالقيء **وموجب الصرف في صفوان** من قولك **هذا قلب صفوان**
معنى قاسي لأن الوصفية فيه عارضة فان صفوان في الأصل اسم الحجر الأملس وصف
به القلب لشدة صلابته وعدم لينه ولا اعتداد بالوصفية العارضة **وموجب الصرف**
في **أمر** من قولك **هذا رجل أمر** **معنى دليل ضعيف** القلب لأن الوصفية
فيه عارضة فان أمر في الأصل اسم للحيوان المعروف بالضعف يكون عاماً ذكراً وعلماً
أنثى وصفه بالرجل للضعف ولا اعتداد بالوصفية العارضة وذكر ابن الجاغبان
مما وصفته عارضة وغلبت عليه الأسمية أجدر للصق والخيل للظفر قال ومنع مرهما
قوم ضعفاً التوهم الوصفية أي أنها أصلية وعروض الأسمية وان قيل في الأصل لكل
ما فيه خيلون ثم صار مختصاً بالطائر المخصوص وان أجدر في الأصل لكل ما فيه قوة لأن
للجدل القوة ثم صار مختصاً بالطائر المخصوص هذا وقد قال شيخ المحققين أنا إلا أن
لم يقيم دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف انتهى **الثاني**
أي من الأمرين **عدم قبول أي الوصفية مع الزيادة** أو مع وزن الفعل **التالي**
تأثيراً إذا استعملت في المحدث **فوجب صرف** كل من **ندمان** المأخوذ من المأثم
على الشراب وفعله نادم والاسم الندم **ومن أمر** وهو الذي لا امرأة له **لقوله** في
موت الأول **ندمان** بخلاف **ندمان** من الندم فان مؤنثه ندماء كما تقدم وفعله ندم
والاسم النادم **وفي مؤنث الثاني أمر** أي لا زوج لها أو فقيرة بخلاف **أمر** من

قولهم عام **أمر** أي قليل المخطر فان مؤنثه **أمر** يقال سنة **أمر** في فقد علمت أن هذا القسم
لا يمنع من الصرف إلا أن يجمع فيه علمتان فرعيتان ترجع أحدهما إلى المعنى والأخرى إلى اللفظ
من هذه العلل المذكورة بأن تكون أحد العليتين الراجعتين للمعنى أحدهما إلى العلمانية أو
الوصفية والعلة الأخرى الراجعة للفظ أما زيادة الألف والنون مع العلمانية أو
الوصفية وأما العدد كذلك وأما وزن الفعل كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمانية
وتمنع مع الوصفية على ما تقدم من أنها في مختلفات وأما الجمع مع العلمانية وذكر
جمع أن شدة الجمع يمنع من الصرف وقد قدمناه عن المصنفين وهو أن وأما التركيب كذلك
وأما التانيث بغير الألف كذلك فهذه الثلاثة تمنع مع العلمانية ولا تمنع مع الصفة
وعلى هذه العلل لا يمنع الصرف ولذلك صرف نحو **أفعل** وقام مع أن فيها علمتان راجعتين
إلى المعنى وهي الصفة وعلة راجعة إلى اللفظ وهي في الأول الجمع وفي الثاني التانيث
بغير الألف لما علمت أن الجمع لا تمنع إلا مع العلمانية وكذلك التانيث بغير الألف ثم
محله الاسم الذي لا ينصرف بالفتحة إذا لم يضاف ولم يقع بعد ال معرفة أو موصولة
أو للجمع الصفة أو زيادة والأمر بالكسرة على الأصل لقيام كل من الإضافة وال
مقام التنوين فكما يوجد للجر بالكسرة مع التنوين يوجد مع ما قام مقامه وهو هو
حيث لا ينصرف مطلقاً أو ينصرف كذلك أو يفصل بين أن تنزل منه أحد العليتين
بسبب الإضافة أو ال فيكون منصرفاً نحو **أفعل** والندمان والزيد لزوال العلمانية
أو لا تنزل فيكون غير منصرف نحو **أفعل** والافضل لعدم زوال الوصفية ذهب
إلى كل ذهاب وأشهر اختيار الثالث ومن ثم ما سأل بعض الأمر شخص يسمى
أحمد هل ينصرف **أحمد** أو لا فاجابه بقوله أن إضافة الألف إلى صرف والألف لا وجبه
الأول بعدم وجود التنوين في **أحمد** لأن الصرف هو التنوين عند المحققين كما تقدم وفيه أنه
عند المحققين متى سقط التنوين يتبعه في السقوط للجر بالكسرة ولا يوجد للجر بالكسرة
بدونه كما تقدم وجواب هذا يعلم مما وجهناه وجود للجر بالكسرة في هذا الاسم
وفي غيره أيضاً أن الاسم الذي لا ينصرف هو الذي يسقط تنوينه لمشاكلة الفعل بوجوه
عليين أو على تقوم مقامهما مطلقاً وما زالت منه أحد العليتين بسبب الإضافة
زال منه شدة الفعل بزوال ذلك وسقوط تنوينه كما هو الحال أو الإضافة ويقال
على الثاني كيف يقال بصرف ما فيه شدة الفعل وهو ما لم تنزل منه أحد العليتين
بسبب الإضافة إلا أن يقال هذا التشبيه ضعيف بما عارضه مما هو من خصائص

الاسماء فحوت جهة الاسمية فبعد عن شبه الفعل فكان ليس فيه الا علت واحدة فكان من
 حق ان يحذف بالكسرة مع التنوين لكن منع من التنوين مانع وهو عدم مجامعة التنوين
 لاول او الاضافة لقياسها مقامه وينبغي ان يقال الثالث كيف يمنع صرف ما اضيف او حلت
 عليه ولم تنزل من احد العليتين مع ضعف الشبهة بما عارضه مما هو من خصائص
 الاسماء ويجاب باننا ننظر في ذلك الجرد وجود العليتين ولم يعتد بما عارض ومن هذا
 التقرير يعلم ما في قول بعضهم اذا اضيف ما لا ينصرف وحده لعدم وجوده في غير منصرف
 ان قلنا ان الصرف وهو التنوين مع الجر بالكسرة لان هذا لم يخل عنها الفتح ثم شرع يتكلم على
 العلامة السابقة من العلامات الفروع التي تم بها بقوله **والحذف الحرف يكون**
علاقة للجر نيابة عن السكون الذي هو حذف الحرف في موضعين **الموضع الاول**
 منها محقق في **الفعل المضارع المعتل الاخر** اي الذي اعتل اخره اي ما يصدق
 عليه هذا اللفظ وقد علمت ولا بد ان يكون حرف العلة اصليا كما اشار الى ذلك بقوله **اصالة**
 اي لا يكون بدلا من حرة **وهو اي الفعل المضارع المعتل الاخر كل فعل مضارع في**
اخره اي اخره الف ليست بدلا من حرة **خو يخشى** اي يخشى وخو او واو
 كذلك **خو يخرى واو يخرى** وذلك **خو قولك لم يخشى ولم يخرى**
ولم يرم فكل منها اي هذه الامثلة جائز ومجوز وعلاوة جزم حذف
اخره ثم فصل هذا الجرح بقوله **والحذف من يخشى الالف نيابة عن السكون**
والفتح قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا على الالف لان الفتحة
تجانب الالف لانها تنشأ عنها عند اشباعها **والحذف من يخرى الواو**
نيابة عن السكون والفتحة قبلها دليل عليها وانما كانت الفتحة دليلا على الواو
لان الفتحة تجانب الواو لانها تنشأ عنها **والحذف من يرم الياء**
نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها وانما كانت الكسرة دليلا
 على الياء لان الكسرة **تجانب الياء** لانها تنشأ عنها عند اشباعها **هذا اي القول**
 بان حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون **هو القول المشهور** بين الجمهور وهو
 من حملا الاصل على الفروع لان الحروف اصول والحركات زوايد في فروع فحذف الاصل
 على حذف الفروع وفي ان الجائز كما قال الشيخ ابو حيان لا يحذف الرفع او علامة انما
 هو مقدور على تلك الاحرف للتعددية في الالف والتثنية في غيرهما كما علمت مما سبق ان الفعل
 المضارع المعتل بقدر في الاعراب او ما هو علامة للتعددية والتثنية واجيب بان هذه

الاحرف شابهت لضعفها بالسكون الحركي وهذا الضمة فصارت بمثابة ما اذا دخل الجائز
 ولم يجد تلك الضمة ظاهرة حتى يتسلط عليها بالحذف بل مقدرة ولا معنى لتسلط على الحرف
 مفروض مقدور وجوده ووجود هذه الاحرف المشابهة لتلك الحركية حذفها عوضا عن
 تلك الحركية كالدو المسهل اذا لم يجد فضلة ياخذها ويتركها اخذ من قوي البدن و
 ان الجائز لا يحذف الرفع او ما هو علامة غير مسمى عدا اذ ليس من اللازم نوع الجزم
 على الرفع فليس هذا القول المشهور كما زعم غير واحد وان نقله الجلال السيوطي في محاسن
 الذهب عن تعليقه ابن الخاس واقره مبنيا على القول الضعيف الذي قدمناه عن ابن السراج
 ومن تبعه وهو ان الفعل المضارع المعتل الاخر لا يقدر في الاعراب كما تقدم في الاسم لان
 الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى تقديره في اى مكانه ليس معربا ليس مبنيا لعدم مقتضيه
 فهو واسطة بين المعرب والمبنى كما تقدم فلما دخل الجائز لم يجد حركية لا موجوده ولا
 مقدرة يحذفها حذف الحرف لما تقدم على ان ذلك ان توقف في بنا ذلك على ما ذكر لانه
 يلزم ان يكون الفعل المضارع المعتل عند ابن السراج ومن تبعه واسطة في حاله الى الرفع
 والنصب معرب في حالة ومقابل المشهور ما ذهب اليه **سيوطي** فانه ذهب
 الى ان الجائز لم يحذف هذه الاحرف بل حذف الحركية وهي الضمة **المقدرة**
 على تلك الاحرف للتعددية والتثنية **والفتحة** كما يحذف الحركية الظاهرة ويكتفى بها ثم
 بعد حذفها لما صارت صورة الفعل المضارع **الجزوم والفعل المضارع المرفوع**
واحدة وفي ذلك التباس ولا ننظر الى ان شاعل الجزوم لفظي وعامل المرفوع
 معنوي لانه قد يظن حذف العامل فيجوز **فوقاين** في الجزوم والمرفوع
يحذف حرف العلة يعني الالف والواو والياء من حرف العلة على هذا القول
محذوف عند الجائز بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه للفرق المذكور **لاب**
 اي الجائز وفيه لانه لا معنى لكون الجائز محذوف الحركية المقدرة لظهوره الوجود كما تقدم الا ان
 يقال انه عند هذا القائل لا يعدم اعتبارها والنظر اليها او يكون الحذف للفرق بين المرفوع
 والجزوم لعدم النظر الى العامل المهم لوروا ذلك لفرقوا في ذلك بين المنصوب والمرفوع في نحو
 يخشى بل وفي نحو يخرى ويحيى لانه قد يغفل عن حركية الاخر او في حالة الوقف **ويقال** للتثنية
 ايضا ما ذهب اليه بعضهم من حذف الحركية المقدرة وعدم حذف الاحرف فان من العرب بما
 قال الشيخ ابن مالك **من محري** هذا الفعل المضارع **الصحيح** الاخر **فيحذف الحركية التي هي الضمة**
المقدرة للجائز ولا يحذف حرف العلة المذكور ولا ننظر لكون صورة الجزوم تصير كصورة المرفوع

المعتل الاخر محري الفعل المضارع

كان صورة المرفوع والمنسوب واحدة فنقول **على هذه اللغة لم يخشوا ولم يغزروا لم يري**
بأثبات الالف في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث وعلى ذلك **الواجب قوله**
 اي الشاعر وهو روي **اذ الجوز تنبت فطلق ولا ترصاها ولا تملق**
 فقد ثبت مع الجازم الالف من ترصاها **وقوله** اي الشاعر **تجوت ريان ثم بيت مقتدا**
كان لم يخشوا ولم يغزروا لم يري كذا في السبع التي وقفت عليها ونصفه الثاني لا يستقيم والذي في كلام
 غيره من جوي ريان لم يخشوا ولم يغزروا لم يري فقد ثبت الواو من تجوت الجازم وهذا النكر عليه فهو
 ثم اعتذاره عنه لا يخفى صارا لان في الاعتذار عنه واعتذاره لا يشكر عليه سبق به فكان
 الاول بان يستمر على حاله واحدة اي وهي ترك الجوز **وقوله** اي الشاعر وهو قيس بن زهير الجسدي
الم ياتيك والابا تقي بما لاقت لبون بن زياد فقد ثبت الياء من ياتيك مع الجازم
 وهذا فخر من قيس حيث اغار على ابل الربيع واخوته اولاد زياد وباهيه في قوة وتجاعة
 كما يقول حاله ولا بد من الالف لبون بن زياد والاضار بذلك تقي وهذه اللغة ادع
 بعضهم انها جات على لغة من يظهر الضمة على الواو وعلى الياء من العرب اي وقد تقدم انه
 ضرورة وفيه ان لو كان كذلك لكان اثبات الالف لا وجه له لان الضمة لا تظهر على اورد بان
 قابل ذلك لا يثبت الالف بل يحذفها وهو اختيار بن عصفور ولم ان يجيب عن اثباتها هنا
 بان لا يرفعه ولا ترصاها ليست باهية بل نافية والواو لا والتقدير طلقها حال كونها
 غير مرفوعة عنها **على ما ذكره المصنف** هذه الاعرف تحذف الجازم التي هي **اللغة المشهورة**
 وايضا على ما ذهب اليه سيبويه **على امثال ذلك** اي ذلك واعماله **على الضرورة**
 وليس لغة كما يقول الشيخ بن مالك حتى يجوز عنده على قلة في السبعة شعرا ونظرا للسكون فقد
 على كل من الالف والواو والياء ولا نزل للسكون الحاصل فيها لان اصلها فان قيل يدل قوله
 لا تخاف دركوا لا تخشى بأثبات الالف وقراءة قنبل ان من يثقف ويصير بأثبات الياء
 وجرم يصير احب بان الالف في خششي للاطلاق ومن هو صوته لا شرطية وتسكين
 الرامن يصير للتحقيق وانما ادعى الشيخ بن مالك ان هذه اللغة لا ضرورة كانه يرى ان
 الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه والشاعر متمكن في الاول من ان يقول ولا ترصاها
 تحذف الالف وقد رواه كذلك ابن جني ويقول في الثاني الم ياتيك تحذف الياء وقد
 روى كذلك ابن جني ايضا وفي الثالث لم تخشوا ولا يغزروا ولا يكون خندا ولا اذي
 نقصا والثالث طيا وهو جائز في باب الزحاف على ما تقرر في غير فاسع اثبت كلام الالف
 والواو والياء ضرورة اختيار لا ضرورة او يحذف ذلك على ان احرف العلة في حذف الجازم وهذه

من الرجز

من البسيط

من الغزل

الاعرف حروف اشباع تولدت من الحركات التي قبلها هذا كله اذا كان حرف العلة اصليا
 فان كان حرف العلة غير اصليا بان كان بدلا من همزة مفتوحة ما قبلها **ليقرر**
 مضارع قر او مكسور ما قبلها **ليقرر** مضارع اقرا ومضموم ما قبلها **ليقرر** مضارع
 وضاء فالأكثر على عدم الحذف مطلقا وفصل بعضهم بين ان يكون الالف بعد دخول الجازم
 فيتمتع حذفه وبين ان يكون قبل دخول الجازم فيجوز الحذف وعدمه واقصر المصنف
 حيث قال **ثم دخل الجازم** اي بعد الابدال وهو حينئذ من الابدال الشاذلات
 ابدال الهمزة المحركة من جنس حركة ما قبلها شاذلتا يصح ما عن الابدال بالحركة **جازم**
حذف حرف العلة المحذوف **وجازم تركه** وانما حذف على الوجه الاول **بنا** اي
 لا جازم **بنا** على الاعتداد بالابدال العارض وتزيل ذلك الحرف المبدل من حرف الاصل
 فهو لمعاملته من الحذف الجازم وانما ترك على الوجه الثاني ولم يحذف بنا على عدمه
 اي عدم الاعتداد بالابدال العارض وعدم تزيل ذلك الحرف المبدل من حرف الاصل
 لان الجازم لا يحذف الا الحرف الاصل او ما نزل من حرفه على هذا التفصيل فعد الحذف
 هو الاكثر في كلامهم وحينئذ يكون الحرف لم يسكن مقدرا على الحرف المذكور فان كان
 الالف بعد دخول الجازم لم يحذف ذلك الحرف المبدل قولنا ولا واصل لان الجازم
 قد استوفى مقتضاه من حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم ابدلت
 تلك الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها فيما سجدت عما يصح ما عن الابدال
 اشار الى الموضع الثاني من موضع الحذف بقوله **والموضع الثاني** من موضع الحذف
 يتحقق في **الافعال الخمسة المتقدمة** وتقدم ما يعلم منه انما هو **فعل مضارع**
اتصل به الف اثنين ضمير او غير ضمير او ووجه كذلك او بيا الموقوفة **لما طبت**
 ولا تكون الا ضمير او **فعل مضارع** **فعل مضارع** **فعل مضارع** **فعل مضارع**
فعل مضارع **فعل مضارع** **فعل مضارع** **فعل مضارع** **فعل مضارع** **فعل مضارع**
 المحذوف بنا على ما هو المشهور من ان رفع هذه الافعال الخمسة بالنون الشاذلة كما تقدم
 والجازم انما حذف الرفع او علامته وانما على هذا المشهور **اي القول بان افعالها**
 اي رفعها وبها ليس بالنون وجودا وعدمها بل **حركات مقدرة** اي وهي الضمة
 والفحة **على لامها** تمنع من ظهورها اشتغالها بحركة المناسبة لتلك الحروف
 المتصلة التي هي الالف والواو والياء **فالجازم** لم يحذف النون لانها ليست
 حينئذ علامة للرفع بل **حذف الحركات المقدرة** التي هي علامة الرفع **والنقص** انما

على التفصيل

انما هو ما اذا واد وال
 في باب ابدال الهمزة الساكنة

الخصة

صارته صورة المرفوع والمخفوم واحدة **حذف النون عند الجازم** اي بعد
استقراره ووجوده للفرق بين صورتين المرفوع والمخفوم **لا بد** اي بالجازم لان استق
مقتضاه **كما تقدم** في الفعل المضارع المعتل وتقدم فيه ما ياتي نظيره هنا ومنه انه
يجوز على هذا القول ان الجازم يحذف هذه النون وان لم يكن رفعا ولا علما على علم
عليه لان هذه النون تشبه حرف العلة من جهة الخطا والفتنة المشبهة لتلك الحركة
فهي مشبهة بالحركة بواسطة فتعامل معاملة الالف لا معنى لحذف العامل حركة
مقدرة على وضعية الوجود وليس من اللازم ان الجازم انما يحذف علامة الرفع
او نفسه **وحذف النون** كما يكون علامة لجزم هذه الافعال على القول المشهور
يكون علامة انصبها اي تلك الافعال الخمسة المتقدم ذكرها على القول المذكور
ايضا هو كما ياتي عند الكلام على الجوز مصدر ارض بالمدا اعادة وهو من المصاح
المنصوبة على المفعول المطلق ففعل محذوف وجوب الجوز بان يجري المشا ولا
يستعمل الا بين شيئين بينهما توافق وتلك الافعال **عولن تفعلوا ولن يفعلوا**
بالتأني في الاول والياء التحية في الثاني ولن تفعلوا ولن يفعلوا
بالتأني في الاول والياء التحية في الثاني ولن تفعلوا بالتأني في
لا غير فمعه اي الافعال المذكورة منصوبة بلن وعلامة نصبها **الحال**
النون نيابة عن الفتح على القول المشهور بين الجمهور فالنصب في هذه الافعال
يحذف النون محمول على الجزم نصا كما عمل النصب على الجري بالياء في الاسماء بالفتح
وجمع المذكر السالم بجمع الاختصاص بين الجوز والجزم وان صيغة تفعلوا
وتفعلون تشبه صيغة الزيدان والزيدون **وعلى مقابلة قيل لها منصوب**
بحركة اي فتح مقدرة على الاما تمنع من ظهورها اشتغال الحركات المتساوية
وحذف النون للفرق بين صورتين المرفوع والمنصوب كما تقدم في المعتل
في المرفوع والمخفوم وفيه انهم فرقوا بين المرفوع والمنصوب هنا ولم يفرقوا بينهما
في المعتل ثم اشار المصاح الى حاصل ما تقدم جريا على عادة المتقدمين السالكين سبيل
الذين تنقوية افكار المتعلمين من المبتدئين بقوله **والخاصل مما تقدم ان المعرب**
بات من الاسماء والافعال قسمان **اولا** كانت لها قسم يعرب اي صالح للاولى
بالحركات الثلاث كان الاول ان يقولوا **والسكون** وان كانت العبارة لا يخرجها
يمكن ادخاله في كلامه بان يقال مراده بالحركة وجوده او عدمه على ما تقدم بيانه

احد تلك

احد تلك الحركات الثلاث **الضمة** و**ثانيتها الفتح** و**ثالثها الكسرة** وقسم يعرب
اي صالح للآخر **بالحركات الاربع** **وعلى قياس ما سبق** كان الاول ان يقول
والحذف وان كانت العبارة لا يخرجها اذ يمكن دخوله في كلامه بان يقال مراده
وجوده او عدمه **احد تلك الحركات الاربع** **الف** و**ثانيتها الواو** و**ثالثها الياء**
ورابعها النون **والقسم الذي يعرب بالحركات الثلاث** اي يحذفها لا يكملها
كما هو واضح حاله كون ذلك القسم من الاسماء والافعال **اربعه اشياء الاول**
منها الاسم المفرد **مذكر** كان او مؤنثا **مصرفا** او غير منصرف وقد علمت
معرفة **او نكرة جامدا** كان او مشتقا **مقبوعا** كان او تابعا **وستعلم**
ذلك في باب المنعت نحو زيد وزينب ورجل وامرأة وضارب وضاربة
فالاسم المفرد يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وبأثنين منها في حال التثنية
والثاني منها جمع التكسير **كذلك** اي مذكر كان او مؤنثا منصرفا كان او غير منصرف
معرفة كان او نكرة جامدا كان او مشتقا **مقبوعا** كان او تابعا **او رجال ولا ساري** **والنون**
ومساجد وضور **يجمع التكسير** يعرب بالحركات الثلاث في حالتين وبأثنين منها في اخرى **الا**
ان يستثنى **ما** **اي** من هذا المجمع **على جميع المفرد السالم** **فان** **سما** **كسرتين** **وبان**
ونحوين **فانه** **اي** ما عمل **يعرب بالحروف** التي هي الواو في حالة الرفع والياء في حالة
النصب والجر **بالحركات** ولم يذكر المصاح هذا المحور فيما تقدم **والثالث منها جمع المثنى**
السالم **وما عمل عليه** مما ليس جمعا **فان** **يعرب بالحركات** ولم يذكر المصاح ايضا **فان**
تقدم **جمع المثنى السالم** **والحق** **يعرب بحسب الحركات الثلاث** **فان** **يعرب** **الاجزائي**
منها والرابع منها الفعل المضارع سواء كان صحيح الاخر او معتلا **اذ لم يتصل به**
نون الاما **ولم تباشره نون التوكيد** ولم يتصل به الف اثنتين ولا واو واحدة
ولا ياموئنة **مخاطبة** **فالفعل المضارع** **يعرب بحسب الحركات الثلاث** **فان** **يعرب**
الاجزائي **منها** **وبعد** **الحركة** **الذي هو السكون** **وضابط هذه الاشياء**
الاربعة التي تعرب بالحركات ان يقال **ما كانت الضمة علامة لرفع** **فكلامه**
كانت الضمة علامة لرفع يعرب بالحركات وهذا لا يناقض ان يعرب بغيرها فلو كان
الفعل المضارع المعتل الضمة علامة لرفع وجزم وحذف لرفع لا يحذف الضمة على
المشهور ولم يقل في هذا القسم تفصيل هذه الاربعة المعربة بالحركات كما قال نظيره
ذلك في القسم الثاني اشار اليه بقوله **والقسم الثاني الذي يعرب بالحروف** **الا**

اي مجسمها لا بكل منها كما هو واضح حال كون من الاسماء الالفية اربعة اشياء ايضا
اي كما ان العربيات بلجمات كذلك او كما ان الظروف كذلك **الاول منها المثني والمثنى**
وحمل عليه ما ليس مثني حقيقة فاعرب باعرابه نحو كلا وكلتا مضامين الضمير واثنان واثنان
اذ لم يضافا او اضيفا الى ظاهر او اخصم غير المثني ولم يذكر المص هذا الحق فيما تقدم
والثاني منها جمع المذكر السالم والمطلق به وحمل عليه مما ليس جمع تصحيح لذلك
حقيقة وهو اربعة انواع اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمع تصحيح غير حقيقي اي لم يستوف
الشروط المعينة في كل ما جمع هذا الجمع قياسا مطردا وجمع تكسير وما جعل علام الجمع المذكور
او من الحق به ولم يذكر المص هذا الحق فيما تقدم **والثالث منها الاسماء الستة**
المعتلة المفردة المكبرة **المضافة** لغيرها **المتكلم** **والرابع منها الافعال الخمسة على**
المشهور في جميع ذلك المذكور من المثني وما بعده كما مر بذلك فيما تقدم وتقدم
مقابل المشهور في ذلك هذا ما يتعلق باعراب هذه الاربعة على وجه الاجمال وقد اشار اليه
تفصيل الاعراب وما يعرب به كل واحد منها بقوله **وتفصل هذه الاربعة لمعربة**
بالجر وبالنسبة ما يعرب كل واحد منها **ان المثني والمثنى** به **يرفع بالالف**
ظاهرة او مقدرة فالظاهر نحو قولك **جا الزيدان** فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة
رفعه الالف الظاهرة نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جاصل القوم فصالحا فاعل مرفوع
وعلامة رفعه الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين نيابة عن الضمة **والالف تنوب عن**
الضمة في التنثية اي المثني **خامسة** هي من المصادر التي جاءت على فاعله كالحافرة بمعنى
خصوصا اي اخص التنثية بنيابة الالف عن الضمة خصوصا **وجر وينصب بالياء**
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها غالبا ولا تكون تلك الياء الا ظاهرة نحو قولك
مررت بالزيدين وصالحى القوم ورايت الزيدين وصالحى القوم فالزيدين وصالحى
في المثال **الاول** مخفوض بالياء وعلامة خفضه الياء الظاهرة نيابة عن الكسرة
فالياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في **المثني والمثنى** به كما علمت
وثانيها في **جمع المذكر السالم** والمثنى به وثالثها في **الاسماء الستة** كما ستعلم و
الزيدين وصالحى في المثال **الثاني** منصوب وعلامة نصبه الياء الظاهرة نيابة
عن الفتحة **والياء تنوب عن الفتحة في موضعين** احدهما في **التثنية** اي المثني و
ثانيها في **جمع المذكر السالم** وقد خفض هنا على النصب مع ان حقها ان يكون بعده لانه
فضلة بواسطة بخلاف المنصوب لان النصب اي المنصوب بتلك الياء محمول على

للمثنى

للمثنى في ذلك **وان جمع المذكر السالم** وما الحق به يرفع بالواو ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو قولك **جا الزيدون** فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه
الواو نيابة عن الضمة والمقدرة نحو جاصل القوم والواو تنوب عن الضمة في
موضعين احدهما في **جمع المذكر السالم** وما الحق به كما علمت وثانيها في **الاسماء**
الستة كما ستعلم **والثاني وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها**
غالبا ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو مررت بالزيدين ورايت الزيدين والمقدرة
نحو مررت بصالحى القوم ورايت صالحى القوم **والظلام** فهي اي في جمع المذكر السالم
والاسماء الستة كما اي كالظلام الذي تقدم في **المثني** مرفوع ومنه انما تقدم الجعل
النصب لان النصب محمول عليه **وان الاسماء الستة ترفع بالواو** ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو **جا ابوك** و**خولك** و**جمورك** و**فولك** و**هولك** و**ذولك** و**عولك** وهذه
الاسماء الستة **مرفوعة على الفاعلية** وعلامة رفعها الواو الظاهرة نيابة عن الضمة
والمقدرة نحو **جا ابوالحسن** والواو تنوب عن الضمة في موضعين احدهما في **جمع المذكر**
السالم وما الحق به وثانيها في **الاسماء الستة** كما علمت **والها** تنصب بالالف ظاهرة
او مقدرة فالظاهرة نحو قولك **رايت اباك** و**خالك** و**حمالك** و**فالك** و**هالك** و**ذالك**
عالك وهذه الاسماء الستة **منصوبة على المفعولية** وعلامة نصبها الف الظاهرة نيابة
عن الفتحة والمقدرة نحو **رايت ابالحسن** والالف تنوب عن الفتحة في **الاسماء الستة**
خامسة **والها** تخفض بالياء ظاهرة او مقدرة فالظاهرة نحو قولك **مررت بابيك**
وابيك و**عميك** و**فيلك** و**عبيدك** و**ذي** **مال** وهذه الاسماء الستة مخفوضة وعلامة
خفضها الياء الظاهرة نيابة عن الكسرة والمقدرة نحو مررت بابيالحسن والياء
تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع احدها في **التثنية** و**جمع المذكر السالم** اي
المثني وما الحق به وثانيها في **الاسماء الستة** كما علمت ذلك **وان الافعال الخمسة**
ترفع بشبوت النون اي بالنون الثابتة لفظا او تقديرا فاللفظ نحو قولك **تفعلون**
ويفعلون **بالفوقية** في **الاول** و**الفتحة** في **الثاني** و**تفعلون** و**يفعلون**
بالفوقية و**الفتحة** كذلك **وتفعلين** **بالفوقية** لا غير هذه الافعال الخمسة
مرفوعة لجردها عن الناصب والجارم وعلامة رفعها **شبوت النون** اي النون
الثابتة لفظا والثابتة تقديرا نحو **تفعلون** و**تفعلين** و**تفعلون** و**تفعلين** و**تفعلون** و**تفعلين**
تجزم بحذف النون نحو قولك **لم تفعلوا** ولم يفعلوا **بالفوقية** في **الاول** و**الفتحة**

الضمة على الواو في غزو واو على الياء في ربيعوا **حذفت** **فالتقاسا كنان** الواو
 التي هي لام الكلمة والواو التي هي واو الجماعة في الاول واليا مع واو الجماعة في الثانية
حذفت الواو والياء **التقاسا كنان** **ويبقى ما قبل واو الجماعة** فيهما
مفتوحا على حاله قبل الحذف ليدل الفتح على تلك اللام **الحذف** وفيه قيل
 واو من هذا الالاء ان يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا
 الفا فالتقاسا كنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين فقد علمت من هذا التقرير
 ان التقييد الواقع في كلام المصنف في قوله لم يتصل به ضمير رفع الياء لفتح لفظا لا مطلقا
 وقد قدما مثله ذلك وهما يؤيد ذلك زيادة على ما قدماه قوله هنا فان لم يكن
 ولم يقل يني على السكون وقوله فان ضم لمناسبة الواو **وعلمة الفعل المضارع**
 اي للميزة له عن قسيمه زيادة على ما قدماه وجه السين **ان يقبل اي قبول** **لم يضر**
لم يضر ولم يضر **وحكمه ان يكون مفعولا** اي قبول **رفعا ونصباً وجزا**
كما قد مر **لم يتصل به نون النسوة** اي الموضوع عن وان استعملت في غير من
 من الذكور ضمير لا وعلامة كما تقدم فرمناه فان اتصلت به **فانه لا يعرب بل يني**
على السكون نحو النسوة يضرمن والنسوة يعفون قال الله تعالى او يعفون الذي
 بيده عقدة الدخاخ وقد الغر بعضهم في هذا وفي الرجال يعفون بقوله
 وما نؤاخذهم بتقصا لفظا **ويختلفان** تقدير او **وجوز القاضي** اليساوي
 ان تكون الواو في يعفون واو الجماعة لا لام الكلمة والنون نون الرفع لا نون
 الاناث ولم تحذف لان المحلة وفيه ان هذا لا يحسن من جهة القطع ظهور
 المنصب في المعطوف الذي هو يعفون نعم ربما يحسن على قراءة يعفوا بسكون الواو
 واما من جهة المعنى فلا يناسب مذهبهم في المسئلة ونحو يرجع من قول الشاعر
 ثمرون بالدهنا خفا فاعيا لهم **ويرجع من دارين بحر الحقايب** فان
 هذه النون في يرجع نون الاناث استعملت في جماعة الذكور ضمير الانا فال
 ونحو يعصن من قول الآخر يعصن السليط اقرار به **فالها نون الاناث** استعملت
 في جماعة الذكور علامة بنا على ان اقرار به فاعل يعصن ومما يني على السكون لا تصا
 بنون الاناث قوله هل تضره فان ياهنات بالالف للفصل بين نون الاناث التي
 هي الاولى ونون التوكيد التي هي الثانية قصد التخفيف ومن ثم سميت هذه الالف
 بالالف الفاصلة والجار ابن هشام جعل هذه الصورة مستثناة من نون التوكيد

السليط الزيت وكل
 د ثقفن عشر من حب
 قاموس

المباشرة فلما مر ان مقتضى البناء في ذلك نون التوكيد وقد علمت ان مقتضى
 له نون الاناث وانما يني مع نون الاناث لضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون
 التي لا تتصل الا بالفعل فرجع الى اصله الاصيل الذي هو البناء وفيه ان مقتضاه
 البناء اذا اتصل به السين او سوف او لم كلاهما لا تتصل الا بالفعل **وحلوه على**
 الماضي المتصل لها **كضمن لان المضارع فرع الماضي** ومن ثم قدم الماضي
 عليه وانما كان المضارع فرعاً عن الماضي لان مع زيادة حرف المضارعة وفيه
 ان كان تعليلاً لا صلباً للمضارع اقتضى ان الماضي انما يني لا تتصل بالنون
 المذكورة لان شرط الجامع الذي هو وجه الشبه ان يكون هو السبب والعللة للحكم
 وليس كذلك لان الماضي مبنى وان لم يتصل به النون المذكورة وان كان تعليلاً
 للبناء على خصوص السكون فهو غير محتاج اليه لانه الاصل وايضا لا ياتي الا ان
 قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المحرك مبنى على السكون لا على الفتح المقدر وليس
 كذلك كما علمت وقد عجب باختيار الاول ويكون هذا من الخلق بسبب
 المشابهة نظير ما قد مره في الكلام على بنا الاسم لشبه الحرف فان قيل وتعليل
 بنا المضارع غير محتاج اليه لان البناء هو الاصل في الفعل احبب بان الاعراب
 صار اصله في المضارع كما تقدم فعلا يباين هذا وذهب جمع منهم السبيل
 وابن طلحة الى انه مع نون الاناث معرب تقدير منع من ظهوره سكون اخره
 لا جمل النون قال ابن طلحة هذا هو الحق وذهب الاكثر من القائلين بالبناء
 في ذلك خطأ **واما ما تباشره** اي المضارع لفظا او تقدير **نون التوكيد**
 فان باشرة كذلك **فانه لا يكون معربا** **يكون مبنيا** لتركبه مع النون المذكورة
 تركيب خمسة عشر ومن ثم بني **على الفتح لنقل التركيب والافق في ذلك**
 اي في نون التوكيد **بين الثقيلة** وهي المشددة **والخفيفة** وهي الساكنة
 فالاول **نحو ليس يني** وليقولن بفتح اللام من قوله تعالى في سورة الروم وليس
 جيتهم باية ليقولن الذين كفروا ان انتم الا مبطلون واما قول الجلال الجلي
 ان ذلك معرب حذفت منه نون الرفع لتوالي النونات وواو الجماعة لا لتقا
 الساكنين اي لا لتقا حاسا كنه مع النون المدعمة ففيه نظر لانه على توهم ضم
 اللام فقد انضمت على تلك الواو المحذوفة ولم يقر بذلك واحد فيما علمت فسيحان
 المنزلة عن السهو والغفلة **والثاني نحو ليكونا** فان قيل اذا اتصلت النون

فقد يفرق بين نون الاناث في السين وسوف
 على صواب في يفرق الاناث في السين وسوف
 ضمير الفاعل فلان الاتصال بها لا يوجب
 فتحا في شبيهة ما حقت في السين وسوف ول
 وما حقت في السين وسوف ول
 داخلة على الفعل فيقال انما حقت في السين
 فليتنا من شيا

لعل
 مذهب

بالمضارع صلا عرب وكان اعرابه على تلك النون كما ان الاسم اذا اتصل به
التنوين اعراب على ما قبله اجيب بان حروفه على الاعراب في الاسم لا تستأصل
فيه بخلاف الفعل خصوصاً والنون من خواص الافعال افاده شيخ المحققين
فان لم تبشره كذلك اي في اللفظ والتقدير بان فصل بينهما فاصلة اللفظ
او في التقدير **كان معرباً على الاصح** تقدير اللفظ فالاولاي ما فصل بينهما
فاصل في اللفظ وهو معرب تقدير **اخو تلبون** وتلبون وتلبين فقد تفتح
في كلاهما من هذا من المعرب تقدير اقدم فيه الرفع بالنون المحذوفة لتوالي الا
مثال وهما فاصل بينهما فاصلة في اللفظ وهو معرب لفظاً قوله تعالى **ولا تتبعنا**
فاما ترى بتشديد النون **فهم** فقد قدمنا ان هذا من المعرب لفظاً
جرم بحذف النون فالنون محذوفة فيه للجائز لا لتوالي الامثال كما توه
بعضهم فوالجاءة في الاول والالف الاثنين في الثاني وبالمونثة فيما
بعده فاصلة في اللفظ بين الفعل ونون التوكيد فلم يكن التركيب والثاني
اي ما فصل بينهما فاصلة في التقدير وهو معرب لفظاً نحو قوله تعالى **ولا**
يصدك فقد قدمنا ان من المعرب لفظاً جزم بحذف النون وان والياء
محذوفة لا لتقاء الساكنين في وان لم تكن فاصلة بين الفعل والنون لفظاً
هي فاصلة تقدير فيما بابتدأ النون منع من ظهوره فتح اخره لاجل النون
وقيل ما اتصلت به النون مطلقاً لا معرب ولا معني فهو واسطة كما قدمناه
وعلامه فعل الامر المميز لمر عن قسيمية **ان يقبل اي قبول** بالمونثة **التي**
وان يبدل بالوضع **على الطلب** بصيغة وان استعملت في نحو الابلغة **نحو**
قومي امر بالمونثة المخاطبة فانه فعل امر دلالة على الطلب بالصيغة وضما وقبول
بالمونثة المخاطبة فعلامه الامر مركبة من مجموع الامرين **فان** لم يوجد بان **در**
اللفظ اي لفظ الفعل وضما **على الطلب بالصيغة** كما قيد بذلك في علامته
الفعل ولم يقبل **بالمخاطبة** فليس فعل امر بل هو اسم فعل امر **نحو**
او مصدر نحو ضرباً **وان** قبل اي لفظ الفعل **الي** اي بالمخاطبة ولم تدل
على الطلب بصيغة وضما فليس فعل امر بل هو فعل مضارع **نحو تقومين**
ضرا ونحو تقومين بحسن الياء بالجرم ونحو لينفق ذو سعة من سعته فان
الاول لا دلالة له على الطلب والثاني وان در على الطلب بصيغة لكن لا بالوضع

والثاني

والثالث وان در على الطلب لكن لا بصيغة بل باللام وقد قدم هذا الثالث
وحكم ان يبنى على السكون لفظاً او تقدير او لا يكون كذلك **ان كان**
يحيى الاخر ولم تبشره نون التوكيد ولم تتصل به الف اثنين ولا واء جماعة ولا
بالمونثة مخاطبة وان لم تتصل به نون النسوة ومعني كون صحيح الاخران يكون
اخره حرفاً صحيحاً **وهو اي صحيح الاخر ما ليس في اخره الف او الواو**
التي هي حروف العلة كما علمت **نحو** قوله للمفرد المذكر **اضرب الرجل**
ولم يجمع الاثنا اثنان فان بابتدأ نون التوكيد بني على الفتح لا على السكون **نحو**
اضرب **او يبنى على** نايب السكون وهو **حذف الاخر اصالته** او ما نزل منزلة
الاخر ولا يحذف اخره اصالته **ان كان معتل الاخر اي اخره حرف علة** ولم
تتصل به نون النسوة ولم يباشره نون التوكيد ولم يتصل به الف اثنين ولا
واو جماعة ولا ياء المونثة المخاطبة **وهو اي معتل الاخر ما اخره الف او الواو**
او ياء لما علمت ان هذه حروف العلة وقد تقدم في ظمر ان هذه الحروف لا يتبعان
حذفها للجائز في المضارع الا اذا كانت اصلية بان لم تكن بدلا من هزة والا
جاز حذفها وتركها ويأتي نظيره هنا فالاولاي ما اخره اصالته الف ليست
بدلا من هزة **نحو اخش** والثاني كما كان اخره ولو ليست بدلا من هزة **نحو**
اغز والثالث اي ما اخره اصالته ياء ليست بدلا من هزة **نحو ارم** فالحش
فعل امر مبني على حذف الالف والفتحة قبلها دليل عليها **وان** فعل امر
مبني على حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها **وارم** فعل امر مبني
على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها بابتدأ عن السكون كما ذكره
المصنف فيما سبق ومن ذلك قوله للمفرد المذكر **الشئ اي كن والياء**
وق الشئ اي منه **وع** الشئ اي احفظه و **در** اي ادفع دية
واء بها السكت مع الهزة بمعنى عذ بالخير فكل من ر وما عطف عليه
فعل امر مبني على حذف الياء بابتدأ عن السكون فان امرت انساناً فهو بان يقول
هذه الصيغة الاخرى اعني الهزة جاز لان تقول له قل بحذف تلك الهزة التي
هي فعل الامر ونقل حركتها التي هي السكرة للام قل وهذا يعلم ان فعل الامر يدخله
الحذف حتى يبقى على حرف واحد او يبقى منه حركة ولا يخفى ان الهزة المذكورة عين
الكلمة لان ما فيه واي فعل ومضارع يؤي يفعل والواو والكلمة والهمزة عنهما

والياء محذوف الواو التي هي في الكلمة لوقوعها بين مفتوحة وكسرة فتصار
 في حذف حرف المضارعة وحذفت الياء التي هي في لوم الكلمة ثم حذفت الهمزة بعد
 فتحة حركتها إلى الحرف قبلها فالحركة هنا التي هي الكسرة حركت الهمزة وقد اغتر بعضهم
 في ذلك يقولون **حاجيتكم بخاتنا المصرية** أو **الذي والعلم والطعمية**
ما طالت أربع غوييه **جمع في حرفين لا محجب**
 والغرض في ذلك وختم بقوله في أي قول يا غيات الملة **حركة قامت مقام الجملة**
وهذه الأحرف الثلاثة كما علمت أو آخر للفعل أصالة وليست بدلا من
 هرة ولم تتصل بها نون النسوة ولم تباشره التوكيد ولم تتصل بها ألف اثنتين
 ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة فإن كان بدلا من هرة نحو امر بكسر الهمزة
 وفتح الراء وفتح الهمزة وكسر الراء جاز حذف الألف في الأول والياء في الثاني بناء
 على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الأصلي
 وجاز تركه بناء على عدم ذلك وإن اتصلت به نون النسوة يعني على السكون
 لا على حذف الآخر نحو اخشين واغزون وارمين وإن تباشره نون التوكيد
 يعني على الفتح لا على حذف هذا الآخر نحو اخشيت واغزوت وارميت وإن اتصلت
 به ألف اثنتين أو واو جماعة أو ياء مؤنثة مخاطبة يعني على حذف النون كما
 سيصرح به النون في ذلك وليست آخر كما أنه عليه بقوله **مختلف النون**
في الأفعال الخمسة وأو في منه في الأفعال الاتية **فألفها ليست** في ذلك **آخر**
للفعل أصالة لوجود الفاصل بينهما وبين الفعل من ألف الاثنين وواو
 الجماعة ويا المؤنثة مخاطبة لكنها نزلت منزلة الآخر ثم أشار إلى ما ينبغي على
 نايب السكون وهو حذف ما نزل منزلة الآخر بقوله **أو يبنى على حذف**
النون ولا يكون كذلك **إلا أن كان** الفعل **مسندا لألف اثنين** سواء
 كان صحيح الآخر أم معتله **غواض يا واغزوا أو واجمع** كذلك **غواض يا**
 واغزوا أو يا مخاطبة كذلك **غواض يا واغزوا** فاضربوا وما عطف
 عليه فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون فلو أكد بنون التوكيد
 الثقيلة وانصلت به واو الجماعة أو ياء المؤنثة مخاطبة صحيحا كان أو معتلا
 فكذلك يبنى على حذف النون وتحذف منه تلك الواو والياء لحذف التقاء
 الساكنين وإنما حذف الدلالة ما قبلها عليهما نحو قولن وقولن واغزون

واغزون وهذا من المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل كما تقدم في المضارع
 المجزوم ومن هذا تعلم أنه إذا امرت المؤنثة المخاطبة بأن تعد بالخير تقول لها أي
 بالهمزة مع الياء وحذف النون فإن أكدت بالنون الثقيلة حذفت الياء وقلت إن
 يا هندي عدي بالخير ومنه قول القائل **ملعنا** إن هذا الملعنة الحسناء
 برفع هند والمليح ونصب الحسناء فإن فعل أمر للمؤنثة المخاطبة موكدا بالنون الثقيلة
 وفاعل محذوف وهو يا المؤنثة وهند هندي حذف منه حرف النداء والمليحة بالرفع
 نعت تابع على اللفظ والحسناء بالنصب تابع على المحرر وأما ما اتصلت به ألف
 الاثنين إذا أكد بالنون المذكورة نحو اضرين واغزون فلا تحذف الألف لحرف
 التقاء الساكنين صوف الألباس فاغترقوا التقاء الساكنين على غير حده
 وكسر النون تشبيها لها بنون المثني لما قد هنا فيما تقدمت أعرابه من الأفعال
 ثم أشار إلى ما يضيح الأحوال التي ذكرها لنا الأمر بقوله **وضابط ذلك**
أي ما تقدم من أحوال بنا الأمر أن الأمر يبنى على ما يجوز من مضارع فإن
كان مضارع مجزوم بالسكون بأن كان صحيح الآخر ولم تباشره نون التوكيد
 ولم تتصل به ألف اثنتين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة **فالأمر كذلك أي**
مبني على السكون وإن كان مضارع مجزوم محذوف آخر بأن كان معتلا
 الآخر ولم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد ولم تتصل به ألف الاثنين
 ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة **فالأمر كذلك أي مبني على حذف الآخر**
وإن كان مضارع مجزوم محذوف النون بأن اتصلت به ألف اثنتين أو واو
 جماعة أو ياء مخاطبة **فالأمر كذلك أي مبني على حذف النون** ونسب هذا
 الضابط للقصور لأنه لا يشمل أمر جمع المؤنث فانه كما علم مبني على السكون
 ومضارع ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الأمر الموكد بالنون
 فانه كما علم مبني على الفتح ومضارع ليس مجزوما بالفتح فالأو كان يقال في
 الضابط الأمر مبني على ما يكون عليه مضارع بعد دخول الجازم ثم شرع يتكلم
 على المرفوعات من الأسماء فقال **المرفوعات من الأسماء** أي الأسماء المرفوعة
 بدانها لأنها الهمزة العذرة والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لقوله **سبعة**
 لا يزيد عليها بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب **الأول مضاعف الفاعل والثاني**
نايبه والثالث والرابع المبنيان **والخامس اسم كان وأخواتها**

اي نظايرها في المثلث النظاير بالاضوات لما بينهما من التماثل والموافقة
ثم اطلق لفظ المشبهة وهو الاضوات على المشبهة وهو النظاير وتسمى هذه
الاستعارة تصريحية وكان واخواتها ثلثة عشر فعلا سياقي بياها وليس
المراد باخواتها كل ما يعار عليها اي ما يرفع الاسم وينصب الخبر حتى يشمل ذلك
مرفوع افعال المقاربة وما ولا ولا وان المشبهات بليس لان المحال لم يتكلم
فيما سياقي غير مرفوع ما ذكر وكان المناسب ان يذكر اسم كاد واخواتها كما ذكر
خبر ذلك المنصوبات وان يذكر اسم ما للحجازية لان ذكر منصوبات في المنصوبات
والسادس خبران واخواتها اي نظايرها في العمل وهي ان وكان
ولكن وليت واحول ليس المراد باخواتها كل ما يعار عليها اي ينصب الاسم ويرفع الخبر
حتى يشمل مرفوع لا النافية للجنس لان لم يتكلم فيما سياقي غير مرفوعا وكان المناسب
ان يذكره كما ذكر منصوبات في المنصوبات وكان المناسب ايضا ان لا يقيد المرفوعات
بالاسماء ويذكر الفعل المضارع المرفوع كما ذكر المضارع المنصوب في المنصوبات **والسابع**
تابع المرفوع وهو اربعة اشياء وهي في الحقيقة خمسة **نعت وتوكيد وعطف**
اي بيان ونسب **وبدا** وانما **قدم الفاعل** على المبتدأ لان اصل المرفوعات عند
الجمهور ابي الكثير والاشرف الاقوي لان عاملة لفظي وعاملة المبتدأ معنوي واللفظي
اشرف واقوي وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لان مبدؤا الكلام ولا يزول عن كونه
مبتدأ وان تاخر بخلاف الفاعل اذا تقدم ولا عاملة ومعمول والفاعل معمول ليس **عطف**
وقيل اصل براسه واليه يرجع شخ الحقتي قال الجلال السيوطي وهو المختار قال الشيخ
ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي فايده **ثم ناييب** اي نايب الفاعل **لان خلفه**
عند حذفه **ثم المبتدأ وخبره** لان المبتدأ فاعل معنى كونه **مسند اليه الخبر**
بكونه **لان مسندا** كما ان الفاعل مسند اليه الفعل او شبهه وفيه ان هذا لا يشمل
المبتدأ الذي لم فاعل بمعنى عن الخبر الا ان يقال ذلك لم يترض لم المحل قلته **ثم اسم**
كان واخواتها لان مبتدأ في الاصل اي لولا كان واخواتها لا عرب مبتدأ وهذا
يندفع ما عساه يقال اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم سماه **سبوق**
فاعلا فكان الاو قد سمر على المبتدأ لان لما كان يعرب مبتدأ لولا كان لفاعلا كان المبتدأ
اسبق منه في الوجود **ثم خبران واخواتها لان خبر في الاصل** اي كان يعرب **خبر**
لولا ان الخبر هو خبر عن المبتدأ **ثم التابع لان هو خبر عن المتبوع** **واذا اجتمعت**

في

التابع **الاربع** يعني النعت والتوكيد والبدا والعطف اي عطف البيان وعطف النسق
قدم منها النعت لان نمثلة الخبر من متبوعه لان الغرض الاصل منه تعريف المتبوع بايضا
او تخصيصه وعاملها واحد **ثم التوكيد** لان الغرض منه التقوية **ثم البدا** لان وان كان
عين المبتدأ عنه الا ان الفاعل عاملة غير عاملة الاو **ثم عطف البيان** لان التابع يغير
واسطة **ثم عطف النسق** لان التابع هو اسطة واخيه في التابع **ثم المشاكلة**
وفي ان عطف البيان ينبغي تقديمه على التوكيد وعليه جري في التسهيل لان جاري
يجري النعت في الابيضاح والتخصيص بل قد مر بعضهم على النعت قال لان اشهد
في التبيين من النعت اذ لا يكون لغير ما ذكر والنعت يكون لغيره فيكون مدحا
وذما الي غير ذلك الا ان يقال ان التسمية عطفها فقد شارك الموح في الاسم فليتل
فعل اي المصدا يقال جارا الرجل الفاضل نفسه اخوك ابو بكر وزيد **ولها اي** ولهذا
المرفوعات السبعة **ابواب** **سبعة تذكر فيها** **الظواهر** **باب** **الفاعل** **وهو اي** **الفاعل**
الاول من تلك الابواب السبعة **باب المفعول** **وهو اي** **الفاعل** **وهو اي** **الفاعل**
لغة من اوجه الفعل واصطلاحها **الاسم الصريح او المؤول** من الحرف المصدري والفعل
المسند اليه باعتبار مدلوله **فعل** اصطلاحا باعتبار مدلوله تام متصرفا واما
متصرفا **لازم** **اوشبهه** اي الفعل **وهو اسم الفاعل** وهو ما اخذ من مصدر
فعل من تلبس بما دار عليه ذلك الفعل من الحدث على معنى حدوث ذلك الحدث
وتجده **واشبهه بالمباغلة** ومثال المباغلة ما صول من صيغة اسم الفاعل **الثاني**
اي صيغة فعال او مفعلا او ففعلا او ففعلا او ففعلا او ففعلا **والصفة**
المشبهة باسم الفاعل وهي ما اخذت من فعل لا زم لمن تلبس بما دار عليه ذلك الفعل
من الحدث على معنى ثبوت ذلك الحدث واستمراره **واسم التفضيل** وهو ما اخذ
من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دل على لون او عيب وترك الكلام
على المصدر واسمه واسم الفعل والظرف وعدله **مقدم اي** **ذلك الفعل** **اوشبهه**
عليه اي **عليه الفاعل** اي على ذلك الاسم المسمى بالفاعل اختيارا واسنادا ما ذكر
اما ان يكون **على جهة قيامه** اي قيام الفعل واشبهه اي قيام مدلوله به
او وقوعه اي وقوع ذلك الفعل واشبهه اي وقوع مدلوله **منه اي** من ذلك
الاسم اي من مدلوله فعلم ان الفاعل قسمان اسم اسند اليه فعل اصطلاحا واما
في معناه **على جهة قيامه** مدلول ذلك الفعل وما في معناه بمدلول ذلك الاسم

واسم اسند اليه ذلك على جهة وقوع مدلول ذلك من مدلول الاسم وقد
اشارة الى ما يتضمن الاول بقوله **فالاول وهو اسناد الفعل الذي هو الاول**
الى الفاعل على جهة طريقة قيامه به اي ما كان فيه اسناد الفعل الى الاسم
المسمى بالفاعل على جهة قيام مدلوله بمدلول ذلك الاسم نحو علم زيد فان العلم
الذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو علم قائم بزید الذي هو الاسم المسمى
بالفاعل المسند اليه اي المدلول اي **متلبس به** اي بذلك العلم الذي هو مدلول
الفعل المسند وليس واقعا من مدلول ذلك الاسم لانه من الكيفيات النفسانية
واشارة الى ما يتضمن الثاني بقوله **والثاني وهو اسناد الفعل الى الفاعل**
على جهة وقوعه منه اي ما كان فيه اسناد الفعل الى الاسم المسمى بالفاعل
على جهة وقوع مدلوله من مدلول ذلك الاسم نحو قام زيد فان القيام
الذي هو مدلول الفعل المسند الذي هو قام وقع من زيد الذي هو الاسم
المسمى بالفاعل **اي احده** واوجده وقد وقع الاتفاق كما في شرح المفاتيح
على ان الفعل ليس حقيقة للعبد وان كان مخلوقا لله ولا قدرة ولا تأثير للعبد
والمداد ما اسند اليه الفعل بالاصالة لا مطلقا حتى يشمل ما كان بالتبعية
كالنعت ان سلم ان الفعل مسند اليه وكلف النفس لان الاصل هو التقدير
ويجب حمل التعاريف على ما هو المتبادر وخرج بتام الناقص نحو كان ولما
فان ما اسند اليه ذلك لا يسمى فاعلا عند الجمهور كما سياتي وخرج بمقدم عليه
نحو زيد من قول زيد قام فلا يجوز جعله فاعلا وذلك الفعل مسند اليه
خلافا للكوفيين بل يكون مبتدأ لا غير وذلك الفعل مسند الضمير مستتر في ذكر
الفعل يعود على زيد وفي نحو وان احد من المشركين استجارك يكون فاعلا
لا غير لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور وفي نحو ابشر تصدقنا بجوز ان
يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور وان يكون مبتدأ او اخرج كونه
فاعلا وفي نحو انتم تخلقون بجوز الامر ان ايضا والارجح كونه مبتدأ وخرج
بقوله او وقوعه منه نايب الفاعل واقتصر ابن الحاجب على قوله على جهة قيامه
به واورده عليه نايب الفاعل لان الفعل قائم به واخرجه به شارح كلامه
شيخ المحققين حيث ذكر ان المراد بذلك ان يكون على طريقة قيامه به وحله
وذلك ان طريقة اسناد الفعل القاييم مصدره بالفاعل ان لا تغير صيغة الفعل

اي فاعل ويفعل ونحوها فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط فاعل عند الحاجة
وان لم يكن الفاعل اي المصدر قايما به على الحقيقة قال بقوله على جهة قيامه به يخرج
مفعولا مالم يسمى فاعلا نحو اي لتغير صيغة الفعل ثم اشار المصنف الى ما يستفاد من
تكرير المثال زيادة على ما تقدم بقوله **وعلم علم من هذين المثالين** وهما علم
زيد وقام زيد **ان اسناد الفعل الى الفاعل يكون حقيقة** لغة واصطلاحا
لا اصطلاحا فقط **كالمثال الثاني** وهو قام زيد لان زيدا فاعلا القيام واوجه
والفاعل لغة هو من فعل الفعل واوجده كما عرفت **وهما** اي لغة وان كان حقيقة
اصطلاحا **كالمثال الاول** وهو علم زيد لان زيدا لم يفعل العلم ولم يوجده
فلا يتاخر ان زيدا من علم زيد فاعل حقيقي اصطلاحا اذا فاعلا اصطلاحا لا يجب
ان يوجد الفعل بل يكون وصفا له وقايما به فينبئ المصنف الفاعل في الحقيقة والفاعل
في الحقيقة الاصطلاحية وحيد لا يفتقر الى غيره لان التعريف ليس ان
الحجازي لا يصح صدق التعريف عليه ويفسد التمثيل به لان التعريف ليس ان
حقيقة المعروف دون اطلاقه الحجازي ثم اخذ بتمثيل ما يشبه الفعل فقال
ومثال الاسم الفاعل مختلف الالوان فالوان فاعل يختلف لاعتقاده على
الموصوف المحذوف اي صنف **ومثال ما يقيد بالصفة نحو ضرب زيد** بلشدة
العين **زيد** والضرب زيد واضرب زيد واضرب زيد واضرب زيد بقلته
والثاني من هذا القسم اقل من الاول فزيد فاعل بما ذكر **ومثال الصفة**
المشتقة من زيد حسن وجهه فوجهه فاعل حسن **ومثال اسم التفضيل**
ما رايت رجلا احسن من زيد **الكحل خير من زيد** فالكحل فاعل
باحسن واسم التفضيل لا يرفع الظاهر الا في نحو هذا المثال وقد اشتملت
هذه المسئلة بمسئلة الكحل وقد افردها الامام الخافجي بالتأليف وسبقه
الى ذلك الكرماني شارح البخاري وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة
لا اسم جنس مسبوق ذلك الاسم بنفي او شبهة ويكون الاسم الظاهر المرفوع
اجنبيا اي لا سببيا مفضلا على نفسه باعتبارين والغالب ان يكون بين
صنفين اولهما الاسم الموصوف وثانيهما ذلك الاسم الظاهر كما في المثال
المذكور وتقديره ما رايت رجلا احسن الكحل حال كون ذلك الكحل في عين ذلك
الرجل من ذلك الكحل حال كون زيد في عين زيد قال بعضهم لا يقع مثل هذا المثال

الحقيقة م

في القرآن ومثال المصدر قول القائل: الا ان ظلم نفسه المرءيين. فالمرء فاعل بظلم
ومثال اسم المصدر عجب من عطاء الدنيا زيد فزيد فاعل يعطى ومثال اسم الفاعل هي
العقيق والعقيق فاعل يهيم بهات ومثال الظرف من عنده علم الكتاب فاعل فاعل
بعند ومثال المحرور في الله شاك فاعل باخ الله وهذه كلها امثلة الاسم
الصريح ومثال الاسم الموصول انا انزلنا من قوله تعالى **اولم يكفهم انا انزلنا**
وان نخشع قلوبهم وما ذهب الليالي عن قول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي
فان كلامنا وان نخشع وما ذهب الليالي فاعل بالفعل قبله رفع **اي**
لان اسم تاويله تقديره في الاول **انزلنا** وفي الثاني خشع قلوبهم وفي الثالث
ذهب الليالي فاعلم ان الحرف المصدر يسابك هنا هو ان وان المحفوف المشد
ومادون لو وك لا يوجد فاعل ما اوله من غير سابك تمسك بقوله تعالى
ثم بدلهم من بعد ما رواه الايات ليس بجند اي سجنه بفتح السين ورد بان يجوز
ان يكون فاعل بذاخير مستتر افعاله المصدر المفهوم منه وهو البذل ويؤيد ذلك
ان جاء صرحا به في قول القائل: بذا من تلك القلوب بذا **وهو اي الفاعل اعم**
من ان يكون اسما صرحا او موقولا واذا كان اسما صرحا اي غير موقولا فهو صادق
على قسمين ظاهر وهن بالجر على البدلية بدل مفصل من مجاز او بالرفع على الخبرية
لمبتدأ محذوف والنصب بفعل محذوف وهو بعيد ان لم يكن ممنوعا وترك قسمنا ثانيا
وهو المفهوم وقد يرد بالظاهر ما عدا المضمرة فيشمله ولا يصح عدم التمثيل **فالقسم**
الظاهر اقسام ثمانية لانها ما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل واحد
اما المذكر او الموث والجمع اما تجميعا او تكسيرا **الاول منها الاسم المفرد المقابل**
للتثنية اي المثنى والجمع تجميعا وتكسيرا وهو مذكر نحو **جبار** زيد ويحيى وعرفج
فعل ماض ويحيى فعل مضارع **وزيد** فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
والثاني منها مثنى المذكر نحو جباران ويحيى الزيدان **والزيدان** مثنى زيد
فالله مفعول وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة **والثالث منها جمع**
المذكر السالم من التثنية برفع السالم صفة للجمع ويجوز جره صفة لمذكر به
او بانه المنصف بالسلامة حقيقة انما هو المفرد واتصاف الجمع بذلك باعتبار
اتصاف المفرد به **نحو جباران** ويحيى الزيدون **والزيدون** جمع زيد تجميعا
فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة **والرابع منها جمع**

التكسير المذكر نحو **جبار** الرجال ويحيى الرجال **والرجال** جمع رجل تكسيرا فهو **قوله** رفع
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **والخامس منها المفرد الموث نحو جبار**
هذه ويحيى هذه فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو
موث لدخول التاني في فعلها **والسادس منها مثنى الموث نحو جباران**
الهندان ويحيى الهندان **فالهندان** مثنى هندا فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه
الالف نيابة عن الضمة **موث لدخول التاني في فعلها** **والسابع منها جمع**
الموث السالم من التثنية نحو جبارات الهندان ويحيى الهندان **فالهندان**
جمع سلامة فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو موث لدخول
التاني في فعله **والثامن وهو تجميعا جمع التكسير الموث نحو جبارات الهندان**
ويحيى الهندان **فالهندان** جمع هندا تكسيرا فاعل فهو مفعول وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة وهو موث لدخول التاني في فعله ولو ضم المضارع الماضي في التثنية كما
فعلنا كان اولى ليكون فيه الاشعار بان كلامنا من الفعل الماضي والمضارع يرفع
الاسم الظاهر دون غيرهما وهو هو فعل الامر ثم لا يخفى ان من الماضي ما لا يرفع
الاسم الظاهر وهو فعل في التعجب نحو ما احسن زيد فان فاعل احسن ضمير
مستتر وجوبا يعود اية ما واما خلا وما عدا وحاشا نحو قام القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمر والمفهوم من الكنية السابقة عند البصريين او على المصدر المفهوم
من الفعل عند الكوفيين كحاشا ياتي وهذا قيد يستفاد من قول المصنف جبار زيد
وهذه التي ذكرها المصنف امثلة الفعل المسند الى الاسم الظاهر واما امثلة ما يشبهه
فقد تقدمت لا يقال وقد قدم المصنف على ما ذكرنا من امثلة الفعل لانا
نقول انما قدمنا ثم ايضا ما للتعريف **فان قيل الزيدان والهندان والزيدون**
والهندان والزيدون والهندان مفردات **ايها الاعلام** تخصيره وهي زيد وهندا
والاعلام تدل على الوحدة لان العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره كحاشا ياتي واذا
زيد **عليه اي** على تلك الاعلام ما يدل على التثنية والجمع اي ما تكون به مثناه
او مجموعته **دل** كل منها جيتد على التعدد والوحدة **والثاني** **فان قيل**
فلا يجتمعان فكيف جاز تثنية العلم وجمعه قلت في الجواب عن هذا السؤال اذا
اريد تثنية العلم الشخصي او جمعه قصد تنكيه اي يراد به شخصها سمي
لهذا الاسم فيصير مجردا عن الشخصات فيصير كسائر اسم الاجناس كرجل فتزول

منه الوحدة ثم يشن ويجمع بعد ذلك تلك الوحدة كما تقدم **بديله جواز دخول**
العليه اي على ما تفي وجمع اي المثنى والجمع فقيل الزيدان والزيدون **وانما دخلت**
عليه عوضا عما فات من تعريف العلية اي من التعيين المستفاد من العلية وفي ان
 العلم اذا نكر تزول منه الوحدة المعينة لا الوحدة الشائعة التي تدل عليها النكرة فالزائد
 بالثنية والجمعية انما هو الوحدة المعينة لا الوحدة الشائعة والوحدة مطلقا
 تنافي في التعدد والتكثير وان سوغ الثنية والجمع بمنع الوحدة المعينة الا انه لا يمنع
 الوحدة مطلقا كما علمت فالسؤال باق والحق في الجواب مع السؤال من اصله بان الدال
 على الوحدة ليس هو الدال على التعدد لان الدال على الوحدة المفرد والدال على
 التعدد هو المثنى والجمع وهما غيران **والقسم الثاني المضم** ويقال له الضمير
 وتقدم بيان وجه التسمية بذلك **وهو اي المضم مادل** وضعا كما هو المتعارف
على شخص متكلم او شخص مخاطب اي يوجه اليه الخطاب ولو هو مفعول في الوجود
 كما علمت ان الخطاب الحقيقي لا يستلزم وجود الخطاب بالفعل بل يكفي ان ينزل
 المعلوم منزلة الموجود فيقع الخطاب بعد التنزيل في الجاز في التنزيل لا في الخطأ
او شخص غائب يحكي به عنه باعتبار تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فقد علمت
 ان الضمير موضوع لجزئيات هذه المفاهيم الكلية التي هي متكلم ومخاطب وغائب
 استحضرت تلك الجزئيات الغير المتناهية بملاحظة تلك المفاهيم في اي تلك الضمائر
 جزئيات وضعا واستعمالا لان تلك الضمائر موضوعات لهذه المفاهيم نفسها المستعمل
 في جزئياتها فتكون كليات وضعا جزئيات استعمالا مثلا لفظ انما موضوع لكارف د
 شخص يصدق عليه مفهوم متكلم على الاول وموضوع لذلك المفهوم نفسه كمن يستعمل
 في فرد شخص من تلك الافراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم على الثاني وهذا تقريب
 للعلوم على هذا البحث البعيد المراد الذي تراجمت عليه اقسام الاعلام ويقال بغير ذلك
 في اسم الاشارة كما سيأتي الاشارة اليه وخرج بوضعا مادل على شخص متكلم او شخص
 مخاطب او شخص غائب لا بالوضع نحو زيد في قول من اسمه زيد زيد يضرب وقولك
 لمن اسمه زيدا زيد فعلا كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعلا كذا فان زيدا في الاول دل
 على شخص متكلم في لكن لا بالوضع فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعات للعيبة لا باعتبار
 تقدم الذكر ونم قيل يا تميم كلهم نظر الى اصل المنادي قبل النداء لان من اسمه زيد يقول
 زيد يضرب وبذلك المص بالمتكلم لتقدمه على الخطاب بالطبع لانه مفيد والخطاب مستفيد

والله اعلم

ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب الا بعد تحقق وصف المتكلم بالتكلم ولتقدمه
 على الغائب بالشرف ثم ثنى بالمخاطب لانه اشرف من الغائب لتوجيه الخطاب له وان كان
 موزعا عن الغائب باعتبار ان الخطاب لا يصل اليه الا بعد صدوره عن المتكلم متعلقا
 بشان الغائب فقد لوحظ واعتبر حال الغائب قبل وصول الخطاب للمخاطب هو مقدم
 على الخطاب بهذا الاعتبار **وهو اي المضم قسمان** مستر وبارز وكل منهما يقع فاعلاه
 والبارز قسمان متصل ومفصل وسياتي تعريفهما في كلامه في باب المفعول به وهو ان
 المتصل ما لا يتقدم عليه عامل ولا ياتي الا في الاختيار والمفصل ما يتقدم عليه عامل او ياتي
 الا في الاختيار وفيه كلام ياتي ايضا والمستر لا يتصف باتصال ولا بانفصال لكنه
 بعضه وصفه بالاتصال وعليه يجري المص هنا حيث اقتصر في التمثيل على المفصل
 ودخل في المستر جوارزا فنذكر ان الضمير اي المتصل بقرينة التمثيل **ثاني عشر نوعا**
 وكان القياس ان يكون اربعة عشر نوعا لما استعلم فذكر منها في البارز فقط **الثاني**
المتكلم احدهما الوحدة غير المعظم نفسه وهو **الكرمت** بضم التاء وهو المتكلم لان
 الضم اقوى للمكات والمتكلم متقدم فاخذه فانهما المزمع غيره واحد او اكثر ومفظها
 نفسه وهو **الكرمتا بسكون الميم** هو من المشترك بين الواحد المعظم لنفسه وبين
 جماعة الذكور والاناث وانما فعلوا ذلك لقلته الاتساع فيه ومنها كذلك اي الباء
 فقط **خمس الى اطلب احدها الكرم** بفتح التاء المذكور المفرد لان الضم لا يمكن
 والفتح راجع على الكسر لخصته والمذكر مقدم على المؤنث فاخذه او لان خطاب
 المذكر اكثر والتخفيف به اليق وثانيهما **الكرمت بكسرها** اي التا للمؤنث المفرد
 لان لم يبق غير الكسرة ولم يبق غير مخاطبة فاعطيتها ولان الباء تقع ضميرها
 في نحو اضرب والكسرة اضت اليا فاناسب اعطاها لها وحكي كرمي بيا بعد الكسرة
 وثالثها **الكرمتا** وهو **لثني مطلقا اي مذكر كان او مؤنثا** ولم يفرقوا بين
 الخطابين والخطابتين في ذلك كما لا يفرق بين الخطاب فان يعلم من الخطاب حال الخطاب
 من ذكورة وانوثة ولم يقولوا على ذلك في المفرد لكثرة فاحتمل له فير وزاد الميم ليللا
 يلبس بالمفرد الخطاب عند اشباع الفخمة للاطلاق ولتتميم التما الخطاب المثنى عن التما
 بذلك وفي ان الخطابين مقيمان عن الغائبين بوجود التا المشبهة فوق في الاول
 دون الثاني وكذا التمييز بزيادة الميم حاصرين الخطابين والغائبتين
 ورابعها **الكرمت** وهو **لجمع الذكور** وخاضعها **الكرمت** وهو **لجمع الاناث**

فرق بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص الجمع المذكور بالميم لمشاقتها للواو
التي تكون علامة له في الغيبة كما سيأتي بجامع ان كلا شفوي ومن ثم ضم ما قبلها وقبل
اصلة الكرم نحو ابواود التي على جماعة الذكور المخاطبين بدليل عودها اذا اقيمت ضمير نحو
الكرمته واختصاص الجمع الموث بالنون كما خص لها في جمع الغيبة كما سيأتي
وشدد النون هنا لانهم قالوا اصله الكرمين بزيادة ميم فادغموا الميم في النون ادغما
واجبا ولذلك ضموا ما قبل النون وليس المضمير الكرم بضم التاء مجعلة وكذا ما عطف
عليه من الكرم بفتحها او ما بعده كما قد يتوهم بل هو **التا فقط في الجمع** اي جميع ما ذكر
في الفاعل وحركت خوف اللبس بتا التانيث ولم يعكس لان تا التانيث حرف
وهو واو في السكون **وهي اسم لما تقدم** **مبنى** للشبه الوضعي على الراجح كما تقدم
محل رفع على المبالغة او على حذف حضاف اي اعراب محل رفع او ذور رفع
لا يظهر فيه اعراب ولا تكون هذه التا الا في محل رفع وليس المضمير الكرم مجعلة
بل فقط وهي فاعل وهي اسم مبنى محل رفع كما هنا وتكون في محل نصب كما سيأتي
في المفعول به وتكون في محل جر نحو ربنا الطف بنا وليس لنا ضمير متصل محذوف للمعنى
يقع في هذه الحال الثلاثة اللفظة خاصة **والحروف اللاحقة لها** اي تلك
لتلك التا وهي الميم والالف في المثنى والميم في جمع الذكور والنون في جمع الاناث
لا دخل لها في الفاعلية وانما الغرض لها تمييز من هي له الغرض من الالف
الدالة على التثنية وزيدت قبلها الميم لما تقدم ومن الميم الدالة على الجمع الذكور
ومن النون الدالة على جمع الاناث **ومما** لكن لا يقيدها كذا في اي من البارز فقط بل عر
ومن المستتر **خمسة الغائب** احدها من المستتر **الكرم** اي المستتر في جوارز او مثله يكرم
باليا المشاة تحت المفرد المذكور زيد الكرم ويكرم **في الكرم** ويكرم **ضمير مستتر** جوارز
هو الفاعل **تقديره هو** وثانيها من ذلك **الكرم بسكون التا** اي المستتر في
جوارز او مثله يكرم بالتا المشاة فوق المفردة نحو هذا الكرم وتكرم **في الكرم**
وتكرم **ضمير مستتر** جوارز هو الفاعل **تقديره هو** والتا في الكرم حرف تانيث اجماعا
وخرق بعضهم فادعى اسمية هذه التا وانها هي الفاعل وعليه لو جاء بعدها اسم ظاهر
نحو الكرم هذا كان ذلك الاسم الظاهر يبدل من تلك التا او مبتدأ والمجمل قبل خبره وثالثها
من البارز **الكرم** المثنى مطلقا مذكرا كان او مؤنثا نحو الزيدان او اللذان الكرم ولم يفرقوا
بينهما وزعموا فوافقوا في الموث الكرم بتا قبل الالف ورايها من ذلك **الكرم** جمع

تكون

الذكر نحو الزيدون الكرموا ورايها من هذه الواو اي المتصلة بغير ما مضى
ومثله الامر كقوموا والمضارع كيقوموا الفارق بينهما وبين واو العطف في الاختصاص
الواو من الافعال نحو جادوا وسادوا ثم الحقوا بهما اتصلت به الواو من الافعال نحو
اكلوا وشربوا التي لا تلبس بواو العطف لاقصاها وانفصال واو العطف طردا للباء
ومن ثم سمي في القاموس هذه الالف بالالفارقة وخامسها من ذلك **الكرم** جمع الاناث
فليس المضمير الكرم وما عطف عليه بل هو المستتر في الكرم وفي الكرم كما علمت والبارز في كرمها
والكرم والكرم الذي هو الالف والواو والنون **فالالف** في كرمها **والواو** في كرمها
والنون في كرمها **في الفاعل** فقط وهي اسم مبنى محل رفع فيهما تقدم **لا يظهر**
فيه اعراب ولا تكون هذه الالف والواو والنون الا في محل رفع فعلم ان لا يستتر في
فعل الغائب ضمير التثنية والجمع وذهب المازني الى ان الفاعل في كرمها وكرموا والكرم
ضمير مستتر وان الالف والواو والنون علامات كتا التانيث وعليه فكل من ضمير التثنية
والجمع مستتر في فعل الغائب ووافق الاخفش المازني في الواو دون النون الالف
والنون على ما هو ظاهر صنيع المصنف وانما خصوا جمع المذكور والغائب بالواو وجمع
الموث الغائب بالنون للتمييز بينهما ولم يعكسوا لان الواو في الضاير المتفصلة
تتقدم النون ولذلك تقدم وقابلوا بين الواو والنون لما بينهما من المشابهة هذا
وقد قال الشيخ ابو حيان الذي اذهب اليه ان هذه التعاليل لا يحتاج اليها لانها
تعاليل وضعيات والوضعيات ينبغي ان لا تعطل انتج ووافق قول المحقق هذه
التعاليل مناسبات ذكروها اي بعد الوقوع قالوا لا فالحكم الحكم بذلك الوضع
انتج وقد قد من الكلام في نظير هذا ثم ان حذف العاطف هنا سايح لانه في مقام
التعداد ثم الحكم على الضمير المستتر بانه متصل الذي اقتضاه كلام المصنف وصرح به
غيره كابن هشام في التوضيح وابن مالك في الخلاصة في هذا الباب مخالف لقول
ابن هشام في بعض تعاليقه الحق ان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ
انتهى الى الالفاظ الحقيقية فلا ينبغي ما تقدم من الضاير المستتر في الالفاظ اصطلاحا
وفي كلام المحقق المتصل بحسب اللغة لا يطلق الا على البارز لان الحسن يكذب بانصا
شي في ضرب من زيد ضرب بل القول بالاتصال اي القول بوصف المستتر بالاتصال
اصطلاحا ونحوي ولا مشاحة فيه انتج وقد علمت ان الضمير البارز المنفصل يقع فاعلا وهو
اثني عشر نوعا ايضا اثنان للمتكلم احدهما لوجه غير المعظم نفسه وهو ان بغير

الف من قولك ما قام الا انما بالالف الزائدة وثانيهما مع غيره او معظم نفسه وهو
عن من قولك ما قام الا عن وذكر بعضهم ان اصله عن بضم الحاء وكون النون نقلة حركة
الحاء الى النون واسكنت الحاء وخسرت منها للحا طاب احداهما المفرد المذكور وهو ان من قولك
ما قام الا انت بفتح التاء وثانيهما المفرد الموثقة وهو ان من قولك ما قام الا انت بكسر
التاء وثالثها المثنى مطلقا وهو ان من قولك ما قام الا انتم وخامسها الجمع الاناث وهو
ان من قولك ما قام الا انتن فعلم ان الضمير في انا هو ان زيدت عليها الالف لبيان
الحركة وذهب الكوفيون الى ان الضمير انا بحركة والالف اصلية واختاره الشيخ ابن
وفايت وقرئ وهو ان فقط زيدت عليه التاء وهي حرف خطاب تصرف فيها
كالاسمية ففتحت للذكر وكسرت للمؤن ووصلها مع وال في المثنى ومع في فقط
في جمع الذكور ونون مشددة في الاناث وذهب الفر الى ان الضمير في انت هو
الجمع وذهب ابن كيسان الى ان الضمير هو التاء والظاهر ان مثل انت عند هاء و
وخمسة منها للفايت احدها المفرد المذكور وهو هو من قولك ما قام الا هو
وتشديد واوه لغة وثانيها المفرد الموثقة الغائبة وهي هي من قولك ما قام
الا هو وذهب الكوفيون الى ان الضمير في ذلك هو الها فقط والواو في الاول
والياء في الثاني زيدت للاشباع وثالثها المثنى مطلقا وهو الها معهما في قولك
ما قام الا هما واربعا للجمع المذكور وهو لها من هم في قولك ما قام الا هم وخامسا
لجمع المؤنث وهو لها من هن في قولك ما قام الا هن فعلم ان الضمير في ها وهم
وهن الها فقط زيدت عليها الهم والالف في الاول والميم في الثالث والنون المشددة
في الثالث وحكي عن الفارسي في ها وهم ان الضمير هو الجمع والظاهر ان مثلما هن
والا في الفرق **الباب الثامن في المرفوعات باب نايب الفاعل**
هذه عبارت الشيخ ابن مالك عدل اليها عن قول القدماء من الحاة المفعول الذي
لم يسمى فاعله لما فيه من القصور والصدق على ما ليس مراد الا لا يشتر نايب الفاعل
اذا كان غير مفعول به ولا يقال للمفعول الثاني من نحو اعطى زيدا درهما ان مفعول
فعل لم يسمى فاعله وان اجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء اذا استدل غير المفعول
لا يكون استنباده حقيقيا لانه على خلاف الاصل ولهذا لا ينوب عنه مع وجوده
عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل والواو هي ان المفعول الذي لم يسمى فاعله
صار علما بالعلية على كل ما نايب عن الفاعل وعن الثاني بان الكلام في المرفوعات

والمفعول الثاني لا يعطى منصوب **ونايب الفاعل** اي ما يطلق عليه هذا اللفظ هو
كل اسم صريح او مفعول حذف اي ترك **فاعله** اي فاعله عامله لفظا وتقدير **الغرض**
من الاغراض المنبئية في المعاني التي منها العلم او الجهل به او عدم تعلق الغرض بذكره
او الخوف منه او عليه او صورة عن لسانك او صون لسانك عنه قال ابن مالك الضم
تجعة فمهمة قولهم اي الحاة يحذف الفاعل لكذا وكذا هذان من القول نابع عن الحق
جملة اذ لا فرق بين طلب العلة لذلك وطلبها فيما بين الفعل للفاعل انتهى وفيه ان
هذا جاء على خلاف الاصل على ما استعلم ولعله نظرا الى ان هذا من الوضعيات وهي
لا تعلق وقد علمت ما فيه وفي كلام بعضهم انه من اسباب الاختصار لانه يدار على
الفاعل باعطائه حكمه وعلى المفعول موضعه **واقيم هو اي** ذلك الاسم الذي
حذف فاعله عامله لفظا وتقدير الذي يقال له **نايب الفاعل مقامه اي**
مقام الفاعل في احكامه المختصة به ومنها الرفع بالمسند لا بالاستناد واما
ما جاء من نصب ورفع المفعول عندها من اللبس كقولهم خرق الثوب المسير وكسر
الزجاج الحجري برفع الجزاء الاول ونصب الثاني فهو شاذ وهو من باب القلب
وهو من محله كلامهم وادعي ابن الطراوة انه حقيقس وايد بقرائة ان كثير فتلقه ادم
من ربه كلمات ينصب ادم ورفع كلمات ونظر فيه المصنعا مكان جملة على الاصل لان
من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر انتهى وفيه ان هذا واضح فيمن ينسب اليه التلقا عادة
وخرج **اي** اقيم مقامه المفعول الثاني في نحو اعطى زيدا درهما لانه لم يقع مقام الفاعل
وغير عامله اي عامل ذلك الاسم **اي صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه**
لفظا او تقدير **اي الفعل الماضي** عن الثلاثي المجرد المتصرف ولو ناقضا او بصيغة
يفعل بضم اوله وفتح ما قبل اخره كذلك في الفعل المضارع مما ذكر او
اي صيغة مفعول في الاسم اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وتعبيره بالتغيير
يرشد الى ان الاصل اسناد الفاعل الى الفاعل عدل عنه واستدل في غيره على خلاف الاصل
وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون الى ان اسناد الفاعل لغير الفاعل
صورة اصلية ايضا ثم ان قوله وغير عامله الحج غير محتاج اليه في التعريف بل يوجب قصورا
فيه لان التغيير المذكور خاص بالفاعل الثلاثي المجرد الا ان يقال اقتصر على الثلاثي المجرد لانه
الاصل ومن ثم قال **فان كان عامله** اي نايب الفاعل **فعلمه مضيا** ثلاثيا صحيح
المعنى من اوله مضاعفا **ثم اوله وكسر ما قبل اخره** اي يجب ان يكون اوله مضويا

وما قبل اخره مكسور **تحقيقا** اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو ضرب والاصل
كما علم اسناد العامل للفاعل فان الاصل ان يقال **ضرب عمرو** فعدل عن ذلك
وحذف اي ترك **الفاعل** وهو **مؤاقيم المفعول** وهو **زيد** بمقام **الفاعل**
الذي هو **مؤاقيم** في احكامه المختصة به **فصار** ذلك للمفعول **مؤاقيم** بعد ان كان
منصوبا وصار **عمدة** يعتمد عليه الكلام لا يتم بدونه **بعد ان كان فضلة**
يستغنى عنه الكلام ويتم بدونه **وصار متصلا بالفعل** مثلا **بعد ان كان**
منفصلا عنه بالفاعل اي الاصل فيه ذلك **وامتنع** اي وصار متمنعا
تقدمه على الفعل بعد ان كان **جائزا للتقدم عليه** اي الفعل **وانت**
الفعل وجوبا او جواز **التانيث** ان كان **مونا** فوجوبه نحو ضربت امرأة
وجواز نحو غابت الشمس واحضرت للقاضي امرأة **وعبر عاملة** اي صار مفعلا
عن صيغة **الاصلية** اي التي كان الاصل ان يجي عليها على ما تقدم وتغييره **بضم**
اوله وكسر ما قبل اخره **تحقيقا** او **تقديرا** اي مقدر اي غير ملفوظ به وذلك
نحو كسر الطعام فان ضم اوله وكسر ما قبل اخره مقدر لا ملفوظ به **والاصل**
في هذه الصيغة **كسر الكاف** وكسر **الياء** فاستثقلت **الكسرة** على **الياء**
فنقلت منها الياء الكاف بعد حذف حركتها ولم تحذف الياء المناسبة سببه حركتها قبلها
لها **فصار كسر الكاف** وسكون **الياء** فكسر **الياء** وضم الكاف **مقدر** وقد
يكون ضم اوله **تحقيقا** وكسر ما قبل اخره **تقديرا** وذلك نحو **شكر الامام** من الثلاثي
المضاعف والاصل في هذه الصيغة **شدد** بوزن **فم** **المثلي** في **فم**
فكسر او **جاء** اي المثليين الذي هو ما قبل اخره **مقدر** والسر في ضم الاول وكسر
ما قبل اخره تغيير صيغة العامل المبني للمفعول عن صيغة العامل المبني للفاعل ولم
يقتصر واعل ضم الاول لئلا يلتبس مجزوء الماضي بمجزوء المضارع حاله الوقف
في نحو اكرم اذ يقال فيه حينئذ اكرم فلا يقال بمجزوء المضارع مرفوع ومجزوء الماضي
مبني على الفتح ولم يقتصر واعل كسر ما قبل اخره لئلا يلتبس بالامر في نحو علم بفتح
الها والعين المشددة اذ يقال فيه حينئذ علم بكسر العين المشددة وذلك حاله
الوقف فلا يقال الماضي مبني على الفتح والامر على السكون وانما اختاروا المبني
للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكون المبني للمفعول اقرب استقلا
من المبني للفاعل واختاروا هذا الوزن دون بقية الاوزان لانه ليس من اوزان

الاسم ويقال ولو كسر الاول وضم الثاني حصل هذا الغرض لانه ليس من اوزان
الاسم ايضا لانا نقول نعم لكن المزوج من الضمة لكسرة او كي من العكس لانه طلب
خفة بعد ثقل ثم ان هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشائع فلا يريد نحو ردت
الياء ولو ردوا بكسر الراء مخاري به فيهما بنقل كسرة المفعول الفاعل ولا على معتل
المعنى كقال وبيع حيث يقال قيل وبيع لدوره ولو قال المصنوع اول مفعول منه
لشعر نحو استخرج المارو اكتسب الثنا فان اولها وهو ما بعد الحنة مضموم لان حنة
الوصل لا عتداد بها وهي تابت في الضم للحرف المضموم من ذلك كما تبع في ضم الاول
ثاني الفعل المبني وبنا المطاوعة نحو تعلم الخط وتكسر الخط ثم ان محل قولهم
وكسر ما قبل اخره اذ لم يكن مكسورا والابقى على كسره نحو شرب الماء لانه لا معنى
لكسر المكسور ولا حاجة الى تكلف ادعاز وان تلك الكسرة كما بحث الشيخ ابو حيان
فقال لو قيل لها اي كسرة شرب زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجهها النسخ
وقد قدما ما فيه وفي قولنا هذا اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل اخره
مكسورا اشارة الى ذلك وخرج بقولنا المتصرف الجاهل فلا يبنى للمفعول
نحو عسى وليس ودخل في قولنا ولو بنا قصا كان واضوا تها فاعلم ان مبنى للمفعول
عند الجمهور وعليه لا يقام ضربها مقام اسمها خلافا للفراسيافي في كلام المصنفين
للمسئلة في باب كان ونحوها ثم هذا اذا كان عاملا نائب الفاعل فعلا ماضيا الى
ما تقدم **واما ان كان عاملة** فعلا ماضيا معتلا **العين** جاز كسر اوله وضمه نحو
قال وبيع وحينئذ تقلب الالف في الاول ياء وفي الثاني واو وان كان عاملة فعلا
مضارع **عاضم اوله** وفتح ما قبل اخره اي يجب ان يكون اوله مضموما وما قبل
اخره مفتوحا ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الا ثقل من الماضي لزيادته عليه
في اللفظ والمعنى **تحقيقا** اي محققا اي ملفوظا به وذلك نحو **يضرب زيد** فيضرب
من يضرب **زيد** فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره **تحقيقا**
وزيد نائب فاعل او **تقديرا** اي مقدر اي غير ملفوظ به وذلك نحو **يبيع**
العبد فيبيع فعل مضارع مبني للمفعول بضم اوله وفتح ما قبل اخره **تقديرا** **والاصل**
يبيع بضم اوله وفتح ما قبل اخره **فنقلت** **فتحة الياء** الى ما قبلها **فقلت**
الياء الفاعل كما في الاصل اي قبل النقل وانتفاع ما قبلها **بعد النقل**
فتح الياء التي هي قبل اخره **مقدر** لا ملفوظ به ونحو **يشتر الحبل** فيشتر الحبل

ولا يضر عدم تمثيل المصطلح **وخرجت** بالاسناد **الاعداد المسروقة**
مخروجا اثنان ثلاثة فانما وان **تجردت عن العوالم اللفظية**
 لكن **الاسناد فيها** اي لا اليها ولا لها لان الظاهر من حال العاد انه لا يضر
 مبتدأ ولا خبر لها قال في التصريح واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في
 اول احواله انتهى وفي كون الرفع والحوال الاسم نظرا والاوليان يقال لان الرفع اشرف
 احواله على ان يلزم على كون مفعول ان يكون مفعولا والغرض عدمه ودخل في قولنا
 واسناده اي غيره قايم في خواصم الزيدان فانه مبتدأ والزيدان فاعل قام مقام
 الخبر وخرج بقولنا غاليا نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدأ لا خبر له
 ولا فاعل يسد مسد الخبر لا ثابته ولا محذوف لا فاعل هو مجري قلة رجل يقول ذلك في جملة
 يقول نعت لرجل **ودخل** بقوله غير الزائدة **نحو جسد درج** وناهيك بزيد
 وهو من خالق غير الله ورب رجل عالم لقيته وبقولنا وشبهها العلم في المخوار
 من ذلك قريب فان المجرور مما ذكر مبتدأ في علم رفع وما بعده خبره **فجسد مبتدأ**
 في علم رفع **ودرج خبره** ونقل الجلال السيوطي ان شيخه الكافي اختار ان جسد
 خبر مقدم ودرج مبتدأ موحى قال لان القصد الاخبار عن الدرج بان كان كافي
 لا عن الكافي بان درج قال وما قاله شيخنا هو الصواب انتهى وفيه ان هذا
 لا يلزم اذ يجوز ان يكون القصد الاخبار عن الكافي بان درج بان يتصور
 من يريد اخذ كفايته مع جملة فقدرها بمعنى الكافي وليس الالف عن القدر فيقال
 له جسد درج اذ القصد حينئذ ليس الا الاخبار عن الكافي بان درج فان
 قيل كيف يعرب نحو جسد مبتدأ مع انه غير مجرد عن العوالم اللفظية قلنا اشار
 المحقق لهذا السؤال والجواب عنه بقوله **ولا يقدح في ذلك** اي في جعل نحو جسد
 مبتدأ **الكونه مجرورا** **بجرف زائد** اللازم لعدم التجرد عن العوالم لان **المرفوع**
الزائد وجوده كله وجود فهو مجرد عن العوالم كما وفيه انه يقال هذا السؤال
 لا يحسن الا لو سكت عن قوله غير الزائدة الذي لا بد له من ادخال ما ذكره المصنف من وجوه
 لو سكت عن ذلك القيد فيقال لا يخرج لان مجرد عن العوالم اللفظية لان المراد منها
 عند الاطلاق الاصلية والزائدة وجودها كله وجود ولا يخفى ان تعريف المصطلح
 يصدق على جميعها العتيق ونزال واوه فانه اسم مجرد عن العوالم اللفظية
 للاسناد لانه مسند الى فاعله الظاهر في الاول والمستتر فيما بعده فكان ينبغي

ان يزيد قوله خبر عنه وحينئذ يزيد قوله او وصف او ما في معناه رافع لمكتفاه عن
 الخبر غاليا لعالم **والخبر هو الاسم** الصريح او المؤول حقيقة او حكما **المسند الى مبتدأ**
مخرج عامل الفاعل الحقيقي والمجازي اذا كان غير اسم وكذا اذا كان اسما فلا يسمى خبرا
فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ وخرج فاعل الفعل وفاعل اسم الفعل وفاعل
 نحو الوصف الواقع مبتدأ لانه ليس مسندا الى المبتدأ بل الفعل واسم الفعل والوصف
 المبتدأ هو المسند اليه ذلك الفاعل **مثال المبتدأ** الصريح المسند اليه غيره **ومثال**
الخبر الذي هو الاسم المسند اليه **المبتدأ زيد قايم** ومثال المبتدأ المؤول وان تصو
 خبركم **فزيد مبتدأ** **لانه اسم صريح** وكذا ان تصو هو مبتدأ لانه اسم مؤول فكل
 واحد منهما **مخرج عن العوالم اللفظية للاسناد وقايم** في الاول وخبر في الثاني
خبره لانه اسم مسند الى المبتدأ ومثال المبتدأ المسند اليه غيره **نحو قايم الزيدان**
 فان قايم مبتدأ لا عثماده والزيدان فاعل ساد مسد الخبر لا خبر كما علمت فالمبتدأ ثلاثة
 اقسام مبتدأ خبر ومبتدأ لا خبر بل فاعل يسد مسد الخبر ومبتدأ لا خبر له ولا فاعل
 يسد مسد الخبر **والمبتدأ اقسامان ظاهر ومضمر كما تقدم** نظيره **في الفاعل ونائبه**
 واذا اردت معرفة كل منهما فالمبتدأ **الظاهر اقسام ثمانية** لان الظاهر كما علمت
 مفرد ومثنى ومجوع وكل واحد مذكر ومؤنث والجمع تصحيح وتكسير كما تقدم في الفاعل
فالاول من تلك الاقسام **الثمانية مفرد** اي ليس مثنى ولا مجوعا **مذكر صريح** **نحو**
زيد من قولك **زيد قايم** **والثاني** منها **مثنى مذكر** **نحو الزيدان** من قولك
 الزيدان **قايمان** **والثالث** منها **جمع مذكر** **نحو الزيدون** من قولك الزيدون
قيام **والرابع** منها **جمع مذكر** **نحو الزيدون** من قولك **الزيدون قايمون**
والخامس منها **مؤنث** **نحو** **زيدة** من قولك **زيدة** **قائمة** **والسادس** منها
مثنى مؤنث **نحو** **الزيدتان** من قولك **الزيدتان** **قايمتان** **والسابع** منها **جمع**
مكسر مؤنث **نحو** **الزيدات** من قولك **الزيدات** **قيام** **والثامن** منها **جمع مؤنث** **نحو**
الزيدات من قولك **الزيدات** **قيام** **والمبتدأ في ذلك** كل معرب لفظا **والخبر**
 اي خبر المبتدأ في ذلك **كل مطابق لمبتدأ** في التكثير والتانيث والافراد
والثنيية والجمع **تفسير وتصحيح** وذلك واجب وكل من قايم وقايمان
 وقايمون محتمل لضير المبتدأ والالف علامة الثنيية والواو علامة الجمع كما في الزيد
 والزيدون **واراد اقسام الظاهر** المذكورة **كثيرة جدا** مصدر جدا اي

كثيرة بليغة لا مطلع في استيعابها **وفيها ذكرناه منها كفاية** سيما الذي كان
الذي وهو سرع الفطنة **بذكرك بالمثل** وهو جريه لا يتضاع القاعده
الواحد ما لا يدرك الغبي وهو من لا فطنة له **بالف شاهد** وهو جريه
 يذكر لاثبات القاعده فلا يكون الا من كلام الله تعالى ومن كلام رسوله
 او من كلام من يوثق بعريته ممن كان بعثته وفي ربه صلى الله عليه وسلم وبعده
 الى ان فسدت الامم من مسلم وكافر تلت الائمة شعره ونثره بالقبول من حرس
 وعبد ذكر وانكى كبير وصغير ومن ذلك مصنفات امامنا الشافعي فمن الامام
 احمد ابن حنبل رضي الله عنه كلام الشافعي في اللغة حجة والمراد بكلام الله تعالى
 ان يقرى به ولو شاذ الخالف القياس فقد اطبق الخاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة
 قال الجلال السيوطي لا عرف في خلافا بين الخاة والمراد بكلام الرسول صلى الله عليه
 وسلم كما اضيف اليه غير موضوع **لان** الاصل فيها اضيف اليه غير موضوع **لان** لفظ
 الرسول حتى ثبت ما **يخالفه** ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الاعاجم والمولدين
 من الرواة جواز الرواية بالمعنى ولهذا ترى القصة الواحدة مروية على وجه شتى
 بعبارات مختلفة لانا لا نقطع بان الرسول لم يتلفظ بتلك الاوجه فسقط ما اطال
 به الشيخ ابو حيان من الاعتراض على الشيخ ابن مالك في استدلاله بالاصاديت ومنه
 لم ار احدا من المتقدمين ولا من المتأخرين سلك هذا الصلقة اي الاستدلال
 بالاحاديث على اثبات القواعد العربية لامن خاة البصريين كالحليل وسيبويه ولا
 من خاة الكوفة كالكسائي والفراول ومن تابعهم كخاة بغداد والاندلس اذ لو
 وثقوا بان ذلك لفظ الرسول لجرى مجرى القرآن في الاستدلال به على اثبات القواعد
 قال وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة وكان من اخذ عن ابن مالك
 قلت لم يعنى ابن مالك هذا الحديث من روايته الاعاجم ووقع فيه من رواه ما يعلم
 من انه ليس من لفظ الرسول فلم يجب بشئ اني **قلت** وقد علمت جوابه مما قد مرنا
 وقد سبق ابن مالك الى هذا ابن خروف وقد اعترضه شيخ ابو حيان الاستاذ ابو
 بن الضائع بمجة فلهذا حيث قال تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك
 الائمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك
 على القرآن وعلى صريح النقل عن العرب ولو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث
 لكان الاول في اثبات فيج اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه اوضح العرب وابن

٢ قبل

خروف

خروف يستشهد بالحديث كثيرا فان كان عليه وجه الاستظهار فحسن وان كان يري
 ان من قبله اغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما يري ولا يتقيد الاسم المورول بان
 يكون فيه السابك ظاهر كما تقدم بل يجوز ان يكون مقدر اخو تسع بالمعني خبير
 من ان تراه لان التقدير ان تسمع وكما قد فهمنا ظهورها في ان تراه بل يجوز ان يكون
 مورا بدون سابك وذلك مطرد في باب التسوية ومن ثم لم نقدر فيه ان نحو **سواء**
 انزقهم لم تذكرهم والتقدير كما عدا وانذارك وعدمه سواء عليهم هذا ما يتعلق
 بالمبتدأ الظاهر **وللمبتدأ المفعول** ولا يكون الا من فصله **اقسام** وهو اثنا عشر اثنان للمتكلم
 وخمسة للخاصة وخمسة للغائب **الاول** من تلك الاقسام ما هو **للمتكلم وحده** وهو اثنان
 بزيادة الالف عند البصريين وباصالة التما عند الكوفيين ثبتت وقفا وتحدف وصلا
ثانيا **قائما** وذهب بعضهم الى عدم الاتيان بالالف وتسكين النون نحو ان فعلت
والثاني منها ما هو **للمتكلم ومع غيره او المعظم نفسه** وهو نحو **قائمون**
والثالث منها ما هو **للمخاطب المذكر** وهو ان بزيادة النون المفتوحة **قائم**
والرابع منها ما هو **للمخاطبة المؤنثة** وهو ان بزيادة النون المكسورة **قائم**
انت قائمة وذهب بعض الكوفيين الى اصالة التاني فيهما **والخامس** منها **مثنى**
 اي ما هو **للمثنى** **مطلقا** اي مذكرا كان او مؤنثا وهو ان بزيادة التا
 والميم والالف **خواتم** **قائمان** حاله كونه **مثنى** **المذكر** **والثاني** **قائمان** بزيادة
 التا والميم والالف حاله كونه **مثنى** **المؤنث** **والسادس** منها **جمع** **المذكر** اي
 ما هو **لجمع** **المخاطب** وهو ان بزيادة التا والميم **قائمون**
والسابع منها **جمع** **الاناث** اي ما هو **لجمع** **الاناث** **المخاطبات** وهو ان
 بزيادة التا والنون **قائمان** **والثامن** منها **مفرد** اي ما هو **للمفرد**
الغائب وهو جملة هو عند البصريين والها وحدها عند الكوفيين **قائم**
والثاسع منها **للمفردة** اي ما هو **للمفردة** **الغائبة** وهو جملة هي او لها وحدها
خواتم **قائمة** **والعاشر** منها **مثنى** اي ما هو **للمثنى** **الغائب** **مطلقا** اي مذكرا
 كان او مؤنثا وهو الها بزيادة الميم والالف **قائم** **قائمان** حاله كونه **مثنى**
المذكر او بزيادة الميم والالف **قائم** **قائمان** حاله كونه **مثنى** **المؤنث** **والحادي**
عشر منها **جمع** اي ما هو **لجمع** **المذكرين** **الغائبين** وهو الها بزيادة الميم **قائمون**
قائمون **والثاني** **عشر** منها **جمع** اي ما هو **لجمع** **الاناث** **الغائبات** وهو الها

بزيادة النون المشددة نحو **عن قايما** وحيث كان المبتدأ فيما ذكر ضمير
فالمبتدأ في ذلك **ظري** لم يتقدم لا يظهر فيه **اعراب** محله رفع والخبر في ذلك
كله مطابق لمبتدئه في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع ولم يحفظ مثل
نحو قايما وكما ان المبتدأ قسمان كذلك الخبر قسمان لكن **مفرد وغير مفرد** ولما كان
المفرد مختلفا باختلاف الابواب قال **فالمفرد هنا** اي في باب خبر المبتدأ **لما ليس**
بجمله ولا شبهها اي الجملة ولو كان **مثلا** او **موجعا** لم يذكر **او موقوت** كما
تقدم في الامثلة المذكورة **فالخبر فيها** اي في تلك الامثلة **كلها مفرد لانه**
ليس بجمله ولا شبهها فكل من المثني والجمع مفرد في هذا الباب وغير مفرد في
باب الاعراب اذ المفرد فيه كما علم ما ليس مثنا ولا موجعا ويجوز تعدد هذا الخبر
نحو زيد عالم منطلق وقيل لا يجوز فيجب العطف في غير الاول **وغير المفرد هنا**
اربعة اشياء الشئ **الاول الجملة الاسمية** وهي اي الجملة الاسمية مطلقا **صحة**
باسم ملفوظ به او مقدر مسند اليه او مسند وسياتي في بحث الجملة لهذا من زيد
بيان فالاسم الملفوظ به المسند اليه **نحو زيد ابو** قايما **زيد مبتدأ اول**
وابو مبتدأ ثاني وقايما خبر المبتدأ الثاني وهو ابو **والمبتدأ الثاني**
وخبره وهو ابو قايما **جملة اسمية** لتصدرها باسم في موضع رفع خبر
المبتدأ الاول وهو زيد **والجملة مطلقا** اسمية كانت او فعلية اذ وقعت
خبر عن المبتدأ وكانت غير مبتدأ في المعنى بان لا تكون خبرا عن خبر الشان
او خبر القصة ولا عن مفرد مدلول الجملة كالنطق والحديث والطا والقول
فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ لانها كلام مستقلة وجعلها خبرا
يصيرها جزءا من كلام فلا بد من شئ يدر على ذلك والدال على ذلك يقال له
رابط ولما كان المصلد منه الضمير دون الاسم الاشارة كما في نحو قوله تعالى
ولباس التقوي ذلك خير واعادة المبتدأ بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة في المعنى فالذين
مبتدأ وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبره او يلفظه ومعناه كما في قوله تعالى
الحاقة ما الحاقة او اشغال الجملة على اسم عام يشمله كما في نحو قولك زيد نعم الرب
اقتصر عليه المصاحف في التمثيل حيث قال **والرابط هنا** اي في المثال المذكور

بجمله

بين المبتدأ الاول وهو زيد وخبره وهو جملة ابو قايما **لما ليس**
بجمله ولا شبهها اي الجملة الاسمية مطلقا **صحة**
باسم ملفوظ به او مقدر مسند اليه او مسند وسياتي في بحث الجملة لهذا من زيد
بيان فالاسم الملفوظ به المسند اليه **نحو زيد ابو** قايما **زيد مبتدأ اول**
وابو مبتدأ ثاني وقايما خبر المبتدأ الثاني وهو ابو **والمبتدأ الثاني**
وخبره وهو ابو قايما **جملة اسمية** لتصدرها باسم في موضع رفع خبر
المبتدأ الاول وهو زيد **والجملة مطلقا** اسمية كانت او فعلية اذ وقعت
خبر عن المبتدأ وكانت غير مبتدأ في المعنى بان لا تكون خبرا عن خبر الشان
او خبر القصة ولا عن مفرد مدلول الجملة كالنطق والحديث والطا والقول
فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ لانها كلام مستقلة وجعلها خبرا
يصيرها جزءا من كلام فلا بد من شئ يدر على ذلك والدال على ذلك يقال له
رابط ولما كان المصلد منه الضمير دون الاسم الاشارة كما في نحو قوله تعالى
ولباس التقوي ذلك خير واعادة المبتدأ بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين
لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة في المعنى فالذين
مبتدأ وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبره او يلفظه ومعناه كما في قوله تعالى
الحاقة ما الحاقة او اشغال الجملة على اسم عام يشمله كما في نحو قولك زيد نعم الرب
اقتصر عليه المصاحف في التمثيل حيث قال **والرابط هنا** اي في المثال المذكور

بجمله

ذلك العامر لانه لا ينتقل الضيف الا من العامر العام لان حذف نسيا فينتقل ضمير مع حذف
تخلف العامر الخاص معناه مراعي فلا ينتقل ضميره بل يحذف مع ضمير ويبقى هذا من زيد
بيان في الكلام على الظروف والجوريات عقب الكلام على الجوريات يجوز هنا ان يقدّر ذلك
المتعلق اسما وان يقدّر فعلا واختلاف الناس في الاول كما هو متعارف في كلامهم بل يطول
وفي المعنى الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل يحسب المعنى انتهى وفي كلامهم
الحق الاضاف ان المفهوم من غير زيد عندك ثابت او مستقر لاثبت واستقر
انتهى وفي كلامهم المعنى ويلزم من قدّره فعلا ان يقدّر موحدا لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدأ اي لفظا فكذلك تقديره خوف التباس المبتدأ بالفاعل اذا علم ذلك
في زيد في المثال الاول مبتدأ وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوبا
ان قدّر عاما **تقديره مستقر ان قدّر اسما** وحينئذ يكون **معدا او استقر ان قدّر**
فعلا وحينئذ يكون **جملة** لانه فعل وفاعل **وذلك** المتعلق **المحذوف خبر المبتدأ**
على الصحيح والظرف معمول منصوب به وقيل الخبر نفس ذلك الظرف وهو ما اشهر
على السطر المعربين وحينئذ يكون الظرف في محل رفع على الجزية ومنصوب بذلك
المتعلق المحذوف لان كون المتعلق المحذوف غير منظور اليه عند قائل هذا القول
هو بالنسبة لكن خبره لا يكون عاملا في الظرف وقيل الخبر هو ما معا وحقق بعضهم
ان هذا الخلاف لعقلى قال لان المقصود الاضمار بوجود الشيء في الظرف في قال
انه المحذوف نظر اليه انه هو العامل في الظرف فاعتبر المقيدون القيد والفاعل بانه
الظرف نظر اليه الظاهر المفوظ به فاعتبر المقيدون المقيد والفاعل بالجوهر
نظر اليه القيد والمقيد معا وهذا الثالث اختاره شيخنا المحققين وتبعه المال ابراهيم
وقس على ذلك اي غير زيد عندك في المثال الاول السفسف في المثال الثاني
فيقال فيه مثل ما قيل في ذلك **الشيء الرابع** ويرتفع تلك الاشياء الاربعة الجوريات
التام واما قول المصنف **الجور والجور** فعلى ضرب من التجويز وقد بينا ذلك
في جبر الكلام على بسملة الشيخ الاسلام وذلك الجور **غنى الدار من قولك**
في الدار والشتا من قولك **البرد في الشتاء** واذا وقع الجور بحرف اصيل اصالته
محضة وهو غير الزايد زيادة محضة وغير المشبهة للزايد بعد المبتدأ كالمثالين
المذكورين كان متعلقا بمحذوف وحينئذ يقال فيه مثل ما تقدم في الظرف **في زيد**
والبرد كل منهما مبتدأ وفي الدار وفي الشتاء جار ومجرور متعلق بمحذوف

وجوبا

نحو

وجوبا ان قدّر عاما تقديره مستقر ان قدّر اسما واستقر ان قدّر فعلا وذلك
المحذوف خبر المبتدأ على الصحيح والجور والجور معمول في محل نصب به فعلى الاول
يكون مفردا او على الثاني يكون جملة وقيل الجار والجور هو الخبر وهو ما اشهر على البنية
المعربين وعليه يكون محل الجار والجور رفع على الجزية ويكون محلا نصبا ايضا بذلك
المتعلق المحذوف لانه لا يبد الجار والجور من ما ذكر من متعلق يتعلق به لعدم استقره
لان هذا المتعلق المحذوف وان حذف عن ظاهر هذا القول نسيا غير منظور اليه من جهة
كونه جزءا لا من جهة كونه عاملا في الجار والجور وكيف يكون الجار والجور هنا
لا عامل له مع ظهور النص في عدليه وهو عندك وليس الا بذلك المتعلق المحذوف كما
قدّمنا ثم رأيت بعض من لقيناه من المشايخ صرح بذلك اي بان الجار والجور محلهما
ايضا والحال هذه وهو مخالف لظاهر كلام شيخ الاسلام في البسملة وقد بيناه في
الكلام عليها بما يوافق ما ذكرناه هنا وقيل الخبر هو مجموع الجار والجور وذلك المحذوف
وفي هذا الخلاف ما تقدم عن تحقيق بعضهم وخرج بالتام الناقص فلا يجوز غير زيد بل
اذا لم يفهم بدون ملا حظرة متعلقة ولا يقيد مع قولك استقر بك ويفيد مع قولك
واثق بك من الامور الخاصة فان قيل على الصحيح من ان المتعلق المحذوف هو الخبر لا يرفع
الظرف والجور عن الاضمار بالمفرد او بالجملة فافادة زيادتهما وافرادهما بالذكر
وما وجب اضافة الشبه في الجملة دون المفرد مع احتمالها الحكم بينهما باعتبار المتعلق
فلنا سياتي للمصنف في اوامر الكلام على الجور نظير السؤال الاول مع الجواب عنه بان فائدة
ذلك مراعاة الخلاف اذ في السكوت عنهما اخلال من بعض الوجوه واما الجواب عن
السؤال الثاني فيمكن ان يقال نظري ذلك المتعلق اليه ما هو الاصل من تقدير الفعل
ومن ثم عد حاسي بوير مع الجور ونظر في ذلك الى ان الجملة لما كانت على خلاف الاصل
في هذا الباب اضيف الشبه اليها ولان كلامنا من الجملة والظرف اذا وقع بعد التكرار
كان صفة او بعد المعرفة كانت حالا ولا فها يقعان موقع الجملة في صفة الموصوف
الباب الخامس من المرفوعات باب اسم كان واسم اقواتها اي نظا
يرها وتقدم وجه التسمية بذلك **اعلم** يا من يتاقي منه العلم **وقوله الله تعالى**
الصالح اي خلق فيك القدرة على ذلك والداعية عليه ان كان واخواتها
اي نظايرها يرفع الاسم اي المبتدأ اي الذي يعرف مبتدأ لولاها ويسمى اسما
وتنسب الخبر اي خبر المبتدأ اي الذي يعرف خبر المبتدأ لولاها ويسمى خبرا

ب

ما في المتن

وهي تسمية اصطلاحية فلا حاجة الى ادعاء تقدير مضاف محذوف اي خبر اسمها
ورفعها الاسم على التشبيه بالمفعول لانها شبيهة بفعل متعد لواحد في علم الطبيعة
وهو رفع الاول ونصب الثاني كضرب زيد عمرو ويسمي مفعولها فعلا اي حقيقة
ورد بانها كما لا يسمى عنده منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا حقيقة فالقياس
ان لا يسمى مفعولها المشبه بالفاعل فاعلا حقيقة وقال جمهور الكوفيين لا عمل
لها في الاسم وانما باق غير رفعها كما كان مفعولها قبل دخولها الذي هو الابتداء
وان ذلك المنصوب منصوب على الحال ورد بما هو منها ان يلزم ان يكون ناصبه
لا رفعه وهو غير معهود في شئ من الافعال وذهب الفراء عنهم الى انها عاملة
في الاسم الرفع كما يقول البصريون لكن تشبيها بالفاعل وان منصوبها منصوب
على التشبيه بالحال لانها شبيهة بفعل قاصر كجاء زيد ركبا وهي اي كان ولو
الذي هو القسم الاول من النواسخ بمعنى الازالة لانها كانت تزيلكم المبتدأ
وهو رفعه بالابتداء او كم الخبر وهو رفعه بالابتداء وهي **ثلاثة عشر فعلا اول**
من تلك الافعال **كان وهي** ام الباب لاخصاصها بما هو لا تكون الا خواها موضوعة
لا تصاف الخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في الزمن الماضي **ام**
الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيم فانه كذلك لا وابدا **وام**
الانقطاع نحو كان الشيخ شاكبا فان انصاف الشيخ بالشباب انقطع عند انصافه
بالشيخوخة وفي كلام بعضهم ولا دلالة لكان على الدوام والاستمرار واستفاد
ذلك في نحو كان الله غفورا رحيم من قرينة خارجية لا من لفظ كان خلافا لمن قال
انها الدوام والاستمرار حيث لا دليل على الانقطاع **والثاني منها اسمي وهي**
موضوعة **لا تصاف الخبر عنه** الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في وقت
المسما وهو ما بعد الزوال في الزمن الماضي نحو **اسمي المزدحم** **والثالث**
منها **الصح وهي** موضوعة **لا تصاف الخبر عنه** اي بمصدره في وقت الصباح
وهو ضد المسما في الزمن الماضي نحو **الصبح السمر خضعا** **والرابع** منها
الضي وهي موضوعة **لا تصاف الخبر عنه** الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره
في وقت الضي وهو وقت شروق الشمس في الزمن الماضي نحو **الضي النقية**
مجهدة او الخافس منها **ظا وهي** موضوعة **لا تصاف الخبر عنه** الذي هو اسمها
بالخبر اي بمصدره في جميع النهار في الزمن الماضي نحو **ظا زيد صا**

من الشيخ

في قوله

اي وجد صا بما في جميع النهار **والسادس** منها **بات وهي** موضوعة **لا تصاف**
الخبر عنه الذي هو اسمها بالخبر اي بمصدره في جميع الليل في الزمن الماضي نحو
بات زيد صا اي وجد صا في جميع الليل **والسابع** منها **صار وهي** موضوعة
للتحول والانتقال اي تحول اسمها وانتقاله من شئ الى مصدر خبرها نحو **صار**
الجاهل عالما اي وجد الجاهل بصفة العلم بعد ان لم يكن بها **والثامن** منها **ليس**
وهي مخفف ليس كصيد وهي فعل على الاصح ومقابل ما ذهب اليه الفارسي انها
حرف ووافقه ابن شقير وابن السراج قال ابن السراج انا افقي بفعلية ليس تقليدا
منه من طويل ثم ظهر لي حرفيتها انتهى اي لانها وضعت وضع الحرفي من حيث انه
لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها كما سياتي عن المصدر وهي موضوعة **لنفي الحال** اي
لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وذلك **عند الاطلاق** اي وهو
الخروج من القرينة المعينة لذلك اي الدلالة على نفي الحال والصارفة عنه نحو
قولك **ليس الصالح قايما اي الان** كما هو المتبادر لعدم وجود قرينة تصرف عنه
بخلاف نحو قوله تعالى اليوم يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم السحاب
لوجود القرينة الدالة على الاستقبال وذهب سيبويه الى ان ليس للنفي مطلقا
اي غير مقيد بزمان اي لا دلالة لها على زمان مخصوص بحيث تحمل عليه بل هي
محملة لسائر الأزمنة ولذلك تارة تعيد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة
بالمضي ويوافقه قول الصحاح ليس كلمة نفي وهذا يعلم ان قول الاندلسي واصب
ان ليس بين القولين اي قول سيبويه وقول غيره تناقض لان خبر ليس ان لم
يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به فيه نظر
وعلى قول غير سيبويه جري المص **والثاسع** **والعاشر** **والحادي عشر والثاني**
عشر منها **ما زال وما بقي وما أبرج وما انقك** فهذه الافعال الاربعة موضوعة
لما لا زمة للخبر اي ملازمة مصدر خبرها **للمخبر عنه** بذلك الخبر الذي هو اسمها
على حسب ما يقتضيه الحال نحو **ما زال الجود محبوبا** اي استمرت المحبوبة
ودامت الجود في سائر الزمن ويقال كمثله ذلك في نحو **ما بقي العلم نافعا**
وما برح الجهل مضرا وما انقك الصبر ميرا لان هذه الافعال الاربعة معا
متفقة بلا خلاف **والثالث عشر** منها وهو تمامها **ما دام وهي** موضوعة
لاستمرار الخبر اي لاستمرار مصدره **للمخبر عنه** الذي هو اسمها اي لتوقيت شئ

بمدة دوام ثبوت مصدر خبرها لا سيما نحو **لا راحة** مادام الخلال في موجودا
 فقد اقتصت عدم الراحة بمدة دوام وجود الخلال وهذه الافعال الثلاثة
 عشر تكون بالنسبة للعمل على ثلاثة اقسام القسم الاول ما يعمل العمل المذكور
 بلا شرط وهي ثمانية من كان الي ليس بادخال الغاية اي كان وليس
 وما بيني ما وهو اسمي واضح وظروب بات وصار والقسم الثاني ما يشترط
 فيه اي لعمل العمل المذكور **نفي باي اداة كانت** سواء كان من حرف نحو ما لم
 اولم او ان اولاولن او اسما او فعلا ملفوظا لها او مقيدة او شبهة اي النفي
 وهي النفي ومنه **الدعاء** بلا خاصة **والاستقيا** ولم يذكر هذا الثالث في
 التوضيح وانما كان النفي والاستقيا شبيها بالنفي لان النفي فيه عموم والاستقيا
 كذلك لانه سوال عن غير معنى يطلب تعيينه في الجواب وهو اي القسم الثالث
اربعة احدها زال ماضي يزول من باب فعل بالكسر يفعل بالفتح كعلم يعلم ولا مصدر
 ولا امر عند الجمهور لا ماضي يزول بفتح الياء من باب فعل بالفتح يفعل بالكسر كضرب
 يضرب فانه تام بمعنى ما زاي ميز ولم مصدر و امر فامر زل بكسر الزاي اي
 بمعنى من اي ميز تقول لاخر زل ضا نك عن معرك اي ميز بينهما ومصدره الزل
 بفتح الزاي بمعنى التميز ولا ماضي يزول من باب فعل بالفتح يفعل بالضم كضرب
 فانه تام بمعنى انتقل ولم مصدر و امر ايضا فامر زل بضم الزاي بمعنى انتقل
 تقول لاخر زل عن مكانك اي انتقل عنه ومصدره الزوال بمعنى الانتقال و
 الثاني **فقي** بكسر العين بوزن شرب و يفتحها بوزن اكل ومضارع يفتو بفتح
 العين و ربما قيل يفتو بضمها **والثالث برع** والرابع **انظر** وانما اشترط
 فيها اي في هذه الافعال الاربعة لعمل العمل المذكور ذلك اي تقدم النفي او شبهة
 لان معناها النفي ونفي النفي اثبات اي يلزمه الاثبات الدائم ومن ثم كانت
 هذه الافعال مفيدة لملازمة مصدر خبرها لا سيما والقسم الثالث ما يشترط
 فيه اي لعمل العمل المذكور تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة
 وسياتي بيان معنى كونها مصدرية وظرفية ثم اعاد امثلة هذه الافعال
 الثلاثة عشر لبيان كيفية الاعراب فقال **مثال** كان مع اسمها وخبرها قولك
كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر
وزيد اسمها وهو مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وقاما

مرفوع

خبرها وهو منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسميت اي كان
 ناقصة لا فتقارها الى خبر منصوب جي به عوضا عما افتاها واخواتها من الدلالة
 على الحدث اذ يجرد الزمان المجرد عن الحدث ومن ثم قيل لها افعال العبارة اي ليست
 افعال حقيقة لعدم دلالتها على الحدث لم تؤكد بالمصدر وهذا الشهر القولين والثاني
 انها تدل على الحدث الا ليس وهو الصحيح ولم يكتف بمرفوعها الذي هو اسمها ويصير
 المصداق معنى التمام في هذه الافعال ان يكتفى بالمرفوع ولا يحتاج الى المنصوب لولا
 لتماما حينئذ على الزمان والحدث جميعا كخبرها من الافعال الحقيقية وكذلك اي
 ومثله القول في الاعراب ومعنى النقص في كان القول في باقيها اي الافعال
 المذكورة تقول **اسمي زيد فقي** فاسمي فعل ماض ناقص وزيد اسمها
 وهو مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة و**فقي** خبرها منصوب لها وعلامة
 نصبه الفتحة الظاهرة وسميت ناقصة لا فتقارها الى خبر منصوب الي ما تقدم ونحو
عمرو وعافا فاع فعل ماض ناقص واسمها مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة
 الظاهرة و**ورعا** خبرها وهو منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
واحي مرفوع متعبد افاضي فعل ماض ناقص ومجدا اسمها مرفوع لها وعلامة
 رفعه الضمة الظاهرة و**متعبد** خبرها منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و**ظل**
بكر اسمها فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة
 الظاهرة و**سار** خبرها منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و**بات**
اخوك نداء ما فبات فعل ماض ناقص واخوك اسمها مرفوع لها وعلامة
 رفعه الواو الظاهرة و**نايما** خبرها منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
وصار السعر رخيصا فصار فعل ماض ناقص والسعر اسمها مرفوع
 لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة و**رخيصا** خبرها منصوب لها وعلامة نصبه
 الفتحة الظاهرة و**ليس** الزمان منصفا فليس فعل ماض ناقص والزمان
 اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة و**منصفا** خبرها منصوب لها
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة و**وما زال** الرسول صادقا فاما نافية وزال
 فعل ماض ناقص والرسول اسمها مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
صادقا خبرها منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ولا تزال قائما فلان
 وتزال فعل مضارع ناقص مجزوم بلا واسمها مستثنى فيها وقاما خبرها ولا يزال الله

مان

محسنا اليك لادعائه ونزل فعل مضارع ناقص مجزوم بلا والله اسمها ومحسنا
خبرها وزال زيد قائما فاعلة للاستفهام وزال فعل ماض ناقص وزيد اسمها
وقايما خبرها **وما فتى العبد خاضعا فانا فية وفي فعل ماض ناقص**
والعبد اسمها مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **وخاضعا خبرها**
منصوب لها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة **وما انفك القعيد مجتهدا فانا فية**
وانفك فعل ماض ناقص والفقيه اسمها مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة **ومجتهدا خبرها منصوب** لها وعلامة نصبه الضمة الظاهرة **وما**
يرج صاحبك متبسم فانا فية ويرج فعل ماض ناقص وصاحبك
اسمها مرفوع لها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **ومتبسم خبرها منصوب**
لها وعلامة نصبه الضمة الظاهرة **ولا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك**
فاخر فية مصدرية وسميت ما هذه ظرفية لاني اتيها عن الطرف
وهو الهدة وسميت مصدرية لتاويلها مع صلتها بمصدر اي يحل
المصدر محلها ومحل صلتها وحينئذ يكون **التقدير** في المثال المذكور لا اصحبك
هدة دوام زيد مترددا اليك بخلاف ما اذا لم يتقدمها ما او كانت غير ظرفية
فانها لا تعمل وان ولي مرفوعها منصوب كان حال اخود ام زيد صحيحا والجب مادام
زيد صحيحا اي من دوام صحيحا لا من مدة دوامه ولا توجد الظرفية بدون المصدرية
واما قوله تعالى كلما اضاحم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت اضاحم
والزمان المحفوض لا يسمى ظرفا اصطلاحا وما كانت ما هذه لا يشتملها قولهم ضرب في
في المعنى بدله بزمانية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل بدليل خالدين
فيها ما دامت السموات والارض لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط **وكذا**
اي ومثل القول في هذه الافعال الثلاثة عشر عملا واعرابا **القول فيما تصرف منها**
اي من هذه الافعال اي ما اخذ من تلك الافعال واشتق **من المضارع والامر**
واسم الفاعل واسم المفعول وكذا المصدر على اري الكوفيين الفايدين
بان المشتق منه هو الفعل الماضي ومذهب جمهور البصريين ان المشتق منه هو المصدر
وظاهر صنيعة ان المصدر هو محل لطلاب بين البصريين والكوفيين وان المضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي اتفاقا وليس كذلك
ولعله تبع في ذلك ظاهر كلام المحقق في شرح تصريف العري وهو معتزض بانه

لم يوافق مذهب جمهور البصريين من ان الفعل بانواعه واسم الفاعل واسم المفعول
مشتق من المصدر ولا مذهب الكوفيين من ان المصدر والمضارع والامر واسم الفاعل
واسم المفعول مشتقة من الفعل الماضي ولا مذهب بعض البصريين من ان الفعل مطلقا
مشتق من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل ولا مذهب بعض اضر
منهم من ان الفعل الماضي مشتق من المصدر والمضارع مشتق من الماضي والامر واسم
الفاعل واسم المفعول مشتقة من المضارع ثم لا يخفى ان هذه الافعال منها ما لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق قال المص لا تها وضعت وضع الحروف من حيث لا يفهم معناها
الا بذكر معناها وادام علي الاصح قال المص نقلنا عن ابي حيان لا تها لا تكون الا صلة لها
الظرفية كما علمت ولا يقع صلتها الا الفعل الماضي واما ما جاء من يدوم ودم ودائم
ودوام فن تصرفات دام التامة ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وفتح
وانفك ويرج فان لم يستعمل منها امر لان من شروط علمها تقدم النفي كما علمت وهو
لا يدخل على الامر ولا مصدر وفي الجوهري المضيد انه لم يات منها وصف ايضا وفيه نظر
ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي فانه كان **تقول في مضارع كان يكون**
زيد قائما فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها مرفوع لها وعلامة
رفعها الضمة الظاهرة **وقايما خبرها منصوب** لها وعلامة نصبه الضمة الظاهرة
وتقول في الامر منها ان قائما فكل فعل امر ناقص واسم مستقر فية
وجوبا في محل رفع به **وقايما خبره منصوب** به وعلامة نصبه الضمة الظاهرة
وتقول في اسم الفاعل منها كان زيد قائما فكل اسم فاعل كان الناقصة
وزيد اسمها مرفوع به وعلامة رفعه الضمة الظاهرة **وقايما خبره منصوب** به
وعلامة نصبه الضمة الظاهرة ولا يخفى ان اسم الفاعل في هذا التركيب يجوز ان يكون
مبتدأ عند من لم يشترط الاعداد وحينئذ يجعل خبره من حيث النسخ ساداسد خبره
من حيث الابتدائية لان به تمام الفايده ولا يضر كونه منصوبا لان ليس خبرا حقيقيا
وانما هو ساداسد ورتما يثار في قولهم ويعني عن الخبر مرفوع وصف الا ان
يقال هي قضية معلقة وقيل الساداسد خبر هو الاسم ورد بان الكلام لا يتم به
وشان الساداسد يتم به الكلام وقيل الساداسد هو مجموع الاسم والخبر وفيه ان الجملة
ليست مرفوعة وصف وفيه ما تقدم وقيل الساداسد محذوف ورد بانه محال للظاهر
واذا قلنا يجوز تعدد خبر مبتدأ وهو الصحيح كما تقدم هل يجوز تعدد خبر هذه

الافعال وما تصرف منها ولا ذكر الشيخ ابو حيان ان الظاهر من كلامه سيبويه لا ونس
عليه ابن درستويه واختاره ابن ابي الربيع لانما شئت كما تقدم بضرب وهو لا يتعدى
المفعول واحد وما شئ به يجري مجراه **وتقول في اسم المفعول منها على اري** قال به
الجمهور وهو جواز بناء كان الناقصة واخواتها للمفعول **فكون قائم**
فكون اسم مفعول كان الناقصة تحول عن اسم الفاعل الرفع للاسم
الناصب للخبير فاصلا مكون قائم كايين زيد قائما مفعول كايين الي مكون وقد علمت
وجه الاصل في ذلك في باب نائب الفاعل وحذف الاسم وانيب عن الخبر
كما قال الفرار **فارفع ارتفاعه** ولا يخفى ان مكون في هذا التركيب مبتدأ يقام خبره
من حيث النسخ مقام خبره من حيث الابتدائية ولا بدع لان مفعول وصف في ان هذا
اخبار بالجملة ولا رابط وانهم حصر وانائب الفاعل في المفعول به والجور والمصدر
والظرف وليس هذا واحدا منها الا ان يقال ذاك فيما ناب عن فاعل اصطلاحا
وما ناب عنه ما ذكر ليس فاعلا اصطلاحا **وقيل لا ينبغي من الناقصة اسم**
مفعول وقال به ابو علي الفارسي واورده عليه تلميذه ابن جني ان سيبويه قال
في كتابه كايين ومكون كضارب ومضروب فاجابه بقوله ما كذا افعال الطبيب
ولعل سيبويه انما قصد ان يبين ان هذا الفعل متصرف ومن ثم لم يذكر ما يقام
مقام اسمه اذ حذف ولم يذكر الاسم والخبر للكاين واجاب السدي في بان سيبويه
اشار الي ان كان اذ انبت للمفعول يحذف اسمها ويقام ضمير مصدرها اي
المفهوم منها مقامه وذكر ان عصفورانه يقام مقام اسمها المحذوف
والظرف والجور فيقال مكون فيه او عندك وقد صرح بذلك سيبويه في باب
الظرف اي فقد قال المص في التصريح واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون
فيه قال ابو حيان انفع وهذا تصرح بجواز بناء كان الناقصة للمفعول وانه
لا يقام خبرها مقام اسمها بل يقام مقامها ضمير المصدر المفهوم منها او الظرف
او الجور وفي كلام بعضهم ان قلنا انما اي كان الناقصة تعمل في الظرف اي بان قلنا
بدلنا على الحدوث اقيم مقام اسمها والابان قلنا انما لا تعمل فيه لعدم دلالتها على الحدوث
تعين ضمير المصدر فعلم ان من يقول بينا كان للمفعول لا يقول باقامة خبرها مقام
اسمها كما قال المص تبعا للفراد حينئذ يجب ان يبقى منصوبا فنقول مكون عندك
او في الدار قائما او مكون قائما وصينئذ يكون قائما قائما مقام خبره من حيث

الا ابتدا ولا يضركون منصوبا لما تقدم واختار الشيخ ابو حيان ههنا في الفارسي
حيث قال والذي غننا من ههنا الفارسي وهو عدم جواز بنا كان واخواتها للمفعول
قال اذ لم يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس ياباه فوجب اصراره **وتقول في**
المصدر من كان بحيث من كون زيد قائما فكون مصدر كان الناقصة
وزيد مجرور به واما قوله **بالاضافة** فعمل التسامح وموضع رفع على انه
اسم وقا ما خبره منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة والمصدر في قول
الشاعر وكونك اياه عليك يسير مبتدأ والظرف اسم واياه خبره من حيث النسخ
وليس خبره من حيث الابتدائية **وقيل لا مصدر الناقصة** فكون تصرفا ناقص
وقس على ذلك اي علم ما تصرف من كان من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول **ما تصرف اي** اخذ واشتق **من اخواتها** المتصرف تصرفا تاما الذي
هو **مهم** امسى واصبح واضحي وزيات وصار فيقال في اعراب المضارع والامر والمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول منها ما قيل فيها مما ذكر او تصرفا ناقصا الذي هو زال
وفتي وانقار ودرج فيقال في اعراب المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منها
على ما تقدم ما قيل فيها فيما ذكر **وكليها اي** كان واخواتها **يجوز استقامتها**
تامة فيكتفي بمرفوعها ولا يحتاج الى منصوب كما يجوز استقامتها ناقصة
فتقتصر الى المنصوب **الا ثلاثة** منها وهي **ليس وفتي وزال فانها لا تستقل**
تامة بل هي ملازمة للنقص وقد علمت معنى النقص وهو احتياجها للمنصوب
وعدم اكتفاءها بالمرفوع **ومعنى التام ان يكتفي بمرفوعها** ويقال له فاعل
حقيقة **ولا يحتاج الى منصوب** حتى اذا وقع بعد هذا عرب حاله لا خبرا
وتكون هذه الافعال حينئذ افعالا قاصرة اي لازمة **ومعانيها**
مختلفة فمعنى كان حينئذ وجد نحو كان الله وله شئ معه ونحو اذا كان
الشتا وقيل هو فيه بمعنى حضر ومعنى ظل زيد اقامته **ما راو** معنى بات زيد
اقام ليلا ومعنى اصبح زيد وامسى زيد **دخل في وقت الصباح والظي**
والهسا قال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي تدخلون في وقت
المساء والصباح ومعنى **برج** زيد **وانقل** زيد **انقل** وتستعمل برج بمعنى ظهر ومنه
برج الحظاي ظهر ومعنى صار رجوع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع ومعنى انقل
خوصار الامير اليك اي انقل **وام** معنى **دام** في ومنه خالد بن فيهما ما دامت السموات

والارض اي بقيت **الباب السادس** من المرفوعات باب خبر ان واخر
اي نظايرها وقد تقدم وجه التسمية بذلك اعلم يا من يتاخر من العلم **وفقد الله**
تقدم معناه **ان ان واخواتها** اي نظايرها تنصب الاسم اي المبتدأ الذي هو
يعرب مبتدأ ولاها ويسمى اسما **وترفع الخبر** اي خبر المبتدأ الذي يعرب خبر المبتدأ
لولاها ويسمى خبرها وفي تسمية اصطلاحية كما علمت في نظيره وهذا القسم الثاني
من النواسخ بالمعنى المتقدم وعند الكوفيين لا عمل لـ **ان واخواتها** في الخبر بل هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وانما علمت هذه الاحرف هذه العمل لان فيما بينها
بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث بنائها على ثلاثة احرف او اربعة او خمسة
ولزوم اخرها الفتح وذكر المص في التصريح ان **ان** المفتوحة اكثر مشاهقة للفعل
من المكسورة ولما معنى فمن حيث ان في **ان** وان اكدت وفي كان معنى شملت
وكن معنى استدركت وفي ليت معنى تمنيت وفي علم معنى ترجيت ولقوه هذا
الشبه علمت عمل الفعل الغير الطبيعي لان العمل الطبيعي للفعل كما علمت رفع الاول الذي هو
الفاعل ونصب **الثاني** الذي هو المفعول وغير الطبيعي عكسه وهو دليل
على قوة المشابهة ومن ثم ذكر المص انما علمت هذا العمل اي الغير الطبيعي **تشبيها**
بفعل تقدم منصوب على مرفوع الدال ذلك على قوة التعريف لقوة المشابهة وذكر
المص في التصريح ان ذلك تشبيه على القرينية **وهي** اي **ان واخواتها** استتة **احرف** على المشهور
احدها **ان** المكسورة **الهزة** وثانيها **ان** المفتوحة **الهزة** وثالثها **كان** ورابعها
لكن المشددة **النونات** الاربعة اي نونات **ان** وكان ولكن بخلاف المفتوحة **وان**
النون فان فيها تفصيلا وهو ان الأكثر في ان المكسورة الهزة الالهال لزو الاختصاصها
بالجملة الاسمية وكان مقتضى ذلك وجوب الالهال لكن استعملت استصحابا بالاصول واما
ان مفتوحة الهزة فتبقى على علمها لكن يجب في اسمها ان يكون ضمير محذوف وفاقوا خبرها
ان يكون جملة وكذا كان تبقى على علمها ولا يجب في اسمها ان يكون ضمير محذوف وفاقوا خبرها
في خبرها ان يكون جملة بل يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وفي كلام شيخ المحققين
واذا حققت كان فالاصح الفاوها انتهى واما لكن فتم وجوبا وعن الاخفش
ويونس جواز اعمالها قال شيخ المحققين ولا علم له شاهدا وقال المص في التصريح
لم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عرا قام بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى
فيها العمل في رواية لا تعرف **وخامسها** **ليت** وسادسها **العل** **المفتوحات**

ان ومما فيها اي هذه الامور الستة مختلفة **فان المكسورة الهزة** **وان** المفتوحة
الهزة موضوعان لمجرد التوكيد اي تقوية الحكم اي النسبة اي التصديق بوقوعها
او عدم وقوعها وذلك اذا كان الخاطب عالما اي مصدقا بذلك وهما حينئذ عوض
عن تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام **ولرفع الشك** عن اي النسبة اي التردد
في ان النسبة واقعة ام لا **ولرفع الانكار** لها وهو لرفع الشك مستحسن ولفرغ
الانكار واجب ولجود التاكيد لا ولو لكن المفهوم من كلام بعضهم انه انما يحسن
التاكيد اذا كان الخاطب ظن على خلاف حكمه وحله بعضهم على كلمة ان خاصة
بخلاف سائر الموكلات فعلم انه لا يؤتي بما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه الا اذا نزل منزلة المتردد او منزلة المنكر وقد يؤتي بما الغير ذلك
فيستعملان في الامر الذي وجد وكان يظن به ان لا يوجد كقول من احسن الى شخص
وقابل ذلك الشخص بالاساة احسنت الي فلان ثم انه كان جزاي منه ما ترى
وكان موضوعا **للتشبيه** بمعنى المشاهدة المشتركة **وهو** اي التشبيه لا بمعنى
المذكور لفة **الدالة على مشاركة** امر وهو هذا التشبيه **وامر** وهو المشبهة
في معنى وهو وجه التشبه الذي قصد اشتراك الطرفين فيه **ولكن** موضوعا **للاستدراك**
وهو اي الاستدراك **تعقيب الطلب** رفع ما شئ **يتوهم** ثبوت او برفع
ما يتوهم **نفية** فنفيه معطوف على ثبوت بتقدير مضاف فالمعنى او تعقيب
السلام باثبات ما يتوهم نفيه لان رفع النفي اثبات وهو اد من جمل نفيه فاعل
محذوف مع مضاف ومضاف اليه الذي سلكه بعض الفضلاء لما فيه من المتكلف
ولو اقتصر على قوله رفع ما يتوهم ثبوت كفاه لان المتوهم ثبوت اما اثبات
او نفيا وبعضهم قصر نظر على الظاهر فقال لم يظهر مثال لرفع ما يتوهم نفيه
فاعتبروا يا اولي الابصار وقد تاتي لمجرد التاكيد نحو لو جاني زيد اكرمه لكنه
لم يحمي فقد اكدت ما افادته لوم الامتناع وهي بسيطة وقال الكوفيون غير
الفرابي مكره من لان فطرحت الهزة تخفيفا وزيدت الكاف بينهما وفي ان
الكاف الزائدة مفتوحة **وليت** موضوعا **للتمني** وهي محبة حصول الشيء
الغير الواجب حصوله مستحبا وكان وتعلقه به اكثر او ممكنا غير مترقب حصوله
وتعلقه به قليل اي ميل النفس الى حصول ذلك الشيء ولما كان من مالت
نفسه الى شئ يطلب حصوله جعلوا التمني طلبا وعليه جري المص حيث قال

وهو اي التقي طلب ما لا طمع فيه اي في حصوله وهو المستحيل حصوله
او ما فيه اي ما في حصوله عسر وهو المكن الغير الواجب الغير المترقب حصوله **ولعل**
موضوعه للترجي وهو محبة الشيء المكن غير الواجب حصوله المحبوب للنفس المترقب الذي
لا وثوق بحصوله اي ميل النفس الى حصول ذلك الشيء ولما كان من مالت نفس الى
شيء يطالب حصوله التري طلبا وعليه يري المص حيث قال **وهو اي التريجي طلب**
الامر المحبوب للنفس المترقب حصوله الذي لا وثوق بحصوله وعليه قياسه يكون
الاشفاق خوف الشيء المكن غير الواجب حصوله المكروه للنفس المترقب الذي لا وثوق
بحصوله والغالب ان من خاف من شيء يطلب عدم حصوله فالاشفاق طلب عدم الامر
المكروه للنفس وفيه ان يرجع الى طلب الامر المحبوب فالترجي اذا شاعل للاشفاق **تقول**
اذا اردت التمثيل لهذه الالحرف المستند ان زيد قائم **وبلغني ان زيدا قائم**
فان بالكسر اي كسر الهمزة في **الاولى والفتح** اي فتح الهمزة في **الثانية حرف توكيد**
ونصب ورفع ولعل لما اقتصر على النصب لانه المتعلق عليه **وزيدا اسمها منصوب**
بما اتفقا وقائم خبرها مرفوع بها على الاصح كما تقدم ولما اجاز من قولهم ان الماء
بكسر الهمزة وتشديد النون ورفع الماء فليس من هذا الباب واصلا ان زيدا الماء
يفتح الماء وتشديد النون فعل ماض بمعنى صب والماء منصوب على انه مفعول به
حذف الفاعل وهو زيد واقيم المفعول محذوف وهو الماء مقامه فرفع وكسرت الهمزة
عند من يكسر المضاعف المبني للمفعول فتقول رد بكسر الراء عليه الماء في التصريح في باب
نايب الفاعل **ومتان ان المفتوحة** الهمزة عند ان المكسورة الهمزة **بكونها اي**
المفتوحة لا بد ان يطلبها عامل فتقع الهمزة المقرونة لها موقع الفاعل **كاملنا**
بقولنا بلغني ان زيدا قائم اي قيام زيد وتقع موقع المفعول نحو علمت انك
قائم اي قيامك وتقع موقع المجرور نحو علمت بانك قائم اي بقيامك بخلاف ان
المكسورة قد لا يطلبها عامل كاملنا وقد يطلبها عامل نحو قال اني عبد الله **وتقول**
كان زيدا اسد فكان حرف تشبيه ونصب ورفع **وزيدا اسمها واسد**
خبرها وهي مركبة لا بسيطة على الصحيح **والاصلا اي** اصل هذا التركيب ان زيدا
كالاسد فقد تمت الكاف على ان لا يدرك الكلام من اول الامر على التشبيه
وفتح الهمزة ان لدخول الجار الذي هو الكاف ولم تضر بالفتح حرفا مصدريا
وصارت الكاف مع ان كلمة واحدة وخيئذ يكون التشبيه الموكدا **كباقي انواتها**

اي اخوات كان التي هي ان وان ولكن وليت ولعل فانما قدمت لتدل على معانيها
من اول الامر فان الاولين يفيدان التوكيد من اول الامر والثالث يفيد الاستدراك
لذلك والرابع والخامس يفيدان التقي والترجي كذلك **وتقول قام الناس لكن**
زيد جالس فلكن حرفا استدراك ونصب ورفع **وزيدا اسمها وهو منصوب**
بما وجلس خبرها وهو مرفوع بها وما قام الناس لكن عروا قائم فالاول
رفع ما يتوهم ثبوته والثاني لا ثبات ما يتوهم نفيه **وليت الجيب قادم**
فليت حرف تمن ونصب ورفع **والجيب اسمها وهو منصوب بها وقادم**
خبرها وهو مرفوع بها ولعل الله راخا فلعل حرف ترج ونصب ورفع **والله**
اسمها وهو منصوب بها وراخا خبرها وهو مرفوع بها ولعلك باخع اي قاتل
نفسك فلعل حرف اشفاق ونصب ورفع **والكاف اسمها في محل نصب بها وباخع**
خبرها مرفوع بها وراخا دخلت ان في خبرها محذوف لها على عسى لاظهار معناها ومنه
قولنا صير الله عليه ولم لعل بعضكم ان يكون الخي اي افطن بخته من بعض ثم لما كانت
نواسخ المبتدأ والخبر على ثلاثة اقسام وذكر قسمين منها وهما كان واخواتها وان واخواتها
شرح في القسم الثالث وهو ما ينزل حكم المبتدأ والخبر بمعنى ينصبها مفعولين له
تقيما للاقسام وان لم يكن مما هو فيه وهو الكلام على المرفوعات بقوله باب
تتميم النواسخ اي متممها وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل يدل على قوله
وهو اي متمم النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين له بعد استيفاءه
يقال للمبتدأ مفعول الاول والخبر مفعول الثاني وهو اي ما ينصب ما ذكر قسمين
ما يتعلق معناه بالقلب ويقال له فعل القلب وما لا يتعلق معناه بالقلب ويقال
له فعل التصدير فالقسم الاول ظن واخواتها اي نظايرها من كل ما ينصب المبتدأ
والخبر مفعولين ومعناه متعلق بالقلب وهي اي ظن واخواتها التي هي من افعال
القلوب سبعة وهي ظننت اي ظن من هذا التركيب وكذا حسبت وزعمت
وخلت وعلمت ورايت ووجدت وهذه الافعال اعني افعال القلوب
على قسمين ما يفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وما يفيد تحقق وقوعه فالاربعة
الاول منها وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت تفيد ترجيح وقوع المفعول
الثاني اي يفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون المفعول الثاني صادر
من طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقق ذلك

ظن واخواتها

في غير الغالب **والثلاثة الباقية** منها وهي علمت ورايت ووجدت **تفيد**
تحقق وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول مضمون المفعول الثاني صاد
عن علم وتحقيق دائما في وجدت وغالب افعالها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب ثم
لا يخفى ان العلم من هذا انه يشترط في كل عمل العمل المذكور ان تكون بمعنى اعتقد
راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى انهم لم تعمل العمل المذكور بل تعتدي
لمفعول واحد فقط نحو سرق لي مال فظننت زيدا اي تهمة ومنه وما هو عليه الغيب
بظنين اي بمتهم وفي حسب ان تكون بمعنى اعتقد راجحا او جازما فان لم تكن بمعنى ذلك
بان كانت بمعنى امر وايض لم تعمل العمل المذكور بل تكون لازمة نحو قولك حسبت اي
صرت احسب اي ذابياض وحمرة كالبرص وفي زعم ان تكون بمعنى اعتقد راجحا فان
تكن بمعنى ذلك بان كانت بمعنى كمال وضمن لم تعمل العمل المذكور بل تكون متعدية لثلاث
نحو زعم زيد عمرا اي كلفه وضمنه ومنه الزعيم غارم وان كانت بمعنى برأس او طم او
او هو لم تعمل العمل المذكور ايضا بل تكون لازمة نحو زعم زيدا برأس ومنه فلان
زعم القوم اي رايهم وزعم زيدا طم قال ابن خالويه يقال زعم في غير من علم طم
في غير مطم وزعمت الشاة اي سميت او هزلت واكثر ما يستعمل الزعم فيما يشك
في صحة وان كان يحجج في نفس الامر ففي عروس الافراح اذا تعاملت اي الزعم
تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكها فهو قول لم يبق الدليل على صحة وان كان يحجج
في نفس الامر ولم يستعمل في القرآن الا للباطل اي وعليه زعم مطية الكذب واستعمل
في غير القرآن للصحح كثيرا اي ومن ثم اكثر سبويه في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج
زعم الظليل كذا وفي النص ان زعم ياتي بمعنى قال كقولك يا لهف نفسي ان كان
الذي زعموا حقا اي ان كان الذي قالوه حقا نض عليه ابن بري ويشترط في حال
ان تكون ماضى خيال بمعنى يعتقد راجحا لا بمعنى تكبر والا لكان لازما نحو خال
زيد تكبر واغضب بنفسه وان لا تكون بمعنى ظلم بالمسألة نحو قولك خال القوس
اي ظلم بمعنى غش في مشيه ولا بمعنى صار ذا خال والا لكان لازما ايضا نحو قولك
خال زيد صار له خال ولا بمعنى نظر وابصر والا لكان متعديا لواحد نحو خال زيد
الهلل اي نظره وابصره ويشترط في علم ان تكون بمعنى اعتقد جازما او راجحا
لا بمعنى عرف والا لكان متعديا لواحد نحو علمت زيدا اي عرفت وهذه التفرقة بين
علم وعرف استدلالها بعضهم على ان متعلق العلم الكليات والمركبات ومتعلق

المعرفة الجزئيات والبسايط والصحيح ترادفها وعليه فمذهبة التفرقة بين المترادين
اي اختصاص احدهما عن الاخر بكم لفظي امر موكول لا اختبارا لعرف الحكمة لم نطلع عليها
الا ان فقيل وان لا تكون علم بمعنى انشقت شفته العليا والا لكان لازما نحو علم زيد
انشقت شفته العليا ومصدره العلم بضم العين وفيه ان ما ذكره مصدر علم بضم اللام
واما هنا بكسر ها ويشترط في راي ان تكون بمعنى اعتقد اعتقادا جازما او راجحا
ومثلهما راي الحليمه على الاصح لا بمعنى ابصر والا لكان متعديا لواحد نحو راي الشمس
ابصرها وان لا تكون بمعنى اصاب راكبه وان لا تكون مرادفة لاعتقد والا لكان
متعديا لواحد ايضا نحو راي ابو حنيفة حل كذا اي اعتقد ذلك وفيه عند بعضهم
في ذلك بمعنى ذهب اي ذهب الى كذا وان لا تكون بمعنى اشار والا لكان
متعديا لواحد ايضا نحو راي زيد كذا اي اشار به ويشترط في وجد ان تكون بمعنى
اعتقد اعتقادا جازما لا بمعنى اصاب والا لكان متعديا لواحد نحو وجد زيد
ضالته اي اصابها ومصدره الوجدان او الوجود وان لا يكون بمعنى استغنى
او حزن او حقد والا لكان لازما نحو وجد زيد اي صار ذا جده ومصدره الوجد
مثلث الواو والجد بكسر الجيم ووجد زيد على فقد محبوبته حزن ومصدره الوجد
يقع الواو ووجد زيد على عدوه حقد ومصدره الموحدة تقول اذا انوارت
التيار هذه الافعال المستوفاة لهذه الشروط **ظننت زيدا قايما فظننت فعل ماض**
وفاعل الظنن والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التام المضموم وزيد
مفعول والظننت وقايما مفعول ثاني له وكذا القول اي ومثله هذا القول في
اعراب ظننت زيدا قايما يقال في اعراب حسبت عمرا مقيما فحسبت فعل ماض
وفاعل الفعل حسب والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التام المضموم وزيد
ومقيما مفعول ثان وتقول زعمت راشدا صادقا فزعمت فعل ماض وفاعل
الفعل زعم والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التام المضموم وراشدا مفعول اول وزعم
وصادا مفعول ثان له وتقول خلت الهلال لا يجالفت فعل ماض وفاعل
الفعل خال والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التام المضموم والهلال مفعول اول وخال
ولا يجال مفعول ثان له وعلمت المستشار نا فلما فعلت فعل ماض وفاعل الفعل
علمت والفاعل ضمير المتكلم وحده وهو التام المضموم والمستشار مفعول اول ونا فلما
مفعول ثان ورايت الجود محبوبا فرايت فعل ماض وفاعل الفعل راي والفاعل

ضمير المتكلم وحده وهو التاء والجرود مفعول اول ومحبوب بامفعول ثان له **ووجدت**
الصدق مجيها فوجدت فعل ماض وفاعل الفعل وجد والفاعل ضمير المتكلم وحده
وهو التاء والصدق مفعول اول ومجيها مفعول ثان له هذا ما يتعلق بالقسم الاول
واما القسم الثاني وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين وليس معناه متعلقا بالقلب
الذي يقال له فعل التبصير نحو صيرت وجعلت ورددت وتركت واتخذت فقد اشأ
اليه المص بقوله **وما اشبه ذلك** اي وما اشبه هذه الافعال السبعة المذكورة التي
هي افعال القلوب في العمل المذكور من افعال التبصير **اي مما ينصب مفعولين اصلها**
المبتدأ والخبر وليس معناه متعلقا بالقلب يقال فيه اي في اعرابه بمثل هذا الاعراب
الذي قبل هذه الافعال السبعة المذكورة فعلم ان حصر ما ينصب المبتدأ والخبر في
السبعة المتقدمة ايضا في اي ما ينصب ذلك من افعال القلوب فلا ينافي قوله
هنا وما اشبه هذه الافعال السبعة وصنيد يشترط في جعل الذي ليس من افعال
القلوب ان يكون بمعنى صير لا بمعنى اعتقد راجحا والا كان من افعال القلوب نحو
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملأ اليك مفعول اول واناثا
مفعول الثاني وان لا يكون بمعنى اوجد او اوجب او قارب والا تعدي اليه
لمفعول واحد نحو وجعل الظلمات والنور اي اوجد ونحو جعلت الامر كذا اي
اوجيت له كذا ونحو قول الشاعر وقد جعلت اذا ما قتيت ثقلني ثوبي اي قارب
تقول في التمثيل لجعل الذي بمعنى صير جعلت الطين ابريقا وتقول في التمثيل ردت
العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق عصيدة **مخلوق** ملا يتعدي
من افعال القلوب للمفعولين بان لا يتعدي اصلا نحو فكر وتفكر او يتعدي لوحيد كعرف
وفهم نحو عرفت زيدا وفي المسئلة وما يتعدي لمفعولين غيرها اي ليس اصلها المبتدأ
والخبر من افعال القلوب والتبصير بل من افعال الخواس **نحو اعطيت زيدا درهما**
وكسوت عرا جبة **فانه اي** هذا القسم **ليس من النواسخ لان مفعولين ليس**
اصلها المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد درهم ولا عرجبة وظاهر هذا انه لا بد
في مفعولي جميع النواسخ من جهة جمل الثاني على الاول وجهة الا خبر عن الطين بانه
ابريق وعن العدو بانه صديق والجاهل بانه عالم والدقيق بانه عصيدة انما يأتي
على ضرب من الخوض وهو مجاز الاول وذو صاب ابو علي الفارسي وجمع متأخرون اليه
ان سمع ينصب المفعولين الذين اصلهما المبتدأ والخبر وليس من افعال القلوب ولا

من افعال التبصير بل من افعال الخواس بشرط ان يتعلق بما يسمع كالايمان وان يكون
الخبر فعلا ولا على النطق نحو سمعت النبي يقول وسمعت زيدا يقول فالتى في الاول وزيدا
في الثاني مفعول اول وجمله يقول في الاول ويقال في الثاني في عمل المفعول الثاني وجمهور
الحاة على ان سمع فيما ذكر متعدي لمفعول واحد وهو النبي صلى الله عليه وسلم في الاول وزيدا
في الثاني وجمله يقول في الاول ويقال في الثاني في عمل نصب على الحال من ذلك المفعول ثم
شرح في الكلام على التابع فقال **الباب السابع اي من المفعولات باب تابع**
الاسم المرفوع والمراد به اي بالتابع من حيث هو تابع **كل ثان** واو في من كل متاخر
اعرب باعراب اي بجنس اعراب **سابقه** ان وجد لارباب الحاصل والمتجدد
دايما ويذكر في كل ثان كما قال الشيخ المحققين الفتى فافوقه وكذا التاكيد المكرر
وعطف النسق المكرر لان كلا منهما ثان للمتبوع كالتابع للاول **خرج الخبر اي** خبر
المبتدأ **فانه يعرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد اي** كل متجدد
بسبب **دخول الناصب** اي وهو كان وان واخواتها **وخرج حال الاسم**
المنسوب نحو رايت زيدا ضاحكا فانه اي للحال المذكور **معرب باعراب**
سابقه الحاصل دون المتجدد رفع او جرا ومن ثم قال **ولا يتبع سابقه اذا**
زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع او الجرا نحو جازي زيد ضاحكا ومررت بزيدا
ضاحكا **وينقسم التابع اربعة اقسام** كما قاله الزجاجي **الفتى والعطف**
بيانا ونسقا **والتوكيد والبذر ونظر** واحد منها **كلام يخصه فالاول**
من تلك الاربعة **الفتى** ويراد به الصفة والوصف **وهو التابع المشتق بالفعل**
او المشتق بالقوة وسياتي في كلامه انه الجامد المهور بالمشتق ولهذا يخرج بقية
التتابع فانه لا يجب ان تكون مشتقة ولا هو ولا المشتق فلا يفرج في التوكيد
اللفظي مشتقا في نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول الفتى والثاني تأكيد لفظي
ولا يفرج في عطف النسق مشتقا ايضا نحو جاني رجل مسلم وصايم ومو ولا
بالمشتق نحو جاني زيد هذا ولهذا يعلم ما في شرح الفطر لمصنفه وقوله **الموجع لمبتدأ**
في المعارف **والمنحصر** اي في النكرات اي الاصل فيه ذلك والا فيجوز ان يكون
لمجرد نحو المدح والذم او الترحم والتاكيد **مثال التابع المشتق بالفعل نحو قوله**
جاني زيد العالم فانه اسم فاعل بحسب الاصل لكنه صار بحسب الاستعمال
كالهون والكافر فليس المراد منه المتجدد والحدث بل الثبوت والا سترار كالصفة

عنايب المرفوع

المشتقة قال حرف تعريف على الراجح لا موضوع لرحى تكون في النعت وليست مشتقة
بالفعل ومثال التابع **المشتق** لا بالفعل بل بالقوة نحو قولك **جاني زيد الدمشقي** فانه اي
الدمشقي وان لم يكن مشتقا بالفعل لكنه في قوة المشتق لانه في معنى المنسوب اليه **دمشق**
والمنسوب اسم مفعول وليس المراد بالمشتق بالفعل هنا اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
حدث منسوب لذلك المصدر لانه بهذا المعنى يشتر اسم الزمان واسم المكان واسم الالة ولا
ينعت بواحد منها بل **نعت** نقصد ونريد **بالمشتق** بالفعل **المشتق** **الرفع** وهو ما اخذ من
لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه ومثله قول بعضهم المشتق ما دل على مسمى ومعنى
قائم به وهو اسم **الفاعل** واسم **المفعول** وفيه العطف على جزء العلم **والصفة** **المشتبة**
واسم التفضيل وامثلة المبالغة لا غيرها من اسم الزمان والمكان والالة كما تقدم
فالخصر في كلامه بالنسبة لهذه الثلاثة **ونعت** نقصد ونريد **بالمشتق** بالقوة **لجامه**
وهو هنا ما لم يؤخذ من لفظ المصدر للدلالة على حدث وصاحبه **المفعول** ذلك
لجامه **بالمشتق** اي ما اقيم من الاسماء العارضة عن الاشتقاق بالمعنى المتقدم معناه
المشتق منها بالمعنى المذكور كونه يرجع اليه بالتاويل وذلك **كاسم** **الاشارة** غير
المجاوي نحو جاني زيد هذا اي الحاضر والمشار اليه ولما اسم الاشارة المجاوي فلا
يقع نعتا لانه ملازم للنصب على الظرفية فان وقع موقع النعت نحو مررت برجل
هذا او هناك او ثم كان النعت متعلقا بالمدح والذم لا بهيئة التحقيق **وكذا** **نعت** صاحب
نحو جاني رجل ذو مال اي صاحب مال ولما هو الطائفة التي بمعنى الذي فلا تقع نعتا
الا على القول باعتبار ما نحو مررت بالرجل ذي قام اي الذي قام **وكالمنسوب** اي
ما يصدق عليه هذا اللفظ والافعال اللفظ مشتق بالفعل وتقدم في كلامه مثال
المنسوب **وكالمصدر** الملتزم افراده وتذكيره نحو مررت برجل عدل وهو سمي فانه
بمعنى عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين واي نحو مررت برجل اي رجل
اي الكامل وكالمجته فان النعت بمضمونها في الحقيقة **والمراد بالايضاح** اي يكون
النعت موصفا لمبتوعه عندهم **رفع** **الاحتمال** اي ان يرفع عند الاشتراك اللفظي الواقع
بينه وبين غيره وذلك في المعارف اي فيما اذا كان المبتوع معرفة **كامثلا** اي كما
يعلم من مثالننا وهو جاني زيد العالم وزيد الدمشقي فان زيد المرشحات في هذا
الاسم فلا يدري من الجاني منهم فاذا قيل العالم والدمشقي ارتفع الاشتراك والاحتمال
وفيه ان الاشتراك قد يحصل في الصفة والنسبة فلا يرتفع الاشتراك بل يقرر واجب

بانهم جروا عليه وهو الغالب **والمراد بالتخصيص** اي يكون النعت مخصصا لمبتوعه عندهم
تقليد الاشتراك والاحتمال اي ان يقلل الاحتمال والاشتراك الواقع فيه وذلك في
التكرات اي فيما اذا كان المبتوع تكرة نحو جاني رجل فاضل ومررت بقاع عرج في
بالعين **والرالمهمتين** **والفا والجيم** اي **خشن** فكل من رجل وقاع يصدق على افراد
كثيرة فاذا قيل فاضل قل الاشتراك الواقع بين افراد الرجل واذا قيل عرج في قل الاشتراك
الواقع بين افراد القاع وقد علمت ان الاشتراك والاحتمال بمعنى واحد ولعل تعبير
المصم بالاحتمال في جانب المعارف وبالاشتراك في جانب التكرات مجرد تفتن اولها
كان الاشتراك في المعارف طاري وفي التكرات وضعي عبر في الاول بالاحتمال وفي
الثاني بالاشتراك ثم **النعت** من حيث هو **قسمان** **حقيقي** **وسببي** **ونه** اي
النعت باعتبار ما صدق بحسب الاستعمال وجد منه في الخارج **لا يخلوا اما ان**
يرفع ضمير المنعوت اصطلاحا **المستتر** ويجري عليه **اولا** بان يرفع ظاهرا
او ضميرا بارزا او يرفع ضمير المنعوت المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجري عليه **الاول**
هو الحقيقي **والثاني** باقسامه هو **السببي** **فالنعت الحقيقي** قد علمت مما رددناه
في تعريفه انه هو الرفع لضمير المنعوت المستتر **لجاري** **عليه** **من هوله** في المعنى لا ما رفع
ضمير المنعوت المستتر فقط لصدقه بنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه فان
حسن جاري على غير المنعوت مع رفعه لضمير المنعوت المستتر وقد صرح غالب الخا بانه
سببي وبعضهم سماه مجازيا فالقسام ثلاثة فلا يحسن التفرع **والنعت الحقيقي يتبع**
منعوت وجوب بحيث لا مانع ولم يقطع عن التسمية في اربعة من عشرة في واحد
من ثلاثة الرفع والنصب والجرو واحد من ثلاثة اخرى الافراد والتثنية والجمع
واحد من اثنين التذكير والتانيث **واحد من اثنين** اخرين **التعريف والتبشير**
تقول اذا اردت التمثيل لذلك **جاء** **زيد** **الفاضل** **زيد** **فاعل** **والفاضل** **نعت**
وهو اي **الفاضل** **نعت** حقيقي لانه رافع لضمير **منعوت** الذي هو **زيد** **المستتر**
وجار عليه فهو جار عليه من هوله في المعنى **وقد وافق** **منعوت** في اربعة من عشرة
وبيان ذلك ان **زيد** **الفاضل** **مفعولات** **والرفع** **واحد من ثلاثة وهي**
الرفع والنصب والجرو **وهي ايضا** **مزدان** **والافراد** **واحد من ثلاثة وهي**
الافراد والتثنية والجمع **وهي ايضا** **مذكران** **والذكر** **واحد من اثنين**
وهي **التذكير والتانيث** **وهي ايضا** **معرفة** **الاول** **علم** **والثاني** **اسم** **موصول**

والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتذكير فهذه اربعة من عشرة
وانما وافقه اي وافق هذا النعت منعوتة فيما ذكر لان النعت الحقيقي وان
كان غير منعوتة لفظا الا انه نفس منعوتة معنى والموافقة في المعنى تسمى
بالمماثلة لفظا ايضا اي فلا بد منها بخلاف المخالفة معنى فانما تشوبعهم المماثلة
لفظا ثم اشار الى جواب سوال مديح فقال لا يقال مع الموافقة بينهما معنى قد توجد
المخالفة بينهما لفظا في بعض هذه الامور الاربعة كما هو ظاهر السياق فقد
وجدت المخالفة بينهما في الاعراب في مثل مررت بسبيويرة هذا فان المنعوت
وهو سبيويرة مكسور اخره والنعت وهو هذا ساكن اخره فلم يتفقا في الاعراب
وكذا وجدت المخالفة بينهما في ذلك في مثل هذا جرح خرب فان المنعوت وهو جرح
مرفوع والنعت وهو خرب مجرور وقد وجدت المخالفة بينهما في الافراد وغيره
في مثل جاء عبد الله الظريف او بعلي بن الظريف او تابط شر الظريف
فان المنعوت وهو عبد الله وبعلي بن وتابط شر امركب الهول اضافة والثاني
مزي والثالث اسنادي والنعت وهو الظريف مفرد وقد وجدت المخالفة
بينهما فيما ذكر في مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت وهو رجل مفرد والنعت
وهو يكتب مركب من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في ذلك الفعل
جوارزا وقد وجدت المخالفة بينهما في التعريف والتذكير في مثل قوله تعالى ويل
للرحمة المرة الذي جمع فان المنعوت وهو هزة نكرة والنعت وهو الذي معرفة
وقوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب
شديد العقاب فان المنعوت وهو اسم الله معرفة بل اعرف المعارف والنعت وهو
شديد العقاب نكرة لان شديد صفة مشبهة وادفاه الفظية لا تفيد هاتفا
وانما يقل ما تقدم لانا نقول في الجواب عن القسم الاول المراد بالتعبير في الاعراب
اي في وجوه الثلاثة التي هي الرفع والنصب والمجرر ان يكون اي الاعراب لفظا
او محلا او تقدير او التبعية لهذا المعنى حاصلة لانه لا شك ان كلاما سبيويرة وهذا
في محله بالياء وجر مرفوع لفظا وخرب مرفوع تقدير بضمه مع من ظهورها حركة
المجاورة فقد توافق في المثالين المذكورين النعت والمنعوت في الاعراب ولم توجد
المخالفة بينهما في ذلك وتقول في الجواب عن القسم الثاني لا نسلم ان كلاما عبد الله
وبعلي بن وتابط شر امركب بل هو مفرد كما تقدم في بحث الكلام وعليه تسليم انه من

المركب فمعلوم المفرد هنا اذا المراد بالمفرد هنا اي في باب النعت ما ليس مشى
ولا مجموعا فيدخل في ذلك اي في المفرد لهذا المعنى العلم المركب باقسام
الثلاثة وكذا يدخل فيه هذا المعنى الجملة الخبرية اذا وقعت نعتا لشيء ليس مشى ومجموعا
وايضا النعت انما هو بمضمون او محمول الجملة اي ما تقول به مفردا لمركب
اذ مضمونها في المثال المذكور كانت وتقول في الجواب عن القسم الثالث ان كلاما الذي
وشديد العقاب ليس نعتا بل هو بدل او هو نعت مقطوع وقد صرح شيخ المحققين
بان النعت المقطوع يجوز مخالفة منعوتة تعريفيا وتذكيرا ومن ثم قيدت كلاما المص
فيما سبق بغير المقطوع ومن اعتبار مضمون الجملة وانما توصف باعتبار ذلك
بالافراد لا مانع من وصفها بالا اعتبار المذكور بالتذكير والتذكير فتوصف بالموافقة
لموصوفها فيما ذكر كما هو المفهوم من صيغته وهو مخالف لقول شيخ المحققين الجملة
ليست نكرة ولا معرفة فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتذكير
بالنعت المفرد وكما تكون الجملة من النعت الحقيقي كما مثل المص تكون من النعت
السببي نحو قولك مررت برجل قام ابوه اي قايم الاب فلا يخرج النعت بها عنهما
فان هذا النعت الذي وجب ان يوافق منعوتة في هذه الامور الاربعة
حقيقة الجارية على المنعوت لفظا ومعنى اما جريانه لفظا فلا بد ان يتابع له
في اعرابه وغيره ما تقدم واما جريانه معنى فلا بد ان يتبع في المعنى كما علم مما سبق
في كلامه ولا يخفى ان مثل النعت الحقيقي في الموافقة المذكورة القسم الثاني من النعت
السببي وهو الرفع لضمير المنعوت المستتر الذي لم يجر على المنعوت بل على غيره نحو
مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لا يقال يجوز ان يكون مراد المص حينئذ
بالحقيقي ما يشمل هذا القسم ومن ثم اقتصر على قوله ان الرفع لضمير المنعوت المستتر
لاننا نقول بنا في التعريف بقوله والنعت الحقيقي الخ وقد منع مانع من موافقة النعت
المذكور لمنعوتة في بعض هذه الامور المذكورة كان يكون النعت مما يستوي فيه
المذكر والمؤنث كعلامة ونسابة وهزه ورفع وصورة وجر الخ او يستوي فيه
ما ذكر والمفرد وغيره كعدو ورضي واسم التفضيل المجرر عن ال والاضافة الى معرفة
خوافض والنعت السببي قد علمت انه الجاري على غير من هو في المعنى وان رفع ضمير
المنعوت المستتر ويتبع حيث لم يرفع ضمير المنعوت المستتر منعوتة وجوبا في
اثنين فقط حاصلين من خمسة وهما واحد من وجوه الاعراب الثلاثة اي الرفع

والنصب والجر واحد من اثنين التعريف والتذكير ولا يلزم ان يتبع منعوتة في
 الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
 بل قد يتبع وقد لا يتبع كما سيجي به لكن يلزم ان يوافق ذلك النعت مرفوع الاسم
 الظاهر والضمير البارز في واحد من الوجة الثلاثة المذكورة في لفظة ضعيفة وواحدة
 من الوجهين الاخرين وهما التذكير والتانيث اتفاقا لا نه في الحقيقة نعت لاول اول
 فاذا كان ذلك الاسم الظاهر والضمير البارز مفردا مذكرا مثلا وجب ان يكون ذلك
 النعت كذلك في الاول على لفظة ضعيفة وفي الثاني اتفاقا وقد اشار المصنف الى ذلك
 بقوله **ويطابق** اي النعت السببي الذي لم يرفع ضمير المنعوت المستتر **مرفوع** الذي
 هو الاسم الظاهر والضمير البارز وجوبا في **اثنين من الخمسة الباقية** وهما
واحد من الافراد والتثنية والجمع على لفظة ضعيفة وفي لفظة لم يلزم افراد
 الفعل بل يلحق به علامة التثنية والجمع كما يلحق به علامة التانيث وقد اشتهرت تلك
 اللفظة بلفظة الكلوفي البراغيت فان الوصف محمول على الفعل في ذلك كما سيجي به
واحد من التذكير والتانيث اتفاقا وذلك نحو قولك مررت برجل قايمن
 ابواه وبرجل قايمن اباه وجاني غلام رجلين ضارباهما وجاني غلام رجلا
 ضاربوهما ونحو **مررت برجل قائم امه** وامرأة قائم ابوها وجاني غلام
 امرأة ضاربتة هي وجاني امه رجل ضاربها هو فكل من قايمن وضارباه وضارب
 ربوه خالف منعوتة ووافق مرفوعه **فقايمته** في المثال المذكور وهو مررت برجل قائم
 امه **تابعة** لرجل الذي هو منعوتها في **الجر وهو واحد من ثلاثة** وهي اي
 تلك وجوه الاعراب التي هي **الرفع والنصب والجر وتابعة** لرجل في **التذكير**
وهو واحد من اثنين وهما التعريف والتذكير تتبعه في التذكير واتفق انهما
 تتبعته في الافراد وهو كما علمت غير لازم وهو اي **قايمة** تبع وطابق **مرفوع**
 السببي **وهي امه في التانيث والافراد وهما اثنان من خمسة** وليس
 الا فصح اي القياس في النعت المذكور ما تقدم من الحاق علامة التثنية والجمع
 به كما اشار الى ذلك بقوله على لفظة **لا فصح** اي القياس في **النعت** السببي المذكور انه
 اذا رفع اسما ظاهرا او ضميرا بارزا **اثنى او مجموعا** تصحيا او تكسيرا **ان يكون** ذلك
 النعت مع ذلك المرفوع **كالفعل في الافراد** اي في لزوم كونه مفردا اذا رفع ما ذكر
 فالوصف في ذلك محمول على الفعل وهذا ما حكاه عامة النحاة فقد قال بعضهم حكى

ائمة النحوان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كالكلوفي البراغيت التي
 وخالف الزجاج فقال تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصح في الكلام لا تضعف
 الكلوفي البراغيت والفرق ان اصل الصفة كساير الاسماء التي تثني وتجمع وانما يمنع
 ذلك بالجر على الفعل فيجوز فيها وجهان فيحتمل مراعاة لمعنيين الامر من انصح اي
 قراءات شبهها بالفعل تقتضي عدم ذلك ومراعاة كونها اسما تقتضيها قال بعضهم
 وهو حسن لو ساعد عليه السماع وذلك **نحو قولك مررت برجلين قام ابوها**
 وبغلام رجلا ضاربها هو كما تقول قام ابوها وضاربها هو **مررت برجل قائم**
اباؤه وبغلام رجلا ضاربها هو كما تقول فقد اباهم وضاربهم **والاحسن**
جمع التكسير او التصحیح اي اذا رفع النعت جمع تكسيرا وتصحيح الجمع اي ان
 يوفق بذلك النعت مجموعا جمع تكسيرا على خلاف القياس وذلك **نحو قولك**
مررت برجل قعود غلامه وبرجلين قعود غلامهما وبرجل قعود غلامهم
 ومررت برجل قعود مسلموه او مسلموها او مسلموهم فهذا احسن من افراذه
 الذي هو القياس على الفعل نحو قولك قاعد غلامه او غلامها او غلامهم او مسلموه
 او مسلموها او مسلموهم ولا منافاة بين افضحة الافراد على الجمع مطلقا فيما تقدم
 واصنية الجمع تكسيرا على الافراد هنا لان ذلك لما كان هو القياس كلن ارفع
 وهذا لما كثر استتاله كان احسن والجمع تكسيرا احسن من جمعه تصحيا نحو قولك قاعد
 غلامه او غلامها او غلامهم او مسلموه او مسلموها او مسلموهم وقيل افراذه ارفع
 من تكسيره في ذلك وقيل ان تبع جمعا ايضا اي كان كل من المنعوت والاسم
 الظاهر جمعا فجمعه تكسيرا ارفع نحو قولك مررت برجل قايما اباهم والا فالافراد
 ارفع نحو قولك مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما وقد اتفقوا
 على ان الافراد ارفع من الجمع تصحيا فعلم ان قعود ارفع من قاعد وقاعد ارفع
 من قاعدين وان تعييد المص في الاسم الظاهر يكون جمع تكسيرا لا محالة بل مثل
 جمع التصحیح وقد وعدنا ان بان المص سيجي بان النعت السببي لا يلزم
 ان يتبع منعوتة في الاثنين الباقيين من الخمسة الاخرى بل قد يتبع وقد
 لا يتبع وقد نبه على ذلك هنا بقوله **ولا يلزم في النعت السببي ان يتبع**
 اي المنعوت في اثنين من **الخمسة الباقية** واحد من ثلاثة **وهي الافراد**

والفتنة واللع وواحد من اثنين وهما التذكير والتانيث لانه كما علمت مما قدمناه في المعنى تحت المرفوع به لا نعت للجاري عليه الذي هو الاول **ولذلك** اي لكونه ليس نعتا في المعنى الجاري عليه بل الاسم المرفوع **سببيا** اي لكونه وصفا قائما في المعنى بالسببي اي وهو الاسم الذي يلينه ويلين المنعوت سبب وعلاقة وهو الاسم الظاهر **المضاف اليه المفعول** اصطلاحا **كما مثلنا** اي كمثالنا وهو مرت برجل قائمته امه ومثل الاسم المذكور الضمير البارز كما علمت ويجوز تعدد النعت بلا خلاف ثم لما ذكر المص التعريف والتذكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة وقدم الكلام على المعرفة مع انها خلاف الاصل لا ندراج كل معرفة تحت النكرة من غير عكس لشرف المعرفة ولا خصارها وكثرة افراد النكرة وانتشارها ومن ثم بين المعرفة بالعدد والحد وانما التي بها بالحد ليتناق لرقوله والنكرة ما عدا ذلك ولقول الشيخ ابن مالك من تعرض لحد الغرض عن الوصول اليه دون استدراك عليه فقال **والمعارف ستة** وهي متفاوتة في التعريف فاعرفها الضمير لانه لا يفتقر الى ان يوصف بخلاف غيره لكن بعد لفظ الجلالة فقد ذكر بعضهم ان لفظ الجلالة اعرف المعارف اجماعا فلذلك قدم الضمير فقال **الاول منها المضم** ويقال له الضمير ونقدم وجه تسميته بذلك وهو اي المضم **مادل** وضعا على شخص **متكلم او** شخص **مخاطب او** شخص غائب لما قدمناه في باب الفاعل ان الضمير موضوع للجزئي لا المفهوم الكلي واستعمل في الجزئي حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا بل هو جزئي وضعا واستعمالا خرج احرف المضارعة لانها لا تادل على التكم والخطا والعينية وكذلك الخاف في اياك واليا في اياي والها في اياه وذلك **ثاني** ان بغير الف من انا فاني موضوعا للشخص المتكلم وحده غير معظم نفسه وان من انت بفتح التا فاني موضوعا للشخص المخاطب المذكور وهو فاني موضوعا بجملتها للشخص الغائب المذكور **وفرو عن** اي فروع هذه المذكورات **فروع** ان من انا غني فاني للمتكلم ومعه غيره اوله وحده معظم نفسه **وفروع** ان من انت بفتح التا فان من انت بكسر التا فانه للمفردة الموقوفة على مخاطبة وان من انتا المثنى المذكور والمونث المخاطب وان من انتم لجمع الذكور المخاطبين وان من انتن لجمع الاناث المخاطبات **وفروع هو** فانه بجملته للفردة الغائبة والمها من

المعارف

ها المثنى المذكور والمونث الغائب **والمها من** لجمع الذكور الغائبين وقبل الضمير كلمة **مما** **والمها من** لجمع الاناث الغائبات وهذا كله في الضمير المنفصل **وقس** على ذلك **الباقى** من الضمير المتصلة المستقرة والبارزة وتقدم بيان ذلك كله والكلام عليه مستوفى في باب الفاعل فلا عود ولا اعادة ولا يحسن ان الضمير متفاوتة في التعريف فاعرفها الضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وادعي غير الجمهور ان ضمير الغائب الغائبة على نكرة يكون نكرة ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا وقيل ان عاد على واجب التذكير كالحال والضمير فهو نكرة وان عاد على غيره كان معرفة ولما كان العلم بلفظ الجلالة لما تقدم بي الضمير في التعريف خلافا للسيرة في حيث ذهب اليه انه اي العلم عرف المعارف ذكر عقبه بقوله **والثاني** منها اي المعارف **العلم وهو اسم يعين** مساه اي يظهره ويجعله كانه مشاهد حاضر للعيان **بالعلم** فخرجت النكرات لانها لا تعين مساهها وخرج بقية المعارف لانها انما تعين مساهها بقية الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب والجمع في ضمير الغائب والاشارة الجنسية بالنسبة لا يتم الا بشارة ولعلم بالصلة بالنسبة للموصول والالف واللام والاضافة بالنسبة للمعرف فلما تم هذا العلم انما شخص بان يكون موضوعا لشخص معين **كريد للذكر وهذه للمونث** واما جنسي بان يكون موضوعا للجنس واما هوية المعينة في الذهن باعتبار ذلك المعين كاسماحة فانه وضع للجنس وما هوية السبع الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور وكثالة فانه وضع للجنس وما هوية الثعلب الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور ثم لا يخفى انه لا يجوز ان يستعمل كل من اسماحة وثالة وذواله في نفس هذه الماهية لكن بالنظر لما وجدت فيه من الافراد فيقال اسماحة اشجع من ثالة وثالة احميل من ذواله اي صاحب هذه الماهية اشجع من صاحب هذه الماهية وصاحب هذه الماهية احميل من صاحب هذه الماهية ويجوز ان يستعمل في الفرد نفسه لكن باعتبار تلك الماهية فنقول لكل اسيد رايته هذا اسماحة وكل ثعلب رايته هذا ثالة وكل ذئب رايته هذا ذواله وكلاهما استعمال حقيقي فان راعيت في الاستعمال الثاني خصوص ذلك الفرد كقولك هذا اسماحة الذي اكل فلا قابلا ميس كان استعمالا مجازيا وفي كلام بعض الحنابلة العلم الجنسي ليس يعلم في عرف اهل المنطق لان نظرهم

الى المعنى وعلم في عرف اهل العربية لان نظرهم الى الاحكام اللفظية وهذا من باب
تخلف الاصطلاح حين يحسب اختلاف النظر بين وهو كما ترى يشير الى ان العلم الجنسي
معرفة لفظ لا معنى واليه انما ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجاهل
ابن هشام وادعي بعضهم انه معرفة لفظ ومعنى وما كان اسم الاشارة الى العلم
في التعريف خلافا لابن خال السراج حيث ذهب الى انه اي اسم الاشارة اعرف
المعارف قال لانك تعرفه بعينك وقلبك ذكره عقبه بقوله **والثالث**
منها اسم الاشارة وهو اي اسم الاشارة اي اللفظ المسمى بهذا الاسم عند الحاجة
ما وضع فسمى في اشارة اليه حسية اليه باحدا لا غضا فلا دور في
اخذ الاشارة في تعريف اسم الاشارة لان المعنى ما تطلق عليه الحاجة هذا اللفظ
وهو ما وضع للاشارة اليه واورد على هذا التعريف لفظ المشار اليه
لانه وضع للاشارة اليه واجيب بان الاشارة تعتبر في المشار اليه
ليست الحسية بل اعم ومن هذا تعلم ان اسم الاشارة لا يشار بها الا الى مشاهد
محسوسة فلا يشير بها الى غير ذلك كان يشير اليه منزلة المشاهدة المحسوسة
ولا يخفى ان المسمى اما ان يكون مذكرا او مؤنثا وكل واحد منهما اما ان يكون مفردا او
مجموعا فلا قسم ستة وقد اشار الى ذلك المصنف بقوله **ويكون** اي اسم الاشارة
للمذكر والمؤنث اي مفردا ومثنيها **وجميعها** اذ من هذا المفرد المذكور اي الشخص
الموصوف بما ذكره هذا المفهوم ليستعمل في الجز المذكور حتى يكون كليا وضمما جزيا
استعمالا بل هو جزوي وضمما واستعمالا كما تقدم في الضمير **وهذه** بكسر الدال
التي تكون لها او بكسر هاء مع الاشباع او بدونه من **هذه** للمفردة **المؤنث**
ويشار اليها بنى ايضا **وان** من **هذان** **لمثنى المذكر** **وتان** من **هاتان** **لمثنى**
المؤنث حالة الرفع وهذين وهاتين في حالتي نصب والجر **اولا** من **هولاء**
لمع مطلقا **اي الجمع المذكور والمؤنث** العاقل وغيره وهو العاقل الكرم وهو مدود عند
الجاهلين مقصور عند غيرهم والمد اولي المشار اليه ستة والمشار به خمسة
الصيغ الخمسة كلها للتقريب ويؤتى بذلك وتلك وتلك وتلك بالتحفيف
اولا لتلك بالتقصير للتوسط ويؤتى بالبعيد حسا ورتبة بذلك وتلك وتلك
وتلك بالشد يد **اولا** لتلك بالمد فقد علمت من هذان المراتب ثلاثة وان

اللام

اللام لا تلحق المثنى ولا الجمع مدودا وان حالة البعد في المثنى يدل علم بالبتنة
النون واوليك بالمد لا يوتي بها للتوسط بل للبعد لان حالته في البعد والتوسط
حالة واحدة ولا يخفى ان هذه الكاف اي الواحدة لا اسم الاشارة حرف بانها
لان اسم الاشارة لا يضاف لكن يقصر فيها تصرف الكاف لاسمية غالبا
فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التنثية وعلامة الجمع
فقول ذاك وذاك وذاك وذاك وذاك ومن غير الغالب ان تفتح للمذكر وتكسر
للمؤنث ولا تلحقها علامة تنثية ولا علامة جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا
ولا تلحقها علامة تنثية ولا علامة جمع وما كان الاسم لموصول يلى اسم الاشارة
في التعريف ذكره عقبه بقوله **والرابع** منها **اسم الموصول وهو ما افتقر**
الى الوصل بجملة خبرية محتملة للصد والكذب في نفسها مبنية على اطلاق
في مقام التهويل او يجرى **اي** يتم بها الفائدة او وصف صريح **واققر**
الى عايد يعود على ذلك الاسم الموصول او ما هو خلف ومن ثم لا يجوز ان يرتفع زيد
يخرج في قولك الذي خرج زيد لانه يؤدي الى خلوة الصفة من العايد وخلفه خرج
بقولنا ابد الشكر الموصوفة بما ذكر فانها وان اقصرت لتلك لكن حال كونها موصوفة
لا ابد ودخل بقولنا او وصف صريح ان الموصولة لا يبالا توصولا لا بالوصف
للمذكور كالضارب والمضروب وقد ذكر وان الاعراب الذي يستحقه ال
في نحو الضارب انتقل الى ذلك الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها
وقد الغز بعضهم في ذلك بقوله حاجيتكم بخبر واما الشمان واول اعرابه في الثاني
وخرج بقوله الى عايد الموصول الحر في لانه وان افتقر ابد الى الوصل بما ذكر لكن لا يفتقر
الى عايد وانما اشترط في الجملة ان تكون خبرية لان الموصول وضع وصلة الى وصف
المعارف بالجل نحو الضارب الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون
خبرية وانما اشترط كونها معصودة للمخاطب لان وضع الموصول على ارباب فيؤتى
بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من
انصافه بمضمون تلك الصلة الا في مقام التهويل فيجس اربابها نحو فغشيه من
اليوم ما غشيههم وقولنا او ما هو خلف ليدخل نحو قول الشاعر
واستلذي في رحمة الله اطعم اي في رحمتك فاوقع الظاهر موقع الضمير قال
ابو علي الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا قال الشيخ ابو حيان هذا لم يجز سيبويه

في خبر المتدافع احيى ان لا يجوز عنده في الصلاة ثم لا يخفى ان الموصول الاسمي قسمان بعض
 في معناه لا يتجاوز الى غيره ومشارك بين معان مختلفة باللفظ واحد وعلى الاول
 اقتصر المصنف شهيد على المتدري فقال **وهذا الموصول الذي هو نوص في معناه**
يقع بعضه على المفرد المذكور وبعضه على المفرد الموثق وبعضه على مثنى ما
وبعضه على جموعها نحو الذي فانه للمفرد المذكور علما او غير اي للشخص الموصوف
 بذلك لا لهذا المفهوم ليستعمل في الجزء المذكور حتى يكون كليا واضعا جزئيا استعماله
 بل هو جزئي وضعا واستعماله كما تقدم في الضمير واسم الانشارة **والتي فانسها**
للمفردة الموثقة عامة وغيرها **واللذان فامثلي المذكور** رفعها والذان نصبها وجر
واللذان فانه ثلثي الموثق رفعها والذان نصبها وجر **والاولى** مقصورا كالعلمي وقد
 يعد **والذين** بالياء في الاحوال كلها عند اكثر العرب وقد يقال جاء اللذان فانها جمع المذكور
والاثنى واللاي الاول للعالمين كثيرا ونحوهم قليلا والثاني للعالمين فقط **جمع الموثق**
 علما وغيره وقد تحذف يا وهما كقبا لكسرة فيقال الاثنى واللاي وقد يتعارض اللوي
 والاولى فيقع كل منهما مكان الآخر فيقال جاء اللوي قاموا كما يقال جاء الاولين ولما كان
 المعروف بالياء الاسم الموصول في التعريف ذكر عقبه قوله **والخامس منها الموصوف**
بالالف واللام اي يجمعها كما ذهب اليه الخليل وسيبويه بخلاف بينهما في ذلك
 كما قال الشيخ ابن مالك وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازيدة هي في همزة وصل ام اصلية فهي
 همزة قطع قال الخليل بالثاني وانما وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه
 بالاول وانما فقت مع ان الاصل في همزة وصل الكسرة لكثرة الاستعمال وقيل المعروف باللام
 فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف وقيل المعروف بالهمزة فقط واللام لا دخل لها في التعريف
 وانما زيدت لتفريق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام وذلك للمعرف **كالمجمل المذكور**
والمرأة الموثقة ولا يخفى ان الالموفة على ثلاثة اقسام اما ان تكون لتعريف الجنس
 والحقيقة من حيث هي وتسمى لام الجنس ولازم الحقيقة نحو قوله تعالى وجعلنا من الماء
 كل شيء حي وقوله صلى الله عليه وسلم اهلك الناس الدرهم والدينار والماثون
 الجنس والحقيقة في ضمن جميع افرادها حقيقة او غيرا وتسمى لام الاستفهام في الحقيقة
 في الاول والعرف في الثاني نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا والثاني
 نحو قولك جمع الامير الصباغة لان المراد من ذلك عرفانه جمع صباغة بلده او ملكه
 لا جميع صباغة الدنيا وفيه ان ال في الصباغة كما قال المصنف في التصريح بموصولة

لا يجوز

ادعوه هردا ذهبا او مفرودا اخضر او لالا اول

لا معرفة التي للام فيها ويرد بان هذا الوصف مما غلبت عليه الاسمية قال فيه معرفة
 كما تقدم واما ان تكون لتعريف الشيء الموصوف وتسمى لام العهد وذلك المعروف واما
 ان يذكر مصحوبا بناصر نحو قوله في زجاجة الزجاج او كناية نحو قوله تعالى
 وليس الذكر كالأُنثى فان الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه بما في قولها نذرت
 لك ما في بطني محررا فان ذلك كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ان يعلم المخاطب
 مصحوبا قبل ذكره من غير ان يجري ذكره خوفا للقاضي اذ لم يكن في البلد الا قاض واحد
 مشهور والثالث ان يكون مصحوبا حاضرا حسا كقولك لاخري وقد شتم انسانا
 حاضرا بالجلس لا تشتم الرجل او علم كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثم لا يخفى ان المعروف
 بالانجسية قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب على بعض من يستحقه حتى التحق
 بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كالعقبة ثم اشار الى ما به ختام المعاد
 بقوله **والسادس منها المضاف اضافة محضة** اي تفيده التعريف والتخصيص
 وهو المضاف الي واحد من هذه المعارف الخمسة المتقدمة **فالمضاف الي**
الضمير كقومي والمضاف الي العلم نحو غلام زيد والمضاف الي اسم لاشارة
نحو غلام هذا والمضاف الي الموصوف نحو غلام الذي قام والمضاف الي
المعروف بالالف واللام نحو غلام الرجل بخلاف المضاف اضافة غير محضة
 بان لا تفيده الاضافة ذلك بان كان غير مضاف لواحد من المذكورات بل كان مضافا
 اضافة لفظية **اضافة الوصف الي معوله كضارب زيد عند اول ان فهو**
باق على تفكيكه لان اضافته غير محضة اي لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا بل
 هي لمجرد التخفيف وانما قيد لهم اسم الفاعل بالان او غدا لان اسم الفاعل لا يعمل عمل
 الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فيكون مجرور في محل نصب به بخلاف ما اذا
 كان بمعنى الماضي فانه لا يكون مضافا لمعوله ثم لا يخفى انهم ذكروا ان المضاف الي شئ
 من هذه المعارف يكون في رتبة ما اضيف اليه الا ما المضاف الي الضمير فانه في رتبة
 العلم دون الضمير قال ابن هشام في شرح القطر والدرر ان ذلك انك تقول مررت بزيد
 صاحبك فقص العلم بلا شئ المضاف الي الضمير فلو كان في رتبة الضمير كانه انت الصفة
 اعرف من الموصوف ولا يجوز ان تكون الصفة اعرف من موصوفها بل دونه او مساوية
 له انتهى ثم لا يخفى ايضا انه قد اتفق في بعض الاستعمالات انه غلب هذا المعروف بالالف
 على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية وقيل له العلم بالغلبة كان عباس

ضاقة

فانه غلب على سيدنا عبد الله دون اخوته ثم اشار الى ما لاجله ذكرت هذه المعارف بقوله
في اي هذه المعارف الستة بالنسبة الى باب النعت على ثلاثة اقسام
الاول منها ما لا ينفك ولا ينفك به وهو الضمير اما الله لا ينفك فلا ينفك عن
عن الايضاح الذي الغرض الاصيل من نعت المعرفة لانه واضح لكونه نفسا في مسما
لا ينفك عن غيره وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وجوز الكسائي نعت ضمير الغائب وجعل منه
قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وهو واثق له محمول على البدل عند الجمهور لان ضمير
الغائب نعت في مسماه اذ اقرن مرجعه نحو جاني زيد فاياه ضربت ثم حملوا نعت المجر والذم
وغرها على نعت الايضاح طرد الباب **واما الله لا ينفك به فانه ليس مشتقا ولا**
مولا بالاشتقاق والثاني منها ما ينفك ولا ينفك به وهو العلم الشخصي وظاهر
كلهم ولو بالغلبة بان كان صفة في الاصل لكن في البسطة لشيخ الاسلام زكريا ان
العلم بالغلبة يصح ان يقع نعتا باعتبار اصله قبل العملية وبني عليه جواز كون الرحمن
نعتا للفظ الجلالة مع كونه علما بالغلبة **اما الله ينفك** فلا يحتاج الى الايضاح
لان ما قد يقع الاشتراك في فيه اي المعارض بسبب التكرار في وضع العلم
اتفاقا فقد قال في البسيط الاشتراك في الاعلام اتفاقا في غير مقصود بالتوضيح وان وضع
الاسم العلم لم يقصد مشاركة غيره له اما المشاركة حصلت بعد الوضع فمعرفة
المسمى باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريف العلم بكونه اتفاقا
غير مقصود للتوضيح بخلاف اشتراك النكرة فانه مقصود بوضع التوضيح في كل مسمى غير
معين **واما الله ينفك** فليجوز **ولعدم تاويله بالمشق** لما يشترط في العلم
والمشق من **النفاذ لان العلم يدل على الوحدة لا غير** **والمشق يدل على التعدد**
اي يصلح لان يدل على متعدد والا فالمشتق كل واحد في ذاته لا تعدد فيه والتعدد فيه
انما هو باعتبار صدق على افراد **والثالث منها ما ينفك وينفك به وهو الباقي من**
تلك المعارف الستة وهي اي تلك المعارف التي هي الباقي **لاشارة** اي اسم لاشارة
والاسم للموصول والاسم للمعرف بالالف واللام والاسم **النفاذ الى واحد**
منها اي المعارف الستة وما ذكره من الموصول ينفك به وينفك بخالفه قول شيخ
الحققين وقوع الموصول موصوفا لم يعرف له مثالا قطعيا والظاهر انه يستغنى عن
الصفة بالصلة اي فلا حاجة لنعته وحينئذ تكون الاقسام اربعة على حسب
ما تقتضيه القسمة العقلية ومثل لفي البسيط بالجملة مجعلة الاقسام ثلاثة في نظر

ثم لم يلبس المعرفة اخذ في بيان النكرة واخرها مع انها الاصل لما تقدم الذي منه كثرة افرادها
وانتشارها ومن ثم عرفها بتعريف التعريف الاول بما هو في قوة العدا اشار اليه بقوله
والنكرات ما سوى ذلك اي سوى المتقدم ذكره من المعارف لانه لا واسطة بينها خلافا
لمن اشتها وجعل من ذلك الاسم الحالي من ال والتنوين كاي ومنى وكيف والتعريف الثاني
بالحد اشار اليه بقوله **وهي** اي النكرة التي هي مفرد النكرات **ما اسم شائع في افراد جنس**
موجود اي مفهوم كل موجود ذلك الجنس بوجود افراد **في الخارج** كرجل اي هذا اللفظ
فانه شائع في جنس الرجال اي صادق على كل فرد من افراد الرجال فانه موضوع
لمفهوم كل وهو المذكور من بني ادم اي لهذا الجنس الصادق على كل فرد من افراده التي هي زيد
وعمر وبكر وغير ذلك وذلك الجنس موجود وتحقق بوجود تلك الافراد في الخارج يطلق على
كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك
الفرد كاعلمت **وهي اسم شائع في افراد جنس** اي مفهوم كل **متعدد وجوده** بوجود افراد
المقدر للوجود في الخارج **كشخص** اي هذا اللفظ **فانه لم توضع على ان تكون خاصة كنه**
وانما هي موضوعة وموضع اسم الاحساس التي لها افراد موجودة وحاصلة في الخارج
كرجل فهي موضوعة لمفهوم كل وهو الكوكب النجاري اي لهذا الجنس الصادق على كل فرد
من افراده لو وجد في الخارج بحيث لو وُجد شيء اطلق عليه هذا الاسم اطلاقا حقيقيا
من حيث كون ذلك الجنس موجودا فيه لا من حيث خصوص ذلك الفرد كما من نظيره **فقط**
ان تصدق على متعدد موجود في الخارج كان غورا جلا كذلك اي حقيقة
ان يصدق على علي متعدد موجود في الخارج لصدقه على ذلك بالفعل فان قيل تعذر
النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الاشارة والموصول لان لفظا انما شائع
في افراد مفهوم المتكلم وحده يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا وانت شائع
في افراد مفهوم المذكر المخاطب وهو شائع في افراد مفهوم المذكر الغائب كذلك ولفظ
ذات شائع في افراد مفهوم الواحد المذكر لشار اليه يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا
وافظ الذي مثلا شائع في افراد مفهوم الواحد المذكور فانه يستعمل في كل منها كذلك
اجيب بان المراد بالشيء في قوله حد الشائع في افراد المفهوم الكلي الذي هو موضوع
اللفظ كاعلمت وكل من الضمير واسم الاشارة والموصول ليس موضوعا للمفهوم الكلي
وانما واحد منها موضوع لكل فرد بعينه من افراد ذلك المفهوم الكلي كاعلمت انها جزئيا
وضعا واستعمالا نعم على المذهب الثاني انها موضوعة للمفهوم الكلي لتستعمل في جزء

يحتاج الى الجواب عن هذا السؤال قال بعضهم وقد اشار اليه في البسيط بقوله واما
 الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة وان كان مقصودا للوضع الا انه اشترك
 في المعنى للمعين فلذلك لم يفتح في التعريف بخلاف اشتراك النكرة فانه في كل مسمى غير معين
 فلذلك اقترن الاشتراك انتهى فليست امل فقد علم ان النكرة قصدت على متعدد فهي محتاجة
 الى ما يخصها والى ذلك اشار المصنف بقوله **جميع الاجناس من النكرات الجامعة**
كرجل تفتت لا بها ولا حياجا الى التخصيص ولا يفتت بها نحو هذا اذ لم يتوكل
بالمشتق فان اولت به فتت بها نحو مرة بقاء ع في اي خشن وبرجل اسدي شجاع
في غير عدم التاويل بالمشتق كالا علوم في ذلك الحكم اي في تعريفها وعدم
 التفتت بها ثم لما اجل في قوله ان العلم يفتت وان كل اسم لاشارة والموصول
 والمعرف بالالف واللام والمضاف الي واحد من المعارف الستة يفتت
 ويفتت به اخذ في بيان ما يفتت به بعض ذلك بقوله **والعلم يفتت بما ذكر**
بعدم من المعارف فيفتت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف
واللام والمضاف الى واحد منها اي من المعارف الستة التي هي الضمير والعلم واسم
 الاشارة والمعرف بالالف واللام وانما يفتت بالمضاف الى الضمير لانه في رتبة العلم
 كاسم **واسم الاشارة لا يفتت** بكل اسم من هذه المعارف بل لا يفتت منها
الا بما فيه الالف واللام سواء كانت المعرفة له او زائدة فيه لانه لا يفتت بربط
 بالاسم الموصول او موصولة بدليل ما ياتي في التمثيل وكأنه لم يقل للمعرف بالالف واللام
 لذلك وقد قال شيخ الحققين لا يقع من الموصولات نعتا الا ما فيه الالف واللام لمشاربته
 للمصفة نحو الذي والى واللاوي بخلاف من وما انتهى وانما اشترط في نعت اسم
 الاشارة ان يكون فيه اللام والالف لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل
 الابهام الحاصل في اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس الاشارة
 اليه اذا كان محض المتكلم لجناس متعددة فاذا لحي بالجنس المقرون
 اي المعرف بالالف واللام **اي وفي معنى ذلك** الاسم الموصول الذي هو ال
 والمقرون به لان الصلة لابد ان تكون معبودة كما علمت والا فقلت قاصرة على ان
 هذا التوجيه ربما خالف قول شيخ الحققين توجيهها لكون اسم الاشارة اعرف
 من المقرون لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول
 اللام يعرف بالقلب دون العين انتهى وقد تقدم ذلك عن ابن السراج اي لان اسم الاشارة

معه الاشارة المحسية **تقول في نعت العلم باسم الاشارة جازي هذا اي**
الحاضر فهو وول بالمشتق وسكت عما به الموصول وعما يفتت به المعرف بالالف
 وعما يفتت به المضاف الي واحد من المعارف الستة لكنه ذكر في الامثلة الانية
 ما يعلم منه ان المعرف بالالف واللام يفتت باسم الاشارة وبالموصول وبالمعرف
 بالالف واللام ولا يخفى انه يفتت ايضا بالمضاف الي المعرف بالالف واللام
 والمضاف الي اسم الاشارة والمضاف الي الموصول واما المضاف الي واحد من
 المعارف يفتت بمضاف مثله وبالمعرف بالالف واللام وباسم الاشارة
وتقول في نعت الموصول اسمي جازي وتقول في نعت بالمعرف
بالالف واللام جازي الحسن وجهه وتقول في نعت بالمضاف الي
معرفة من تلك المعارف الستة جازي صاحب باضافة الي الضمير لان
 ما اضيف الي الضمير في رتبة العلم كما تقدم او صاحب زيد بالاضافة
 الي العلم او صاحب هذا بالاضافة الي اسم الاشارة او صاحب الذي
 قام بالاضافة الي الموصول او صاحب الرجل بالاضافة الي المعرف بالالف
 واللام او صاحب غلام بالاضافة الي المعرف بالاضافة الي الضمير
 او صاحب غلام زيد او صاحب غلام هذا او صاحب غلام الذي قام او صاحب
 غلام الرجل وتقول في نعت اسم الاشارة بالاسم الموصول المقرون بال الزائدة
 الازمنة **جاء هذا الذي قام ابو اي القايم ابو** وتقول في نعت بالجنس
 اي باسم الجنس المعرف بالالف واللام **جاء هذا الرجل اي الحاضر** وتقول
 في نعت المضاف المقرون بال الموصولة **جاء هذا الضارب الرجل** ثم اشار
 الي مثال نعت المقرون بال كانه توهم انه ذكر ما يفتت به او كانه الذي قبله فقال
 وتقول في نعت المقرون بال **بمثله** جال الرجل الكامل وقد يمنع نعت و
 في نحو جاني رجل فأكرت الرجل كما صرح به المصنف في التصريح اي لانه حل محل
 الضمير وقد الغن بعض الفضلاء بقوله افتني يا نحوي المقوف بالام قالون نعت غير
 وبالموصول **جاء الرجل الذي قام ابو اي القايم ابو** وباسم الاشارة
جاء الرجل هذا اي الحاضر ويفتت ايضا بالمضاف الي واحد من هذه الثلاثة
 نحو جال الرجل محب العلم ومحب الذي قام ابو ومحب هذا ثم لا يخفى انه علم
 ما سبق ان كل اسم الاشارة والموصول اعرف من المعرف بال

الذي قام ابو اي القايم ابو
 الحقيقة بمعنى من المعرف والموصولة

وكل ما اضيف الي شي من هذه المعارف فهو في رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الي الضمير
فانه في رتبة العلم واما الصفة لا تكون اعرف من موصوفها بل دونها او مساوية
له وحينئذ يشأتوقف في صحة نعت المعروف بال باسم الاشارة وبالموصول
وبالمضاف الي واحد من هذه المعارف الستة وتقول في نعت المضاف الي واحد
من هذه الستة جاء في صاحبك وعلوم زيد صاحب عمرو وعلوم هذا
صاحب هذا وعلوم الذي قام ابوه صاحب الذي قام ابوه وعلوم الرجل صاحب
المرأة وجاء في الكامل وجاء في هذا **فالرفع للنفث في هذه الامثلة**
جميعها عامل لفظي وهو **ما رفع للمنصوت نغظا** وذلك فيما عدا اسم الاشارة
او محذورا وذلك في اسم الاشارة وقيل الرفع للنفث معنوي وهو كونه تابعا
ولما رفع من الكلام على النعت الذي هو الاول من التوابع شري في الكلام على
الثاني منها فقال **والثاني من التوابع التوكيد** ودر بما قيل له التاكيد بالهجرة
وبابها الفاعلي القياس في نظيره من خوراس وهو لغوي وصناعي فمنه
اللفظي احكام الشيء ومعناه الصناعي تمكين الشيء في النفس والمراد به الموكد
وهو اي التاكيد بالمعنى المذكور ضربان لفظي منسوب للفظ ومعنوي
منسوب للمعنى **فاللفظي هو اعادة الاول** اي الذي اعيد به المعنى الاول
ملتبسا بلفظه اي بذلك اللفظ **ويكون في الكلمات الثلاث اي الاسم**
والفعل والحرف ويكون في الجملة ايضا **فالاول كان زيد والثاني**
كقام قام والثالث نعم نعم والرابع ذهب زيد ذهب زيد واعادة
الاول اي والذي اعيد به المعنى الاول ملتبسا بمرادفه اي مرادف ذلك
اللفظ كجاءت اسد وجلس قعد زيد لكن قال بعضهم جلوس ما كان عن قيام
والعود ما كان عن اضطجاع **ونعم جبر** لكن في كلام شيخ المحققين ان نعم تقع بعد
الاستفهام دون جبر ومن ثم لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان اولي شموله
ما ذكر سابقا ذكر وشموله كما قال بعضهم يجوز زيد عطشان نظشان وحسن بسن
قال فان كلام من نظشان ونس توكيد لفظي وليس مرادف بدليل انه لا يفرد كل
من المترادفين بغير افراده قال الجلال بن هشام في شرح الفطر وليس من التوكيد
قول المؤذن الله اكبر الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة
ثم اشار الي فائدة التوكيد بقوله **واجب اي بالتوكيد اللفظي بقسبيته**

نقص التفسير ورفع احتمال السهو والغفلة عن التكلم اي جعل مدلوله مقرونا
محققا ثابتا بحيث لا يظن به غير مثله اذا قلت جاني زيد زيد وليك اسد ج
بالثاني لا يتوهم ان الجاني غيره كعمرو ومثله وذئب مثله وانما ذكر زيد وليك اسد ج
السروبي والغفلة ويقولنا المعنى الاول ينفع ما قيل يرد على كلامه نحو بابا بابا
وسورة وسورة وصفا صفا وكاد كما من قولك قرأت الكتاب بابا بابا وقرأت
القرآن سورة سورة ومن قوله تعالى وجار بك والمك صفا صفا وقوله تعالى
كلوا اذا ذكك الارض دكا دكا فانه وان اعيد في ذلك الاول بلفظه لكن لا بمعناه
بل بمعنى يغير الاول فانه المراد بابا بعد باب وسورة بعد سورة وصفا بعد صفا
وكاد بعد دك فليس تأكيدا فهو حان على التاويل ومن غير التاكيد ايضا قوله
تعالى في سورة الرساوت ويل يومئذ للكذابين ويل يومئذ للكذابين الى وقوله
تعالى في سورة الرحمن فباي الاربع تكذب بان فباي الاربع تكذب بان الى لان
كل مرة ذكرته فيها جملة بين ذلك فهي باعتبار معنى اخر غير الاول كما بينه غير واحد
من المفسرين **او انما جى به خوف النسيان** اي نسيان الاول **او انما جى به خوف**
عدم الاصفا اي الاول **او انما جى به خوف عدم الاعتناء** بالاول **من السامع**
وفيه ان خوف النسيان وخوف عدم الاصفا لازم للتقرير فافائدة لذكرها
بعده ومن ثم اقتصر عليه صاحب التلخيص واجيب بانه وان لم يرد ذلك للتقرير الا انه فوق
ما بين القصد الي مجرد التقرير والقصد الي خوف النسيان او خوف عدم الاصفا فالجمع
بينها انسب بمقصود الكتاب فعلم ان التوكيد بمعنى الموكد اللفظي هو التابع الدال على تقرير
متبوعه او خوف نسيانه او خوف عدم الاصفا اليه او خوف عدم الاعتناء به وفيه
ان هذا التعريف يصدق بعطف البيان فانه يقرر متبوعه واما **التوكيد المعنوي**
فهو التابع الرفع احتمال نقدي بضافة اي مضاف الي المتبوع **او الرفع احتمال**
ارادة الخصوص بما ظاهر العموم اي بمتبوع ظاهر العموم فلفظ ارادة معطوف
على تقدير ويجوز ان يكون معطوفا على اضافة اي احتمال ارادة **فالتابع جنس**
اي كالجنس لانه يشمل المحدود وغيره **والرفع الي اخره فصل** كالفضل لانه يخرج
بقية التوابع وفيه انه لا يخرج البدل في نحو قولك مرتب بقومك واعم واخبرهم صفيهم
وكبرهم فانه تابع رافع لاحتمال ارادة الخصوص بما ظاهر العموم واجيب بان المقصود
بالذات من التوكيد الرفع المذكور وليس ذلك هو المقصود من البدل وانما هذا

عارض جامن مخصوص هذه المادة **وعلى التوكيد المضموني في الغرض الاول وهو**
الاحتمال **تقدير** **اضافة** اي مضاف الي المتبوع بلفظ النفس مجازا فان اريد
 بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي كان بدلا واو في كلامه مانعة لخلو
 لجواز الجمع بينهما وحينئذ يجب تقديم النفس وقيل يحسن لأن النفس كملت عبارة
 عن الجنة حقيقة والعين عبارة عنها مجازا ويؤيد بها حال كون النفس والعين
مضافين في ضمير المتبوع اي الموكد **بفتح** **حال** **كون الضمير** **مطابقا** **اي** **الموكد في الافراد**
ان كان ذلك الموكد مفردا والتذكير ان كان ذلك الموكد مذكرا او مطابقا في
فروعها وهي اي تلك الفروع **الثاني** **لانه** **في التذكير** **والثنية** **والجمع** **لانها**
 فرع الافراد فيؤيد بالضمير مونثا ان كان ذلك الموكد مونثا وفي به مثنى او مجموعا ان ذلك
 الموكد مثنى او مجموعا ويؤيد بالنفس والعين مع الباء الموحدة ودونها **تقول** اذا اردت
 التمثيل للفرد المذكر **جان** **في** **هذا التركيب** **تقدير** **مضاف الي زيد** الذي هو
 المتبوع **وانه** **حذف** **ذلك المضاف** **وان استنادا** **جالي** **زيد** **من الاستناد الجازم**
بالنقص وهو استناد الشيء الي غير من هو له والاصل جار رسول زيد مثله وحذف
 المضاف واستند الفعل الي المضاف اليه الذي هو زيد على حذف قوله تعالى واسئل
 القرية اي اهلها بان اعاني القرية لم تستعمل في الامل بل في الانية فاذا اردت رفع
 احتمال هذا الجازم **اثبات الحقيقة** **فانك** **تقول** **جازم** **نفسه** **او عينه**
 او بنفسه او بعينه **فترفع** **بذكر النفس** **والعين** **احتمال كون الجاهي رسول**
زيد او خيرا او ثقله او نحو ذلك من ما وبساية اي ما بينه وبين زيد من الوسيلة
 وعلاقة كتابه فقد رفعت بذكر النفس والعين احتمال تقدير مضاف **مضاف**
 الي المتبوع وقد اضفتها الي ضمير الموكد وهو مفرد مذكر وتقول اذا اردت التمثيل
 للفردة الموثقة جات هذه نفسها او عينها او بنفسها او بعينها فترفع بذكر
 النفس والعين احتمال كون الجاهي رسولا الي اخر ما تقدم وقد اضفت لفظ النفس
 والعين الي ضمير الموكد وهو مفرد قبل وهذا يصح من النجاة بان العالم الشخصي مجوز
 التجوز به وهو مخالف لتمثيل الاصوليين بثلث النص الذي لا يختل غير معناه ولو معنى مجازيا
 وفيه نظر لا يخفى فالمطابقة في الضمير واما لفظ النفس والعين فتكون في ذلك اي
 للفرد المذكر والمؤنث مفردا لا غير وقد اشار الي ذلك بقوله **لفظ النفس والعين**
في توكيد المفرد المؤنث يجب ان يكون **كلفظها في توكيد المفرد المذكر في الافراد**

اي في الاثبات بهما مفردين فانك كما علمت **تقول** **جات** **هذه** **نفسها** **او عينها**
 او بنفسها او بعينها **بافراد** **كل من النفس والعين** كما تقول جازم بنفسه
 او بنفسه او بعينه **بافراد** **ها** **واضافتهما** **الي ضمير الموكد** **مطابقا** **في الافراد**
 والتذكير **والثاني** **واما لفظها في توكيد** **المثنى** **مطلقا** **فاوجب** **ان يكون مفردا**
 بل لا فصح كما علمت يعلم من كلامه الذي مجموعا على فعل بضم العين **واما لفظها في توكيد**
الجمع **كذلك** **فوجب** **ان يكون مجموعا** **كذلك** **فقول** **للمص** **تجمع** **اي انت النفس والعين جمع**
قوله على فعل **اي** **وجوبه في الثاني** **وعلى** **الافصح** **في الاول** **واذا اردت** **التمثيل** **للمثنى** **تقول**
في توكيد **المثنى** **مطلقا** **جا** **الزيدان** **او الهندان** **انفسهما** **او عينهما** **او بانفسهما**
 او باعينهما **ولا تاتي** **بجمع** **كثيرة** **كفوس** **وعيون** **ولا جمع** **قوله** **على** **غير** **فعل** **بالنسبة** **للعين** **كاعيان**
 ويجوز ان لا تجمع هذه الجمع اي جمع قلة على فعل بل تاتي به امام مفردا مضافا الي ضمير ذلك
 المثنى فتقول نفسها وعينها **واما** **مثنى** **مضافا** **لذلك الضمير** **فتقول** **نفسها** **وعينها**
وهو **اي الجمع** **على فعل** **افصح** **من الافراد** **اي** **افرادها** **افصح** **من** **الثنائية** **فمن** **ثنيتهما**
 التي هي الاصل لان فيه اجتماع ثنتين **واذا اردت** **ان** **تمثل** **الجمع** **تقول** **في توكيد**
الجمع **المذكر** **جا** **الزيدون** **انفسهم** **او عينهم** **او بانفسهم** **او باعينهم** **لا غير**
 ولا يجوز ان تقول نفسهم او عينهم بالافراد ولا تقول نفوسهم او عيونهم بالجمع
 كثرة **وتقول** **في توكيد** **جمع المؤنث جات الهندات انفسهن** **او عينهن** **لا غير**
 ولا يجوز ان تقول نفسهن وعينهن بالافراد ولا تقول نفوسهن ولا عيونهن
 بالجمع كثرة فعلم ان الاثبات بالنفس والعين مجموعتين على فعل افصح في المثنى ووا
 في الجمع مذكر او مونثا **واوجبه** **الشيخ ابو حيان** **في المثنى** **ايضا** **ومنع** **الافراد**
 والثنائية فيه وقال لم يقل به احد ورد بان ابن اياز جاز ذلك تعالى بن معطي
 ونقل ابن كيسان سماع الثنية ثم ان قولهم ان احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر
 النفس والعين نازع فيه جمع منهم ابن عصفور وقالوا انما يضعف الاحتمال ولا يرتفع من اصله
 وعن سيبويه انه لا يرتفع المجاز المذكور حتى تجمع الفاظ التوكيد وقد يقال ذكر النفس
 والعين صار قرينة على رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحا هذا وفي كلام شيخ
 المحققين ان التوكيد اللفظي يوجب به لهذا الغرض ايضا اي لرفع احتمال تقدير مضافة
 الي المتبوع حيث ذكر ان السامع قد يظن بالشك المجوز لان التكلم ربما ينسب الفعل
 الي شئ والمراد ما يتعلق به نحو قطع الامير اللص اي قطع من ذويه فيجب اما توكيد لفظ

والافراد اي افرادها

وعيونهم

المنسوب اليه فيقال لا يبر الا يبر او تكرر معنى وذلك بالنفس او العين انتهى
وقد يقال على تسليم استواء هذين الامرين في الاستعمال المذكور كما هو ظاهر
صنيعه يجوز ان يكون ما ذكره المصنف غالبا الخاة بين الغرض الاصيل الذي
وضع له كل من التاكيد اللفظي والمعنوي فاله تضر مشاركة اللفظي المعنوي في بعض
مفاداته **وجي التوكيد المعنوي في الغرض الثاني وهو رفع احتمال اداة الخسوف**
بما ظاهر العموم بلفظ كلاً وكلنا وكل واجمع وتوابعه فيوفي في توكيد المتن
المذكور **وفي توكيد المؤنث** بكلمات حال كون كلنا وكلنا مضافين الى
ضمير المؤنث بفتح الكاف نحو ما زيدان كلاًهما وجاءت المرأتان كلتاهما
ورأت الزيد بن كليهما والمرأتين كلتيهما **وجي في توكيد ماله اجر ايضاً وقوع**
بعضها موقوعه سواء تعددت في ذاتها او باعتبار عامله بكل حال كونها
مضافة الى ضمير المؤنث بفتح الكاف مطابقاً له تدكيراً وتانيثاً وافراداً وجمعاً
ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيته وامام جميعاً في قوله تعالى
خلق لكم ما في الارض جميعاً فهو حال لا تأكيد والاصل جميعه فحذف الغرض
واما كل في قول القائل يا اشبه الناس كل الناس بالقر فهو نعت لا تأكيد اي
الحاملين **تقول في توكيد المفرد المذكور الذي اجر متعددة** باعتبار عامله اشريت
العبد كلاً وتقول في المفرد المذكور الذي له اجر متعددة في ذاته لكونه دالاً على
جماعة **جا الجيش كلاً** وتقول في توكيد المفرد المؤنث الذي له اجر متعددة
في ذاته لكونه دالاً على جماعة **جات القبيلة كلاً** وتقول في توكيد اسم الجمع
المذكور جاً القوم كلاً وتقول في توكيد اسم الجمع **المؤنث جات النساء** كلاً
وظاهر صنيعه انه لا يجوز جاً الجيش كلاً اي كلاً لا يجوز جات القبيلة كلاً وانه
لا يجوز جاً القوم كلاً ولا النساء كلاً وان من لفظ الجيش والقبيلة ليس بجمع ولام
راغوا فيها الجنس وهو شي واحد **فرفع بذكر كل وكلاً** احتمال ارادة الخصوص
اي احتمال كون الجاهي بعض المذكور اي احد الزيد بن واحد المرأتين او بعض
الجيش او بعض القبيلة او بعض القوم او بعض النساء وان عبرت **بالكل** اي بقولك
الزيدان والمرأتان والجيش والقبيلة والقوم والنساء عن البعض اي عن ذلك
البعض **مجاناً** وفيه ان المحقق قال التوكيد بكلاً وكلنا ليس لرفع توهم عدم الشمول
لان المتن في مدلوله لا يطلق على الواحد اطلاقاً اي فاحتمال اطلاقه على الواحد

والجوز انما
الظاهر هو ان
الضمير هو

منقول

منتف انتهى وسبب التجوز في اطلاق الكل وارادة البعض **لما لم يقتض الحال**
ما ذكر عن الجي لفظاً **ولا انك جعلت الفعل الواقع من البعض** ما ذكره **الواقع**
من الكل ما لفظاً ثبت ذلك **بنا على انهم في حكم شخص واحد** فقد رقت توهم
عدم الشمول في ذلك ومن ثم لا يقال اختصم الزيدان كلاًهما لاستغناء الاحتمال المذكور ضرورة
ان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين فاكتر ولا يقال جاني زيد كلاًهما لعدم تجري زيد
في ذاته بحيث يمح ان يقع بعض تلك الاجر موقوعه وباعتبار عامله اذ لا يبعث زيد
في الجي وحكي بعضهم الاجماع على جوازها واختاره الشيخ ابن مالك واحتج له بان التوكيد
قد ياتي لجرد التوكيد لمر الاحتمال كما توابعه كل باجمع ولا احتمال برفع به لرفعه بكل
واجب عنه الشيخ ابو حيان بان المعنى اذا كان يفيد اللفظ حقيقة لا حاجة للفظ
اخر يوكده الا ان ثبت به رواية عن العرب ولم يسمع هذا المثال انتهى اي بخلاف
التاكيد باجمع بعد كل مسموع هذا وفي التوضيح ان كل وكلاً وكلتا يوتي به الغرض
الاول اي لرفع احتمال تقدير مضاف الى المتبوع وبني عليه بعض مشيخ شيوخنا
انه لا حاجة لتذكر الغرض الاول لا موجود في الغرض الثاني فذكره مستدرك
لما استغنا عنه بالثاني كذا قل **ويختلف كلاً في هذا الغرض** وهو رفع احتمال
ارادة الخصوص بما ظاهر العموم **اجمع** في المفرد المذكور **وجمعاً** في المفرد المؤنث **واجمعون**
في جمع المذكور **وجمع** في جمع المؤنث **فتقول جاً الجيش اجمع** فهو خلف عن كلاً وجاءت
القبيلة جمعاً في خلف كلاًهما **وجاً القوم اجمعون** فهو خلف عن كلهم وجاءت **النساء**
جمع في خلف عن كلهن **قال الله تعالى غوينهم اجمعين** فعلم من كلامه ان كلاً
من اجمع وجمعاً يجمع الاول على اجمعين والثاني على جمع وانه لا يشئ كل منهما وهو كذلك
لانه لم يسمع ولما كان قد يتوهم من كون اجمع تخلف كل ان يمتنع الجمع بينهما قال **وان ثبت**
جعت بين كل وجمع في المذكور وجمعاً في المؤنث حيث اردت مزيداً لتأكيد لكن بشرط
تقدم كل على اجمع وجمعاً ما علمت ان كل هي الاصل وان اجمع وجمعاً كالسابع لكل
في قاعدة التقوية بالدلالة على الاحاطة والشمول ومن ثم كانت خلفاً عنها وفتوا
عدم العطف كما سيأتي في كلامه **فتقول** في المفرد المذكور **جاً الجيش كلاً** اجمع ولا تقل
واجمع **وكذا الباقي** من الامثلة **فتقول** في المفرد المذكور **جات القبيلة كلاً**
جمعاً وفي جمع المذكور **جاً القوم كلاً اجمعون** **والنساء كلاً اجمع** **قال الله تعالى**
فسجدوا لآدم **كلهم اجمعون** ثم ان اريد زيادة التأكيد جى بعد اجمع باكتف فاصح

تقع

فاتبع وبعدها بكمنا فبعضا فبعضا لان هذه الصيغة تدل على الاجتماع ولتدرة التاكيد
 بذلك لم يتعرض له ولم وفي كلام شيخ المحققين اذ الردة الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي
 اي بتسميته قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم اجمع واخواته من اكنع وابضع واتبع انتهى
 اي فتقول جاء الجيش نفسه عينه كله اجمع اكنع ابضع ابع وجات القبيلة نفسها عينها
 كلها اجمعا كفا بعضا بمتا وقد علمت وجه تقديم النفس على العين وتقدم كل على اجمع
 واما تقدم النفس والعين على كل فلاون الا حاطة التي هي مدلول كل صيغة للنفس
 والموصوف مقدم على صفة واما تقدم اكنع على ابضع واتبع فلكونه اظهر منها
 في الفادة الجمعية لانه ما خوذ من قولهم حول كعب اي تام وهذا المعنى خاف فيها
 لان ابضع من مصدر تبضع العرق اي سال لان السيلون غالبا لا يكون له بعد
 اجتماع واتبع من التبع وهو طو العنق وبعضهم توقف في تقدم كل من ابضع واتبع
 على الآخر وفي كلام الزمخشري وابن الحاجب تقدم ابع على ابضع وكنع المحققين
 ان المشهور عكس ذلك وفي كلام ابن عصفور وانت بالخيار بين ابع واتبع وابضع
 فايها شئت قدمت وان حذفت اجمع لم تاتي بما بعد هاتر شرع يتكلم على
 ما يخالف فيه التوكيد التعت بقوله **والتوكيد من حيث هو بخالف التعت**
في امور ثلاثة حسب ما ذكرها **احد ما انه** اي التوكيد المعنوي **لا يتبع كنه**
عند البصريين لان جميع اقواله الفاظه معارف بعضها بالاضافة وهو النفس
 والعين وكل وكلا وكلا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعا وجمعا
 وتوابعها ومن ثم تنصب جمالا والقول بانها معارف بنية الاضافة لانهما مضى
 للضمير حذفت العلم به بنا فيه ما قدمناه من ان الضمير لا يحذف من الفاظ التاكيد
 التي تصاف اليه وخرج بالمعنوي اللفظي فانه يتبع كنه نحو جاني رجل ويا بصرين
 الكوفيين فانهم اجازوا تأكيد النكرة قال الجبال بن هشام وهو الصحيح حيث كان
 التوكيد محذورا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو اعتكفت اسبوعا وقول الشاعر كنه
 يا ليت عدة حول كله رجب اي بخلاف صمت زما كله لان النكرة غير محدودة
 ولا صمت شهر نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة **والثاني** من تلك
 الامور **ان الفاظه** اي التوكيد المعنوي **لا يعطف بعضها على بعض**
 خوفا لانه الطرارة لان الفاظ التاكيد مستقلة فلو عطف ثخان كعطف الشيء
 على نفسه وخرج بالمعنوي اللفظي فان الفاظه يعطف بعضها على بعض نحو والله ثم

والله **والثالث** من تلك الامور **انه** اي التاكيد مطلقا **لا يقطع عن مبعده**
 لانه يعبر كقطع الشيء عن نفسه لما تقدم **اي عطف التعت** فيمن اي في هذه الامور الثلاثة
 فانه يتبع النكر ويجوز عطف بعض الفاظه على بعض ويجوز قطعه عن متبوعه لاستقلاله
 بنفسه **والثالث من التواع العطف وهو اي العطف بمعنى المعطوف ضربان عطف**
بيان اي معطوف ببيان وعطف نسق اي معطوف منسوق فقطط اي معطوف
البيان اي للبيان هو التابع الجامد المحض اي الذي لا يؤول بالمشق وفي معنى الجامد
 ما يجري مجراه كالصفات التي علبت عليها الاسمية بحيث صارت تجري عليها الصفات فلا
 تجري هي على موصوف **الذي جي به** اي بذلك الجامد وما في معناه **لا يضاح متبوعه**
 وبيانه **في المعارف** اي الذي يحصل باجتماع مع متبوعه من الايضاح والبيان
 ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط ان يكون عطف البيان في ذاته اوضح من
 المتبوع بل ذلك هو الغالب وعليه يحمل قول بعض المتقدمين ويكون عطف البيان
 اوضح من المتبوع فنزل منه منزلة الكلمة الجلية من الكلمة الخفية اذ ترجمتها بها
 وذلك نحو العقار والخمر والسرطان والذئب انتهى ومن ثم قال في المعنى من الخطا
 قول كثير من النحويين في نحو مرت بهذا الرجل ان الرجل نعت اي لا عطف بيان
 قال ابن مالك اكثر النحويين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهم ان
 عطف البيان لا يكون الا خص من متبوعه اي وليس كذلك فانه من الجوامد
 بمنزلة النعت في المشتق ولا يمنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدي
 ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني ومن
 توهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من الاثاري حيث قال يجب ان يزيد
 الاسم الثاني على الاول بكونه معروفا لانه لا يكون الا بعد اسم مشتق الا ترى انك
 اذا قلت مرت بولدك زيد قد خصصت واحدا من اولاده فان لم يكن له الاول ولد واحد
 كان به لا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك فالا يضاح بالجامد في المعارف
 كقول الاعرابي لما قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان نأقني نقت
 اي رقي خفرا فاحملني على غيرهما فقال لسيدنا عمر كذب ولم يحمله فحلف على ذلك
اقسم بالله ابو حفص ثم ما مسها من نقب ولا دير فاغفر الله لمن كان في
 اي حث في بيته **فعر عطف بيان علي ابو حفص** ذكر لا يضاحه لا شتهان
 بهذا الاسم كمن من اشتباهه به الكنية والا يضاح في المعارف بما في معني

الجامد كقوله تعالى قل اعوذ برب الفلق الناس ملك الناس الله الناس فان كلامه بك
 الناس والله الناس عطف بيان كما عربه النحوي لانه من الصفات التي علت عليها
 الاسمية بدليل عدم جريانه على موصوف ووصفه ان يقال ملك عظيم والله واحد
 نبه عليه في المعنى حيث قال النحوي ومن الوهم قول النحوي في ملك الناس الناس
 انها عطف بيان والصواب انها نعتان وقد يحاب بانها اجري مجرى الجوامد لا يستعملون
 غير جاردين على موصوف وتجري عليها الصفات نحو قولنا الله واحد وملك عظيم انتهى
 وفي هذا الكلام تصريح بجواز تعدد عطف البيان وقال ابو حيان لا اعلم عن النحاة شيئا
 في جواز تعدد عطف البيان الذي جئ به **في التخصيص** اي تخصيص متبوعه **في النكرات**
نحو قوله تعالى ما صمد يد ما صمد يد فصدر يد عطف بيان ما ذكر في التخصيص تصد
 الباب الصمد وغيره وهذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ومنع جمهورهم
 ذلك وخص عطف البيان بالمعارف ووجب في النكرات البدلية بدل كل قال
 لان النكرات مجهولة والمجهول لا يبين ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص
 من بعض والاخص يبين غير الاخص وقد تقدم في المعارف ان كون عطف البيان
 اوضح من متبوعه هو الغالب وقد يجي عطف البيان بغير الايضاح والتخصيص كالمدرج
 ومنه قول النحوي ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل
 الله الكعبة البيت الحرام جئ به لجر المدرج ومن تمثيل المص بما ذكر يعلم انه عطف
 البيان **يوافق النعت في الايضاح والتخصيص** لما علم ان الغرض الاصل منه
 الايضاح في المعارف والتخصيص في النكرات ويوافق النعت الحقيقي في ان الحال
 فيه هو العامل في متبوعه وفي انه اي عطف البيان **يتبع ما قبله في**
اربعة من عشرة في واحد من وجوه الاربعة النكروثة اي الرفع والنصب
 والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتشكيك
 وواحد من التذكير والتانيث **ويقال في اي عطف البيان النعت**
في الجود المحض اي الذي لا يؤول بمشتق لما علم ان النعت لا يكون مشتقا بالفعل
 او مؤولا به وعطف البيان لا بد ان يكون جامدا محضا وحيداً يكون سدا للجملة
 من قولهم يا هذا الجملة عطف بيان فيه نظر لانه مؤول بالمشتق فعلم ان الجامد
 المذكور يخرج النعت بقوله الذي جئ به انه يخرج بقية التوابع فانه لا يوتي
 بشئ منها لا محل الا بوضاح والتخصيص وقد عرّب عطف البيان بدلاي بدل

كلام

كل من كل وذلك فيما اذا جاز ان محل التابع محل المتبوع واللام مجري بينهما فرق ولا يخفى انه
 فرق بينهما من وجوه اخر منها انه عطف البيان لا يقع فعلا ولا تابعا للفعل بخلاف
 البدل ومنها ان عطف البيان كما علمت يقصد به الايضاح او التخصيص بخلاف
 البدل ومنها ان عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك بخلاف
 البدل ومنها ان العامل في البدل غير العامل في البدل منه فهو من جملة اخرى
 والعامل في عطف البيان هو العامل في المعطوف عليه المبين ومن ثم تقول
 في التثنية يا اخانا زيد بالنصب ان كان عطف بيان ويا اخانا زيد بالضم ان كان بدلا
 لان التقدير على الثاني يا اخانا يا زيد ومن ثم تعين اعراب نوافل من قول القائل
 ايا اخويناه عبيد شمس ونوافل عطف بيان على اخويناه لا بد له منه لانه لا يقال
 يا نوافل بالنصب بل يا نوافل بالضم وتعين اعراب بشر من قول القائل انا ابن
 التارك البكري بشر عطف بيان على البكري لا بد له منه لعدم حلول الثاني
 محل الاول لان ما فيه الالف واللام لا يضاف الا لما فيه ذلك عند الجر وهو خالف
 للجر وقد نقل ابن هشام في شرطه وجية البدل لان محل البدل منه بانهم
 يغتفرون في التولي ما لا يغتفرون في الاول بدليل انهم جوزوا في انك انت ان يكون
 انت بدلا من الكاف مع انه لا يجوز ان انت هذا ما يتعلق بالضرب الاول الذي هو
 عطف البيان ولما ضرب الثاني هو عطف النسق فقد شرع فيه بقوله
وعطف النسق اي النسق اي المنظوم هو التابع للتوسيط بينه وبين
متبوعه احد حروف العطف التي بيانها **التابع جنس اي كالجنس**
 من حيث انه يشمل جميع التوابع **والمتوسط اي فصل اي كالفصل** من حيث
 انه اخرج ما عدل المحرود من باقي التوابع وفيه انه لا يخرج النعت المعطوف
 نحو جازيد العاقل والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد
 حروف العطف واخرج ما بعد حرف التفسير نحو **عندي عبيد اي ذهب**
فان ما بعد حرف التفسير تابع ما قبله على انه عطف بيان او بدلا قال
 في التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا **العطف نسق لان**
 حرف التفسير الذي هو ليس من حروف العطف **وسمى نسقا لان النسق**
 المنظم وما بعد حرف العطف **على نظم ما قبله في اعرابه ونسقه وانما**
 كان النسق المنظم لانه يقال هذا على نسق هذا اي على نظم وحروف العطف

على الاصح تسعة باسقاط اما الكسورة الزهراء اما الثانية في نحو قوله تعالى
فاما ما بعد واما ان لان العاطف انما هو الواو المقترنة بها ولو كانت للعطف
 للنم دخول حرف العطف على مثله واما اما الاولي في نحو الآية المذكورة فليست
 عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ونقل ابن عصفور
 اتفاقا لخا على ان العاطف هو الواو وقال بعضهم عدما في حرف العطف سهو ظاهر
 ومقابل الاصح ما نقل عن اكثر النحاة ان اما المذكورة هي العاطفة واستدل بان الواو لو كان
 هي العاطفة لكانت للجمع في نحو هذا المثال ونحو الكلام فيه لا حد الشئيين فاما هي
 العاطفة وهي في ذلك شبهة باو وفي كلام ابن الانباري وهي اقعد في باب
 الشك من اول ان صدر الكلام مع او على اليقين ثم يطرأ الشك فيسري من آخر الكلام
 الي اوله واما اما فالكلام على الشك من اوله وفي كلام شيخ المحققين الحق ان الواو هي
 العاطفة واما لا حد الشئيين غير عاطفة والواو في نحو اما الى الجنة اما الى نار مقدره
 انتهى وحرف العطف قسما ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى اي الاعراب والحكم
 وهو ستة الواو والفاو ثم وحى واوام وما يقتضي التشريك في اللفظ اي الترادف
 فقط اي دون المعنى اي الحكم وهو ثلاثة بل ولكن ولا **فالاو** من القسم الاول
الواو وهي اصل حرف العطف موضوعه **مطلق الجمع** اي الجمع بين المتعاطفين
 في الحكم المطلق اي الحاصل من غير قيد حاصل بقبيلته بان يكون المعطوف بها
 سابقا على المعطوف في الزمان او **مما احب** بان يكون زمنها واحدا **وبعدية**
 بان يكون متاخرا عن المعطوف عليه في الزمان ولا يستفاد شي منها وانما استفاد
القبيلة او المصاحبة او البعدية بامر خارج اما لكون ذلك هو الواقع او **التعقيب**
بالظرف المفيد لذلك فالظرف نحو قوله **جان زيد وعمو قبله او بعده او معه**
 والواقع نحو قوله تعالى والسجدي واركي وقوله تعالى بوجي اليك والي الذين من قبلك
 وقول العرب اختصر زيد وعمو وقوله تعالى فاجنيه واصحاب السفينة وقوله تعالى
 لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وقوله تعالى وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا **فاذا**
خام الكلام عن ذلك احتمل للمعاني الثلاثة اي القبيلية والمصاحبة والبعدية
على السواء لا مرجح لجملة على واحد منها وقيل عمل على البعدية اي الترتيب ورده شيخ
 المحققين بانه لو كانت للترتيب اي موضوعه له لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب
 سجدا وقولوا حطة قوله تعالى في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا

لان القصة واحدة انتهى اي فلو يجوز ان يتقدم في احدي اليتين ما تاخر في الاخرى
 وفي شرح الكتاب اي كتاب سنن الاو خفش اجمع الخويون واللغويون من البصريين
 والكوفيين على ان الواو ليست للترتيب واستدل على ذلك بامور منها ان الصحابة
 وهم اهل اللسان قالوا للنبى صلى الله عليه وسلم في امر الصفاء والمروة بمم بندا فقال
 ابد واما بندا الله به فلو فهم اهل اللسان منها الترتيب لما سألوا وحكي عن الشافعي
 انه ذهب الي انها تعيد الترتيب ولذلك ذهب الي وجوب ترتيب الاعضاء
 في الوضوء انتهى واقول ذهب الي فادتها الترتيب القر او ههشام وثعلب
 من الكوفيين وقطرب من البصريين وهو ينافي في الاجماع الذي تقدم عن
 الاو خفش ولم اقف على ان احدا من ائمتنا نقل عن امامنا الشافعي الاستدلال
 المذكور وقد علمت انه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق لان المطلق في المثال
 ليس للتعقيب بالاطلاق الذي هو عدم القيد كما فعل الفقهاء حيث فرقوا بين مطلق
 لما والمطلق لان ذلك اصطلاح لهم في بعض انواع المياة وما هنا اصطلاح لغوي
 هذا كله بالنسبة للوضع واما بالنسبة للاستعمال فالاكثر مجيها للمعنية والمصاحبة
 والكثير مجيها للبعدية والترتيب وعكس الترتيب والبعدية قليل **والثاني** من ذلك
الفاو هي موضوعه **للتعقيب** اي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو ذكر العطف
 المفصل على الجمل **والتعقيب** اي كون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير
 مهلة وتراخ كنه في كل شئ **حسب الحال** اي ذلك الشئ الذي لا يوق به **نحو قوله**
في عطف المفرد جازي زيدا وعمو اذا كان **عمو جازي زيدا** **بلا مهلة** وتراخ في الزمن
 بينهما فلو قلت ما جازي زيد وعمو كنت نافية التعقيب محي **عمو** ويجي **زيد** وتقول
 في عطف جملة على جملة قام زيد ففعل عمرو اذا كان عمرو قعد عقب قيام زيد من غير
 تراخ ومهلة فانها تعيد كون مضمون الجملة التي بعدها عقب مضمون الجملة التي قبلها
 بلا تراخ ومهلة **نحو تزوج زيد فولد له اذ لم يكن بين التزوج والولادة الا**
مهلة الجمل والظاهر ان المراد عمدة الجمل غالبها ولعله مراد المص بقوله اذ لم يكن
 بينهما الا مهلة وان كانت بينهما مهلة متطاولة ويحتمل ان مراده مهلة الجمل وان كان
 اكثرها وتقول دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بينهما اقامة تقطع
 السفر فهذا تعقيب حقيقي وان تراخي الزمن بين التزوج والولادة وبين دخول
 البصرة وبعدها وقيل هو من التعقيب المجازي واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب

بأن الترتيب لازم للتعقيب فلا حاجة لذكره واجب بانه نص عليه ليعلم اعتباره
في الوضع **واعترض** على افادته الترتيب الذي هو المعنى **الاول** بتخلفه في قوله
تعالى **اهلكناهم في نهار واحد** لان مجي الباس بسبب لاهلك فهو متقدم عليه
فهو من عكس الترتيب ومن ثم استدلل به المفسر على عدم افادة الترتيب مع قوله
كما علمت بان الواو تفيد الترتيب وهو غريب **واجيب بانه** الشان والحال فيه
على تقدير الارادة اي اردنا **اهلكناهم في نهار واحد** الذي هو الالهلاك
بياتاهذا وفي كلام شيخ المحققين ان هذا من عطف المفصل على الجمل اي من
الترتيب الذي نرى نحو ونادي نوح ربه فقال رب ان ابن من اهلي لان تبيت الباس
تفصيل للاهلاك الجمل او الفاء في ذلك بمعنى الواو كما قيل به في قول امر القيس
بسقط اللوي بين الدخول فهو مل فالفاء في ذلك نايب عن الواو لانه لا يقال
زيد بين عمرو وخالد وان كان اجيب عنه بان التقدير بين مواضع الدخول فواضع حومل
كما يجوز جلست بين العلم فالرهاد **واعترض** على افادته **الغاية** وهو التعقيب
بتخلفه في قوله تعالى **والذي اخرج المرء فجعله غشا احوي** اي يابس اسودا
فان المرء لا يصير مجرد خروجه يابس اسودا **واجيب بانه** اي الشان والحال فيه
على تقدير شيء محذوف تقديره **فمضت مدة** اي لا يتخلف مثل ذلك عنها غالباً
فجعله غشا احوي ومثل هذا يقال في قوله تعالى **لم تر ان الله انزل من السماء ماء**
فتصبح الارض مخضرة اي فتضئ مدة فتصبح الارض مخضرة وفيه لم قدر الله
هنا دون تزوج زيد فولد له وادخل البصرة فالكوفة **او ان الفاء بمعنى ثم**
فالفاء في ذلك نايبة عن ثم كما نابت عنها في قوله تعالى فخلقنا العلقمة مضغة
فخلقنا المضغة عظما فكسوت العظام بالترخي المعطوفات **والثالث** من ذلك
ثم وهي موضوعة للترتيب وقد علمت **والترخي** والمهلة في الر من وهو ضد
التعقيب وذلك نحو قولك **جازيد ثم عمرو** اذا كان مجي عمرو بعد مجي زيد
بمرلة وترخي فلو قلت ما جاني زيد ثم عمرو كنت نافيا لترخي مجي عمرو عن مجي زيد
واعترض على افادته المعنى **الاول** وهو الترتيب بتخلفه في قوله تعالى **وقد**
خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم لان القول للملائكة
كان قبل وجود المخاطبين فهو عكس الترتيب **واجيب بانه** اي الشان والحال
فيه **على حذف مضاف** والتقدير **خلقناكم ثم صورناكم** اي ادم

ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم فهو من اقامة الظاهر مقام المضمرة ولا شك
ان القول المذكور للملائكة بعد خلق ادم وتصويره فهو من الترتيب وان ثم في ذلك
نايبة عن الواو كما قيل به في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها
لان الجمل سابق على الخلق المذكور **واعترض** على افادته **المعنى الثاني** وهو التراني
بتخلفه في قول الشاعر **شبهه فرسا في جريه**
شكر الرديني تحت العجاج جري في الو نايب ثم اضطرب اي كاهن اذ
الرجح الرديني اي المنسوب لردينية امرأة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار
والا نايب جمع انبويه وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح فان قيل ما وجه
تخلف المعنى المذكور فيما ذكر قلنا ان **الاضطراب** يعقب **الجري** **بلا وتران** وانه
في الرمن بل زمنها واحد **واجيب بان** ثم فيه نايبة عن الفاء افادة معناها الذي
هو التعقيب كما نابت الفاعل ثم في افادة معناها وهو التراني فيما سبق فهما
يتقارضان فان قيل على ان زمان الاضطراب والجري واحد يشكل كون
الترتيب اجيب بان الترتيب حاصل في لحظات لطيفة وقد تأتي ثم للترتيب
الذي دون الزماني كقول الشاعر **الفايل** ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك
وفي كلام بعضهم ثم اذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب **والرابع** من ذلك حتى وهي
موضوعة للتدرج **والغاية** اي ان ما قبلها الذي هو المعطوف عليه ينقض شيئا
فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها غاية لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك المعطوف
بها بعضا من المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية **اما بحسب القصور**
في المعطوف وقد اجتمع اي القوة والضعف في المعطوف في قوله اي الشاعر
تبرناكم حتى الكاه فانتم **تربا بونا حتى بيننا** **الصاع** **فالكاه** جمع كي
وهو الشجاع **معطوف** على الكاف واما قوله **علي الكاف** **والليم** ففيه مسامحة
والكاه بعض من ذلك حقيقة وهو في غاية القوة واللين جمع ابن معطوف
علي نافي **تربا بونا** واللين بعض من ذلك حقيقة وهو في غاية الضعف
لوصفهم بالصغر الذي شان الضعف واما بحسب الشرف والخسة
في المعطوف مثال **الاول** اي الشرف في المعطوف مات الناس حتى الانبياء
ومثال الثاني اي الخسة في المعطوف استغنا الناس حتى **الحامون** فان
الانبياء في المثال **الاول** معطوف على الناس وهم بعض الناس حقيقة

وهم في غاية الشرف والجلال في المثال الثاني وهو بعض الناس حقيقة
 وهم في غاية الخسة والدليل على ذلك ما جاء في الحديث كسب الحرام خيث
 ولا يخفى ان بعضية ما ذكر من حيث كونه جرم من كل ان يريد بالكاف في قرناكم وبناتها بوننا
 وبالناس فمات الناس واستغنى الناس المجمع من حيث هو مجموع على حد قولك
 اكلت السمك حتى راسها ومن امثلة البعض المحكي قول الشاعر حال التمس حين فون
 عروبن هند وكان قد هجاه ثم جاء اليه ووجهه فكتب له صحيفة لعامله بالخير ولم
 فيها بقتله وختمها واهم انه كتب له فيها بصلته فلما دخل الحيرة فتح التمس تلك الصحيفة
 وفهم ما فيها والقاه في نهر الحيرة وفرا في الشام والتقى زاده ونعله ليخفف عن راحلته
 لتجوبه من عذره فقال القى الصحيفة كي يخفف رحله والراد حتى نعله القاهسا
 لان النعل وان لم يكن بعضا من الصحيفة والراد الا ان المعنى القى ما يشقله وهو بعض
 ذلك لكن في كونه القى الصحيفة ليخفف رحله الظاهر انه انما هو باعتبار ما اظهر
 التمس من حاله ولا فهو انما القاه خوف الا طامع عليه فاقتل وامانة هذا
 البيت للتمس فيه بعد كبير ومن لم يؤخذ في ديوانه ومن امثلة البعض المحكي ايضا عجبني
 الجارية حتى كادتها ولا يقال حتى ولدها لان الكلام لشدة ما لو بدست له كانه بعض
 منها تخوف الولد ومن حسن فيه الا استثنا المتصل دون الولد نحو عجبني الجارية الا كادتها
 دون الا ولدها اذ شرط الا استثنا المتصل ان يتناول ما قبل ادائه ما بعدهما كما سياتي
 ثم لا يخفى ان حتى موضوعه لطلق القران تقول حفظت القران حتى سورة الفاتحة وان
 كانت اول ما حفظت وذكر الشيخ المحققان ان من ادعى ان حتى موضوعه للترتيب كائن
 الخاجب والتمحيري والمحقق ليس مراده الترتيب الخارجى بل ترتيب اجزا ما قبلها
 ذهبنا من الا قوي الى الا ضعف او بالعكس او من الا شرف الى الا خسر او بالعكس
 اى وهو المعبر عنه بالتدرج فلا خلاف في الخامس من ذلك ام قال ابن كيسان ابدلت
 يها من واو وهي قسما متصله ومنقطعه فان اردت معرفة كل منها والمتصلة
 قسما اما ان يطلب بها وبالهمزة التعيين وهي المعادلة للهمزة في كونها تطلب التعيين
 اى المشاركة للهمزة في ذلك وتلك الهمزة هي الداخلة على احد المستويين في الحكم في ظن
 المتكلم والغالب دخولها على مفردين نحو قولك عندك زيد ام عم واذ كنت عالما
 بان احدهما عندك ولكن شككت في عينه ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين
 احدهما ولا يطلب بها وبالهمزة التعيين وهي المعادلة للهمزة الدالة على التسوية

المشاركة

اي المشاركة لها في افادة التسوية وهي الواقعة بعد همزة التسوية اي الدالة
 على التسوية ولا تقع ام الا بين جملتين في تاويل المفردين اى في محل المصدر سواء
 تقدمت على الهمزة كلمة سوا نحو سوا علي اقام زيد ام عم واو نحوها نحو ما بالي وما
 ادري وليت شعري ولا تخلفها في ذلك او قال في اذا عطفت بعد الهمزة باو فان
 كانت همزة التسوية لم يخرج قياسا وقد اوع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سوا كان
 كذا او كذا وفي الصحاح تقول سوا علي قت او قدرت انتهى ولم يذكر غير ذلك
 وهو سهو انتهى وسيت ام في هذين القسمين متصلة لا اتصال ما بين متعا
 طفيها وعدم الاستغناء باحدهما فتسميتها بذلك لا مخرجي عنها وقيل سميت
 بذلك لا اتصالها بالهمزة حتى صار افادة الاستغناء بمثابة كلمة واحدة وهي اى
 قسميتها بذلك لا مدخل فيها ومن ثم رجع على الاول وعورض لقصوره لانه
 لا ياتي الا في المسبوقة للهمزة الاستغناء لا بهمزة التسوية والاول شامل للتوابع
 ومن ثم اقتصر عليه في المعنى وقد علمت من كلامه انها تسمى في النوعين معادلة
 لانها تعادل الهمزة في افادة الاستغناء وفي افادة التسوية والمنقطعة غيرها
 اى غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية وهذه
 المنقطعة لا يمارقها معنى الاضرب اى معنى هو الاضرب ايطاليا او انتقاليا
 وتختص بالحل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية وقد تقتضي مع ذلك اى
 مع معنوي الاضرب استغناء ما حقيقيا اى وهو الطلب وقد تقتضيه
 اى لا استغناء الحقيقي بان لا تقتضي استغناء ما اصلا وهو الاضرب المحض
 او استغناء ما انكاريا فالاول اى كونها الاضرب لكن الا بطلان مع الاستغناء
 الحقيقي نحو قولك انها لا بل ام شا بالمدى بل اى شا فالهمزة داخلة على جملة
 لا على مفرد وذلك اى وبيان ذلك انك رايت اشيا حاص من بعد فاعتقدت
 انها بل فقلت انها لا بل على سبيل الجزم ثم علمت بطلان هذا الاعتقاد وحصل
 لك شك في انها شا ام طلبا مثلا فقلت شا اى ام هي شا بقصد الاضرب
 عن الاول وابطاله لتبين بطلان اعتقاده واستيناف سوال عن الشيا
 اى اى شا وغيرهما فقد حصل الاضرب اى الا بطلان مع الاستغناء الحقيقي
 والثاني اى كونها الاضرب لكن الا بطلان مع الاستغناء اصلا وهو
 الاضرب المحض كما علمت نحو قوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير لم

مطلب
 لا يشترط ان يتقدم على همزة
 التسوية كلمة سواء

فايدة لا يعطف باو بعد
 همزة التسوية للتناهي بينهما
 لان او تقتضي حذف الشين
 او الاشا والتسوية تقتضي
 نفس ذلك فان لم توجد
 الهمزة جان العطف بها
 نص عليه السيراني في شرح
 الكتاب حتى سوا اى قت
 او قدرت ومنه قول الفقهاء
 سوا كان كذا او كذا واما
 تحطية ابن هشام لم يقد
 ناقشه الدماميني فاكهي

تستوي الظلمات والنور اي بل اهل ولا يقال بل اهل لان الاستفهام لا يدخل
علي مثاله والثالث اي كونها للاضرب لكن الانتقال مع الاستفهام الانكاري نحو
قوله تعالى ام لم يبنوا اي بل اهل البنون اي بل اهل اذ لو جعلت للاضرب المحض لزم
الحال وهو نسبة البنات لم تعالى عن ذلك ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا
وسميت ام هذه باقساما لثلاثة منقطعة لا تقاطع ^{عنها} وعدم اتصال ما بين
متعاطفها لوقوعها بين جملتين مستقلتين اي ليسا في تاويل المفردين او لعدم
صيرورتها مع الهمزة كالكمة الواحدة فقد علمت ان امر المنقطعة لا تدخل الاعلى جملة
مستقلة ولا تدخل على مبتدأ ومن ثم قدر المبتدأ في قوله ام خلافا للشيخ بن مالك
حيث تمسك بظاهر هذا على جواز دخولها على المفرد وبانه سمع ان هناك ابداء
ام شأبا للنصب ورد بانه على معنى انه ام اري شأوا قد قال الجاهل به هشام
خرف ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فمن علم ام المنقطعة بقطع المفردات
والسادس من ذلك او تكون لاحد الشئين وهو اما ان تقع بعد الطلب
او بعد الخبر فاذا وقعت **بعد الطلب في التخيير بين الشئين او الاباحة لكل منهما**
فالاولي اي التخيير نحو روج هذا واختار الثاني اي الاباحة نحو تعلم ففرا
او نحو والفرق بين التخيير والاباحة ان التخيير يمنع الجمع بين الشئين والاباحة
لا تمنعه وليس المراد بالاباحة الاباحة الشرعية فقط كاعتقادهم قد يتوهم
من ظاهر المثال بل ما يعي العقلية والعرفية لان الكلام في معنى اول لغة في اي
وقت كان وعند اي قوم كانوا وهذه التفرقة تجمع منهم ابن مالك والمعروف
عند قدماء النحاة انها للتخيير بين المعطوفين سواء امتنع الجمع بينهما ام جاز هذا
وفي كلام المحقق التحقيق ان اول واحد الامرين او الامور وان جواز الجمع وامتناعه
يخسب دلالة القرابين واذا وقعت **او بعد الخبر في الشك** والتردد وفي كلام
بعض الشيوخ من ادر كناه هل المراد بالشك معناه الاصولي او مطلق التردد
فيه نظر **او التشكيك والابرام فالاول اي الشك** نحو قوله تعالى حكاية عن جال
اهل الكهف حين استيقظوا من رقدتهم وقال قائلهم كم لبثتم قالوا **البشايروا**
او بعض يوم لانهم دخلوا الكهف عند طلوع الشمس واستيقظوا عند
غروبها فشكروا هل هو وقت دخولهم او هذا غروب يوم الدخول **والثاني**
اي الابرار نحو قوله تعالى **وانا الابرار** اي اهل ابرار **او في ضلوك مبين**

فكل من الاول والثانية للابرام اي ان احد الفريقين منا ومنكم له احد الامرين
اي كونه على هذا او في ضلوك مبين **والفرق بين الابرار والشك ان الابرار**
يجامع العلم اي علم المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع علم
المتكلم بالاحتمال **تخالف الشك** لانه التردد من المتكلم ومع التردد لا علم **وتكون**
اولا احدا لاشياء وهي ايضا بعد الخبر تكون للشك او الابرار وبعد الطلب تكون
للتخيير بين تلك الاشياء **والاباحة** الجمع بينهما ولو قدم كافي القطر قوله وتكون لاحد
الاشياء على قوله فاذا وقعت في الافادة هذا وان دفع ما قد يتوهم من المخالفة
بين او التي لاحد الشئين والتي لاحد الاشياء المشعر بها مخالفة الصنيع وقد تكون
للتخيير والاباحة في تركيب واحد فيجوز ان تحمل فيه **على التخيير** او تحمل فيه على
الاباحة باعتبار بين مختلفين وذلك التركيب نحو قوله تعالى في كفارة البينين
فكفارتهم اطعام عشرة مساكين الاربعة بالنصب او الرفع **وتامرها اي تلك**
الاية من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او غريزة لا يجوز
الجمع بين الجمع اي بين جمع هذه الاشياء الثلاثة **على اعتقاد ان الجمع هو**
الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار يكون او محمولة على التخيير لا على الاباحة
وبإباح الجمع بينهما اي بين تلك الثلاثة اذ لم تعقد ذلك اي ان جميع تلك
الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار يكون او محمولة على
الاباحة لا على التخيير ولعله حوال هذا الكلام الجواب عن السؤال الذي اورده
الجاهل بن هشام في المعنى وقد مثل الامة للتخيير بآية الكفارة مع امكان الجمع بين
خصالها اي يجوز ذلك وحاصل هذا الجواب الذي ذكره عن السؤال ان لا نسلم
جواز الجمع مطلقا بل محل جواز ذلك اذ لم يعتد وجوب اخراج جميع تلك
الخصال والالم بجز الجمع بينهما فلهما حالتان حالتان يجوز فيها الجمع فاولا بالنسبة اليها
للاباحة وحالة لا يجوز فيها الجمع فاولا بالنسبة اليها للتخيير وفيه ان هذا التفصيل
في جواز الجمع بين خصال الكفارة مخالف لما تقر في كتب الاصول من ان الامر بواحد
مبهم من اشياء معينة يوجب عند اهل السنة واحدا مبهما لا بعينه اي القدر
المشترك بينهما في ضمن اي معين منها قالوا وعليه لو فعل المكلف تلك الاشياء
كلها وكانت مما يجوز الجمع بينهما وكان اعلا ثوابا كحصول الكفارة بالتحقيق ان
المثاب عليه واحد منها لا بعينه وقيل المثاب عليه اعلاها وعند المعتز لان الامر

المذكور يجب تلك الاشياء كلها لكن يسقط وجوبها فعل واحد منها لواقترع عليه
 فالامر عندهم يتعلق بكل واحد منها بخصوصه على وجه الكفاية واحد منها وعليه
 لو فعلها المكلف كلها والحالة هذه اثبت ثواب فعل واجبات فانت تراهم مثلاً
 بآية الكفارة لما يجوز فيه الجمع والاعتقاد الذي ذكره المتصور من العالم بالحكم
 المذكور ومن غير العالم لا اثم فيه فلو معنى لعدم الجواز في حقه والجواب عن السؤال
 الذي اوردته في المعنى الموافق لما تقر في كتب الاصول مما اجاب به في المعنى الموافق
 لما تقر من انه لا يتصور الجمع بين خصال الكفارة وتلك الخصال كفارات اي كل
 واحد منها كفارة واحدة وانما لا يتصور ذلك لما علمت ان المكلف اذا جمع بين خصال الكفارة
 كانت الكفارة واحدة منها لا يعينها وقيل اعلاها عند اهل السنة فتشبه الآية
 بآية الكفارة للتخيير واضح ونص عبارة المعنى في الجواب قلت يمتنع الجمع بين الاطعام
 والكسوة والتحرير لانه في كل منهن كفارة اي لا يتصور وقوع ذلك بل يقع واحدة
 منهن كفارة والثانية قربة مستقلة خارجة عن ذلك انتهى فان قيل يمكن تجميع كل
 المص يجعل الجواز في كلامه معنى الاجزاء بوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية
 ومنهم من لا يوافق في تجميع الخصال الثلاثة الكفارة صار كل خصلة جزءاً من المخرج فليست
 منها كفارة فلم يتصور الجمع بينهما قلنا انظم كلامه بآية ذلك وفي كلامه فقهايا معاً
 الشافعية اذا بدأ بالاعطاء كانت كالاول لترتيب وهو الترتيب او بالاحتمال كانت للتخيير
 فالاول كما في قوله تعالى انما جز الذين يجابون الله ورسوله الآية والثاني كما في الآية
 المذكورة في الكفارة ثم لما فرغ مما يتعلق بالقسم الاول اشرنا في اللفظ فقط فقال
والسابع من احرف العطف وهو الاول من القسم الثاني لكن يتسكن النون
وهي موضوعة للاستدراك وقد تقدم بيانها وانما يعطف بها اي بلكن
بشروط الشرط الاول افراد معطوفها والشرط الثاني ان تسبق
بنفي او نهي والشرط الثالث ان لا تقترن بالواو وذلك نحو قولك في النفي
ما امرت برجل صالح لكن طالع بالجر عطف على صالح لمن اعتقد انك ما امرت
برجل صالح ايضا ففي كلام المحقق كلام النجاة صرح في اننا يقال جازي زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المحي متفق عنهما جميعاً لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون عمرو
كما وقع في المفتاح اي فيكون من قصر القلب واما ان يقال لمن اعتقد انها جاك
معاً فيكون من قصر الافراد فلم يقل به احد انتهى ونحو قولك في النهي لا يقوم زيد

لكن عمرو لمن توهم نهي عمرو عن القيام ايضا فعلم ان لكن لا تكون للقصر لا قلباً ولا افراداً
 ولا تعطف الجمل ولا تكون عاطفة ان وقعت بعد ايجاب واقرنت بالواو بل
 ان دخلت على جملة او وقعت بعد ايجاب او وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء
 اي تبدأ بعد الجملة وتستأنف والغرض منه افادة مجرد الاستدراك دون
 العطف **فالاول اي ما دخلت فيه على جملة كقوله اي زهير بن ابي سلي بنص**
السبي يمدح الحارث ان ابن ورقان لا تخشى بوادن لكن وقايعه في الحرب تنظر
 فوقايعه مبتدأ وتنتظر خبره والبوادن جمع بادن وهي الحدة ومثال ما وقعت
 فيه بعد ايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقوم ولا يجوز لكن عمرو لا يقتدر ان
 مبتدأ محذوف والخبر للقرينة وقد سكت عن ذلك **الثاني اي ما وقعت فيه**
بعد الواو كقوله تعالى ما كان محراباً احد من رجالكم ولكن كان رسول الله
 فرسول خبر كان المحذوفه وليس معطوفاً بالواو والداخلة على لكن لان متعاطي
 الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وزعم ابن الربيع ان لكن حين
 اقرنتها بالواو عاطفة جملة على جملة وانما ظاهر قول سيبويه **والثامن من حرف**
العطف وهو الثاني من القسم الثاني بل خلافاً للخوارزمي حيث قال بل
 ليست من حروف العطف فقد قيل لا سلف له في ذلك **لاضرب اي التي**
لاضرب لا يعطف بها الا بشرطين الشرط الاول افراد معطوفها
والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر فالاجاب نحو قولك قام زيد
بل عمرو والامر نحو ليقم زيد بل عمرو وهي جيبان لانه الحكم عما قبلها ولتصريح
 كالمسكوت عنه محتمل لا يتصاف بذلك الحكم وعدمه واشباهه لما بعد ما ذهب
 ابن الحاجب الى ان الاول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعاً وترادف قبيل
 لتوكيد الاضرب بعد الايجاب والتوكيد التقريب بعد النفي فالاول كقول الشاعر
 وجهك البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة او قول **والثاني كقوله**
وما هو بك لا بل زادي شفاء مجر وبعبارة اخرى لا الى اجل ثم اشار الى محترز
 الاول بقوله **فان دخلت على جملة في** ليست للعطف خلافاً لابن مالك
 بل هي حرف ابتداء اي تبدأ بعد الجملة وتستأنف وهي جيبان لما لا بطلان
 اي ابطال ما قبلها واشباه ما بعد ما يخوام يقولون به جنة بل جاهم
 بالحق فالجاي بالحق لا جنون به **واما لا انتقال اي لا انتقال عن أسلوب**

كانه يمدح محله بغير

قوله وليس معطوفاً نعم بل المعطوف
الجملة المقدرة

ما قبلها الى اسلوب اخر **فقد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي بل توثرون**
الحياة الدنيا وفي هذا رد على الشيخ ابن مالك حيث قال في شرح الكافية ان
بل هذه اي الداخلة على الجملة لا تكون في القرآن لا بطلان واجيب من جانبه ان
بل في الآية الاولى لا يتعين ان تكون لا بطلان بل يجوز ان تكون لا انتقال
من الاخبار عن الكفار الى الاخبار عن وصف النبي صلى الله عليه وسلم وسكت
المصاعن محترزا لثاني وهو وقوعها بعد النفي والنهي ومقتضاه ان لا تكون حينئذ
عاطفة نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيد بل عمرو مع انهما عاطفة وهي متحدة
لتقرر حكم ما قبلها واثبتات ضدها لا بعد ما خلا فالله وحيث ادعي انها الواقعة
بعد الاجاب والامر لا يقال هي وان كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست الاضرب
بل مجرد العطف والمقسم في كلام المصلي بل التي للاضرب لا نأفقول المفهوم من كلام
المحاول المحلي في شرح جمع الجوامع انها في الاجاب والامر ليست للاضرب ايضا
بل مجرد العطف والمفهوم من جمع الجوامع انها مع المفرد مطلقا اي موجبا
او منفيا بعد امر او نهي للاضرب والعطف معا فكلومه لا يوافق واحدا منها
وتقسم الاضرب مع الجملة الى ابطالي وانتقالي يقتضي ان مع المفرد لا يكون
كذلك ويوافقه قول شيخ الاسلام في خواشي شرح جمع الجوامع المذكور
انقسام الاضرب الى ابطالي وانتقالي خاص بالجملة لا انه مع المفرد لا يكون
الابطالي ونظر في الشراب ابن قاسم بانه يجوز اجزا ذلك في المفرد في الاجاب
ابطالي وفي النفي انتقالي وهو كما علمت انما ياتي على انهما مع المفرد مطلقا
للاضرب وقد علمت ما فيه **التاسع** من حروف العطف وهو الثالث
من القسم الثاني **لا** وهي موضوعة للنفي اي لنفي الحكم ما بعدها وقصره على
ما قبلها قلبا او افراد او يعطف بها بشرطين بل يشاؤنة الشرط الاول **افراد**
مقطوعا والشرط الثاني ان تسبق بايجاب او امر او دعا او تخصيص دون
غيرها من انواع الطلب ومنع التخصيص شرح المحققين ومثل الدعاء والنداء والشرط
الثالث ان لا يصدق احد متعاطفها على الاخر فالاجاب نحو قولك **جاء زيد**
لا عمرو رد اعلي من اعتقد وجود محي عمرو دون زيد واعتقد اشتراكهما في المحي
والامر نحو قولك **اضرب زيد لا عمرو** والدعاء نحو علف الله لزيد لا عمرو والتخصيص
والتخصيص نحوها لا ضربت زيد لا عمرو والنداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي فعلم ان

لا تعطف الجملة خلافا لما بين الجواز حيث قال ايجاز زيد قائم لا عمرو قاعد وانها لا تعطف
بعد النفي والنهي والاستفهام والغرض والنفي والنهي وانها لا تعطف بها حيث
يصدق احد متعاطفها على الاخر نحو جاني رجل لا زيد لصدق الرجل على زيد كذا جزم
به الشيخ ابو حيان تبع السرياني في نتائج الفكر وتوقف فيه الشيخ بها الذين
السيك لانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد ففي
غاية البعد لانه ان اردت بالرجل زيد كان كعطف الشيء على نفسه تأكيد وهو
سايغ اذا قصر الاطلاق وان اريد به غيره كان كعطف الشيء على غيره ولا كلام
فيه قال وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام
الناس لا زيد وكيف يمتنع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد
وقد شرطوا في قصر الموصوف افرادهم تنافي الوصف كقولنا زيد كاتب
لا شاعر واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد انتهى لمخضا وقع
هذا التوقف لوالده فاجابه بان من شرط هذا الشرط بنى ان لا تدخل
الالتأكيد النفي فلا بد ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب
نفي ما بعدها ومفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي قيام المرأة
فاذا قلت لا امرأة دخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد
لا عمرو وقام زيد لا عمرو واقام رجل لا زيد فلم يقتضي المفهوم نفي قيام
زيد فلهذا لم يحجر العطف بالاولا نه حينئذ لا تكون لتأكيد النفي بل لتأسيسه
وهذا هو السبب في ان احدا من الخاة لم يذكر في امثله ما يكون الاول فيه
محتمل ان يندرج فيه الثاني اي ولا ما يكون الثاني محتمل ان يندرج الاول
فيه ولان العطف يقتضي المغايرة وهي عند الاطلاق انما تنصرف الى مالا **بصدق**
احدها على الاخر ومن ثم جاز شاعر لا كاتب لان الوصف باحدهما لا ينفي الوصف
بالاخر لعدم صدق احدهما على الاخر لان معنى الكتابة ليس في معنى
الشعر وعكسه وانما صح قام رجل وزيد وجاز زيد ورجل مع عدم وجود الثاني
المذكورة فيه لصدق الرجل على زيد واحتماله انه هو واما قام الناس لا زيد
فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم واخرج زيد كان يحظر لي
انه يجوز بنا على ان لا من ادوات الاستثناء ولم ار احدا من الخاة تصح به **فاسبق**
راي على الامتناع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة

الخصوص جارية فيهما فان كان مسوعا جان فيهما والامتنع فيهما فوسو
في الامتناع عند رادة العوم وكذا عند اللوق حملا على الظاهر حتى تأتي قرينة
على ارادة الخصوص انتهى وقول البرهان السبكي انه عطف الشيء على نفسه تأكيد
وهو سايغ ورد بان عطف الشيء على نفسه متمنع ولذلك امتنع العطف في الفاظ
التأكيد المعنوي لكونه يشبه ذلك كما قدمناه واذا علمت ان هذه الحرف التسعة
مشتركة في اللفظ الذي هو الاعراب وتعلم انك ان عطفت انت ايها المخاطب
بهذه التسعة على مرفوع رفعت المعطوف بها موافقة لذلك المرفوع
او عطفت بها على منصوب نصبت به اي ذلك المعطوف موافقة لذلك
المنصوب او عطفت بها على مجزوم جزمت به اي ذلك المعطوف موافقة
لذلك المجزوم وهذا ذكر تيمما والا فكلومه في المعطوف من الاسماء وعلم ان ذلك
اي من هذا الكلام انه يجوز عطف الاسم على الاسم فاعا ونصبا وجرما
حيث اختلفت صيغتهما وحسن تقول في مثال عطف الاسم
على الاسم في الرفع قام زيد وعمر فمرفوع بقام بالمعطف على زيد
وتقول في مثال عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد
فيقعد مرفوع بالجر وبالمعطف على يقوم وفي النصب ين يقوم ويقعد
زيد فيقعد منصوب بلن بالمعطف على يقوم وفي الجزم لم يقوم ويقعد
زيد فيقعد مجزوم بلن بالمعطف على يقوم هذا في محذو الزمان والصيغة ومثال محذو
الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قوم يوم القيمة فاورد هم النار فاورد
معطوف على يقدم لا تحادها في الزمان دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي
ان شا جعل للخير من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار وتجعل لآقصوا
فيجعل معطوف على جعل لا تحادها في الزمان دون الصيغة فعلم انه لا يعطف ما
زمنه ماض على مازنه مستقبل وعكسه فيعطف على مازنه مستقبل
وصيغته صيغة الماضي على مازنه مستقبل وصيغته صيغة المضارع
وعكسه ثم الحكم على الفعل بانه معطوف فيه يجوز لان المعطوف انما هو
الجملة ولكن لما كان الفعل هو المقصود بالمعطف لا تحادها فاعل الفعلين نسب
العطف للفعل كذا قيل وفيه انه لو كان من عطف الجملة لما ظهر الاعراب في
في المعطوف ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه للفعل في المعنى كاسم

في عطف الاسم على الاسم
في عطف الفعل على الفعل
في عطف الجملة على الجملة

وعطف الفعل
على الاسم
وعطف الاسم
على الاسم
وعطف الجملة
على الجملة

تأمل

الفاعل وعكسه لان الاسم الفاعل يدل على الحدث الذي يدل عليه الفعل ولا
اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل اسم الفاعل فالاول نحو قوله تعالى ان الله
والمصدقات واقرضوا لان المعنى ان الذين تصدقوا لان حق الصلة من حيث
هي ان تكون فعلا ومن ثم ذكر المحقق ان التحقيق ان اسم الفاعل مع فاعله ليس
جملة الا اذا وقع صلة لادام فانه حينئذ مقدر بالفعل والثاني نحو قوله تعالى
اولم يروا الي الطير قوم صافات وتقبط لان المعنى قابضات لانه حال كانت
للعطوف عليه وهو صافات حال والاصل في الحال ان يكون اسما ومثال عطف
الاسم المذكور على الفعل قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فخرج معطوف
على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا على فائق والرابع من التوابع وبه تتم
المبدل وهو لغة العوض اي ما قام مقام غيره لكن في كلام ابن جني المبدل
اعم تصرفا من العوض فكل عوض مبدل وليس كل بدل عوضا انتهى واصطلاحا
التابع المقصود بالنسبة اي الحكم الثابت للمتبع بغير واسطة قال
ابن الانباري والغرض منه الايضاح ورفع الالتباس وازالة التوسع والمجاز
انتهى فالتابع جنس اي كالجنس لانه يشمل التوابع كلها والمقصود فصل
اي كالفصل لانه خرج به النعت وعطف البيان والتأكيد فانها ليست
مقصودة بالنسبة بل مكمولات للمقصود بالنسبة فان قيل مقتضى هذا ان
المبدل منه غير مقصود بالنسبة فيخالف ما نقله ابن القواس عن الجمهور من انه
مقصود بها الجيب بانه مقصود بها لكي لا يالذات والمقصود بها بالذات انما هو
التابع وهذا هو محل قولهم المبدل منه في نية الطرح اي ليس مقصودا بالنسبة
بالذات والا فليس المراد ان اعتباره ملائقي من كل وجه بل لانه مقصود بغيره ومن
ثم قال شيخ المحققين لا بد في ذكر المبدل منه من فايده لا تحصل لولم يذكر صوغا
لكلوم الفصح عن اللغوي بل يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا
لله شركا كالجن وبغير واسطة فصل اخر خرج به عطف النسق اي المعطوف
نسقا لانه وان كان المعطوف نسقا مقصودا بالنسبة اي الحكم الثابت
للمتبع لكن بالواسطة التي هي حرف العطف فالمراد بالواسطة في كلومه
حرف العطف وهذا واضح في المعطوف بحرف مشترك في اللفظ والمعنى نحو
الواو واما المعطوف بحرف في اللفظ والمعطوف عليه ليس مقصودا بالنسبة

في عطف الاسم على الاسم
في عطف الفعل على الفعل
في عطف الجملة على الجملة

تأمل

الثابتة للمتبع بل بنسبة اخرى نحو ما جاني زيد بل عمرو او ليكن عمرو وجاني زيد لا عمرو او بل عمرو فهو خارج بقوله المقصود بالنسبة لما علمت وهو اي البدل من حيث هو **اربعة اقسام القسم الاول بدل كل من كل** وهو الذي تكون ذاته عين ذات الاول وان لم يكن مفهوما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكر مرتين ولا يحتاج ان يكون معه رابط يربطه بالبدل منه لانه عينه **نحو** اي صراط العزيز الحميد الله في فمين قريبا جوفانه بدل من العزيز بدل كل من كل ونحو **اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط** **الثاني بدل من الاول بدل كل من كل** وما ذاك الا لان **الاول** **واحد** واستفيد من المثال المذكور ان **تخالفهما** اي البدل والبدل منه بالصفة وهي هنا في المبدل منه دون البدل وهي **المستقيم والاصافة** وهي هنا في البدل دون المبدل منه وكذا التعريف **لا يضر** كما قد يتوهم وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا البدل بالبدل المطابق نظر الي ان لفظ كل لا يطابق الا على ما يقبل الخيري وهذا البدل يقع في اسم الله كما تقدم **والقسم الثاني بدل بعض من كل** وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول ولو كان مساويا له كالنصف او اكثر كالثلثين خذوا فالكسائي حيث ادعي ان البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يشترط ان يكون مفهوما بعضا من مفهوما الاول وهو يفيد ايضا توكيد النسبة وتقريرها لذكر مرتين ولا بد ان يكون معه رابط يربطه بالبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا به او مقدر **ر** **قال** اول نحو اكلت الرغيف ثلثه وعند الكسائي لا يسمى هذا بدلا بعضا لما علمت **والثاني نحو والله على كل الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا** **والثالث** **استطاع بدل من الناس** الصادق بالمستطيع وغيره بناء على ان في الناس لا يستغراق لا للعهد **بدل بعض من كل** **والرابط محذوف** اي مقدر **تقديره منهم وليس من** اسم موصول **فاعل الحج** والالزام ان يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم فاذا لم يحج اثموا كلهم وذلك باطل لان فيه تكليف غير المستطيع ان يحج المستطيع اذ التقدير حينئذ والله على الناس ان يحج الذي يجب استطاع منهم **ولا** اي ليس من شرطية والجواب محذوف وهو فالحج لا ما تقدم عليه لانه لا حاجة لدعوي الحذف مع امكن تمام الكلام بدونه

فان

ما روي في نسخة
ان به الله خبر مقدم وحج مبتدأ
مؤخر وعلى الناس متعلق بمحذوف
الذي هو ثابت وفاعل المصدر
محذوف تقديره يحج وهو
مضاف الى مفعوله وهو البيت

فان جعلت ال في الناس للعهد وهو المستطيعون كان بدل كل من كل ومن ثم قاله الجاهل ابن هشام والحق انهما اي بدل البعض وبدل الكل محتزمان في الية انتهى ثم الحكم علي من بانها ليست فاعلا ولا شرطية انما هو **علي القول الاصح فيها ومقا** **بل** **الاصح** يجوز كونها فاعلا وبه قال ابن السيداي ويكون معنى تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزم غير المستطيع ان يامر المستطيع بالحج ويجوز كونها شرطية وبه قال الكسائي واما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد نقل الشيخ ابو حيان ثبوته وجعل منه لقينة غدوة يوم الجمعة على ان يوم الجمعة بدل من غدوة ونظري فيه بعضهم وذكر الجاهل السيوطي ان ثبوته هو المختار قال وقد وجدت له شاهدا من التزيل وهو قوله تعالى اوليك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جئات عدن فجئات عدن بدل من الجنة انتهى ورد بان ال في الجنة للجنس الصادق بجئات عدن فهو بدل بعض من كل ولشعره له بعضهم بقول القائل **رحم الله اعظام فنهاه** **بسمستان** **طلحة الطحايات** **هـ** **فابدل** **طلحة** وهي كل من الا عظم وهي بعض واعترض بانه يجوز ان يكون اراد بالاعظم جملة طلحة وانما خص الاعظم بالذكر لانه اعمامة البدن واصل بنيانه وحينئذ يكون بدل كل من كل **والقسم الثالث بدل الاشتمال** وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ما يؤسسه بغير الكلية والبعضية وهو يفيد ايضا توكيد النسبة وتقريرها لذكر مرتين ولا بد معه من رابط يربطه بالبدل منه وهو هنا الضمير ملفوظا به او مقدر ايضا **قال** **ول** **نحو** قوله تعالى **يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه** **فقتال بدل من الشهر** **بدل اشتمال** وانما سمي هذا البدل **بدل اشتمال** **لا** **اشتمال المبدل منه** وهو الشهر في المثال المذكور **علي البدل** **وهو قتال اشتمال** **لا** **بطلق الاحمال** **لا** **كاشتمال الظرف على المظروف** فانه ليس بالوزم ان يكون اشتمال المبدل منه على البدل من هذه الحيثية كما قد يتوهم من المثال المذكور بدليل نفعي زيد علمه وساب زيد ماله ولان يكون البدل مشتقوا على البدل منه من الحيثية المذكور نحو سرق زيد ثوبه فانه ليس بالوزم بدليل ما سبق وقولك سرق زيد فرسه اشتمال اي المبدل منه على البدل من حيث كونه مشعرا به افعلا به **ومتقاضيا** اي طالبا له **في الجملة** **محيث** **تبقى النفس عند ذكر المبدل منه** **مشتقوة** **الي ذكره** **اي البدل منتظر**

لكون الحكم أي النسبة إليه لا تناسبه بحسب الظاهر غالباً وإنما تناسب
 البديل **فيجي هو أي المبدل مبيناً** **أجل أول** كالمثل المذكور لا تري أن السيول
 عنه في الحقيقة القتال في الشهر الحرام والنافع علم زيد والسلوب ما له وتقو لنا
 غالباً لا يرد أن بديل الاشتغال قد يوجد مع كون النسبة مناسبة للبديل منه
 حقيقة دون البديل خوالت الجز ورقة والثاني أي ما الرابطة فيه مقدر
 نحو قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار فالنار بديل لا من الأخدود بديل
 اشتغال والرابطة مقدر تقديره فيه هذا ونقل عن ابن جماعة أنه نقل في حوا
 عن ابن الحصان المحققين لا يوجبون في بديل البعض وبديل الاشتغال **رابطة**
والتقدير من المثال جواز بديل النكاح من المعرفة فإن المبدل منه معرف
 والبديل منك **والقسم الرابع بديل الغلط أي بديل عن اللفظ الذي ذكر أي**
 سبق إليه اللسان **غلطاً أي أن ذلك البديل نفسه هو الغلط كما قد ينو**
نحو قولك رأيت زيداً الفرس فالفرس بديل من زيد بديل غلط لأن زيداً
ذكر غلطاً لا ذلك **أردت أن تقول ابتدأت الفرس فغلطت أي سبق لك**
أي زيد فذكرت زيداً عوضاً عن الفرس ثم تبين لك غلطك أي سبق
لسانك إلى ذكر زيد فجعلت عن ذكر زيد فأبدلت الفرس من زيد
 وهذا القسم لم يذكره أهل المعاني لأنه لا يقع في فصيح الكلام وهو لا يتكلمون
 إلا على الكلمات العظيمة بخلاف الحاجة فمن غاب على الحاجة ذكره غير مصيب فقد علمت
 أن الغلط مرجعه اللسان ولم يتعرض المصنف للبديل النسيان أي الذي ذكر بديل
 اللفظ الذي جي به نسياناً ورجعه الجنان أي القلب وذلك كقولك وقد
 تصدقت بدينار ثم نسيت ذلك وظننت أنك تصدقت بدينار فبعد إخبارك
 بالتصدق بدينار تذكرت أنك إنما تصدقت بدينار فالدينار ذكر بديل
 عن اللفظ الذي ذكر نسياناً فالبديل منه وأن ذكر عن قصد وروية لكن تبين
 فساد قصده قال الجبال بن هشام في شرح القطر وربما اشكل على كثير من الطلبة
 الفرق بين بديل الغلط والنسيان وأيضاً الفرق أن الغلط في اللسان والنسيان
 في الجنان انتهى ولم يتعرض المصنف للبديل الذي يقال له بديل الأضراب أي البديل
 الانتقال وذلك كقولك وقد تصدقت بدينار ثم بعد إخبارك
 بأن تصدقت بدينار تصدقت بدينار فالبديل منه حينئذ مذكور

عن قصد وروية ولم يتبين فساد ما تقدم في بديل النسيان فالفرق بين ما واضح وشي
 بديل البديل كما قال شيخ المحققين إن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى أي كالمثال المذكور وذكر
 أن بديل الغلط يصدق بهذه الأنواع الثلاثة وأن النوعين الأولين لا يقعان
 في فصيح الكلام بخلاف الثالث قال فإنه معتد لشعر كثير أمبالغة وتفننا كانك
 تغلط نفسك وأدعا الغلط وأظهره أبلغ في المعنى من التصريح انتهى **مجلس**
 على أن العامل في البديل في حقوقه تعالى ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا
 لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة وقوله تعالى قال الملو الذين استكبروا
 من قومه للذين استضعفوا من آمن منهم فإن بيوت بديل من آمن ومن آمن بديل
 من الذين وقد ظهرت فيهما اللوم وقد حكى عن أبي علي الفارسي أنه قيل لكيف تقول
 أن البديل يكون أيضاً حال البديل منه وهو من غير جعله فقال تألم بظن العامل
 في البديل منه واتصل البديل بالبديل منه في اللفظ جاز أن يوضحه انتهى وذهب
 غير الأكثر إلى أن العامل في البديل هو العامل في البديل منه وهل يجوز أن يتعدى
 البديل قال الشيخ أبو حيان وأما بديل البديل عند من أثبتت فتكررت فيه
 الأبدال وأما بديل الكل والبعض والاشتغال فالوضع عن أحد من الخويين
 عرفه في جواز التكرير فيها أو منعه إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل
 على أنه لا يتكرر انتهى ولما فرغ من الكلام على المرفوعات شرع في الكلام على
 المنصوبات فقال **المنصوبات جمع منصوب لا منصوبة بديل قوله**
سنة عشر منصوبات وبديها بالمفاعيل لأنها الأصل في المنصوبات وغيرها
 محمول عليها ومثبه بها **الأول منها المفعول به نحو زيداً من قولك ضربت زيداً**
والثاني منها المفعول المطلق نحو ضربت بدينار من قولك ضربت بدينار
 على المفعول المطلق مع أن المفعول المطلق هو المفعول حقيقة ومن ثم قد مر غير
 واحد لأن المفعول به أحوج إلى الأعراب لأنه الذي بينه وبين الفاعل الالتباس
 لولا الأعراب ومن ثم قال قطرب المقتضي للأعراب تمييز الفاعل عن المفعول به
 كالتقدم **والثالث منها المفعول لأجله نحو تاديباً من قولك ضربت ابن تاديباً**
والرابع منها المفعول فيه قدم المفعول لأجله على المفعول فيه لأن المفعول
 لأجله أدخل من المفعول فيه في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه
 مصدر **واشعر يوم وخلف من قولك صليت يوم الجمعة خلف الإمام والخامس**

غير العامل في المبدل منه واستدل
 به بظهور العامل في البديل

منها **المفعول** معه نحو النيل من قولاك **سرت والنيل والسادس** منها **جوز كان**
و**خبر اخواتها** نحو قايم من قولك **كان النبي قايما والسابع** منها **اسم ان واسم**
اخواتها نحو الظلم من قولك **ان الظلم قايما والثامن** منها **الحال** نحو راكبا من قولك
جالا ميرا راكبا والتاسع منها **القييد** نحو ما لا من قولك **انتهب الناس ما لا**
والعاشر منها **المتشبه** نحو قايلا من قولك **هلكت القريسان الا قليلا والحادي**
عشر منها **اسم** العاملة على ان **هو** شجاع من قولك **لا شجاع حاضر** ولم يذكر خبرا في
المرفوعات **والثاني عشر** منها **النادي للضاف** و**شبهه** اي شبه المضاف
فالاول اي المضاف **نحو** غياث من قولك **يا غياث المستغيثين والثاني** اي
المشبه بالمضاف **نحو** لطيف من قولك **يا لطيف بالعباد** وكان الاول في عدم التقييد
بذلك كما فعل في اسم لان كلامه في المنصوب الشاملة للمنصوب محلا بدليل
ما سياتي في كلامه من تقسيم المفعول به الى ظاهر والضمير وانما اورد المنادي
بالذكر مع انه من قسم المفعول به لان له احكاما تخصه **والثالث عشر** منها **خبر كان**
وخبير اخواتها ولم يذكر اسم هذا القسم اي كاد واخواتها في المرفوعات **نحو** ترهق
من قولك **كادت النفوس ترهق والرابع عشر** منها **جزمها المجازية** و**خبر**
اخواتها غير من قولك **ما احدا غير من الله** ولم يذكر اسم المجازية واخواتها
في المرفوعات **والخامس** منها **التابع للمنصوب** واهواربعة نعت وتوكيد
وعطف وبديل فالنعت **نحو** قتيده من قولك **رايت رجلا قتيده والسادس**
عشر وبه تتم المنصوبات **الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل**
باخره شئ يقتضي بناء كونه الاناث ونون التوكيد **نحو** يفلح من قولك **لن يفلح**
الظالم وفيه ما علمت من ان الكلام في المنصوبات ولو محذوف وما اتصل به نون
الاناث ونون التوكيد من المنصوب محذوف وقد قدمنا ان قياس ما هنا ان يذكر
الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات **ولها** اي لهذه المنصوبات **ابواب تذكر فيها**
الاول منها **المفعول به** اي الذي فعل به الفعل اي تعلق به قال فيه موصولة
وهو الاسم المصريح او المؤول المنصوب بقرينة المقام **الذي وقع عليه** اي
تعلق به بلا واسطة **فعل الفاعل حقيقة** اي الفاعل الحقيقي **كانزل الله**
الفيض وخلق الله العالم وخلق الله السموات لتعلق فعل الفاعل وهو الخلق بهما
فقول غير واحد في هذا انه لا يجوز ان يكون مفعولا به الا على راي المفتري لزم

الكل الحاجة لان المفعول به ما كان موجودا قبل فعل الفاعل الذي تعلق به وهو
يقولون ان المعدوم شئ بمعنى ذات مفترقة في العدم وابرار للوجود معنى واقع
عليه الذي هو الخلق في المثالين المذكورين كوقوع الضرب على المضروب ودود
لانه كما علمت وصريح به بعض المحققين انه ليس من شرط المفعول به وجوده
في الاعيان قبل ايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا
في الخارج **نحو** ضربت زيدا ام لم يكن موجودا غويته الدار وسنوضح هذا في باب
المفعول المطلق او وقع عليه فعل الفاعل **بجان** اي الفاعل اي غير الحقيقي وهو
الاصطلاح **نحو** ثبت **الرابع البسقل** وبتفسير الفعل بالتعلق تبين ان قوله **ويصح**
نفيه عن اي عن المفعول غير محتاج اليه لان تعلق الفعل به اعم من ان يكون على جهة
الثبوت او النفي لان هذه الزيادة انما جازها ليدخل **نحو** زيدا من قولك **ما ضربت**
زيدا فان زيدا مفعول به مع ان الفعل منفي عنه على الايتان بهذه الزيادة مضمرة
لان حاصل التعريف حينئذ ان المفعول به يعتبر فيه امران وقوع الفعل عليه وصحة نفيه
عنه فحقاختلف احدهما لم يكن مفعولا به وان وجد الاخر والفعل فيما ضربت زيدا
منفي عن زيد وليس واقعا عليه فلا يكون مفعولا به **تختلف** وقوع الفعل عليه
وبقولنا المنصوب يخرج الجور في نحو مرت **زيدا** فان زيدا وان كان في الحقيقة
مفعولا لا انه في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به بانه عليه شئ محققين
وبقولنا به واسطة يخرج المنادي **نحو** يا عبد الله فان عبد وان كان في الحقيقة
مفعولا به لكن في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به وهو اي المفعول به المتقدم
ذكره يكون **علي قسمين ظاهر ومضمرة** وقد قدم في باب الفاعل ان اقسام الظاهر
ثمانية وقد قدم فيه بيان حقيقة الضمير وقد مناشته انه ينقسم الى مستتر وبارز
والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل واذا اردت معرفة كل من المفعول الظاهر
والضمير والمفعول به **الظاهر** المصريح **نحو** زيدا من قولك **ضربت زيدا** لتعلق فعل الفاعل
به على جهة الثبوت **وزيدا** من **نحو** قولك **ما ضربت زيدا** لتعلق فعل الفاعل به على جهة
النفي والظاهر المؤول **نحو** ولا تخافون انكم اشركتم بالله اي اشركاكم **وقس على ما تقدم**
اي على ما ذكره بقية اقسام الظاهر الثمانية **المتقدمة في الفاعل** فلا عود ولا
اعادة والمفعول به **المضمرة** يكون مستترا وانما يكون بارزا والبارز **قسمان** **او**
ثالثا ما متصل بعامله ومنفصل عنه اي عن عامله **فالم متصل بعامله**

ان ع

ما لا يتقدم على عامله ولا يليه في الاختيار وفيه ان هذا يصدق على السا
من قمت مع انما فاعل لا مفعول به فهو غير مانع والمنفصل عن عامله جازم وهو
ما يتقدم على عامله ويليه في الاختيار وفيه انه يصدق على نحو ان لا منه
يليه في الاختيار تقول ما قام الا انا مع انه فاعل لا مفعول به فهو غير مانع واجب
بان ما وقع في الاول والثاني على الاسم المنصوب لفظا واحدا بقرينة المقام والتمثيل
وكل من التاوانا اسم مرفوع فهذا تعريف لنوع من المتصل والمنفصل وهو المنصوب
لا لطلق المتصل والمنفصل الشامل كل منهما للمرفوع ويجوز ان يكون تعريفا لطلق
المتصل والمنفصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل فتكون ما واقعة على الاسم
مطلقا اعم من ان يكون منصوبا او مرفوعا متصلا او منفصلا فلا يرد ما ذكره
لان الاول متصل والثاني منفصل فان قيل يلزم من كون الضمير لا يتقدم على
عامله ان لا يلي الا في الاختيار وبالعكس فافادة الجمع بينهما الجيب بان
لا نسلم ان ما لا يتقدم على عامله هو الذي يلي الا في الاختيار الا ترى ان نحو انا
لا يتقدم على عامله ويليه الا في الاختيار وعلى التسليم وان كان الكلام في المنصوب
فالفرض من ذلك مجرد الايضاح وخرج بالاختيار الضرورة فلا يرد ما جاء
في الضرورة من نحو قولك القابل ان لا يجاوزنا الا ذلك دياره اذ القياس
الاياك فجاء بالمتصل موضع المنفصل وانك المبرد وورد ذلك وانشد سواك
ديار وكل منهما اي من المتصل والمتصل المذكورين اثني عشر قسما وقد
قدمنا في باب الفاعل ان كان القياس ان يكون اربعة عشر قسما سبعة منها
للخاضر وهو المتكلم والمخاطب وخمسة منها للغائب وهو غير المتكلم والمخاطب
فلا يشك ان اهمية تستعمل في الباري سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا ولا
يوصف بالغيبة كما سيأتي امثلة ذلك المتصل زيد اكرمني للتكلم وحده
وزيد اكرمنا بفتح الهم للتكلم ومعه غير او معظم نفسه وانما قيد بفتح الهم لان
مع سكون الهم يكون فاعلا لا مفعولا وزيد اكرمك بفتح الكاف المفرد للمخاطب
المذكر وزيد اكرمك بكسر ها اي الكاف المفردة للمخاطبة الموثنة وزيد اكرمك
لشئ المخاطب مطلقا اي مذكر او مؤنثا وزيد اكرمكم جماعة الذكور للمخاطبين
وزيد اكرمن جماعة الاناث للمخاطبات وزيد اكرمه للمفرد الذكر الغائب
والاولى اسقاط المذكر لا استعماله في الباري تعالى وهو لا يوصف بذلك وافيته انه

تكميل

يستعمل في اللفظ الدال وهو يوصف بانه مذكر وزيد اكرم بالموثقة الغائبة
وزيد اكرم لشئ الغائب مطلقا اي مذكر او مؤنثا وزيد اكرمهم جماعة الذكور
الغائبين وزيد اكرمن جماعة الاناث الغائبات والكاف والمخاطبات
اي في اكرمك واكرمه وما بعد ها هي الضمير وحدها واما اتصل بهما من الميم
والالف في اكرمك واكرمه والميم في اكرمك واكرمه والنون المشددة في اكرمك
واكرمن حروف دالة على التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا ومقتضى كلامه ان الف
في اكرمها ليست من مسمى الضمير وهو قياس من عند الكوفيين حيث ذهبوا الي
ان الضمير هو الراء وحدها وتقدم عن البصريين ان الضمير هو الجمع وقياسه
هنا ان يكون كذلك ويقال في كل منها اي لفظ التاوانا والكاف والراء ضمير متصل
في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني للتثنية الوضع لا يظهر فيه اعراب
وهذه اليتا التي هي بالمتكلم كما تكون في محل نصب تكون في محل جر وكذا الكاف والراء
كما يكونان في محل نصب يكونان في محل جر واما انما فقد علمت انما تكون في المحال
الثلاثة وامثلة المتصل زيد اياي اكرم للتكلم وحده وزيد ايانا اكرم للمتكلم
ومعه غير او للعظم نفسه وزيد اياك بفتح الكاف اكرم للمخاطب المفرد
المذكر وزيد اياك بكسر ها اي الكاف للمخاطبة المفردة الموثنة وزيد اياك
اكرم لشئ المخاطب مطلقا اي مذكر او مؤنثا وزيد اياكم اكرم لجماعة الذكور
المخاطبين وزيد اياكن اكرم لجماعة الاناث المخاطبات وزيد اياه اكرم
للمفرد الغائب وزيد اياها اكرم للمفردة الغائبة وزيد اياها اكرم لشئ الغائبا
مطلقا مذكر او مؤنثا وزيد اياهم اكرم لجماعة الذكور الغائبين وزيد اياهن
اكرم لجماعة الاناث الغائبات وايا فيمن اي في اياي واياك واياه وما عطف
عليها من فروعها بكسر الهمزة وتشديد التثنية هي الضمير وحدها واما اتصل
بها من حروف دالة على التكلم والمخاطب والغيبة والتثنية والجمع والافراد
تذكيرا وتانيثا ويقال في اياي في كل منها اي من هذه الامثلة ضمير متصل
في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لا تقدم لا يظهر فيه اعراب ولا
تكون ايا الا في محل نصب فان قيل حيث كان التكلم والمخاطب والغيبة مذكورات
لهذه الواجب يلزم ان يكون الضمير دالا على متكلم ومخاطب وغائب اي على الذات
مع الصفة المذكورة بل على مجرد الذات بخلاف ما قدمه المصنف في باب الفاعل

هو

في الكلام

من ان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غائب اي على الذات مع الصفة المذكورة
اجيب بان التكلم والمخاطب والغيب ليست مدلولات للضمير لكن لما كان
لا يعلم دلالة على ذلك ابتداء اللواحق نسبت الدلالة على ذلك لتلك اللواحق
من هذه اللواحق من القرينة المعينة للمعنى المراد من المشترك ومن العلوم ان
قرينة المشترك لا يتوقف عليها اصل دلالة على ذلك المعنى بل تعين ذلك للدلول
هذا واختار الشيخ ابو حيان ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين
ان هذه اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عا داي زيدت للاعتداد عليها واختار
الشيخ ابن مالك ما ذهب اليه جمع منهم الخليل ان كلمة من ايا ولو اوحقها
ضمير اضيف الاول والثاني والثاني في محل جر باضافة الاول اليه وذهب النحاة
الرجاج الى ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق ضمائر في محل جر باضافته اليها **والثاني**
منها **الفعول المطلق** عن التقييد بصفة اي الذي يصدق عليه قولنا
مفعول لا صدق فغير مقيد بحرف او ظرف ومن ثم قال سيد المحققين
ولفظ المطلق اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق وقول المصنف اي الذي
يصدق عليه قولنا الخ ظاهر انه لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به مفعول
من غير تقييد وبه صرح ابن هشام حيث قال المفعول المطلق ما يقع عليه اسم
المفعول بلا قيد والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقوله لا يترى وهو
مخالف لما في المعنى من قول جرير اصطلاحه على انه اذا قيل مفعول واطلق لم ير الا
المفعول به لما كان اكثر دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على
المفعول المطلق وكثيرا ما يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
انتهى وانما كان حق المفعول المطلق ذلك لانه المفعول حقيقة للفاعل وقد تجاب
بان المراد بالمفعول والمفعول به حقهما ما ذكر فيهما وان كان الاستعمال جائزا لغيره
تخالف بنية المفاعيل فانها ليست بمفعول للفاعل وتسمية كل منها مفعولا
انما هو باعتبار تعلق فعل الفاعل به لكونه وقع عليه او نفي عنه او وقع لاجله
او وقع فيه او وقع معه فلذلك احتاجت في محل المفعول عليها الى تقييد بالصلة
ف قيل مفعولا به او لاء وفيه او معه وهذا اصطلاح اهل البصرة واما اهل
الكوفة فالواو يسمون مفعولا لا المفعول به وما عداه يسمونه المشبه بالمفعول
وهو اي المفعول المطلق **المصدر** الفضيلة وقد علمت ان المصدر اصطلاحا

المطلوب

هو اللفظ

هو اللفظ الدال على الحدث الجاري على فعله ولغة هو نفس الحدث وهو المفعول
للفاعل حقيقة وتسمية اللفظ الدال عليه مفعولا انما هو بالنظر لانه عليه
نظر الى الغالب من ان الحكم على اللفظ حكم على ما هو مدلوله وفي كلام سيد المحققين
ان للفعول المطلق اسم تدل على الحاصل بالمصدر قال لكن لما كان المعنى المصدر
واثره متقاربان لم يفرق بينهما اهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر
والتحقيق ما ذكر انتهى اي من انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر وذلك
المصدر وهو **المؤكد لعامله** اي لما اشتمل عليه عامله من المصدر بمعنى الحدث
فيفيد ما يفيد عامله من ذلك المصدر من غير زيادة **او المبين لنوعه** اي
نوع ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر زيادة على التاكيد **او المبين**
لعدده اي عددهما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر اي لعدده وانه زيادة
على التاكيد واذا اردت معرفة كل من المؤكد لعامله وما ذكر معه **فالمؤكد**
لعامله اقسام ثلاثة لان عامله تارة يكون **مفعولا** نحو ضربت ضربا اي
احدثت ضربا ضربا **وتارة يكون** اي عامله **وصفا** نحو انما ضربت ضربا اي
انما وجد ضربا **وتارة يكون** اي عامله **مصدرا** نحو عجزت من ضرب
ضربا اي من ان ضربت ضربا التاكيد في الحقيقة كما علمت انما هو المصدر الذي
اشتمل عليه العامل لا نفس العامل ونسبته للعامل توسعا ولما كان هذا المؤكد
يتميز بتركيب الفعل لم يثنى ولم يجمع اتفاقا ولا يقال ضربت ضربتين ولو ضربت
ضربا لان الفعل لا يثنى ولا يجمع **والبيان لنوعه** اي نوع عامله اقسامه اربعة
لانه **اما** ان يكون **مبيننا بالنوع** اي بسببه اما مع ذكر الموصوف نحو ضربت
ضربا شديدا او بدون ذكر نحو من عمل صالحا **او ان يكون مبينا بالضافة**
اي بسببها نحو ضربت ضربا اميرا اي ضربا مثل ضرب الامير **واما ان يكون**
مبيننا بالاشارة اي بسببها نحو ضربت ذلك الضرب وفي جعل الخبر من
المصدر المبين نظر وانما هو مما ينوب عن المصدر في ذلك كما سنبينه **واما ان**
يكون مبينا بسبب **لام العهد** نحو ضربت الضرب اي العهد **والبيان لمطلبه** ولا
الاصح ثنية وجمع هذا النوع نحو ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربا
مختلفة قال الله تعالى وتظنون بالله الظنون **والبيان لعدده** اي لعدده عامله
اي من مرة او مرتين او مرات وهذا النوع يثنى ويجمع اتفاقا نحو ضربت

ضربة او ضربتين او ضربات وخرج بالمصدر وغيره من الحال الموكدة نحو ولما
ومن الذوات فلا ينصب مفعولا على الحقيقة وفي كلام ابن هشام توهم اكثر الذين
ان المفعول المطلق لا يكون الا حداثا والذي دعاهم لذلك انهم يمثلون بافعال
العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال للذوات ولو مثلوا بافعال الله
عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات
جميعا وبني على ذلك ان السموات من قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق
اي لبيان النوع كما صرح به ابن الحاجب وانما كان ذلك مفعولا مطلقا لانه يقع
عليها اسم مفعول بلا قيد اذ يقال فيها مفعول لا مفعول بهها واقول ذكر
الامام التقي السبكي ان من ادعى كون السموات مفعولا مطلقا بانه على ان
الخلق غير المخلوق فهو من المصدر وقد قال في خلق الله العالم وان كان في ذاته
موجدا بفعل الله فالخلق واقع له فانه راجع تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر
اخر وهو كون ذاته موجدة بفعل الله اي وقد قالوا ان المفعول المطلق ما كان
الفعل العامل فيه هو فعل الجاهد والمحقق ان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا
ولا يشترط ان يكون مفعولا للفاعل حقيقة ليشمل الامور القايمة بالفاعل كالعلم
القياس بذاته تعالى كما ان لا يشترط في الفاعل ان يكون فعل الفعل حقيقة نحو علم الله
انتهى وذكر الجلال السيوطي ان الامام السبكي تالفين في هذه المسئلة احدهما
مطلوب والاخر تلخيص لذكر فيه ان نحو السموات وصالحا في خلق الله السموات
وعلمت صالحا هو نفس المفعول لا محل الفعل والمفعول غير نحو زيد من قولك
ضربت زيدا فان زيدا مفعول به لانه محل الفعل والمفعول الذي اوجده الفاعل هو
الضرب وانما سري اللفظ من خلق ان المفعول المطلق شرطه ان يكون مصدرا وليس
كذلك وليس كل مفعول مطلق مصدرا انتهى وهو يوافق ما تقدم عن ابن هشام
ويقولنا القضاة نحو قولك ضربت ضربا شديدا فانه وان كان مصدرا موكدا
فاعمله ليس من المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة لانه نائب الفاعل ونحو قولك
ضربت ضربا شديدا وضربت ضربتان فان الاول مصدر مبين لنوع عامله والثاني
مبين لعدده وليس من المفعول المطلق لانها عمدة لا فضلة لانها خبر وقد يتوهم
على التوسع وهو ان كتاب اللغة الموكدة عن المصدر وهو اما نائب عن المصدر
الموكدا وعن المصدر المبين فالاول ما نائب عن المصدر مما هو مشار له

فقط
أخت المصدر والمفعول
المطلق لا يكون الا مصدرا
بشرط

العلل

في المصدر

في المصدر
المفعول المطلق
بشرط

في مادته وخرق كاسم المصدر غير العلم نحو اغتسل غسلا او اسلم العين نحو والله
البتكم من الارض نباتا ومنه ضبة في قول النهاج وما ضرب بذهب او فضة ضبة
كبيرة كما اشار اليه شارحه المحقق والمصدر لفعل اخر نحو وتبطل اليد تبتيلا او ما
هو مرادف له معنى نحو قد جعلوا سببا على ان ذلك المرادف منصوب بالفعل
المذكور وهو منهج الماذني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظ
والثاني ما نائب عن المصدر مما يدل عليه من صفة نحو سري احسن السير
او من ضمير نحو قوله تعالى لا عندنا احد او من اشارة اليه كضربت ذلك الضرب
كما علمت او من دال على نوعه نحو رجع القهقري او على عدده نحو ثابنتين جلدة
او على الته كضربته سوطا وهو سماعي فلا يجوز كنبته قلما او من كل او بعض مضافا
للمصدر نحو فلا تميلوا كل الليل وضربته بعض الضرب **الثالث** منها **المفعول الجاهد**
وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل **ويقال له ايضا المفعول له** ويقال له ايضا
المفعول من اجاه وهو المصدر القلبي المذكور على حديث شارحه اي
المصدر بالنصب مفعول مقدم **الحديث** بالرفع فاعل موخر ويجوز العكس
والاولى اولى والمراد للمشاركة في الزمان والفاعل اي بان يكون زماها واحد
وفاعلها واحد اول ثلثة احوال **الحديث** من ال والاضافة ومقررون بال
ومضاف فالحال **الاول** اي المجرد من ال والاضافة نحو وقت اجلا لا
الشيخ فالاجل مصدر قلبي وفاعل القيام والاجل واحد وهو
المتكلم لان القيام والاجل صدر منه وقاما به فقد ذكر شيخ المحققين
ان معنى مشاركتها في الفاعل ان يقومما بشي واحد **وزماها واحد لان**
القيام قارن الاجل في الزمان وقد ذكر شيخ المحققين ان معنى مشاركتها
في الزمان ان يقع الحديث في بعض زمان للمصدر نحو جيتك طمعا في معرفتك او يكون
اول زمان الحديث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو
جيتك اصلا فالك **والحال الثاني** اي المقرون **نحو ضربت ابني التاديب** والتاديب
مصدر قلبي وفاعل الضرب والتاديب واحد وهو المتكلم وزماها كذلك لان زمان
المصدر زمان الحديث **والحال الثالث** اي المضاف **نحو قصدتك ابتغا**
معرفتك فان ابتغا مصدر قلبي وفاعل القصد والابتغا واحد وهو المتكلم
وزماها واحد ولا يخفى ان اشراط هذه الشرط اعني المصدرية وكونها قلبية

ومشاركته الحدث للمصدر في الزمان والفاعل انما هي لجواز النصب للفعول المذكور
 لا لتحقيق ماهيته فان فقد شرط منها وجب حرجه بحرف من حروف التعليل الاربعة
 التي هي الالام والبا وفي ومن ففقد المصدرية نحو والارض وضربها بالانام فان
 الانام علة للوضع وليس الانام مصدر فاذا فقد القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم
 من املاق اي افتقاد فان املاق علة للقتل وهو وان كان مصدرا لكنه ليس
 قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان نحو قوله امر القيس فجيئت وقد رضيت لنوم ثيابها
 اي خلعت ثيابها لاجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم
 الذي هو علة للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول ابن صخره الهذلي
 والي نعروني لذكر الهزج اي نشاط فان الذكر يعلو الهزج وفاعل العرو
 والهزج مختلف فان فاعل العرو هو الهزج وفاعل الذكر هو التكم لان المعنى لذكر
 اياك وانما قلنا ان هذه الشروط لجواز النصب لانه يجوز فيه اي في المفعول
 لاجله المستوفي للشروط المذكورة **الحرف** تحريف التعليل لكنه **بقلة في الحال الاول**
 اي الجرد من ال والاضافة نحو قوله من امك رغبة فيكم خبري ويدر على الجرد
 في منعه الجرد في ذكر **وكيف في الحال الثاني** اي المقرون بال ومن القليل قوله
 لا اقدر الجبين عن النجى **ويستويان** اي الجرد والنصب **في الحال الثالث** اي الضاف
 فمن النصب قوله تعالى وان منكم الايمان به من خشية الله وجه الاول بانما تجرد
 شبه الحال والتبني فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخنا للحقوقيين الا حسن ان
 حال ذلك على السماع ولا يعمل انتهى لان ما يذكر من العلة تابع للوجود وانكار بعضهم
 له ليس في محله **الرابع** منها **المفعول فيه** وقدمه على المفعول معه لان العامل
 يصل اليه بواسطة حرف مفعول به نحو خوف المفعول معه كاسياقي **وهو**
 اي المفعول فيه **المسمى ظرفا عند التصريح** **لوقوع الفعل فيه** بالمعنى الاول
 وسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفر من الكوفيين محالون الطرف عند
 الكوفيين ما انتهت اقطار كالجرب **وهو** اسم منصوب باللفظ الدال على
 المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذورا جواز او وجوب **فان**
في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الطرف التي لا تعرف
 كعند بل اوضح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمي ظرفا مبطلا ولا يكون
 من المفعول فيه وانما فسياما باسم لقوله في بيته **انما من اسم زمان** **مسما**

في قوله تعالى وان منكم الايمان به من خشية الله وجه الاول بانما تجرد شبه الحال والتبني فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخنا للحقوقيين الا حسن ان حال ذلك على السماع ولا يعمل انتهى لان ما يذكر من العلة تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه بواسطة حرف مفعول به نحو خوف المفعول معه كاسياقي وهو اي المفعول فيه المسمى ظرفا عند التصريح لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاول وسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفر من الكوفيين محالون الطرف عند الكوفيين ما انتهت اقطار كالجرب وهو اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذورا جواز او وجوب فان في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الطرف التي لا تعرف كعند بل اوضح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمي ظرفا مبطلا ولا يكون من المفعول فيه وانما فسياما باسم لقوله في بيته انما من اسم زمان مسما

في التسمية

عن التقييد بالمبهم اي سوا كان مبرا او مختصا واختصاصه اما بوصف او اضافة
 او بلام التعريف او كان معدودا ونعني نريد معاش الخاة بالمختص ما يقع
جوابا للمتي ونعني بالمعدود ما يقع جوابا لكم وفيه ان المعدود كالعشر الاول كما
 يصلح ان يكون جوابا للمتي يصلح ان يكون جوابا لكم فهو وارد على كل من تعني بالمختص
 والمعدود ونعني بالمبهم في الزمان ما لا يقع جوابا للمتي منها وانما كان المراد بالاطلاق
 ما ذكر لقوله **واسم مكان مبهم** وهو اي المبهم في المكان ما ليس له صورة يدل
 عليها بنفسه بل يتوقف دلالته عليها على شيء اخر **ولا** اي وليس له **حدود محصورة**
 كاسما الجهات كفوق وتحت فانه لا محدود ومحصورة لشي منها ولا يدل على صورة
 مسما بحيث ينكشف ويعلم الا يدل كرم ما يتعلق به وهو للاضاف اليه بخلاف
 الدار والبيت فانه يدل على صورة مسما بنفسه ولحدود محصورة فالتعريف
 في نحو دخلت الدار وسكنت البيت ليس على الظرفية بل على التوسع باستقاط
 الخافض فليس من المفعول فيه وانما يصلح اسم الزمان للظرفية مبرا ومختصا
 ولم يصلح لها اسم المكان لامبرها لان اصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان
 اقوى من دلالة على المكان لانه يدل على الزمان تضنا وعلى المكان التزاما قاله
 المحقق فان قيل حيث تضمن اسم الزمان واسم المكان معنى في كان حقه البنالسا
 علم من ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يعني اجيب بان مقتضى البنالسا يختلف
 الاسم الحرف في افادة معناه الذي حقه ان يودي به ويطلق ذلك الحرف غير
 منظور اليه هذا معنى التضمن كالتقدم وليس هذا منه اذ المراد هنا ان معنى
 الحرف مرعي في الكلام فليس الاسم قائما مقامه في افادة ذلك المعنى ثم اخذ المحقق
 بمثلا يتقدم من اسم الزمان المبهم والمختص بأنواعه الثلاثة والمعدود واسم المكان
 المبهم مع ذكر انواعه الثلاثة **فالزمان** المبهم اشار اليه بقوله **نحو صمت يوما** وعكفت
 حينما ومدة والمختص بالوصف اشار اليه بقوله **يوما او يوما طويلا** والمختص
 بالاضافة اشار اليه بقوله **او يوما الخميس** والمختص بلام التعريف اشار اليه
 بقوله **واسم مكان مبهم** اي المثال الاول **المبهم** والمثال الثاني **الموصوف**
والمثال الثالث المضاف والمثال الرابع **المقرون بال** والمثال الخامس **المعقد**
والمثال المبهم ثلاثة انواع الجهات الست واسما المقادير وما صيغ من الفعل
 فالنوع الاول اشار اليه بقوله **نحو جلست خلق زيد من بقية اسم الجهات**

في قوله تعالى وان منكم الايمان به من خشية الله وجه الاول بانما تجرد شبه الحال والتبني فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخنا للحقوقيين الا حسن ان حال ذلك على السماع ولا يعمل انتهى لان ما يذكر من العلة تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه بواسطة حرف مفعول به نحو خوف المفعول معه كاسياقي وهو اي المفعول فيه المسمى ظرفا عند التصريح لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاول وسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفر من الكوفيين محالون الطرف عند الكوفيين ما انتهت اقطار كالجرب وهو اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذورا جواز او وجوب فان في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الطرف التي لا تعرف كعند بل اوضح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمي ظرفا مبطلا ولا يكون من المفعول فيه وانما فسياما باسم لقوله في بيته انما من اسم زمان مسما

في قوله تعالى وان منكم الايمان به من خشية الله وجه الاول بانما تجرد شبه الحال والتبني فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخنا للحقوقيين الا حسن ان حال ذلك على السماع ولا يعمل انتهى لان ما يذكر من العلة تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه بواسطة حرف مفعول به نحو خوف المفعول معه كاسياقي وهو اي المفعول فيه المسمى ظرفا عند التصريح لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاول وسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفر من الكوفيين محالون الطرف عند الكوفيين ما انتهت اقطار كالجرب وهو اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذورا جواز او وجوب فان في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الطرف التي لا تعرف كعند بل اوضح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمي ظرفا مبطلا ولا يكون من المفعول فيه وانما فسياما باسم لقوله في بيته انما من اسم زمان مسما

في قوله تعالى وان منكم الايمان به من خشية الله وجه الاول بانما تجرد شبه الحال والتبني فكان حقه وجوب النصب وفي كلام شيخنا للحقوقيين الا حسن ان حال ذلك على السماع ولا يعمل انتهى لان ما يذكر من العلة تابع للوجود وانكار بعضهم له ليس في محله الرابع منها المفعول فيه وقدمه على المفعول معه لان العامل يصل اليه بواسطة حرف مفعول به نحو خوف المفعول معه كاسياقي وهو اي المفعول فيه المسمى ظرفا عند التصريح لوقوع الفعل فيه بالمعنى الاول وسمى عند اكثر الكوفيين صفة وسماه الفر من الكوفيين محالون الطرف عند الكوفيين ما انتهت اقطار كالجرب وهو اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلا او شبهه مذكورا او محذورا جواز او وجوب فان في اذ لا يعتبر فيه صحة التصريح بها لانه لا يصح التصريح في الطرف التي لا تعرف كعند بل اوضح بها في شيء نحو سرت في يوم الجمعة لم يسمي ظرفا مبطلا ولا يكون من المفعول فيه وانما فسياما باسم لقوله في بيته انما من اسم زمان مسما

الست لكل كائين في مكان **هو اسم زمان** ويرادف امام قدام و**يمينه** و**شماله**
وذا تيمينه وذا شماله **وشبهها** اي شبه اسماء الجهات الست **في الشيع**
كناحية الدار وجانبها ومكان بكر تقول جلست ناحية الدار وجانبها ومكان
بكر وفي كلام بعضهم ان جانب مما يتعين التصريح فيه بقي والى النوع الثاني اشار
بقوله **واسم المقدار كليل** وفرسخ ويريد **كسرت ميلا وفرسخا ويريدا** والى
النوع الثالث اشار بقوله **وما صيغ** اي اشتق **من الفعل** اي اللغوي الذي
هو اسم الحدث الذي هو المصدر الذي اشتق منه العامل **واتحدت مادته**
ومادة عامله كرميت مري زيد فرمي مشتق من المري الذي اشتق منه رمي
وفي التثنية شاهد هذا النوع وهو **وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع** فلو
اختلفت مادته ومادة عامله غوعدت مجلس زيد لم يجز في القياس ان
يجعل مجلس ظرفا بل يجب التصريح فيه بفي الاما شذ من قولهم هومنى مقعد القاء
ومزجر الخلب ومناط النزيا فانه يحفظ ولا يقاس عليه لخالفة مادته لمادة ما
وهو الاستقرار المتعلق به معنى الواقع خبر عن هو فلو عمل في مقعد فعد وفي مزجر
زجر وفي مناط ناطم يكن في ذلك شذ ولا مخالفة للقياس وظاهر مبيحه
ان ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان وليس كذلك فكان حقه ان ينبه على
نظيره في اسم الزمان اذ قوله قعدت مقعد زيد يصح ان يراد به الزمان اي زمان
قعوده كما يصح ان يراد به المكان نبيه عليه الشاطبي وقد تبع المصنف ابا على الفارسي
في جعل اسم المقدار من اسم المكان المبرم وقد خالفه الشلوبين وجعلها من
الشبيه باسم المكان المبرم وبوافقه قول بعض شيوخ مشايخنا تعريف المص
للمكان المبرم بما ذكره يشمل اسم المقدار والصواب انها ملحقة باسماء الجهات
بجامع التغير والتبدل اي لان اليمين يصير شمالا والخلف يصير اماما الى غير ذلك
وفي اسم المقدار يصير المبرم انتهى وفي شرح الشذور لمصنفه وهو الجال
ابن هشام وحقيقة القول فيه اي في هذا القسم الذي هو اسم المقدار ان
فيه ابراما واختصاصا اما ابراما فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها و
واما الاختصاص فمن جهة دلالة على كية فعلى هذا يصح فيه القول ان انتهى
وجعل المص ما صيغ من الفعل من اسم المكان المبرم مخالفة قول المرادي الظاهر انه
من المختص لا من المبرم كما نض عليه بعضهم وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية

حيث قال واما المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا مناعيا الا مكانا مبرما ومشتقا
من اسم الحدث فجعله قسميه انتهى كلام المرادي وفي كلام بعضهم قد يقال انه يستعمل
مبهما كقعدت مقعدا وغيرهم كقعدت مقعدا زيدا اذ علم هذا فلا بأس بعلم ما خرج
عن التعريف فخرج بعض معنى في نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما حيث من قوله
تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فان يوم وحيث وان كانا من اسم الزمان
والمكان ليسا على معنى في لونه ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم
واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان
فانتصابها على المفعول لانه الفعل واقع عليها لا فيها وخرج باسم الزمان
والمكان نحو قوله تعالى وترغبون ان تنكوهن اذا قدر في لان النكاح ليس
بواحد منهما والحق باسم الزمان والمكان في انتصابها على المفعول وفيه اشيا
منها اسماء عرفت دلالة على الزمان او المكان كاسماء العدد الميزة بالزمان او المكان
كسرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا وما افيد به كلية او جزئية الزمان او المكان
كسرت جميع اليوم وجميع الفسخ او كل اليوم او كل الفسخ او نصف اليوم او نصف
الفسخ ومنها ان يكون اسم عين نحو لا اله الا الله القارظين اي مدرك غيبة القارظين
وهما جاون خرجا لجمع القرض فقعلا وطالت غيبتهما **الخامس** منها **المفعول معه**
اي الذي فعل الفعل بمصاحبتة بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه
او يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه والاصح انه قياس سماعي ولا حجة
اخر عن المضاعف قال بعضهم ولم يقع في القرآن يقيين قال الجاول السيوطي قلت
في القرآن عدة مواضع اعرب كل منها بمفعول معه احدها وهو اشهرها قوله فاجعوا
امرکم وشركا کم اي اجعوا انتم مع شركايكم الثاني قوله تعالى قوا أنفسكم واهليكم
نارا اي مع اهليكم الثالث قوله تعالى لم يكن الذي كفر وامن اهل الكتاب والمشركين
انتهى وقد يقال مراد هذا البعض باليقيين ما ينفى معه احتمال غير المفعول لانه
وهو اي المفعول معه الاسم المنصوب الفضلة الواقعة بعد واو المصاحبة
اي المصيبة مصاحبة ما بعد ها لما قبلها في الحكم في وقت واحد **المسبوقة بفعل**
محوها الامير والجيش فقد دللت الواو على ان ما بعد ها شاركة معول الفعل
الذي قبلها وهو الفاعل في ذلك الفعل في وقت واحد **ومسبوقة باسم** **معنى**
الفعل وحرره نحو اناساير والسيل فيه ما تقدم فكل من الجيش والسيل صاحب

الفاعل في صدور الفعل عند وهو المحي في الاول والسير في الثاني ونحو سرت والطريق
 والناسير والطريق فالطريق صاحب الفاعل في وقوع الفعل عليه والناسير هذا المفعول
 ذلك الفعل او الاسم لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو ولا المخالفة **خرج بغيره**
الفعل نحو قوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالنسب والجملة نحو سرت ونحو
 طاعة برعها وخرج **بالفصلة العدة نحو اشرك زيد وعمر وخرج بالواقع**
بعد واو المسابقة شيان احدهما الواقع **بعد مع نحو حيث مع زيد** وثانيها
 الواقع بعد واو العطف نحو ضربت زيدا وعمر فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو
 لزيد في المضروبة لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبة له في ذلك في وقت واحد
وخرج بالنصب وبالسبوقه بفعل نحو قوله كل رجل وصيحه بالرفع
 عطف على كل والضمير راجع الى المضاف وهو كل اى رجل مع ضيقه كل رجل
 مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم وخرج **باسم**
فيه معنى الفعل وحروفه **نحو قوله هذا لك وباك** بالموحدة فانه وان
 تقدم فيه اسم فيه معنى الفعل بواسطة تاو وبله بالشار اليه لك ليس في حروف
 ذلك الفعل انى هو اسير **فلا يتكلم بى** اى بهذا المثال **خدا فالاى على العارسى**
 حيث اجازة قياسا على قولهم مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول معه
 بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا واجيب بوضع الفرق بينهما وهو قوة الداعي الى
 تقدير في الثاني وهو تقدم ما لا يستفهامية وتأخير الجور وهما بالفعال ولي عارف
 الاول ليس فيه الى الثاني **السادس منها خبر كان وخبر اخواتها** اى نظايرها
 في رفع الاسم واضب الخبر **نحو قايما من قوله كان زيد قايما الصابح** منها **اسم**
ان واسم اخواتها اى نظايرها في نصب الاسم ورفع الخبر **نحو زيد من قوله ان**
زيدا قايما وتقدم ما اى خبر كان واسم ان واخواتها في الكلام على **الرفوعات فالا**
حاجة الى اعادة ذلك لما جيلت عليه النفوس من معادات العادات **الثامن**
منها الحال والافصح تانيث وصرفها فيقال حال حسنة وقد يؤنث لفظا فيقال
 حاله حسنة والغرض منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلية
 وهي من الخوالى التي تنتقل وهي نوعان مؤسسة وموكة والمعروف هنا انها النوع
 الاول المذكور تعريفه في قوله **وهو اى الحال الوصف ولو تاو وبله** **الفضيلة** اى ما ليس
 جزا من الكلام الخوي وان توقف صدقه عليه **البين للرؤية** اى صفة صاحبه اى

صاحب

صاحب ذلك الموصف قصدا فخرج بالوصف نحو القمقري في قولك رجح زبيد
 القمقري ودخل بقولنا ولو تاو وبله الجملة الواقعة حالا نحو جازيد والشمس طالعة
 لانه في معنى مقارنا لطلوع الشمس ونحو ثبات في قوله تعالى فانظر واثبات لانه
 في معنى متفرقين فعلم ان المراد بالرؤية الصفة لا الصورة المسابقة كما هو المتبادر
 والا فخرج ما تقدم ونحو تكلم صادق وامات مسلما ولا يشكل على الوصف الحال
 الموطئة وهي الجامعة لان الحال في الحقيقة وصرفها لا هي وخرج بالفضيلة الخبر
 نحو ضاحك من قولك زيد ضاحك وبالبين للرؤية التمييز فانه مبين للذات وخرج
 بقولنا قصد الثغ فانه وان بين هية صاحبه نحو رايت رجلا راكبا فان المقصود
 بالذات من الثغ بيان التقييد وان لم يرد منه بيان الرؤية بالعرض ورب شئ يقصد لغيره
 خاص وان لم يرد منه معنى اخر ويقال بمثل ذلك في بعض افراد التمييز نحو فارسان
 قولهم لله دره فارسا فان فارسا وان حصل ببيان الرؤية فليس الغرض من ذكره
 ذلك ثم اخذ يعنى في صاحب الوصف فقال **فاعلا كان صاحبه** اى الوصف لفظا
نحو زيد من قوله جازيد راكبا حال من زيد وهو فاعل جازيد لفظا او معنى نحو
 زيد من قوله زيد في الدار قايما فان قايما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذي
 انتقل من المحذوف نسيا الى الظرف وانما كان فاعلا معنى لان الفعل وهو استقر
 مثلا لا حذف نسيا وانتقل الضمير منه الى الظرف لم يكن ذلك الفعل موجودا في
 اللفظ ولا في التقدير بل معناه مفهوما من الظرف وقيل حال من زيد لانه وان كان مبتدأ
 صورة هو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد في الدار قيل وهو اقرب الى معنى الفاعل
او كان صاحبه مفعولا لفظا **نحو الفرس ركبت الفرس مسرجا فسر**
حال من الفرس وهو مفعول ركبت لفظا او معنى نحو هذا زيد قايما حال من المفعول
 معنى وهو زيد وانما كان مفعولا معنى لا المعنى اشر الى زيد واشر مفهوما من الكلام
 وليس موجودا في اللفظ ولا في التقدير وهذا اذا كانت الحال من الفاعل نصا
 او من المفعول كذلك وقد تاتي الحال محتملة لان تكون من الفاعل او من المفعول
 وحينئذ ان لم يكن ليس بان قامت قرينة لفظية او حالية على تعيين صاحب الحال
 جان تأخيرها عنها اعتمادا على القرينة والا وجب ذكرها تالية لصاحبها لا زالة
 اللبس او كان صاحبها مجردا بالحرف **نحو هه من قوله مررت بمسرح**
جائسة فجالسة حال من هذا او كان صاحبها مجردا بالمضاف **بشوط**

للمشاهدة

ان يكون المضاف بعض المضاف اليه نحو لمحم من قوله تعالى **احب احداكم**
 ان ياكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من الاخ واليحم الذي هو المضاف **ميتا**
 الاخ الذي هو المضاف اليه او يكون ذلك المضاف كـ **بعضه** اي كـ بعض المضاف
 اليه في الاستغناء عنه **بجذف ذلك المضاف واقامة المضاف اليه مقامه**
 نحو ملة من قوله تعالى **ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا** فان حنيفا حال من ابراهيم
 وملة كـ بعض المضاف اليه لا في ذلك يستغنى بذكر المضاف اليه الذي هو ابراهيم
 عند ذكر المضاف الذي هو ملة اذ **يصح** ان يقال **اتبع ابراهيم حنيفا** كما يقول
 من راي وجهر هند رايت هند فيستغنى بذكر كل الشئ عن ذكر بعضه بخلاف رأت
 غلام هند قائمة لا يجوز ان يكون ذلك المضاف **عاما في الحال** اي ان يكون
 المضاف ما يعمل على الفعل **نحو مرجع** من قوله تعالى **الذين مرجعهم جميعا** فان مرجع
عاما في الحال التي هي جميعا **النسب** اي فجميعا حال من الكاف الذي هو المضاف
 اليه والمضاف الذي هو مرجع ما يعمل على الفعل لانه مصدر رمي بمعنى الرجوع
 وكان القياس فتح جميعه لا المصدر الميمي قياس عينه الفتح فالعامل في الحال
 هنا المضاف الذي هو مرجع وهو عامل ايضا في صاحب الحال الذي هو المضاف
 اليه وهو الكاف والعام في الحال فيما سبق اي في ايج احداكم ان ياكل لحم اخيه
 ميتا وفي قوله ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا هو ان ياكل وان اتبع وهو العامل
 في نفس المضاف الذي هو لحم وملة ايضا وليس ذلك العامل عاما في المضاف
 اليه الذي هو صاحب الحال وهو لحمه وابعه فان قيل كيف يجوز ان يكون
 عامل المضاف عاما في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه
 مع قوله ان العامل في الحال هو العامل صاحبها اجيب بانه لما كان المضاف اليه
 فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له او كل له جان ان يكون عامل المضاف عاما في
 الحال وان لم يكن عاما في صاحبها الذي هو المضاف لان صاحبها لما كان بمنزلة
 معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل فيه وهذا حكمه اشتراطهم ان يكون المضاف
 بعضا من المضاف اليه او بعضه به عليه بعض شيوخ مشايخنا وهو ما خوذ
 من كلام المحقق في حواشي الكشاف ثم شرع يتكلم على اقسام الحال فقال
وتنقسم الحال بالنظر الى وصفيها الى ثلاثة اقسام اي مفتقرة اي غير لازمة لوصفها
 كما مثلناه فيما سبق من قولنا جاز يدراكها **لا تزي ان الركوب قد يفارق ليدرا**

عامل

اي الموسيعة
 د ابي المصنف

نحو

ينتقل الى صفة اخري ويجي ما شيا وهذا هو الاصل فيها لما علمت انهما مأخوذتان
 التحول **والى لازمة لا تقارق صاحبها** اي وهي غير مؤكدة اي لا يفهم معناها بدون
 ذكرها لا كلامه كاعلمت في المؤسسة **نحو قوله دعوت الله سميعا** اذ هذه الصفة
 لا تقارقه سبحانه وتعالى **ونحو قوله خلق الله الزرافة** بفتح الزاي وضربا وادي بعضهم
 ان الضم فيها من الح العامة **يدري** بديل بعض من الزرافة **اطول من رجلها** فاطول حال
 من يدريها لازمة لا تقارق عادة **ونحو قوله خلق الله اليربوع يديه** بديل بعض من
 اليربوع **اقصر من رجله** فاقصر حال من يديه لازمة لا تقارقه عادة **ونحو قايما**
 بالقسط **والى موصلة بكسر الطاء وهي الحال الجامعة للموصولة** **بمشق نحو**
فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك وسويا نعت
بشرا وهو المسمى لوقوع الحال الجامعة اي لانه الحال كاعلمت وهذا الاسم
 الجامد وطاء الصديق له نجية قبله موصوفاته وفيه ان المعنى حينئذ تمثل لها الملك
 حال كونه بشرا وليس كذلك فالاولي ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي تمثل
 لها بشرا اي تشبه به وتصور بصور بصورته ثم لا يخفى ان الموصولة لا تقابل الا لازمة
 والمنقلة وانما تقابل المشتقة فكان الاول ان يقول وتنقسم الى مشتقة كمثلنا والى
 موصولة وتنقسم الحال **بالنظر الى زمانها** الى ثلاثة اقسام ايضا **المقارنة في**
الزمان اي تقترن ايضا مع مضمون عاملها في زمن واحد **نحو هذا بعلي شيئا** بمعنى
 كبير فان الشيخة مقترنة مع الإشارة في زمن واحد **والى مقدرة** ويقال لها المنتظرة
وهي المستقبلة **نحو قوله تعالى ادخلوها** اي الجنة **خالد** من اذ الخلود غير مقارن
 لل دخول فالعنى ادخلوها مقدرين الدخول **والى محكية** وهي الماضية **نحو جاز يد**
امس راكبا فالمقصود من ذكر راكبا حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي **نحو**
 ان تكون في المثال المذكور من المقارنة بان يكون راكبا **يد منه المعنى المقارن** لعماله
وتنقسم الحال بالنظر الى افراد والتعدد الى قسمين مفردة كالتقدم من الامثلة
ومتعددة لتعدد اما متفقة او مختلفة والاولى في المتفقة الجمع نحو ثقيبة زيد راكبين
 ويجوز التعريف وله صورتان الاولى ان يجعل كل حال بعد صاحبه والثانية ان تكرر بعد ذكر
 صاحبها فالاولى نحو ثقيبت راكبا والثانية نحو ثقيبت زيد راكبا والثانية
 في المختلفة حيث لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال بجانب صاحبها نحو ثقيبت من رازيدا
 مصعبا ويجوز على ضعف تكرير الحال بعد ذكر صاحبها على غير الترتيب بان تجعل الحال

في الحقيقة

كل جعل

الاول والثاني والثانية للاول مثله **فوقته** **مصدر** **انفرد** **الفحين** **نقد** **الحال**
الاول وهو **مصدر** **الثاني** **من** **الاسمين** وهو **لفعل** الذي هو **الافقار** **انصبت**
 الحال بصاحبها وبالعكس اي **نقد** **الحال** **الثاني** وهو **مصدر** **الاول** **من**
الاسمين وهو **الفاعل** الذي هو **التا** **والترم** **ذلك** **خوف** **البس** **وشاهد** **اي**
 هذا **الصنيع** **من** **حيث** **يجي** **الحال** **على** **غير** **الترتيب** **قوله** **عمره** **ق** **سعاد** **ذات** **هو**
معنى **فردت** **وعاد** **سلوانا** **هو** **افعى** **الذي** **هو** **الحال** **الثاني** **حال** **الاول** **من**
الاسمين **اي** **التا** **التي** **هي** **فاعل** **عمره** **ذات** **هو** **الذي** **هو** **الحال** **الاول**
حال **الثاني** **من** **الاسمين** **اي** **سعاد** **التي** **هي** **مفعول** **عمره** **وفي** **هذا** **قرينة** **يعرف**
 بها **صاحب** **كل** **وهي** **التذكير** **والثاني** **فمؤخر** **الغرض** **في** **المسئلة** **من** **انه** **لا** **قرينة**
 يعرف بها **صاحب** **كل** **كما** **هو** **المستفاد** **من** **مثاله** **فلا** **يصح** **ان** **يكون** **شاهدا** **والعنى**
 في **انا** **وسعاد** **متمايين** **فاما** **انا** **فصرت** **الى** **ازدياد** **المحبة** **واما** **هي** **فصار** **هو** **ها** **سلوا**
وقد **تاتي** **على** **الترتيب** **فيكون** **الحال** **الاول** **الاول** **من** **الاسمين** **والحال** **الثاني**
لثاني **منها** **ان** **الاسمين** **اي** **كانت** **قرينة** **يعرف** **بها** **صاحب** **كل** **قوله** **اي** **امر**
القيس **خرجت** **بها** **امشي** **تجروا** **انا** **على** **اثر** **ياد** **يل** **مط** **رجل** **فجمله** **امشي** **التي**
 هي **الحال** **الاول** **حال** **من** **الاول** **اي** **الثاني** **خرجت** **اي** **التي** **هي** **فاعل** **خرج** **وجملة**
تجروا **التا** **الفوقية** **التي** **هي** **الحال** **الثانية** **حال** **من** **الاسم** **الثاني** **اي** **الهابي** **بها** **اي**
 التي **هو** **مفعول** **خرجت** **والعنى** **اخرجتها** **من** **خدر** **رها** **حال** **كوفي** **ما** **شياء** **وحال** **كوفي**
 جارة **على** **اثر** **ي** **قد** **في** **وقد** **ما** **ذيل** **مط** **رجل** **تجروا** **الا** **ثرف** **قصد** **الستر** **وهذا** **على** **حد** **قوله**
لقيت **هذا** **مصدرا** **مخدرة** **فقد** **علمت** **ان** **ما** **اقتصر** **عليه** **التم** **عند** **عدم** **القرينة** **خلاف**
الاولى **ومتعددة** **غير** **متعددة** **اي** **لواحد** **اما** **مع** **الترادف** **والترادف** **وقد**
 يحتملها **قوله** **جان** **يد** **راكبا** **متبسا** **فان** **جعلت** **راكبا** **ومتبسا** **حالين**
من **زيد** **حالا** **بعد** **حالا** **في** **الحال** **الترادفة** **بمعنى** **التتابع** **سميت** **بذلك**
لترادف **اي** **للتتابع** **وقد** **جان** **ذلك** **الجمود** **ومنه** **الفارسي** **وجماعة**
 قائلين **بان** **صاحب** **الحال** **اذا** **كان** **واحدا** **لا** **يقضي** **العامل** **الحاصل** **الاحالة** **واحدة** **وفي**
 كلام **شيخ** **الحقنين** **جوز** **الجمود** **وهو** **الحق** **ان** **يجي** **لشي** **واحدا** **حوال** **مختلفة** **متناهية**
 كانت **او** **غير** **متناهية** **كجبر** **المهمل** **ومنع** **بعضهم** **ذلك** **قياسا** **على** **الزمان** **والمكان** **لأن**
 وقوع **الفعل** **في** **زمانين** **او** **مكانين** **مختلفين** **محال** **نحو** **جاست** **خلفك** **امامك** **وقر**

اليوم **امس** **انتهى** **وان** **جعلت** **متبسا** **لما** **من** **فاعل** **راكبا** **المستقر** **فيه** **في**
الحال **التداخلة** **سميت** **بذلك** **للدخول** **صاحب** **الثانية** **في** **الحال** **الاول**
 لانه **غير** **مستقر** **فيها** **هذا** **كل** **اي** **التعريف** **وما** **بعد** **ثابت** **وحاصل** **في** **الحال** **البينة**
وهي **المؤسسة** **اي** **التي** **لا** **يستفاد** **معناها** **بدون** **ذكر** **هالا** **فيما** **يشتمل** **المؤكدة**
 فليس **التعريف** **في** **كلامه** **المطلق** **الحال** **بل** **المؤسسة** **كما** **علمت** **ونجى** **الحال** **عن** **كونها**
 مؤسسة **وقد** **تاتي** **الحال** **مؤكدة** **وهي** **التي** **يستفاد** **معناها** **بدون** **ذكر** **ها** **وعرف** **فيها**
 شيخ **الحقنين** **بانها** **اسم** **غير** **حدث** **يجي** **مقر** **المضون** **جملة** **انتهى** **وفيه** **قصور** **كما** **علم** **من**
قول **المص** **وهي** **ثلاثة** **انواع** **النوع** **الاول** **مؤكدة** **لما** **علمها** **وهي** **التي** **يستفاد** **معناها**
 من **من** **نحو** **لغظ** **علمها** **وتاكيد** **هالا** **اما** **الفظا** **ومعنى** **نحو** **وارسلنا** **لك** **لثلاث** **رسولا** **وا**
 معنى **لا** **لفظا** **نحو** **فبسم** **صاحبها** **لان** **التبسم** **الفعل** **الخفيف** **فمن** **نوع** **من** **الفعل**
 ولغظ **ها** **تختلف** **النوع** **الثاني** **مؤكدة** **لما** **علمها** **وهي** **التي** **يستفاد** **معناها** **من** **من**
 لفظ **صاحبها** **نحو** **لان** **من** **في** **الارض** **كل** **هم** **جميعا** **لان** **معنى** **جميعا** **مستفاد** **من**
 صاحب **الحال** **وهو** **الاسم** **الموصول** **لانه** **من** **صبيغ** **العموم** **وفي** **التبسم** **بذلك** **لما** **ذكر**
 اشارة **لترد** **على** **الشيخ** **ابن** **مالك** **حيث** **مثل** **به** **للمؤكدة** **لما** **علمها** **وهذا** **النوع** **ذكر** **الحال**
 ابن **هشام** **وقال** **في** **الغنى** **واهل** **الخويون** **ذكر** **المؤكدة** **لما** **علمها** **والنوع** **الثالث**
مؤكدة **لضمون** **جملة** **قبلها** **وهي** **التي** **يستفاد** **معناها** **من** **مضمون** **تلك** **الجملة** **وتلك**
 الجملة **مركبة** **من** **اسمين** **معرفتين** **جامدين** **نحو** **يد** **ابوك** **عطوف** **فان** **العطف**
 والخون **شان** **الابوة** **وجعل** **الشيخ** **ابن** **مالك** **هذا** **النوع** **من** **المؤكدة** **لما** **علمها** **علي**
 تاويل **الاب** **بمشتق** **فالعامل** **الاب** **بما** **فيه** **من** **معنى** **الاشتقاق** **ومن** **ثم** **اشتراط** **الجود**
 المحض **هذا** **وعين** **خاف** **ان** **المؤكدة** **من** **الحال** **اللزومة** **كما** **صرح** **بذلك** **الحال** **ابن** **هشام**
 في **الوضع** **حيث** **قال** **وتقع** **ومضا** **تاما** **في** **ثلاث** **مسائل** **احدها** **ان** **تكون** **مؤكدة**
 لا **فقول** **المص** **فيما** **سبق** **والي** **لزومة** **اي** **غير** **مؤكدة** **وقد** **نهر** **ساعليه** **فيما** **سبق** **وعال**
الحال **الاولى** **والثانية** **من** **مؤكدة** **وهو** **في** **الاولى** **تبسم** **وفي** **الثانية** **من** **وعال**
الحال **الثالث** **نحو** **وف** **وجوبا** **مقدر** **بعد** **الحال** **تقديره** **في** **المثال** **المذكور** **كما** **قال**
 سيبويه **لحقه** **وغوه** **كاعرفه** **فان** **كان** **المبتدأ** **الفظا** **نحو** **انا** **ابوك** **عطوف** **فان** **تقديره**
 احق **او** **اعرف** **عطوف** **واختار** **شيخ** **الحقنين** **ان** **العامل** **معنى** **الجملة** **كانه** **قال**
 يعطف **عليك** **ابوك** **عطوف** **فا** **من** **قول** **المص** **يعلم** **انه** **لا** **يجوز** **تقديره** **هذه** **الحال**

هذا القسم الثاني من
 الحال وهي المؤكدة

على الجدة ولا على احد جزئيا **التاسع** منها **التمييز** ويقال له **التفسير** والتمييز في
الفاظ مترادفة **وهو** اي التمييز لفظة فصل الشيء عن غيره واصطلاحا **اسم** صريح **نكرة**
بمعنى من البياينة التي لبيان الجنس كاسننه عليه لا التي يكون الجرد بها عين
البين بها الخلف ذلك في خطاب زيد نضالاً لا ابتداءية كاسننه **مبين** **لأبها**
اسم اي رافع لحظاياه **اول** **اجمال** **نسبة** فهو من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالجمع
بمعنى الناجم **خرج** **بصير** **النكر** **نحو** **وجهه** **بالنسبة** **من** **قولك** **زيد حسن**
وجهه فان نسب وجهه على التشبيه بالمفعول به ولما قول الشاعر وطبة النفس قال
في النفس زائدة فهي في معنى النكرة **وخرج** **بمعنى** من **الحال** فانه بمعنى في ويخرج
نحو عشرين من الدرر اهل وجود من مع التعريف فانه ليس تمييز اصطلاحا **وخرج**
بالبين **لأبها** **اسم** **اجمال** **نسبة** **اسم** **التبزية** **نحو** **رجل** **فانه** **اي** **رجل**
اسم **نكرة** **بمعنى** من **الاستغراقية** **لا** **المبينة** **اي** **التي** **لبيان** **الجنس** **ويخرج**
بها المفعول الثاني لا ستغفر في قول الشاعر استغفر الله ذنبا لم يحصيه **فانه**
بمعنى من الابتدائية **فالاول** **وهو** **المبين** **لأبها** **اسم** **يقع** **بعدها** **اسم** **المقدار** **غير**
او مساحة او وزنا او كيا هو مختص **في** **اربعة** **مواضع** **احدها** **اي** **تلك** **الواضع**
الاربعة **العدد** **المركب** **والعدد** **الحق** **بالجمع** **اي** **جمع** **المذكر** **السالم** **والعدد**
المعطوف **نحو** **احد** **عشر** **كوكبا** **وعشر** **ون** **رجلا** **وتسع** **وتسعون** **نجمة**
فاحد عشر وعشرون وتسعون اسم مبرهم وكوكبا ورجلا ونجمة اسم نكرة
بمعنى من البياينة مبين لأبها **الحاصل** **في** **ذلك** **الاسم** **اللازم** **لثانها** **اي**
تلك **المواضع** **المساحة** **نحو** **شرا** **مفسر** **اسم** **مبرهم** **وان** **نما** **تمييز** **لأن** **اسم**
نكرة بمعنى من البياينة مبين لأبها **الحاصل** **في** **ذلك** **الاسم** **ثانها** **اي** **تلك**
المواضع **اللون** **كوظل** **زيتا** **فرطل** **اسم** **مبرهم** **وريتا** **تمييز** **لأن** **اسم** **نكرة**
بمعنى من البياينة مبين لأبها **الحاصل** **في** **ذلك** **الاسم** **ثانها** **اي** **تلك**
المواضع **الكيل** **نحو** **دب** **فخا** **فار** **دب** **اسم** **مبرهم** **وقحا** **تمييز** **لأن** **اسم** **نكرة**
بمعنى من البياينة مبين لأبها **الحاصل** **في** **ذلك** **الاسم** **ومن** **المعلومات** **هذه**
المقادير **اذ** **اعنها** **التمييز** **يراد** **بها** **المقدرات** **لا** **المقادير** **فيراد** **العدد** **ود** **والمزروع**
والوزون **والكيول** **ونما** **هذا** **التمييز** **في** **هذه** **المواضع** **الاربعة** **نفس**
ذلك **الاسم** **المبرهم** **وهو** **وان** **كان** **جامدا** **لأن** **الاعمال** **تشبه** **بالاشتقاق** **وهو**

نفس

اسم الفاعل ووجه التشبه انطالبا للمعنى اولاً انه حصل فيه ما به التمام وهو
التنوين او التنوين في احد عشر مقدر وفي كلام الاخفش التحقيق ان هذا
التمييز لا ناصبه وانما شبه بالفعول ثم لا يخفى ان كون هذه الثلاثة اسم المقدار
واضح لان بها يعرف مقدار الشيء ولما الاول الذي هو العدد فليس من جملة ما عند
المحققين قال الجاهل بن هشام لان المراد بالمقدار ما لم يترد حقيقة بل مقداره حتى
انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندى رطل
زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين ان ترى ثم حصص هذا القسم في هذه الامور لينة
مبني على التقريب على المتدي والافنه ما يقع بعد ما يشبه الوزن نحو مثقال ذرة
خيرا وما يشبه الكيل نحو كوز ما وما افهم غيرية نحو لنا غيرها ابلوا ومثلية نحو لنا
امثالها شيئا وتعبا نحو لله دره فارسا او كان فرعا للتمييز نحو جبة خزان الجبة
ماخوذة من الخرفى فخرج بهذا الاعتبار **والثاني** **وهو** **المبين** **لأبها** **نسبة**
يقع **في** **اربعة** **مواضع** **ايضا** **قيل** **اولي** **من** **هذه** **اربعة** **اقسام** **لان** **ما** **ذكره** **اقساما**
للتمييز **للمواضع** **التي** **يقع** **فيها** **العدد** **اي** **تلك** **المواضع** **الاربعة** **النقل** **عن** **القال**
نحو **قوله** **تعالى** **اشتعل** **الرأس** **شعبا** **اصليدا** **اشتعل** **شيب** **الرأس** **فحول**
الاسناد **من** **المضاف** **الى** **المضاف** **اي** **المحصول** **اي** **بالنسبة** **اي** **في** **نسبة**
الاشتغال **للمراس** **ففي** **المضاف** **وهو** **شيب** **الذي** **كان** **قاصدا** **وجعل**
شيب **او** **الباعث** **على** **ذلك** **اي** **التحويل** **المذكور** **في** **ذكر** **الشي** **مبها** **ثم** **ذكره**
مفسر **الواقع** **في** **النفس** **لحصوله** **بعد** **الطلب** **ولان** **فيه** **افادة** **علمين** **وفي** **كلام**
بعض **الفقهاء** **الحكيم** **اذ** **اراد** **التعليم** **لا** **بدل** **ان** **يجمع** **بين** **اجمال** **تشويق** **معه** **النفس**
وتفصيل **تسكن** **اليه** **ثانها** **اي** **تلك** **المواضع** **الاربعة** **النقل** **عن** **القول** **نحو**
قوله **تعالى** **وجعلنا** **الارض** **عيونا** **اصلا** **وجعلنا** **الارض** **فحول** **المضاف**
اي **حول** **الاسناد** **عنه** **الى** **المضاف** **اي** **المحصول** **اي** **بالنسبة** **اي** **في** **نسبة** **التغير**
لارض **في** **المضاف** **وجعل** **ثانها** **لذلك** **واقول** **المضاف** **اي** **مقداره** **واشبه**
على **المحصول** **والعلم** **في** **اي** **في** **التحويل** **المذكور** **والباعت** **عليه** **بالحكم** **من** **ان**
ذكر **الشي** **مبها** **ثم** **مفسر** **الواقع** **في** **النفس** **هذه** **مذهب** **اكثر** **المشاخرين** **وذهب**
المشوليين **الى** **ان** **التصايب** **عيونا** **ليس** **على** **التمييز** **بل** **على** **الحال** **لأن** **الارض** **حالة**
الشي **لم** **تكن** **عيونا** **واما** **صارت** **عيونا** **بعد** **ذلك** **واستند** **في** **ذلك** **الى** **ان** **سيبويه** **لم** **يذكر**

المفعول عن المفعول وتبع المشلولين في ذلك ابن ابي الربيع لكنه خرج الولاية على وجهين
اخرين احدهما ان عيوننا بدل بعض من كل حذف ضمير اي عيونها الثاني ان يكون
مفعولا على اسقاط الخافض اي يعيون وورده الجال ابن هشام **ثالثا** اي تلك المواضع
المفعول عن المفعول قوله تعالى انا اكثر منكم مالا وولدا اصله مالا اكثر منكم مالا
المضاف اي حول الاسناد عنه الى المضاف اليه فحصل ابراهيم في النسبة في المضاف
وجعل تمييزا لذلك واقيم الضمير للمضاف اليه مقام المضاف **فان رفع على الابتداء**
مكانه والتفصيل والعلة في التحويل والباعث عليه ما تقدم **رايها** اي تلك المواضع
غير المفعول عن شي كالتواضع بعد اسم التفضيل ولا حال ان امان ان يكون منصوبا او مجرورا
ولا يكون منصوبا الا ان حسن جعله فاعلا لفعل يجعل مكان اسم التفضيل من لفظه
ومعناه نحو زيد اكثر مالا اذ يصح ان تقول زيد اكثر ماله وانما جارضا فيه في نحو
زيد اكرم الناس رجلا مع تخلف الشرط المذكور اذ لا يصح ان تقول زيد اكرم رجلا
لتعذر جره باضافة اسم التفضيل له لا مضافته او لا للناس فلا يضاف ثانيا
لا متاع اضافة اسم التفضيل مرتين **ونائب التمييز في هذه المواضع**
السند من فعل في الاول والثاني وهو اشتمل في الاول وفجر في الثاني **او شبهه**
في الثالث والرابع وهو اكثر في الثالث واكرم في الرابع **العاش** منها **المستثنى** اي
ما يطلق عليه هذا اللفظ **في بعض احوال** اي وذلك فيما اذا كان منصوبا **او ادوا**
الا **استثنا** ثمانية وهي **الاول** وهي حرف اتفاقا **واما** اي ام الادوات اي اصلها
لان ام كل شي اصله وعماده كالتقدم اي اكثرها استعمالا ومن ثم بدلها **او غير**
فانها تخرج عن الصفة وتنضم معنى المكان الى التخرج عن الاستثنا وتنضم معنى غير
فيورها جمع منكر قبلها وحينئذ يستقل اعرابها الى ما بعده نحو لو كان فيهما الهة
الا الله اي غير الله **وسوي** بلفظها الرابع فانه يقال فيها **سوي** بكسر السين
كسري **وسوي** بضم السين والتفصيل **كسري** **وسوي** بفتح السين والمذكر **وسوي**
بكسر السين والمذكر **كسري** قال في الحاصل انها تدمر مع الفتح وتقص مع الضم ويجوز
الوجوهان مع الكسري انتهى والمد مع الكسري غيرهما ومن ثم اخرها وذهب سيويه
والجمهور الى ان سوي ظرف مكان بمعنى وسط مألوف للنصب لا يخرج عن ذلك
الو في الشعر فلا تكون بمعنى غير وذهب الرماني وابو البقاء الى انها تستعمل ظرفا
غالبا وتعني غير قليلا قال الجال ابن هشام والي هذا المذهب اذهب وفي كلام

المستثنى

ابن عصفور ان الاستثنا بغير الواو من باقي اللغات بطريق القياس عليها **وليس**
وهي فعل عند الجمهور وقيل نحو فيتها مطلقا وقيل نحو فيتها في باب الاستثنا **ص**
ولا يكون وهي فعل **وخلا وعدا وحاشا** وهذه الثلاثة مترددة بين الفعلية
والحرفية كما سيأتي في كلامه ولم يحفظ سيويه في عدا غير الفعلية وفي حاشا
غير الحرفية **والمستثنى** **رايها** اي هذه الادوات الثمانية **احكام** **فالمستثنى** **بالا**
ينصب وجوبا اذا كان ما قبلها قبل الا تاما وجوبا بفتح الجيم نحو قام الناس
الاول **بالا** مقام فعل ماض والناس فاعل **والاحرف** **استثنا** **وزيد**
منصوب **بالا** بذاتها على الاصح من اقوال ثمانية منها انه بالا بمعنى استثنى اي
لتضمها هذا المعنى ورده ابن الانباري تحسنة او جره منها انه لو كان كذلك
لوجب ان لا يجوز في المستثنى الا النصب مع جواز الرفع والحرف في النفي على البدل نحو
ما جاني احد الا زيد وما ردت الا يزيد ومنها ما اذا قدر ثم استثنى زيد وهما
قد رثم امتنع زيد قال وحكي عن ابي علي انهما رثي انه كان مع عضد الدولة في محل
خارج البلد فساله عضد الدولة عن المستثنى مما انتصب فقال ابو علي كانه لان
التقدير فيه استثنى زيد فقال له عضد الدولة وهما قد رثم امتنع زيد
فرفعته فقال ابو علي اذ رجعت اذ كرت الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى ثم قالت
والصحيح قول اكثر البصريين ان العامل هو الفعل بتوسط الاول لان هذا الفعل وان كان
لا زما في الاصل الوانه قوي بالا فتعدي الى المستثنى ونظيره نصب المفعول معه
بالفعل قبله بواسطة الواو ونحو استوي الما والخشبة وعلق بقوله منصوب بالا قوله
عليه **الاستثنا** وهو واجب النصب لانه مستثنى من كلام تام موجب **اذا اراد**
بالتمام ان يكون **المستثنى** منه **مذكورا** في الكلام وقوله **قبلها** وقع التقييد
لوافقته الغالب وليس معتبرا في معنى التمام كما سيعلم من كلامه **والمراد** **بالا**
بالجواب اي يكون موجبا **اللا** **تقدم** **نفي** **او شبهه** وهو انتهى والاشهاد
وهذا الحكم ثابت **سوا** كان **الاستثنا** **تقدم** **ام** **منقطع** **او** **المراد** **بالا**
المستثنى ان يكون المستثنى منه بعض المستثنى منه واما قوله **ان يكون المستثنى**
من بعض المستثنى منه ففيه نظري لان نحو جاني بنوك الا بني زيد منقطع مع ان
المستثنى من جلس المستثنى منه **والاستثنا** **المنقطع** **متلبس** **بجاء** **وه** اي بجاء
المتصل واطلاق الاستثنا عليه مجاز على الراجح **وهو** ان لا يكون بعض المستثنى

واما قوله ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ففيه نظر علمته ومن ثم قال
شيخ المحققين قد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم انه
ولا بد ان يكون المستثنى المنقطع بينه مناسبة فلا يقال جالقوم الا ثمانية
فالتصل نحو قام القوم الا زيد لان زيدا بعض القوم والمنقطع نحو قام
الحيل الا حمار لان الحمار ليس بعض الحيل وفي الاستثناء المتصل اشكال مشهور
هو لا يتخلو اما ان يكون زيدا داخل في القوم او لا فان كان الاول لزم التناقض
لان المعنى حينئذ جازي مع القوم ولم يمتحى وان كان الثاني فهو خلاف اجماعهم ولنا
في الجواب عن هذا الاشكال مذهب احسنه انه داخل في مفهوم القوم خارج عن
حكمه فلا تناقض اي فيقدر ان الاستناد للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو
زيد منه وان كان الاستناد الى المستثنى منه قبل الاخراج منه ذكر او اما المستثنى
المنقطع فيخرج عن مفهوم المستثنى منه وعن حكمه معا وان كان ما قبل الاخراج
الكلوم كلاما تاما غير موجب بان تصادم عليه نفي او شبهه كما عرفت فانه
لا يتخلو اما ان يكون الاستثناء متصلا او منقطعا فان كان الاستثناء
متصلا وجاز فيه وهو لا يرجع الى اتباع المستثنى منه في اعرابه رفعه ونصبه وجره
انظروا ومحذره وجاز فيه بالنسب على الاستثناء اتفاقا للحجازيين والتميميين فالانبا
انظروا ما قام القوم الا زيد بالرفع على الابدال من القوم بدل بعض من كل
عند البصريين ولم يحتج للضمير الرابط بين البديل والمبدل منه لحصول الربط هنا
لان الا وما بعدهما من تمام الكلام السابق عليها ولا يغير الخالف بين المبدل منه
وبدل في كون الاول منفيا والثاني مثبتا خلافا لثعلب وعليه ان عطف نسق
عند الكوفيين لان الاعمى هم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة
ان الاعمى العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها ونحو ما قام القوم الا زيد
بالنصب على الاستثناء والاتباع محذره نحو ما فيها احد الا زيد بالرفع ولا اله الا الله
بالرفع وليس زيد بشئ الا شيئا لا يعاير بالنصب وان كان الاستثناء منقطعا
فان لم يكن تسلط العامل على المستثنى وجب بالنسب على الاستثناء اتفاقا بين
الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المثال الى النقص بالنصب لغيره على الاستثناء
اي ما زاد هذا المال لكن نقص ولو يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يتبع
تسلط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص على معنى ان النقص يزيد المائل

اي يكثر سببه او على معنى ان النقص زاد في نفسه وكثر لان البديل على نية تكرار
العامل فلا بد ان يصح تسلط العامل على البديل وذهب بعضهم الى النقص بالرفع
على الابتداء وخبره محذوف والتقدير ما زاد هذا المال لكن النقص شانه وان
مكن تسلط العامل على المستثنى ففيه خلاف بين الحجازيين والتميميين
فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون النصب على الاستثناء ولا
يجوزون فيه الاتباع لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس بعض المستثنى
منه والتميميون يجوزون فيه الاتباع المستثنى منه لكن يترجوه في مقام
النقص الا حمار بالنصب على الاستثناء واجبا عند الحجازيين رجاء عند
التميميين ويجوز عند الاحواز بالرفع على البديل لصحة تسلط العامل عليه اذ يقال
قام حمار ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه اي مع تاخير عن العامل فيها
اي في الاستثناء المتصل والمنقطع اي والمقسم انه من كلام تام غير موجب
فان تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثناء وان شاع
اتباعه قولنا واحدا لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على
تبعيته نحو ما قام الا زيد بالقوم وعليه قول كيث بن زيد الاسدي
وما الى الال احد شيعة وما الى الال مذهب الحق مذهب ونحو ما قام الا
حمار احد واعرابه اي تطبيق هذا التركيب على اقواله النحوية مانافية
وقام فعل ماض والواحد استثناء وجر حمار انصبا يحتمل ان يكون
فعلا وان يكون مصدرا على الاستثناء والقوم واحد كل منهما فاعل واحد
يقولنا ما قام باقيا على تبعيته عن ما خرج عن التبعية فانه يجوز ان
يتقدم على المتبوع وحينئذ لا يجوز نصبه على الاستثناء بل يعرب بحسب
العوامل وذلك في مثل ما روت مثل احد بالجر فان المتبوع وهو احد
عن تابعه وهو مثل وصار تابعا لغيره على ان يبدل منه بدل كل من كل وبذلك يوجه
قولهم اي العرب على ملحاكاه يونس ما الى الال ابوك ناصر برفع المستثنى وهو
ابوك الذي لو كان منصوبا لكان مستثنى مع تقدمه على المستثنى منه الذي
هو ناصر اي الذي لو نصب لفظ الاب لكان هو مستثنى منه وانما وجب الرفع
لفظ الاب لانه لم يبق على حاله بل صار متبوعا وصار متبوعا وهو ناصر
تابعا وحينئذ يكون اعرابه بالمعنى المتقدم مانافية تمييزه بنا على انه لا يجوز

تقدم خبر الجازية ولو ظل فاعلى الوسم لا يقال ولا تناقض النفي لا نأفول
ذلك نفي خبرها ولي خبر مقدم ولا حرف استثناء ملغى يكون الاستثناء
مقرا واولئك مبتدأ مؤخر ومضاف اليه وناسر بدل او عطوف بيان من
ابوك بدل كل من كل لان ناسرا وان كان عاما في سياق النفي لكنه اريد به خاص
فصح ابدال الون الاو عم لا يبدل من الاخص ولا يجوز تقدم المستثنى على جزئي
الكلام جميعا اي على كل من المستثنى منه والعامل نحو الاو زيدا ما قام احد
وان كان ما قبل الاو من الكلام كالاو ما غير تام بان لم يذكر فيه للمستثنى
غير موجب بان تقدمه نفي او شبهه كما تقدم فان ما بعد الاو على حسب
ما يقتضيه ما قبله من العوامل ويسمى هذا الاستثناء مقرا لا يرتفع
ما قبل الاو من العوامل ترفع للعمل فيما بعد ها فان كان ما قبل الاو محتاجا
الى رفع لا يقتضيه الرفع رفعنا ما بعد الاو قلنا ما قام الاو زيد فزيد مرفوع
على الفاعلية بتمام لا يقتضيه الرفع والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف
وما بعد الاو بدل من ذلك المحذوف والتقدير في المثال المذكور ما قام احد الا
زيد فحذفوا المستثنى منه واشغلو العامل بالمستثنى وان كان ما قبل الاو محتاجا
الى منصوب لا يقتضيه نصب نصبنا ما بعد الاو قلنا ما ادريت الا زيدا
فزيد منصوب على الفعولية برأيت والاصل ما ادريت احدا الا زيدا وان
كان ما قبل الاو محتاجا الى مخفوض لا يقتضيه خفض خفضنا ما بعد
الاو قلنا ما ادريت الا زيدا فزيد مخفوض بالياء المتعلقة بمر والاصل
ما ادريت باحد الا زيدا فان قيل لم تترك القسم الرابع وهو الموجب غير التام
نحو قام الاو زيدا جيب بان هذا القسم غير جائز عند هؤلاء انه لا يستقيم في الغلب
لا معنى هذا التركيب قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد فلن ترك في كلامهم
ومن غير الغالب استقامته نحو قرأت الا يوم كذا الا لا يبعد وقوع القراءة في جميع
الايام الا يوم المعنى هذا المتقدم كله حكم المستثنى بالا وما حكم المستثنى
بغير وسوي بلغاتنا الرابع فهو الجرح لان المستثنى بها جرح واما ما هو قوله
بالا مضافة ضعيف وحكم بغير وسوي بما اي بالحكم الذي حكاه في الكلام
الواقع بعد الاو من وجوب نصب على الاستثناء مع التام والاعجاب
مطلقا متصلا او منقطعا نحو قام القوم زيد وسوي زيد وقام القوم

جرح

وذكر
في
الكتاب
في
الاصول

غير جار وسوي حمار نصب غير لفظا وسوي تقدم من ويجوز في المعطوف
على هذا المستثنى الجرح مراعاة للفظ والنصب مراعات للمعنى تقول قام القوم
غير زيد وعمرو وعمرا ومن جوار الوجوهين وهما النصب على الاستثناء لا يابا
للمستثنى منه اتفاقا بين الجازيين والتميين وذلك اذا كان الكلام تاما غير جرح
وقد اشار الي ذلك بقوله مع النفي اي او شبهه والتام وكان الاستثناء متصلا
نحو ما قام القوم غير وسوي زيد يرفع غير وسوي على الاتباع وانما
على الاستثناء فان كان منقطعا والحالة هذه فان لم يمكن تسليط العامل على
المستثنى وجب نصب على الاستثناء اتفاقا بين الجازيين والتميين نحو ما زاد هذا اللال
غير وسوي النقص وان امكن تسليط العامل على المستثنى وجب نصبه على الاستثناء
عند الجازيين وجاز فيه عند التميميين الاتباع بمرجوحية نحو ما قام القوم غير وسوي
حمار بالرفع والنصب بغير وسوي مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه باقيا على
تبعيته والاوجب نصب على الاستثناء وامتنع الاتباع اتفاقا نحو ما قام غير وسوي
زيد القوم وما قام غير وسوي حمار القوم ومن الجرح على حسب ما تقتضيه
العوامل مع النفي اي او شبهه وهو الاستثناء المرفوع نحو ما قام غير زيد
وسوي زيد يرفع غير لفظا وسوي تقديره على الفاعلية لا يقتضيه العامل ذلك
ولا يرتفع غير زيد وسوي بدل يبدل بالنصب غير لفظا وسوي تقديره على الفعولية
لا يقتضيه العامل ذلك واما حكم المستثنى باليس ولا يكون فهو النصب وجوبا وهو
المراد بقوله واجب النصب يكون خبرها ولا يكون الا متصلا ولا يكون مقرا واما
غير مستثنى فيها وجوبا عليه على اسم الفاعل او اسم المفعول المفهوم من الفعل
وشبهه السابق عنه فيجب زيدا او العمل الدلول عليه بغير السابق عنه
جمهور البصريين او على المسمى بالدلول عليه بالفعل تضمننا عند الكوفيين
نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون هو اي القائم زيد والتقدير في نحو ضربوا
ليس زيدا ولا يكون زيد ليس هو اي المضروب زيد وليس هو ولا يكون
هو اي مقدم زيد على الثاني وليس هو ولا يكون هو اي قيامهم قيام زيد
على الثالث فحذف للشكاف واقم المشاف اليه مقامة ولا تخفى ان جملة
ليس ولا يكون مجوز ان يكون في موضع نصب على الحال وان تكون مستأنفة
ولا يخفى ان فيما قاله سيوبه والكوفيون قصورا لانه لا يشمل نحو القوم اخوتك

ليس اولا يكون زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه **واما حكم المستثنى** **خلاه**
وعدا وحاشا اما النصب واما الجر وقد اشار الى الاول بقوله **يجوز نصب على**
الفعول وقاعليا **مستثنى** فيها وجوبا وفي تفسيره **الخلاف السابق**
 في اسم ليس ولا يكون ولا يجوز نصبه الا ان **قد رزها افعالا** بتضمين خلاه معني
 جاوز والاول هو قاصر لانه يقال خلت الدار فلا ينصب للفعول به بنفسه والى الثاني
 بقوله **يجوز جزم** بها ولا يجوز جزم بها الا ان **قد رزها حر وفاجرة للمستثنى** للزكوة
نحو قام القوم خلاه زيدا وزيدا وعدا زيدا وزيدا وحاشا زيدا وزيدا
بنصب زيدا وجزم في الامثلة المذكورة والجر بالاولين قليل وبالثالث كثير وقد
 تتعين هذه الكلمات الثلاث للفعلية وحينئذ يتعين نصب المستثنى بها ويتبع جزمه
 وذلك اذا اقترن بها ما المصدرية والى ذلك اشار رحمه الله بقوله **ما لم تتقدم**
ما المصدرية على خلاه وعدا اي وحاشا وان كان اقترانها بما المصدرية فله
 ومن ثم اقتصر على خلاه وعدا اي محل جواز الوجزين ما لم تتقدم ما المصدرية على
 خلاه وعدا فان **تقدمت عليها وجب النصب** وامتنع الجر ومثلها حاشا
 كما علمت **لتعين الفعلية** وانتفا الحرفية **حينئذ** باقتران ما المصدرية لوان ما
 المصدرية **مختصة بالافعال** اي لا تتصل الا بالافعال نحو قاموا ما خلاه
 زيدا وما عدا عرا وما حاشا بكون وفيه ان هذه الافعال جامدة لوقوعها موقع
 الحرف وهو الوجود وما المصدرية لا تدخل على جامد كما في التسهيل فان لم تكن ما
 مصدرية بان كانت زائدة لم تتعين هذه الكلمات للفعلية وحينئذ يجوز الوجها
 والى ذلك اشار بقوله **ما لم يحكم بزيادة ما** فان حكم بزيادتها فانه **يجوز الجر**
حينئذ على تقدير الحرفية لا تتفانعين الفعلية بعدم تقدم ما المصدرية ومن اجاز
 زيادة ما الجري وحكي عن العرب ما خلاه زيدا وما عدا زيدا بالجر على زيادة ما وانزعه
 في الغنى بانه ان ادعي زيادتها قياسا فاسد لوان ما لا تزد قبل الجار بل بعده نحو فيما
 رجة عما قليل وان ادعي ان ذلك سماعي فهو من الشذوذ حيث يحفظ ولو يقاس عليه
 ومن صرح بقلة اقتران حاشا بما المصدرية ابن مالك في التسهيل فقال **ورنما قيل**
ما حاشا وعليه قول القائل رايت الناس ما حاشا قبيشا **وبيرد على من انكر**
 اقترانها بما وبني عليه انها حرف جر لا غير ومن انكر ذلك سبويه ولم يحفظ فيها الا الحرفية
 كما قدمناه عنه وتبعه على ذلك البصريون الا المبرد فانه وافق الكوفيين على انهما

خلاه

تكون فعلا وما استد ثوابه ان الجار والمجرور يتعلق بهما في قولهم حاشا لله وزيدان
 اللام زائدة لا تتعلق بشئ كلاما من الانباري ان عدم اقترانها بما قد رمتفق عليه
 بين البصريين والكوفيين لانه لم يذكر ذلك في ادلتهم على الفعلية **الجار والمجرور** منها
اسم لا العاملة عمل ان وهي **النافية للجنس** اي لصفته نصا لا ظهورا ومن ثم
 اختصت بهذا الاسم لان العاملة عمل ليس وان نفت الجنس ايضا في بعض الاحيان
 في قوله تعري فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا **لكن تنفيه نصا**
 ظاهر لا نصا ومن ثم اشتهرت بالنافية للوحدة فالنفي في العاملة عمل ان امكن ومن
 شقيل لها لا التبرية كما تقدم وان كان حق التبرية ان تصدق على لوان النافية
 كائنت ما كانت لوان البراة هي النفي واطلاق التبرية عليها من باب زيدا عدل
 ولا يكون اسم المذكورة اي النافية للجنس نصا لا نكرة ولا يكون الا منصوبا
 لفظا او محلا فيكون منصوبا لفظا **اذا كان مضافا نحو لوان غلام سفر حاضر**
فالنافية للجنس اي لصفته وهو الحضور عن الغلام لوان النفي الغلام نفسه
وغلام من غلام سفر **اسم منصوب** بها لفظا لوان مضاف **وحاضر خبر**
 مرفوع بها **ولم يكن مضافا** لكان **شبيهة بالمضاف في اصل العمل فيما بعد**
 وان كان علما مختلفا **وهو اي** الشبيه بالمضاف **ما اتصل به شي من تمام**
معناه وكان ذلك الشئ الذي هو **العمول نحو لا قبيحا فاعلم حاضر قبيحا**
صفة مشبهة اسم لا منصوب بها لفظا لوان مشبهة بالمضاف **وفعله**
فاعلا **وحاضر خبر** مرفوع بها **او منصوبا** كان **نحو لوان العاجبا ومقيم**
قطعا اسم لا منصوب بها لفظا لوان شبيهة بالمضاف **وهو اسم فاعل**
واقعا ضمير مستتر فيه وجوبا ومفعول به ومقيم خبر ما او محذوف
 كان ذلك **العمول** **نحو لوان** محذوفه **اي باسم لا نحو لوان زيدا** **عندنا**
فارا اسم فاعل وهو اسم لا منصوب بها لفظا لوان شبيهة بالمضاف **ونحو**
متعلق باري بما وفي كونه عاملا الجر بواسطة الحرف **نظر وعندنا خبر**
 ومثل الشبيهة بالمضاف وهو ما اتصل به شي من تمام معناه وكان ذلك الشئ
 غير معمول له كالمعطوف نسقا نحو لوان ثلاثة وثلاثين عندنا لوان المعطوف
 عليه ليس عاملا في المعطوف وكالمفعول بحملة نحو لوان عظيم ما يرحى لكل عظيم
 غير الله او بشبيهة الجملة نحو لوان حليما عندنا وفي الدار مقيم فان المنعوت

نحو لوان عظيم ما يرحى لكل عظيم غير الله او بشبيهة الجملة نحو لوان حليما عندنا وفي الدار مقيم فان المنعوت

ليس عاملا في النعت وليس منه كالو ينفى وصف المعرفة بالجملة كما في يا عظيمي رحيم
فان لم يجعل ماذكر نعتا بل جعل حالا من فاعل عظيم او جليما كان من التشبيه بالضاف
لا من الملقى به لكن سياق في باب النعت اعتبار النعت بالجملة وشبهها بعد النعت فيكون
مبنيا نحو يا عظيمي رحيم الكل عظيم فيل يقال بمثله هنا فيقدر النعت بذلك بعد
بنا الاسم مع لا فيجوز لا عظيمي رحيم او عندك او في الدار لا بعد نعم بل هو اولي
من ذلك لسلامة هذا من وصف المعرفة بالجملة وحينئذ تخرج الحديث وهو
لا مانع لما اعطيت بترك التنوين بتقدير يعلق هذا الجار والمجرور مانع بعد تركه
مع لا ولا يحتاج تخرج البعدا بين له بانه منصوب ترك تنوينه اجر المجرور
الضاف ولا لئلا يخرج على قول البصريين ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا
الحذوفة والتقدير لا مانع ما نفع ما اعطيت فان لم يكن اسم لا مضافا ولا شيئا
يريد كان اسم لا مفردا اي غير مضاف ولا شبهه اي المضاف ولا ملحقا
فانه لا يكون منصوبا لفظا بل محادا فيبنى على ما ينصب به لو كان معربا
فيبنى على الفتح اي الفتحة ونحو لا رجل ولا رجلان لانها ينصبان بالفتح
لو اعربا ويبني على نائب الفتحة اي الياء في التنوين اي الشئ وفي جمع المذكر
المسالم فالاول اي الشئ نحو لا رجلين والثاني اي جمع المذكر السالم نحو
لا زيد بن بكسر الدال لانها ينصبان بالياء لواعربا نيابة عن الفتحة كما
علت لا يقال زيد بن مفردة زيد وهو علم وقد ذكرت ان اسم لا يكون الا
نكرة لا ناسقولا قد منان العلم اذا زيد جمعه هذا جمع ينوي نكته فالجمع نكرة
ويبنى على نائب الفتحة ايضا اي الكسر اي الجمع بالالف والتا
نحو لا مسلمات بالكسرة من غير تنوين لانه اي الجمع المذكور ينصب بالكسرة
نيابة عن الفتحة لواعرب كما علم وقد يفتح اي يبنى على الفتح جواز ابناء على الوصل
المرفوض اجر الباب على وتيرة اي طريقة واحدة ويكون المراد بما ينصب به
ما حقه ان ينصب به وذلك عندنا في عثمان الماضي دون غيره من البصريين
فقد قال ابن جني لم يجز اصحابنا اي البصريون الفتح الا شيئا فاسه ابو عثمان
والصواب الكسر من غير تنوين انتهى وعلى جواز الوجهين اي البناء على الكسر
من غير تنوين والبناء على الفتح جري في الواضع وفي سبيل المظهور للشيخ ابن
مالا انه يبنى على الكسر مع التنوين قال فان تنوينه كون لا كتنوين زيد فلا

جواز

بنا

بنا في البناء اي ليس تنوينه للصرف بل للمقابلة والنافي للبناء الاول دون الثاني وقيل
يتعين بناؤه على الفتح للفتحة لان الحركة ليست له واسم فقط بل للجمع المركب وهو لا
والاسم ونحوه في الغنى وفي كل واحد البدر الدماحني الحق ان الوجهين شايان عن
العرب مع ارجحية الفتح بنقل الثقة فلا وجه بعد ذلك للاختلاف وانما قال
ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا انتهى واختلف الناس في بناء اسم لا
فقطيل وهو الراجح هي تضيئه معنى الاستغراقية لان قولك لا رجل في الدار مثله
بمنزلة قولك لا من رجل في الدار ومن ثم صرح به في قول القائل وقال الا
لا من سبيل الي هذا وقيل هي لتركيبه مع لا اي وتقدر ان علت بنا المركب خمسة عشر
تضمنه معنى حرف العطف الثاني عشر منها المنادي بفتح الدال وهو المطلق
اقباله اي توجهه ولو قبله ولو حكما حرف مخصوص وهو يا وهي ام الادوات
واي وبه الغرض الجري في قوله وما العامل الذي يتصل اخر باوليه ويعمل بمعكوسه
مثل عمله فان يا اخره متصل باوليه ومعكوسه وهو اي يعمل عمله كاعلمت وايا
وهيا واخرج بالطلب اقبال المتفع عليه نحو يا محمداه فانه ليس مطلقا اقبالا
وفي كل واحد شيخ المحققين المتفجع عليه منادي على وجه التفع فاذا قلت يا محمداه
كانك تقول تعالي فاننا اليك كذا قال ودخل بقولنا ولو حكما نحو يا ساما ويا
ويا لله ونحو يا زيد لا تقبل وخرج حرف مخصوص نحو قولك اطلب اقبالا
زيد فزيد ليس منادي اصطلاحا وانما ياءه نصب اي المنادي اي يكون منصوبا
لفظا اذا كان منصوبا نحو يا عبدا لله او كان شبيها بالضاف في اصل العمل
فيما بعده وهو ما عمل فيما بعده اما الرفع نحو يا حسنا وجهه فحسانفة
مشبهة ووجهه فاعل او اما النصب نحو يا طالعاجب فطالع اسم
فاعل وفاعل ضمير مستتر وجها مفعوله او اما الجر بخافض يتعلق به
نحو يا فقيها بالعباد فرفيقا من امثلة المبالغة المحولة عن اسم الفاعل
للمبالغة وفي كون رفيقا عامل الجر بواسطة الحرف نظر كما تقدم في اسم لا
وتقدم ان المتعلق انما هو المحفوض او كان نكرة غير مقصودة اي اريد
بها غير معين نحو قول الاعمى يا رجلا وخذ بيدي ونحو قول الواعظ
يا غافلا والموت يطلب لان الاعمى والواعظ لا يقصدان رجلا بعينه
اي شارها وظاهر حالها ذلك فان كان المنادي مفردا اي ليس مضافا

بيان
شأنه

ولا شبهة اي شبه المضاف ولا نكرة غير مقصودة **فانه** لا يكون منصوباً بالقطر
بل **محملاً** في **بني** على ما **يرفع به** لو كان **مما** في **بني** على الضم اي الضمة في **نحو** **ان**
و **الجال** و **اضلالت** **لونه** اي زيد ونحوه مما ذكر **يرفع بالضم** اي الضمة لواعرب
كما علم **ويبنى على الالف في المثني** نيابة عن الضمة **نحو** **يا زيدان** لا **يرفع بالالف**
نيابة عن الضمة لواعرب **ويبنى على الواو** نيابة عن الضمة في جمع المذكر السالم **يا زيدا**
لا يرفع بالواو نيابة عن الضمة لواعرب كما علم **وان كان نكرة مقصودة** اريد بها
معين **فان يبنى على الضم** اي الضمة من غير تنوين نحو **يا رجل** لمعين اجرها اي النكرة
المقصودة مجري العلم في افادة التعيين **وعلة** بنا **النادي** الذي **نحو** **شبهه** للخراف
في العنى **لونه** وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف
الخطاب لان **يا زيد** بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كاف ذلك **ثملا** يخفى ان محل
وجوب بنا النكرة المقصودة على الضم ما لم توصف تلك النكرة المقصودة بجملة
او شبهها فان وصفت بجملة او شبهها وهو الظرف جاز في ان نصب والضم
ويخرج نصبها على ضمها لان النعت بما ذكر من تمام المنعوت وان لم يكن عاملا فيه
فان المنعوت ليس عاملا في النعت **فالحقت** تلك النكرة **لكونها** غير عاملة فيما
بعد **ها** بالشبيه بالمضاف في كونه عاملا فيما بعد **بجامع** ان ما اتصل بها
من تمامها فالنادي المنصوب اما مضاف او شبهه به او شبهه بذلك الشبيه
وهو الملحق بالشبيه بالمضاف كما في اسم **الوان** هذا الثالث يجوز فيه مع
النصب الضم فالوصوف بجملة نحو قولهم في **ند الباري** يا عظيم ما جرى كل عظيم
وعظيم في امثلة المبالغة كرفيق **فجملته** يرجي في موضع نصب نعتا عظيما قبل ندائه
فهو من **ند الوصوف** هذا قول الشيخ ابن مالك وقول الجلال ابن هشام **الانصاف**
احتراز عن **الحضر** اوي جملة يرجي في موضع نصب على الحال من فاعل عظيم المستفاد
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وهو هنا عظيم وعليه فري اي هذه
النكرة المقصودة من امثلة الشبيه بالمضاف لان الملحق به لان ما اتصل بها
معول لها هذا توجيه الضم الذي هو الراجح **واما توجيه الضم** الذي هو الراجح
وهو يا عظيم يرجي لكل عظيم فلان جملة يرجي نعت تعظيم لكن نعت بما بعد ندائه
لا قبله فهو من وصف **النادي** لان من **ند الوصوف** اي اعتبر الوصف بما بعد **النداء**
ووجه رجوعيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة لانه نكرة مقصودة مع

ان الجمل بعد المعارف احوال لا صفات فاسيأت وفيه ان هذا اي وصف المعرفة
بالجملة لا ذكر للشيخ ابن مالك ويقال في شبه الجملة بما قيل به في الجملة نحو قولك
لمعين يا عظيم اعني الناس او في الناس او يا عظيم اعني الناس او في الناس
الثالث عشر منها خبر **كاد** وخبر **اخبارها** اي نظايرها **اعلم** يا من يتاتي من العلم
وفقد الله تقدم بيان التوفيق **ان كاد** **والاخبار** اي نظايرها **اسم افعال**
المقاربة وهي اي هذه التسمية من **باب تسمية الكل** اي المجموع اي افعال
المقاربة وافعال الرجا وافعال الشرع **باسم جنس** اي باسم بعض ذلك
المجموع الذي هو افعال المقاربة فهو من **باب التغليب** لان من **باب تسمية الكل** باسم
جزئية عبارة عن اطلاق الجوز على ما تركب منه ومن غير كسمية المركب من كلمتين
فاكثر كلمة **وحقيقة الحال** ان **ها** اي افعال **هذا الباب** كما علمت **ثلاثة اقسام**
القسم الاول ما وضع **للدلالة** اي لاجل الدلالة **على قرب الخبر** اي الخبرية اي
على قرب حصوله فالوضع لـ **القرب** لا **الدلالة** عليه اذ هي ارعاض لذلك الموضوع
له ويقال بمثل هذا فيما ياتي بعد **وهو** اي هذا القسم افعال **ثلاثة** احدها **كاد**
وهي شريطة افعال ومن شرطها **بها** ومعناها في اصل الوضع قرب ولا تستعمل
بهذا المعنى فالوقال كاد زيد من الفعل اي قرب منه ولا تكون الا ناقصة وقد
ياتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو **يكاد** و **كايد** و **كودا** و **كايد** بقلب
الواو ثانيها اي تلك الافعال **الثلاثة** **كرب** بفتح الراء فصيح من كسرها وهي
في الاصل بمعنى قرب وتستعمل بهذا المعنى فيقال **كرب** الشمس من الغروب اي قربت
وهي في هذا المثال قامة تامة وتاتي ناقصة وجانها الضارع نحو **كرب** بالفتح **يكرب**
بالضم كسر ينضم واسم الفاعل نحو **كارب** وقيل هو من **كرب** التامة ولم يجر منها المصدر
وثالثها اي تلك الافعال **واوشك** وهي في الاصل بمعنى اسرع وتستعمل بهذا المعنى
فيقال **واوشك** فلان في السبيل اذا اسرع فيه فتكون تامة وتستعمل ناقصة فكل من
كرب و **واوشك** يستعمل تاما وناقصا بخلاف **كاد** لا تستعمل الا ناقصة وقد جانها
المضارع نحو **يوشك** وهو اكثر استعمالا من ما خبرها وجانها اسم الفاعل نحو **يوشك**
وحكي المصدر وهو **ياشك** **والقسم الثاني** ما وضع **للدلالة** اي لاجل الدلالة **على**
رجا اي الخبر اي رجاء التكلم له وتقدم معنى الرجا وان في الحقيقة يشمل الاشفاق
وهو بهذا المعنى هو المراد هنا **وهو** افعال **ثلاثة** ايضا احدها **رجا**

والفعل **عسى** وهو يفتح ال واو قد تكسر وتستعمل تامة وناقصة مستندة الى ان
والفعل ولم تنصرف **وناظرها** اي تلك الافعال الثلاثة **عسى** وتستعمل تامتها وقصة
مستندة الى ان والفعل غالباً وتصرفت نصراً فانها ناقصة وقد جامتها المضارع **و**
وهو **عسى** ويعسوا القسم الثالث **ما وضع للدلالة على** لوجل الدلالة على
الشروع فيه اي في الخبر اي التلبس باول اجزاير **وهو كثير ومنه انتا وطلق**
بفتح الفاء وكسر هاء فهو من باب ضرب يضرب او من باب علم يعلم او فح يفتح وقد
جامتها المضارع والمصدر وهو يطق بالكسر ططقاً بفتح الفاعل ان ماضيه ططق
بالفتح ويططق ولم ينج منه اسم الفاعل وجامته المصدر وهو من باب فح
وجاء على طفقاً على ان ماضيه طفق بالفتح ايضا لكن من باب فح لا من باب
ضرب **وعلق** بكسر اللام **وجعل** وقد جامته المضارع وهو يجعل ولم ينج منه اسم
فاعل ولا مصدر **واخذ** وقام **وملأ** **وهب** بالتشديد **وطرأ** اي هذه
الاقسام الثلاثة **تعمل على كان** واخواتها وهي رفع الرفع ونصب الخبر **والان خبرها**
يجب كونه جملة وشذ مجيء مفرد بعد كاد وعسى كقولك فأت اليهم وما كنت آتياً
وكقولك الزبا عسى الغور ابوسا ولا بد ان تكون تلك الجملة **فعلية** وشذ مجيئها
اسمية بعد جعل في قوله وقد جعلت قلوب بني زهير من الوكار مر بها قريب
ولا بد ان تكون تلك الفعلية **فعلها مضارع** وشذ مجيء ماضياً بعد جعل في قول
ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا ولا بد ان
يكون ذلك رافعا للضمير الرفع ولا يجوز ان يرفع السببي الرفع بعد عسى خاصة كقوله
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده على رواية الرفع وذلك الذي استوفى هذه الشروط
نحو قولك كاد زيد يقرأ وحيث كانت هذه الافعال مثل كان فيقال في اعرابها
مثل ما قيل في اعراب كان واخواتها **كاد فعل ماض ناقص** وتقدم معنى النقص
في الكلام **وربما** مرفوع بها **وجملة يقرأ في موضع نصب** **جركاد** **وكذا**
الباقى من هذه الافعال يقال في اعرابه مثل ما ذكر **بلا فرق** نحو كرب القلب
في هواه يذوب واوشك زيدان يفعل كذا وحري زيد واخولق ان يقوم عسى
زيدان يزدنا واشار زيد يتكلم وطفق زيد يفعل كذا وعلق زيد يسمع وجعل
زيد يقول واخذ زيد يتكلم وقام بكر يشد وهمل عمرو وهب زيد يفعل **الا**
ان هذه الافعال اقتراناً من وجوه وذلك **في اقتران الخبر اي خبرها بالان**

بفتح ال واو قد تكسر وتستعمل تامة وناقصة مستندة الى ان والفعل ولم تنصرف وناظرها اي تلك الافعال الثلاثة عسى وتستعمل تامتها وقصة مستندة الى ان والفعل غالباً وتصرفت نصراً فانها ناقصة وقد جامتها المضارع وهو عسى ويعسوا القسم الثالث ما وضع للدلالة على لوجل الدلالة على الشروع فيه اي في الخبر اي التلبس باول اجزاير وهو كثير ومنه انتا وطلق

بالفتح م

المصدر

المصدرية فالنافية ذلك اي بالنسبة لذلك **اربعة اقسام ما تمنع اقتران**
خبرها وما يجب اقتران خبرها **وما يغلب** اقتران خبرها **وما يقل** اقتران
خبرها فيمنع اقتران خبرها **مع افعال الشرع** لانها للحال وان لا مستقبل
وبينها تناف **ويجب** اقتران خبرها **مع حري واخولق** من افعال المقاربة **ويجب**
اقترانها مع عسى التي هي من افعال الرجاء وكان القياس الوجوب ومن شذ ذلك
بعضهم جمهور البصريين على ان حذف ان بعد عسى ضرورة **واوشك** التي هي
من افعال المقاربة الحاقا لها بعسى وفي التصريح عن الشلوين ان خبر اوشك
لا يغلب اقترانها بان الا ان جعلت للتخي كعسى واما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا
ويقل اقترانها **مع كاد وكرب** من افعال المقاربة لان المضارع ظاهر في الحال
وان تخلفه لا مستقبل ولا تناف فان قيل الاخبار بما اقترن بان المصدرية
يؤدي الى الاخبار بالحديث عن الذات لجيب بانه من باب زيد عدل او في الكلام
مضاف محذوف يقدر قبل الاسم وقبل الخبر لا يخفى ان في تصحيحه بان خبر هذه
الافعال يجب ان يكون جملة مع قوله بان خبر بعض هذه الافعال يقتضي بان المصدرية
نظر ظاهر لان مع اقتران الفعل بان المصدرية لا جملة فكان الواجب ان يقول يشترط في
خبر هذه الافعال ان يكون فعلاً مضارعاً **الرابع عشر** منها اي المنصوبات **خبرها**
الحجازية فان اهل الحجاز اعملوا النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي الحال
والدخول على المعارف والتكرات وفي دخول الباقي **الخبر نحو** قوله تعالى
ما هذا بشي **افهذا** اي ذا اسمها **وبشرا خبرها** **وانما تعمل** اي ما الحجازية
هذا العمل اي رفع الرفع ونصب الخبر الذي هو خلاف القياس لانها
من الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال كما تقدم **بشر وط** ثلاثه احدها
ان لا يقتضي الرفع بان الزائدة وثانيها **ان لا ينتقص نفي الخبر** **الا**
وثالثها ان لا يتقدم الخبر على الرفع ولو طرأ فان اقترن الرفع
بان الزائدة نحو قولك ما ان زيد ذاهب **وانتقص نفي الخبر** **بالا**
نحو قوله تعالى وما تحمرون رسول قد خلت من قبله الرسل **وانتقص الخبر**
على الرفع نحو ما في الدار رجل بطل العمل في الا مثله الثلاثة ولذلك
وجب رفع الخبرين بعدها وانما بطل العمل في ذلك لانها اي ما عملت
حاصل على ليس وليس لا يتراد بعد ها ان فكذا ينبغي ان لا يعمل ما حل

عليها اذا وردت ان بعده لكن روي العمل مع ان الرايد في قول القائل
مبنى غلظة ما ان استم ذهباً على رواية النصب وخرج على ان نافية مؤكدة
 لا لان اية **وقد علم اي ليس اذا انتقص نفى الخبر اي خبرها بالاولى ليس**
الطيب المسك بالرفع محذوف على ما حيث لم عند انتقاص النفي وهو
 اصل مقبس عليه لو لم قد يحملون الاصل على الفزع كما يحملون الفزع على الاصل حكم
 بعضهم قال دخل بعضهم على اي عمرو ابن العلو فقال له يا ابا عمرو ما شئ بلغني عنك
 انك تجزه قال وما هو قال بلغني تجزئ ليس الطيب المسك بالرفع فقال له بوعمر
 هيربات تمت واخرج الناس ثم قال بوعمر وكلف الامر وشخص اخر مضى الي ابي
 مريد ثم ابي الجاري فلقناه الرفع فانه ياتي وامضيا الي المجمع ابن براهيم التميمي فلقنا
 المجمع فانه ياباه قالوا فضا الي اي مديبة فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلاته
 اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلنا لحيثنا انفسنا لك عن شئ من كلام العرب قال
 هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب المسك ورفعتا فقال اتا راينا بالكذب
 على كبر سنن واي الو النصب قالوا ثم جئنا الي اي المجمع فقلنا كيف تقول ليس
 الطيب المسك ونصبت فقال ليس الطيب المسك ورفعتا فوجدنا به
 ان يصب فلم يصب فرجعتا الي اي عمرو وعنده الرجل لم يبرح فاجزناه بما
 كحقتا فخرج الرجل خاتمه من يده ودفعه الي اي عمرو وقال بهذا سدت الناس
 يا ابا عمرو ولا يخفى عليك ان هذه القصبة تضمنه ان اهل الحجاز لا يملكون ليس
 في هذه الحالة ويرضون النصب والمفهوم من كلامهم ان اهل الحجاز يملكونها
 في هذه الحالة ويوافقون بني تميم في الرفع حينئذ **ونصبت ما هذه في العمل**
 حيث عدت بطريق الحمل لا يتصرف فيها فلذلك **اشترط ان يتيب في معولها**
 واجان الف ان قد يبر خبرها مطلقا وابن عصفور تقدمه اذا كان ظرفا ويعلم
 من عدم جواز تقديم الخبر على الاسم عدم جواز تقديم معولها ومن شعر
 اهل في قول القائل **وما اكل من وفي متى انا عارف** بنصب كل على انه مفعول
 عارف نعم استثنى منه ما اذا كان المعول ظرفا فلا يضر تقدمه نحو ما عندك
 زيد مقيما وما ياتي انت بمعنى التوسعة في الظرف وهو واضح عند من يجوز
 تقدم الخبر ان كان ظرفا واما عند من يمنعه فيطلب الفرق بين المعول والخبر
 حيث يجوز تقديم الاول دون الثاني وقد يفرق بان التابع يقتضي ما لا يقتضي

وهو عيسى بن عمر
 مريد ثم ابي الجاري
 النصب
 المجمع

في المتبوع واما بنوا تميم فيملكون ما ولا يعملونها مطلقا كما هو القياس كما عدت
 ومن ثم قيل على لسانهم **ومنهف الوعظا فله انصب** فاجاب ما قتل المحي حرامه
 اي انا تميم لا جاني قال لا صبي انما لم تجي في الشعر الا على لغة تميم اي ما خلا وبيات
 قليلة وفي كلام بعضهم ان ما لم تجي في القرآن الا على لغة الحجاز ما خلا وما انت بهادي
 العمي عن ضلالتهم على قرأة حرة فامية مما يعمل هذا العمل اي رفع الاسم ونصب الخبر
 بطريق الحمل على ليس عند الحجاز بين ايضا بالشروط المذكورة غير الشرط الاول
 لعدم تاتيها فيها فلو معنى لا شرطه وفيه ما تقدم في الكلام على الوسم الستة
 ويزاد على الشرطين الباقيين تنكير معولها لا النافية للوحدة او الجنس ظهورا
 واشتهرت بالنافية للوحدة لكن عملها قليل جدا ولذلك لا تعمل الا في الشعر خاصة
 ولم اقف على مثال الاول في شعر وتقر به ان يقال لا رجل في الدار بالرفع بل رجاءون
 او رجال فان لم يمل رجاءون بان قيل لا رجل في الدار بالرفع احتمال ان يكون لعنف
 الجنس وان يكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجاءون
 او رجال ومن الثاني اي من نفى الجنس ولا بد قول القائل
تقر فلو شئ على الارض باقيا فسني اسمها وباقيا خبرها وفيه رد على كثير من الناس
 زعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لو غير وفيه رد على من قال
 بل زعم حذف خبرها بل هو الغالب ومنه قول جرير **فان العبد**
من صدر عن يديها فانما ابن قيس لا يلاح اي في ارجح اسمها وفي المحذوف خبرها
 وعن الجري وفي بنو تميم لا تلفظ خبرها الا ان يكون ظرفا قال السلوين وهذا استثناء
 ظرف لا علمه عن احد وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ومن النوادر
 جري احد معولها معرفة كقول المتنبي **فلا الحمد مكسوبا** ولا المال باقيا وما يعمل العمل
 المذكور بطريق الحمل على ليس باتفاق من العرب وهم الحجازيون والتميمون ولوت
 وهو لا النافية زيدت عليها التانيث الفظ والمبالغة غير المحذوف من النخاسة
 لم يعملها بل قال ان جابعد هار فروع هو مبتدأ المحذوف والخبر ومنصوب فهو معول
 لفعل محذوف ولا تعمل الا في اسم الزمان خاصة ويكثر عملها في لفظ الحين ويقال في غيره
 كالساعة والوان والجمع بين اسمها وخبرها والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى
 ولات حين مناص وقرى ولات حين مناص بالرفع اي ولات حين مناص حيننا
 وما يعمل العمل المذكور عند العالمة وهو ما فوق نجد الي ارض تها منه ان النافية

من ومنه الذي تقدمه في الاساس
 لا سيما انما الاضافة في دوا من
 لا سيما انما الاضافة في دوا من
 لا سيما انما الاضافة في دوا من



لعل
فانكر

واكثر عملها من النجاة اهل البصرة سمع من اهل العالية ان احد خبي من احد الابلع
ومن ثم ذكر الشيخ ابن مالك ان عملنا نادر ولا ينافيه قول بعضهم ان عملنا اكثر من عمل
لا لانه مع ندر وهو اكثر من عمل لان عملنا خاصة بالشعر كما علمت **الخامس عشر**
منها اي المنصوبات **التابع للمنصوب وهو اي التابع اربعة اقسام** حقيق او سببي
خواريت زيد الفاضل وجاز يدا القايم ابوه **والعطف** نسقا او بياننا نحو
رايت زيدا وعمرا ورايت ابا حفص عمر **والتوكيد** لفظيا او معنويا نحو **رايت**
زيدا زيدا ورايت زيدا نفسه **والبدال** باقساما **نحو رايت زيدا اظلك**
واظلك الرغيف ثلثه واظهر الله زيدا علمه وركبت زيدا الفرس **فهذه التوابع**
الاربعة منصوبة وناصبها ناصب متبوعها **الا البدل** فناصبه **مقتدر**
مماثل لناصب متبوعه **ولذلك** اخر **السادس عشر** منها اي المنصوبات وبه يتم
الفعل المضارع ولا يكون منصوبا لفظا الا اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
بآخر شيء **يوجب بناءه كنون النسوة** اي الموضوعات للنسوة وان استعملت
في غيرهن **او نون التوكيد** ثقيلة او خفيفة **والا** لم يكن منصوبا لفظا وكان منصوبا
محلا على ما تقدم **ونواصبه** اي الفعل المضارع **المتفق** عليها عند نخاة البدلين
اربعة احدها ان يفتح الهمزة **وسكون النون** اي المصدرية لتبادرها عند
الاطلاق وقيل لها المصدرية لا نها تتوول مع الفعل بعد ما تم مصدر ومن ثم
تسلط عليها وعلى مدخولها العامل فوقع مع مدخولها مبتدأ في نحو وان
نصوموا خير لكم وخبر المبتدأ في نحو الراي ان تفعل كذا وقاعا في نحو رايت ان
اقوم ومجروا بحرف نحو عجت من ان تفعل وففعول به في نحو اردت ان افعل
وتقدم بعض ذلك في ان المفتوحة المشددة وان هذه الساكنة ام الباب ومن
ثم بدلها وخرج بقولنا المصدرية المحففة من الثقيلة وهي التي فصلت السين بينها
وبين الفعل نحو علم ان سيكون منكم مرضى اي علم ان اي الشأن والحال سيكون
منكم وقد الغز في هذا الخبري بقوله واين تدخل السين فتعمل العامل من غير ان يتصل
فلن السين كما علمت اذا دخلت بين ان والفعل المضارع ارتفع الفعل بعدها وعز
عن عملها فيه **النصب** **ثالثها الن** وهو حرف بسيط لا ابدال فيه وقيل مركب
اصله لان حذف الهمزة مع حركتها تخفيفا والالف نحو خوف التقا الساكنين وقيل
فيه ابدال اصله لا ابدال الالف نونا وورد بان المعروف ابدال النون الفالو العكس



وثالثها

وثالثها اذن وهو حرف بسيط وقيل مركب فقيل اصله اذان نقلت حركة الهمزة
الى الذال ثم حذف فتلك الهمزة وقيل اذان لا نها تنقيد معنى اذا وهو الربط ومع
ان وهو النصب حذف الهمزة مع حركتها تخفيفا ثم الفاذ نحو خوف التقا الساكنين
وعليها فرسم النون واضح وقال شيخ المحققين الذي يلوح لي ويغلب على ظني ان اصله
اذ حذف تا الجمة المضاف هو اليها وعوض منها التنوين وعليه قيل برسم ذلك
التنوين نونا مطلقا وبه قال المبرد حتى قال اشترى ان تكون يد من يكت اذن
بالالف لا نها مثل ان ولن وقيل الفامطلقا وقيل ان نصبت برسم ذلك التنوين
الفاو والو رسم نونا للفرق بينهما وبين اذ الظرفية لئلا يقع الالتباس كما رسموا
نون التوكيد الخفيفة نونا اذا حصل لبس بسبب رسمها الفا كما علمت وقيل ان وصلت
بالكاهم رسم نونا علمت او لا مثل وعن واذا وقف عليها رسم الفا نحو يدا وما
ورابعها في المصدرية المرادة عن الاطلاق وما اقتضاه كلامه من ان هذه الاربعة
تجمع عليها عند نخاة البدلين فير نظر فان كل واحد من اذن وكى انما هو ناصب على الاصح
عند البصريين لا اتفاقا منهم ومقابل الاصح عندهم ان الناصب للمضارع بعد
ان مضرة لزوما مثال ان المصدرية **نحو قوله تعالى ان تقول اخس فان حرف**
نصب **واستقبال** اما **ان** حرف نصب فواضح لا نها تفعل النصب اي تنصب الخنازع
لفظا ومحلا **واما ان** حرف استقبال **فالذي** انما يخص المضارع **والاستقبال**
اي تعيين زمان المضارع بعدها لا استقبال بعد ان كان محتملا وللحال
اما على الاشراف كما قال المحقق ان الحق وعلى الحقيقة والمجاز اي حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال كما قال شيخ المحققين ان الاقوي قال لانه اذا خلا عن
القرائن يحمل على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا ثابت
الحقيقة والمجاز قال السيوطي وهو المختار عندي واختاره ايضا ابن فلاح
في مغنيه وعلمه بان اذا تعارض الوجود والمجاز فالجواز اولي انتهى **وقول**
فعل مضارع منصوب لفظا **بان المصدرية** باتفاق اهل البلدتين
وعلاوة لنصبه **الثقوة** الظاهرة وربما جرمت ومنه قول الشاعر
تعالوا ليان ياتنا الصيد فخطب **ه** وقد فعل فيرفع المضارع بعدها ومنه
قول الشاعر **ان تفران على اسما وحكام** مني السلام وان لو تشعرا احدا **ومثالب**
ان نحو قوله تعالى **ان نخرج فلن حرف نفى** **وانصب** **واستقبال** اما **النفى** فلا

عند التجرد عن القرينة لمجرد **نفي الحد** أي تدل على انتفاء حدث المضارع في الزمن
المتقبل ولا تفيد حينئذ تأكيد ولا تأنيده وحينئذ يكون قولك إن أفعل كذا
وكقولك لا أفعل كذا **وأما النصب** **والاستقبال** **فعلوه** **فإن مما تقدم** قريبا
في الكلام على أن المصدرية **وفخرج فعل مضارع منصوب** لفظا **بأن** بآلة
أهل البلد **وعلمومة نصبه** **الفتحة** الظاهرة ور بما جازمت المضارع ومنه
قول الشاعر **فإن يحل للعيني** بعدك مفضل **وتأني** **لله** **عائدا** **بن** **عصفور** **سكا**
يقول **الشاعر** **لن** **تزلوا** **الركم** **شرا** **لركم** **لكن** **خالدا** **خلودا** **الجبان** **ولم** **يشته** **بن** **مالك** **وغيره**
وقالوا **الحجة** **في** **أب** **ل** **لا** **احتمال** **أن** **يكون** **خبر** **أوفيه** **بعد** **لنا** **فته** **للسياق** **وعدم** **التسا**
بين **العطوفين** **والمعطوف** **عليه** **ومثال** **إذا** **شع** **قوله** **إذا** **الركم** **جوابا**
لن **قال** **أنا** **غدا** **أزورك** **فأد** **لحرف** **جواب** **دعا** **أي** **تقع** **في** **كلام** **بحسب**
كلام **آخر** **ملفوظ** **لأب** **ومقدرا** **فالجواب** **في** **الحقيقة** **هي** **الجملة** **التي** **وقعت** **أذن**
فيها **ولا** **تقع** **في** **جواب** **مقتضب** **ليس** **جوابا** **عن** **شي** **وليس** **المراد** **أنها** **من** **أحرف**
الجواب **كما** **قد** **يتوهم** **فيقال** **لو** **كانت** **من** **أحرف** **الجواب** **لجاز** **الوقت** **تصار** **عليها**
وترك **الجملة** **بعدها** **لكن** **وهي** **حرف** **جز** **أيضا** **لكن** **غالب** **وقيل** **دائما** **أي**
يقصد **بما** **بعدها** **المجازاة** **على** **فعل** **ما** **قبلها** **كما** **في** **المثال** **فأنك** **قد** **أجسته** **وجعلت**
أكرمك **جز** **أزيارته** **وقد** **تخص** **للجواب** **كقولك** **لن** **قال** **لنا** **أصبك** **إذا** **أصرتك**
فأنه **لا** **يتصور** **هنا** **الجز** **الون** **المعنى** **على** **الحال** **والجز** **لا** **يكون** **الو** **في** **الاستقبال** **والماضي**
وصاحب **الفصل** **كانت** **في** **الجز** **في** **نحو** **هذا** **وهي** **حرف** **نصب** **أيضا** **أي** **ينصب**
للمضارع **وأنت** **فعل** **مضارع** **منصوب** **لفظا** **بأن** **أعلى** **الوضع** **عند** **أهل**
البصرة **وقد** **علمت** **ما** **يقوله** **ما** **قبله** **وعلمومة** **نصبه** **فعل** **الميم** **التي** **هي** **آخر** **المضارع**
ويشترط **لنصبها** **أي** **يجوز** **شروط** **لأنها** **تأخر** **أجدها** **أن** **تكون** **مصدرة**
في **أول** **الجواب** **وثانيتها** **أن** **يكون** **الفعل** **المضارع** **الراخلة** **عليه** **بعد** **ها**
زمنه **مستقبلا** **وثالثها** **أن** **يكون** **ذلك** **الفعل** **متصلا** **بها** **بأن** **لا** **يفصل**
بينه **وبينها** **فاصل** **غير** **القسم** **فأنه** **لا** **يضر** **فصلها** **بالقسم** **وقد** **علمت**
أنه **مع** **استيفاء** **هذه** **الشروط** **أثنا** **وشرط** **لجواز** **الرفع** **لها** **ورفع** **المضارع** **بعدها**
وهو **الذكر** **إذا** **وقعت** **بعد** **الواو** **والخا** **ومن** **شرقا** **السبعة** **وإذا** **لا** **يلشون**
خلفك **الوقيل** **فإذا** **الابوتون** **الناس** **نقير** **أقال** **بعضهم** **وليس** **في** **نواصب**

الفعل ما يلي في سوي إذا **فإن** لم تستوفي إذا الشرط المذكورة بأن لم تكن مصدرة **وقعت**
متأخرة نحو أكرمك أذن أو وقعت **حشا** أي معتقدا ما بعدها على ما قبلها بأن يكون
ما بعدها ما قبلها **نحو** أنا إذا أكرمك **وأي** إذا أكرمك **أوجز** الشرط قبلها **نحو**
إن **تأنتي** **أذن** **أكرمك** **أوجز** **بالقسم** **قبلها** **نحو** **والله** **أذن** **أكرمك** **قال** **شيخ** **المحققين**
ولا **يقع** **المضارع** **بعدها** **على** **ما** **قبلها** **بالاستقرار** **في** **غير** **هذه** **الواضع** **الثا** **ثنا** **أنتري**
أو **كان** **الفعل** **الراخلة** **عليه** **زمنه** **غير** **مستقبلا** **بأن** **كان** **الحال** **نحو** **قوله** **أذن**
تصدق **جوابا** **لن** **قال** **لنا** **أكرمك** **أي** **أحبك** **أذن** **المراد** **تصدريته** **في** **الحال** **أو** **كانت**
ذلك **الفعل** **غير** **متصلا** **بها** **بأن** **فصل** **بينها** **فاصل** **غير** **القسم** **وغير** **النافية** **ولو**
ظرفا **أو** **نحو** **إذا** **في** **الدار** **ويوم** **الجمعة** **أو** **يا** **زيد** **أكرمك** **أهملت** **وجوبا**
في **المثلية** **الثا** **ثنا** **أي** **مثال** **عدم** **التصديق** **ومثال** **عدم** **الاستقبال** **ومثال**
الفصل **غير** **القسم** **ومثال** **النافية** **وحيث** **يجب** **رفع** **المضارع** **بعدها** **نضعها**
بتأخرها **أو** **بوقوعها** **حشا** **أو** **بالفصل** **بينها** **وبين** **معولها** **بغير** **القسم** **أو** **أما** **تقرر**
الفصل **بالقسم** **لأنه** **مؤكد** **للكلام** **فلا** **يعد** **فأصلها** **نحو** **إذا** **والله** **أكرمك**
بالنصب **جوابا** **لن** **قال** **لنا** **أكرمك** **أي** **أكرمك** **وقد** **من** **أن** **مثل** **القسم** **النافية**
وهو **ما** **ذكر** **الجمال** **بن** **هشام** **في** **الشدور** **والغنى** **قال** **نحو** **قوله** **إذا** **أهينك** **جوابا**
لن **قال** **ما** **تقدم** **وعلمه** **بأن** **الثاني** **كأن** **المنفي** **فلا** **يعد** **فأصلها** **وظاهر** **أن** **غيره**
من **أدوات** **النفى** **منها** **في** **ذلك** **وفي** **كلام** **الشيخ** **أي** **حيان** **لا** **يجوز** **أن** **يفصل** **بينها**
فيسبق **عليها** **ألا** **بالقسم** **والنافية** **خاصة** **أنتري** **وفي** **كلام** **بعضهم** **لم** **يسم** **الفصل**
بشي **من** **النار** **أو** **الظرف** **فالصحيح** **منه** **ومثال** **كي** **نحو** **قوله** **تعالى** **لكي** **وتأسوا** **فكي**
حرف **مصدري** **ونصب** **أما** **المراد** **مصدريته** **فأنه** **تأويل** **مع** **الفعل** **بعدها**
مصدري **أي** **وتقدم** **في** **الآية** **عدم** **أسا** **أيكم** **بالمثناة** **الخفية** **أو** **الفوقية** **أي**
حزبك **لأن** **مصدر** **تأسوا** **الوسي** **أي** **الحزن** **أو** **الأساة** **ففي** **القاموس** **أسيت** **كضيت**
أي **حزنت** **وأما** **أحرف** **النصب** **فلعلها** **النصب** **وعلمومة** **لأنه** **مصدريته**
تقدم **لأن** **التعليل** **عليها** **اللفظ** **أو** **تقدم** **لأن** **ظهور** **أن** **بعدها** **في** **الصورتين** **فالاول**
كالآية **المذكورة** **والثاني** **نحو** **قوله** **لكي** **وتأسوا** **أن** **قد** **درت** **اللام** **قبلها** **وتأسوا** **ففي**
مضارع **منصوب** **بكي** **المصدريته** **وعلمومة** **نصبه** **حرف** **النون** **فإن** **ظرف**
أن **بعدها** **في** **الصورتين** **نحو** **جيت** **لكي** **أو** **كي** **أن** **تكر** **منى** **جاء** **كونها** **مصدريته** **وإن** **مؤكد**

وجاز كونها تعليلة مؤكدة لتلك اللوم المظوظ بها والمقدرة قبلها ويخرج كونها تعليلة
على كونها مصدرية لكون ان امر الباب كما علم وما كان اصلا في باب لا يجعل مؤكدا للغير قال
البحال ابن هشام ولون تأكيد الجار بالجار اسهل من تأكيد حرف مصدر ري بحرف مصدر
هذا وفي كلوم مرشح بعض شيوخنا في بعد الله بمعنى ان اي لومها مصدرية فتكون
ان بعدها لا منها اي لا تأكيد لها وخارج بالمصدرية التعليلية وسياقي الكلام عليها
وما جاء منصوبا من الالف والاضارعة ولم يذكر بعده شيء من هذه النواصب
لوربعة فالنار ان مضرة اما وجوبها او احوالها وتضمن ان مطلقا بعد سبعة
احرف اربعة من حروف الجوز ثلثة من حروف العطف وانما خضت انت
لما في ضمائر في امر النواصب كما علمت وهي مخصوصون الامهات بزيادة الحكم
اظهار للمزية اما حروف الجوز الاربعة فاحدها لام التعليل ومنها اللوم الملوكة
ومثلها لام العاقبة وتضمن بعدها جوازا وبعد ثلثة ثلثة باقية وجوبا نحو قوله
تعالى للذين للناس قتيين فعل مضارع منصوب بان مضرة جوازا بعد
لام التعليل عند اهل البصرة **وعامة نصب القيمة** الظاهرة ونحو قوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ونحو قوله تعالى فالتقطه اب
فرعون ليكون له عدوا وحزنا وانما لم تكن اللوم في مثل هذا للتعليل لان الرفع
لم يلقطوه لئلا يكون له عدوا وحزنا وحل اضران اذ الم يقتصر الفعل على الزايرة
او النافية والواجب اظهار ان وادغامها في لا نحو لئلا يعلم اهل الكتاب لئلا
يكون للناس **وثانيها لام الجوز** اي النفي وفي كلوم بعضهم الجوز انما يتوقف
لا مطلقا فهو حينئذ من اطلاق الخاص واردة العام وهي المسبوقه بكوب
ناقص منفي بما اوله نحو **ما ان اوله كان** وتضمن بعدها وجوبا **فالاول نحو**
قوله تعالى ما كان الله ليطلعكم على الغيب والثاني نحو قوله تعالى ان الله
ليقر لكم في الاول ويعرف منصوبا بان مضرة وجوبا **بعد لام**
الجوز عند اهل البصرة اي ما كان الله مريدا لاطلاقكم او للفران لهم فالجوز
محذوف متعلق ببدون السبك من ان ومعهولها وقد جاز الجوز مصر حابه قال
الشاعر سموت ولم تكن اهلوا تسموا وخارج بالكون غير من اخوات كانت
واجاز به بعضهم في ذلك نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا واجاز به بعض اخواني
ظن نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا قال الشيخ ابو حيان ولم يسمع فوجب منه استعري

في الثاني

وخارج بالناقص التام فلا تضمن بعدها كان او يكون التامة وخارج بما او من غيرها
من ادوات النفي **وثالثها حتى** الجارة التي بمعنى الي بان يكون ما بعدها ما غاية لما
قبلها او بمعنى كي التعليلية بان يكون ما بعدها مسببا عما قبلها او بمعنى الي
بان لم يكن ما بعدها ما غاية لما قبلها او مسببا عنه وتضمن بعدها وجوبا ولا
ينصب الفعل بعدها **الا اذا كان الفعل زمنه مستقبلا بالنسبة لما قبلها**
سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم او لا بان كان ماضيا بالنسبة
لزم من التكلم فالاول اي المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها وبالنسبة لزم من التكلم
ايضا نحو قوله تعالى حتى يتبين لك اي الي ان يتبين **فتبين فعل مضارع**
منصوب بان مضرة وجوبا **بعد حتى** عند اهل البصرة ومثل ذلك اسلم
حتى تدخل الجنة اي كي تدخل الجنة وقوله في الحديث وكل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه ويصرانه او ان ابواه كذا قال ابن هشام
الخضراوي وقال ابن هشام الا نضاري في المعنى بعد حكاية ما تقدمه وذلك
ان تخرجه علي ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة وليست على ذلك حتى يكون انتهى
والنصب في هذا القسم واجب والثاني اي المستقبل زمنه بالنسبة لما قبلها
الماضي بالنسبة لزم من التكلم نحو قوله سرت امس حتى ادخل البدر فان الرجل
وان كان منقضي وقت التكلم لانه وقت وجود السير كان مستقبلا في
بصيغة المضارع نظر اللزوم السامع بواسطة تلك الصيغة كالمعاني
لذلك الامر ومن قوله تعالى وزر لوائي ان يجواب انواع البلاء حتى يقول الرسول
والذين امنوا معه متى نصر الله فان قول الرسول والذين امنوا معه كان منقضي
وقت التكلم اي نزول الآية واخبارنا به لانه كان وقت الزوال مستقبلا
ففي بصيغة المضارع نظر لذلك لما تقدم والنصب في هذا القسم جازم واجب
ومن ثم قرنا فاع حتى يقول بالرفع **ورابعها الي العلية** اي التي هي في تعري
وهي التي لا تتقدم عليها اللوم لانها لا تتقدم الا بالرفع او ظهرت ان اول اللوم بعدها
نحو حيث لك ان تكرمني او كي تكرمني فان لم تتقدم عليها اللوم لفظا ولم تظهر
ان اول اللوم بعدها جاز كونها مصدرية وتعليلية باستواء نحو حيث لك ان تكرمني
فان قدرت اللوم قبلها كانت مصدرية ناصبة للفعل بنفسها وان لم تتقدم
قبلها كانت تعليلية ويكون الفعل منصوبا بعدها بان مضرة اضران لوزمها

ذلك المتكلم بالاستغفار او لم يفرع واما قول المص في تفسير الاستغفار **اي طلب**
الفهم ففيه مساححة لونه لما كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عبرية والا
فالطلب من الخاطب بالاستغفار كما علمت انما هو التفهيم لانه هو المقدر وله
لا تحصيل الفهم لانه غير مقدر وقال اولي طلب التفرغ للتكلم بالاستغفار
ثم قولك من الذي يدعي في كماله او ويرى في كماله والثاني اي طلب
التفهم لغير المتكلم بالاستغفار نحو قوله تعالى خطا بالسيرنا عيسى صلى الله عليه
وسلم انت قلت للناس اتخذوني واي الهين فانه سبحانه طلب بهذا الكلام
اقرار عيسى صلى الله عليه وسلم في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك فيقرر عند
النصارى كذبهم فيما ادعوه فقد طلب التفهيم لغير المتكلم بالاستغفار فها
من الاستفهام الحقيقي كالحققة ابن السبكي **الثامن** من تلك الوجوبة
جواب الدعاء وسياق ما يعلم منه انه طلب الفعل او عدمه من الود في
لا واعلى رتبة **ثم قولك رب وفقني فاعلم ان الود اعلم بالخو**
قولك رب لا تخذني فافوز او وافوز والدعاء من اقسام الود والذبي
فلوسكت المص عنه لا يستغنى عن ذكره واما الطريقة المعروفة
وهي طريقة جمهور المعتزلة تجري عليها بعض المصنفين لبيان لغز التاديب **سلكها**
وجري عليها النجاة وجعلوها من بابها كان المناسب ان يذكر جواب
الالتماس وهو طلب المساوي رتبة الفعل وعدمه من مساويه وفا
بذلك وكان المناسب ايضا ان يذكر جواب الاستشفاق حيث لم يجعل
الترجي شاملا له نحو قولك لعل الرقيب ينظر الي فاهلك او واهلك وقد
قد مرنا ان الترجي شامل لكون الاستشفاق يرجع الى طلب الود المحبوب
وبعد النفي المحض اي الخالص من معنى الاوثبات **ثم قولك لا يقضي**
على ان يبعث الموتى او يموت فقد استغنى الموت بسبب انتفاء القضاء
لان بانتفاء السبب ينتفي السبب بخلاف نحو قولك لعل الموتى
فاحسن اليك او واصل اليك فالوجوب بالنصب بل يجوز الرفع لان
هذا النفي ليس خالصا من معنى الاوثبات بل فيه معنى الاوثبات لانه
استغفارهم تقديري ونحوه ونحو قولك عازا ان تاتينا فخذ ثوبا
او وخذ ثوبا او تاتينا الا فخذ ثوبا او وخذ ثوبا فانه يجب الرفع

بحوز

بحوز النصيب لانه فيه نفي النفي في الاول والثاني في انتقاض كلا
قبل الفعل فلو انتقض النفي بالاول بعد الفعل لم يوثق في وجوب النصيب
نحو قولك ما تاتينا فخذ ثوبا الا في الدار وقد الحق بالنفي المحض اولى
مذكورة في المطولات لا تطيل بذكرها وظاهر كلامهم ان نصيب
المضارع بعد فالسببية او او المعية في الوجوبة المذكورة
مستوع عن العرب وفي كلامه الشيخ ابي حيان ما يخالف حيث ذكر
انه **يسمع النصيب بعد** **او المعية الا بعد ان يبعث النفي** **واحد**
والثاني **جواب النفي** **والباقي** من الوجوبة المذكورة **بالقياس عليها**
وخرج بالمالا **المعطية** المفيدة للسببية انما التي لجر السببية
المجردة عن العطف ويقال لها الاستينافية والمال التي لجر العطف
المجردة عن السببية فان المضارع يرفع بعدهما وجوباً نحو ما تاتيني
فاكرمك بالرفع اما في الاولي فيكون المضارع مستانفاً مستانفاً على مبتدأ
مخبر وفاءي فانا اكرمك بسبب عدم تاتيك تقول ذلك اذ كنت
كانها المحيية فالنفي خاص بما قبله او اما الثانية فليكون المضارع
يغير شريكاً لاول في الرفع والنفي بالعطف اي ما تاتيني فاما اكرمك وفي
هذا قوله تعالى لا يؤذن لهم فيقتذرون اي لا يؤذن لهم فلا يؤذن
ولكنه لا يقضى عليهم فيموتون على قراءة التي فموتون معطوف على
يقضى وليس جواباً اي لا يقضى عليهم فموتون اي انتفاء الامر ان
معا وكذا ان جعلت الواو لجر العطف ولا استيناف لم ينصب
المضارع بعد هابل بحزم على الاول ويرفع على الثاني نحو تاكل السمك
وتشرب اللبن بحزم تشرب بالعطف على تاكل ويرفع على الاستيناف
وخرج بالطلب بغير لفظ الحيز والمصدر واسم الفعل الطلب بذلك
فلا ينصب المضارع في جوابه بل يجب رفعه فالطلب بلفظ الحيز نحو
حسبك حديث فينا ام الناس او وينا ام الناس بالرفع والطلب
بالمصدر نحو صي يا زيد فينا بك او فينا بك بالرفع والطلب باسم
الفعل نحو زال فنكرمك او ونكرمك بالرفع وقد علمت من كلام المؤلف
ان لا تضم جواز بعد شيء مما ذكره الا بعدة من التعليل ويخفى انه

يضم الي ذلك مما لم يذكر ثم وثرة اشياء وهي الواو والهاو ثم العا حذفت
 المسبوقة خالص من التاويلين بالفعل فان ان تضم بعد هاء جواز افعال
 حقوقك ليسون زوج معاوية ام ولد من زيد وليس عبادة وتقر عيني
 والثاني نحو قول الشاعر لوكة توقع معني فارضية والثالث نحو قول الشاعر
 اني وقتلي سليكا ثم اعقد بنصب المضارع في ذلك بان مضارع جواز
 وهي وذلك الفعل في تاويل اسم معطوف على ذلك الاسم الخالص
 من التاويل بالفعل والتقدير في الاول وليس عبادة وقرعة عيني وفي الثاني
 لوكة توقع معني فارضاي اياه وفي الثالث اني وقتلي سليكا ثم عني اياه
 وخرج بالخالص من التاويل بالفعل الاسد المورول بذلك فلا يتنصب
 المضارع بعد تلك الواو والهاو ثم يلحق برفعها فالتاخير هو قوله
 الطائر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب لان الاسم المعطوف
 عليه وهو الطائر مورول بالفعل لوقوعه صلة لاي الذي يطير
 ثم عطف عليه الفعل ثم لما ذكر نواصب الفعل المضارع اراد تميم
 الفائدة بذكر الجواز لم يقوله **وجواز الفعل المضارع** احد عشر
 جاز ما ولا يخفى ان الجزم في اللغة القطع لان هذه الجواز تقطع
 الحركة وما ناب عنها وتلك الجواز **قسما** اي قسم **خبر** **فعل**
واحد وما اي قسم **خبر** **فعل** **فان** **في** **خبر** **فعل** **واحد**
 اربعة احرف احدها **هم** وتجرم المضارع لفظا او محذوف لفظا
نحو **لما** **ولم** **يولد** **ور** **نما** **فع** المضارع بعد هاء ومنه قول
 الشاعر لم يوفون بالبحان وهو سرور وقيل لغة وربما نصب المضارع بعد
 نحو المشرح فليل بها وقيل الاصل تنفر من بيوت التوكير الخفيفة حذفت فمقت
 دليلا عليها ورد بان فيه شذوذ من وجهين احدهما ان كيد المنفي لم الثاني حذفت
 ثبوت التوكيد بغير وقف ولا ساكنين وثانيهما كما اختصها اي اختص في النفي وجرم
 المضارع والاختصاص به وهي المرادة عند الاطلاق نحو قوله تعالى ليا اياكم
 والاكثر على انعام كربة من الحارمة وما الزائدة وقيل بسيطة بخلاف لما كنيته
 ويقال لها المبالغة اي وهي حرف وجود لوجودها الا مع وجودها انما
 اسم من الظروف فيقبل بمعنى حين وقيل بمعنى اذا نحو قوله تعالى فلما
 قضينا

بوقوع الخبر

ففيها عليه الموت وبخلاف **لما** **الاجابية** التي بمعنى **الاخو**
قولك **اقسمت عليك** **لما** **فعلت** **كذا** **اي** **الاتفعل** **كذا** **اي**
 لا اطلب منك الاتفعل كذا **فانها** **اي** **لما** **الاجابية** وبما **الاجابية**
 لا يدخلان على المضارع بل **يدخلان على الماضي** دون المضارع وقد
 الثانية على الجملة الاسمية نحو ان كل نفس لا ياعليها حافظا في
 قراءة من شدد ايم **و** **ثالثها** **لام** **الاسم** **نحو** **قوله** **تعالى** **ليقتل**
عليك **اربك** **والا** **الالتماس** **كقولك** **لا اريدك** **رتبة** **لتفعل** **كذا** **و**
رابعها **لا** **في** **النهي** **نحو** **قوله** **تعالى** **لا تحف** **وقوله** **تعالى** **ولا تحزن**
ولا في الدعاء **نحو** **قوله** **تعالى** **لا تأخذنا** **ولا في الالتماس** **نحو**
لما **ربك** **لا تفعل** **كذا** **هذه** **ايات** **عمل** **هذه** **الاحرف** **واما**
ايات **معانيها** **اي** **هذه** **الاحرف** **الاربعة** **فلم** **حرف** **لنفي** **اي**
 انتفاء حدث **الفعل** **المضارع** **في** **الزمن** **الماضي** **مطلقا** **اي** **سواء**
 اتصل به ذلك الانتفاء بالحال الذي هو زمن التكلم او لا فانه
 قد يكون مستمرا متصلا كما تقدم في المثال وهو يلد وقد
 يكون منقطعا كما في قوله تعالى لم يكن شيئا مذكورا لان
 المعنى ثم كان شيئا مذكورا ولا يدل على توقع حصول ما بعده
 ولا يشترط ان يكون زمن الفعل بعده قربا من الحال فيقال
 لم يكن زيدا في العام المتما مقما ولا يذف بحذف ومما القرينة اختيار
 افلا تقول في جواب دخلت البلد قاربتها ولم ترد ادخلها
 واما قول الشاعر **احفظ** **وديعتك** **التي** **استودعتهم**
يوم **الاعارب** **ان** **وصلت** **وان** **لم** **اي** **وان** **لم** **تصل** **فضرورة**
 وتقترب به ان الشرطية نحو فان لم تفعلوا **واما** **حرف** **لنفي**
 اي انتفاء حدث **الفعل** **المضارع** **في** **الزمن** **الماضي** **لكن** **متصلا**

خل

ذلك الانتفاء بالحال الذي هو زمن التكلم ويدل على ما بعده
متوقع حصوله ويشترط ان يكون زمنه قريبا من الحال
ولا يقال كما يمكن زيد في العام الماضي مقبلا وقال الشيخ ابن
مالك ان الاشتراط كون مضي ما قريبا من الحال بل ذلك
هو الغالب انتهى فالتصل بالحال **هو قوله تعالى لما يذوقوا**
عذاب اي الى الان ما ذاقوا وسوف يذوقونه ومن
غير الغالب ان لما لا تدل على التوقع كقولهم ندم ابليل ولما
ينفعه الندم ويحذف محذوفه لقريضة اختيار افتقروا في جواب
هل دخلت البلد قاربتها ولا لما تريد ادخلها ولا تقترب به
ان الشرطية فلا يقال ان لما قال شيخ المحققين لكونها فاصلة
قربه بين عامل الجر الذي هو في ومفعوله انتهى فقد علمت
مما تقررات ان لم ولما يشتركان في الحرفية والاختصاص بالخصار
ونفي جهة وقت زمنه للمضيق وجزمه ومما يشتركان
منه ايضا انه يلحقها همزة الاستفهام وقد اشار الى ذلك
بقوله **وقد تلحق لم ولما همزة الاستفهام** اي التقديري
وهو حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي ومن ثم قال **فيقرر**
الكلام معها وجواب ببلادون نعم **هو قوله تعالى ألم نشرح**
لك صدرك ولما يقيم زيد والحقيقي كقولك لمن قام لم
افعل كذا لم تفعله اي احق انتفاء فعلك له فيجاب بنعم او لا
واقتران همزة الاستفهام بلم اكثر من اقترانها بلم وعلمت
مما تقررات ايضا انها تتخالفان في ان النفي بلم لا يجب ان
يكون مستمرا الى زمن التكلم بخلاف النفي بلم فيقال لم يقيم
زيد ثم قام ولا يقال لما يقيم زيد ثم قام للتناقض وان لم لا يدان
لها بتوقع حصول ما بعده بخلاف لما فانها تؤذن بذلك كثيرا

وان لم

وان لم لا يشترط ان يكون زمن ما بعده مختلفا لما فانها تؤذن
بذلك قريبا من الحال لما وان لم محذوف منها لا محذوف اختيارا
لقريضة بخلاف لما **وام الامر والدعاء** والا التماسي كذا فحذف
حرف موضوع **الطلب للفعل** من الدور في الاصل ولما ومن
الا على في الثانية ومن المساوي في الثالثة رتبة وقد تستعمل
في غير الطلب كالجر نحو فلما دله الرحمن مدا والمهد يد
نحو من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد تحذف هذه اللام
ويبقى معمولها في ضرورة الشعر خاصة كقول الى طالب
محمد نفسك كل نفسك **ولا في النهي والدعاء** والالتماسي
كل منهما حرف موضوع **الطلب الترخي** من الدور في الاولى
ومن الا على في الثانية ومن المساوي في الثالثة رتبة وقد
تستعمل في غير الطلب كالتهديد وذلك كقولك لو لم
لا تعطى وقد سيع الجرم بلا النافية اذا صلح قلبها الى خوجيته لا يلى
له على حجة وذلك قليل وفي كلام شيخ المحققين ولا يبعد ان
تجعل لا في مثل هذا التركيب للنهي فعلم ان الطلب **من الاعلى**
الى الاكبر رتبة **امر** ان كان الطلب للفعل **ونهي** ان كان
الطلب لعدم الفعل اذ الطلب للفعل او لعدمه **ومن الاكبر**
الى الاعلى رتبة **دعاء** ومن المساوي التماسي وهذه التفرقة
طريقة سلكها جمهور المعترز له وشبههم بعض الاصوليين
وجرى عليها النجاء كما تقدم والاصح في جمع الجوامع وغيره
ان ذلك يسمى امرا او نهيا هذا ما يتعلق بما يجزم فعلا واحدا
واما الذي يجزم فعليين فهو قسمان حرف واسم فالحرف
قسمان متفق على حرفيته ومختلف فيهما فالحرف المتفق
على حرفيته **ان بكر همزة** **وتكون النون** الشرطية
بقريضة المقام ولا انها مولفة عند الاطلاق مجردة عند ما او

فقد

فه

مفروزة

بها فان حرفتها باتفاق وهي ام ما يجزم فعلين ومن ثم قدسها
والحرف المختلف في حرفته **اذ** ما فان حرفتها هي **على** القول
الاصح الذي جرى عليه لجمال بن هشام في الاصح وهي بسيطة
وقيل اسم وعليه جرى في القطر وهي مركبة من اذ الظرفية
وما الزائدة الكافة لها عن الاضافة وتستدل لاسميتها بان
اذ كانت قبل دخول ما اسما والا اصل بقاء الشيء على ما كانت
عليه ورده بان ثبت لها التغير بدخول ما فانها كانت قبل دخول
ما الماضي وصارت بعده للمستقبل فقد تحقق التغير فدل ذلك
على انها انسلخت عن الاسمية بدخول ما كما انسلخت حب
عن الفعلية في حبذا بتركبها مع ذا ورده بان لا يلزم من تغير
زمانه اذ بدخول ما لا انسلخها عن الاسمية بذلك بدليل
اذ لم تغير زمن المضارع بدخولها عليه وتصوره ما ضا كما علمت
ولا يخرج ذلك عن كونه يسمى ما ضيا وكذا اذ تغير زمن الفعل
الماضي وتصوره مستقبلا بدخولها عليه ولا يخرج ذلك
عن كونه يسمى ما ضيا **وهما** اي ان واذا **ما موضوعان لمجرد**
الدلالة اي لاجل الدلالة **على** **تعليل الجواب على الشرط**
ونفط الدلالة ساقط في بعض النسخ ونسقوطه واضح لان
الدلالة عارضة للتوضع وليست للموضوع لها وقد جزم ان
فعلا واحدا وذلك اذ اجب بها في مقام التاكيد مع واد الحال لمجرد
الوصل والربط نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمر وان اعطي
نعمه ليتم فقد صرح كثير فقد صرح كثير بان لا جواب لان ح
وقد يحذف بعضها كذا في شرطها وجوابها في الضرورة ومنه
قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معد ما قالت وان
لان الحنفى قالت بنات العم يا سلمى ان رضيت بهذا البعل وان كان
فقيرا معد ما قالت رضيت به وان كان فقيرا معد ما خرج بالشرطية

انافية والحقيقة من الثقيلة والزائدة فانها لا تجزم فعلين وهي قسمان
ومختلف فيهما ايضا فالمتفق على اسميته ما عداهما والمختلف في
اسميته مهما والصحيح انها اسم والا اسم مطلقا **نوعان**
ظرف وغير ظرف **فقر** الظرف خمسة اشياء **من** بفتح الميم
وما وسما **واي** **وكيف** **ما** **والظرف** ايضا خمسة اشياء
وهو نوعان **زمان** **ومكان** **فالظرف الزمان** شيان
متى **وايات** **والظرف المكان** ثلاثة اشياء **اين** **والى** **وحيثما**
وهي اي ادوات الشرط **تنقسم** باعتبار الموضوع له **سنة**
اقسام **احدها** **ما وضع للدلالة** اي لاجل الدلالة **على مجرد**
تعلق الجواب على الشرط وهذا مقفى في الغير غير مستقل
بالمفهومية **وهو ان** **واذا** **ما كما علمت** **والقسم الثاني ما وضع**
للدلالة اي لاجل الدلالة **على مجرد من يعقل** وهذا المقفى
كانت اسما لانه معنى في نفسه مستقل بالمفهومية
كما في قولك انساب **ثم ضمن معنى الشرط** اي معنى
هو الشرط وهو تعلق الجواب على الشرط السببية والحسبية
بين الجملتين بعدها وهذا مقفى في غيرها غير مستقل بالمفهومية
ولذلك بني كتابي للسببية الوضعية **وهو من** بفتح الميم
الشرطية فقد ظهر الفرق بين حرف الشرط واسمه ورسما
خفي على بعض الافهام حتى اورد ذلك الامام السبكي على
ابن هشام فقال اجعلوا على اسمية من الشرطية وعلى حرفية
ان الشرطية فكيف تختلف نوعا الكلمة بالاسمية والحرفية
مع تساويهما في المفهوم وقد علمت الجواب عنه وقد يستعمل
في غير العاقل في مقام التعليل وخرج بالشرطية الاستفهامية
والموصول والنكرة التامة فانها لا تجزم **والقسم الثالث ما وضع**
للدلالة اي لاجل الدلالة **على ما لا يعقل** **ثم ضمن معنى الشرطية**

متعلق على

فلذلك ينبغي كتابتي للشبه الوضعي وهو ما الشرطية وقد تأتي
 للعاقل قليلا فيقال بها عن صفة من يعقل وعن الحقيقة المجهولة فاذا
 قيل زيد ما هو كان سؤالا عن حقيقة فيجاب بانسان مثلا وقول
 فرعون لموسى ما رب العالمين يحتمل ان يكون من الاول بخواب
 موسى بقوله صلى الله عليه وسلم رب السموات الخ واضح ويجعل ان
 يكون من الثاني وح يكون الجواب من موسى صلى الله عليه وسلم
 تنبيه الفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بصفاته لان حقيقة غيره
 معقولة للبشر وخرج بالشرطية الاستفهامية والموصولة
 والبنكرة الموصوفة والبنكرة التامة والزائدة فانها لا تجزم وما
 يتبين لتضمني المعنى المذكور فقط وهو **مهما** وهي بسيطة على
 وزن فعلى حقيقتها تنكبت بالياء وقيل مركبة من ما الشرطية
 وما الزائدة فاصلها ما فأبدلوا النون ما الاولى هاء كرهية توالي
 امثلي او انما ابدت هاء بحانسة الهاء للالف **القسم الرابع**
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة **على الزمان ثم ضمن معنى**
الشرط لذكر بني وهو متى مجردة عن ما او مقرنة بها
 وهي للعموم الزمان وهذيل جت بمنى فهي عندهم حرف جر بمعنى
 من قال شاعرهم في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت
 متى كح خضى لاث يلج وقد تحمل فبرفع المضارع بعدها ومنه
 قول سيدتنا عايشة رضي الله عنها ان ابي بكر رجل اسيف وانه
 متى يقوم مقامك لا يسمع الناس **وايات** بفتح الهزة وتشديد
 الياء وفتح النون وسليم يكسها وكما تكون مجردة من ما تكون
 مقرنة بها وهي للعموم في الزمان قال ابن جني وينبغي ان يكون
 اصلها اى اوان فحذفت الهزة مع الياء الثانية فبقي اوان
 فادغمت الواو بعد القلب ياء في الياء فهي مركبة **والقسم الخامس**
ما وضع للدلالة اي لاجل الدلالة **على المكان ثم ضمن معنى**

الشرط

ما ما

الشرط فلذلك ينبغي **وهو ان** بفتح الهزة وسكون الياء وفتح النون مجردة
 عن ما او مقرنة بها وهي للعموم في المكان **واي** بفتح الهزة والنون
 امثلية وبعدها النون مجردة عن ما وهي كافة لها عن الاضافة وهي
 للعموم في المكان **وحاشا** ولا تقارنهما ما وهي كافة لها عن الاضافة
 وهي للعموم في المكان **والقسم السادس ما هو متردد بين**
الاقسام الخمسة صوابه الاربعة وهي من يعقل ومن لا يعقل
 والزمان والمكان **وهي اي** بفتح الهزة وتشديد الياء الشرطية
 بقريضة المقام مجردة عن ما او مقرنة بها فانها **حسب ما تضاف**
اليه من العاقل او غيره من زمان او مكان او غيرهما ثم ضمت معنى
 الشرط وانما لم يبين لذلك لانه عارض ذلك ملازمتها للاضافة الى المفرد
فهي في قولك ايمهم يقم اقم معه من باب من اي للعاقل وفي
قولك اي الدواب تركب اركب من باب ما اي ليعني العاقل
وفي قولك اي يوم يقم اقم من باب من اي للزمان وفي
قولك اي مكان يجلس اجلس من باب من اي للمكان
 وخرج بالشرطية الموصولة والاستفهامية فلا تجزم ولا تجناب
 هذه الاقسام الستة خلت عن ما كلفها مع ذكرها فيما يجزم فعلى
 ويشملها **امثلة ذلك** اي هذه امثلة اذ كانت الشرط مطلقا اي
 الجازمة لفعل واحد او فعلين فبعضه ترجمة ولا يخفى انه قدم امثلة
 ادوات الشرط ما يجزم فعلا واحدا ولعله انما ذكر امثلة ذلك هنا
 تايبا لبيان كيفية الاعراب فيها فقال **مثال لم نحو** قوله تعالى **لم تكن**
انت من قبل اعرابه لم حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع
وجزم وتكن فعل محذوم بكم وعلامة جزمه السكون
ومثال لما نحو قوله تعالى **لما يد وقوا عذاب اعرابه لما**
حرف نفي لانه ينفي حدث المضارع **وجزم ويد وقوا فعل مضارع**
محذوم ولما وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال

نحو

الحقة وقد علمت انها تجزم بحذف النون ثم ذكر مثال لام الامر ومثال
 لام الدعا المذكور بعينه فيما سبق فقال **ومثال لام الامر نحو قوله**
تعالى لينفق ذو سعة من سعته واغرا به اللام لام الامر
وينفق فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه
السكون وذن فاعل وسعة مضاف اليه ومثال لام الدعا
نحو قوله تعالى ليقتض عليا ربك فاغرا به اللام لام الدعا
ويقتض فعل مضارع مجزوم بلام الدعا وعلامة جزمه حذف
الياء لانه من الافعال المعقلة التي اخرها حرف علة وقد علمت
انها تجزم بحذف اخرها وعليها جاز وجز ومرتعلق بيقض
وربك فاعل بيقض والكاف مضاف اليه ومثال لافي النهي
نحو قوله تعالى لا تحق ولا تحزن فلا حرف نهى وجزم ونحو وتحزن
مجزومان بلا وعلامة جزمهما السكون ومثال لافي الدعا
نحو قوله تعالى لا تواخذنا فلا حرف دعا وجزم وتواخذ فعل مضارع
مجزوم بها وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر
فيه وجوب ما تقدم به وانت ونا مفعول به ومثال ان نحو
ان تقولوا وتتقوا يؤتكم فان حرف شرط جازم مجزوم
فعلين الاول يسمى فعل الشرط والثاني جواب للشرط وجزاؤه
كما سيأتي ومن ثم قال وتؤمنون فعل الشرط وهو مجزوم
بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال المعقلة
وتتقوا عطوف على تقولوا فهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف النون ويؤتكم جواب الشرط وهو مجزوم بان
وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعقلة وقد تقرن
بلا النافية في قلبها لا ما وادغامها في لا فيصي مجموعها في
في اللفظ كما الاستثنائية نحو ان لا تنصروه ان لا تنفروا
ان لا تفعلوه فيظن من لا مفرقة له انها الاستثنائية وقد ظن

ذلك

ذلك بعض من يدعي الفضل فقال في ان لا تفعلوه ما هذا الاستثناء متصل
 ام منقطع قال بعضهم وينبغي ان يجاب بان الاستثناء الحلية متصل
 بالجهل منقطع عن الفصل ومثال اذا ما قول الشاعر **وانك اذا ما تاتي**
ما انت امر به وتلقى من اياه تاسرا تياها فاذا ما حرف شرط جازم
مجزوم فعليين وتأت فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف الياء لانه من الافعال المعقلة وتلقى بمعنى تجرد من الخي كذا
اذا وجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف الياء لانه من الافعال المعقلة ومثال من نحو قوله تعالى
من يعمل سوءا يجزيه من اسم شرط مجزوم فعليين
عملها رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على من ويعمل ونا
ذلك العايد على من في موضع رفع على الخبرية لمن على الصحيح
وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لاسيما
حيث الخبرية ومن ثم لم يفتقر الى ضمير يرجع من الجواب الى الاسم
الذي هو مبتدأ قال صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حر
فان هو عايد الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك ذكره الجاهل
ابن هشام وقيل الخبر جواب الشرط لان به تتم الفائدة ومن
ثم ادعى شيخ المحققين ان جملة جواب الشرط كلام كما سيأتي
وقد علمت جواب هذا وهو ان الفائدة انما توقفت على الجواب
من حيث التعلق لاسيما حيث الخبرية وقيل الخبر هو وفيها لا
خبر له وهذه الاقوال جارية في كلام اسم شرط وقع مبتدأ وخبر جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الالف ومثال ما
نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله فما اسم
شرط مجزوم فعليين وموضعها نصب على المفعولية للفعل
بعد ما فهو اي الفعل عامل في محلها اي في محل ما المنصب وهي

اي ما عاملة في لفظ اي الفعل الجزم وعلامة جزمه حذف النون
لانه من الافعال الخمسة ومن خبريات لما اوفي محل نصب نفعا
لمصدر محذوف تقديره وما تفعلوا فقلوا كائنا من خبر ويعلمه الله
جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ومثالهما
خوفك الشاعر وانك مهما تاملت القلب بفعل فمهما اسم
شرط مجزوم فعلى مبتدأ محله رفع وحيلة تامر اي تامر مع فاعله
الذي هو الضمير المستتر الفاعل على محله خبرها وهو اي تامر مجزوم
بها لان فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون لانه
من الافعال الخمسة وبار المؤنثة محذوفة لا التقاء الساكنين
والقلب مفعول به لفعل الشرط الذي هو تامر وفعل جواب
الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر موافقة
حرف الروي الذي تعزى له القصيدة والشرط وجوابه
خبريات ومثال اي قوله تعالى اياتا تدعون اوله الاسماء
الحسنى فاي اسم شرط مجزوم فعلى مفعول فهو
منصوب بتدعون مقدم عليه في بعض النسخ وما صله
اي زائده وتدعون مجزوم بها اي باي فالفعل الذي هو تدعون
عامل في لفظ اي النصب وهي عاملة في لفظه الجزم وفي هذا
ونظما تراه الغرض بعضهم بقوله واي عامل يعمل فيه مفعوله
ولا ينقطع ما موله وعلامة جزمه حذف النون وقوله
اي له جازر ومجرور وخبر مقدم والاسماء مبتدأ موحى والحسن
الاسماء الجملة الابتدائية اي المصدر بالابتداء التي هو
فله الاسماء والحسن جزم على انها جواب الشرط ومثال
كيفما هي كنى مع ما الزائد وتناقضها ما وتستعمل مع ما
ومجردة عنها شرط غير جازم عند البصريين غير قطرب
بشرط موافقة جوابها لشرطها لفظا ومعنى نحو كيف

وكيفما

جوابا
١

وكيفما تضع اصنع بالرفع ونسنعمل شرطا جازما عند الكوفيين
وقطرب بالشرط المذكور نحو كنى او كيفما تجلس اجلس بالجزم
ولا يجوز كنى او كيفما تجلس اذهب بالجزم اتنا فاما اهل البدين
وقيل لا يجزم الا اقترنت بما من هذا التقدير يعلم ان تحصيل المقنى
لجزم كيفما بقوله نحو كيفما تشوجه تصادف خبر الا يجوز
بصري ولا كوفي فكيفما اسم شرط جازم مجزوم فعلى كما هو
سياق كلامه في محل نصب بالفعل بعده وهو تنقو الذي
هو فعل الشرط مجزوم بها فهي علامة مفعولته وتصادف
جواب الشرط مجزوم بها فهي عاملة مفعولة وعلامة جزمه
السكون ولم اقول له اي للجزم بها على شاهد من شعر ولا ينشر
من كلام من يحتج بكلامه وانما قال بالجزم بها الكوفيون وقطرب على
بقية ادوات الشرط بالشرط المتقدمة وعورض بانها فرضت على ادوات
الشرط باشتراط الشرط اعز كور فلا يحسن القياس ومثال متى نحو
قوله الشاعر متى اصنع العمامة تعرف فوني فمضى اسم شرط
مجزوم فعلى في موضع نصب على الظرفية الزمانية وناسبة
الفعل بعده وهو واضع وهو فعل الشرط وهو مجزوم به وعلامة جزمه
السكون وليس التقاء الساكنين فهو سكون مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بالحركة العارضة لخوف التقاء الساكنين فهو سكون
معدوم وتعرف فوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه
حذف النون والاصل تعرف فوني ومثال ايات نحو قول
الشاعر ايات نوبتك تامر غير ناو اذالم تذكر الامن
منام تزل حذرا فايات اسم شرط مجزوم فعلى وهو في محل نصب
على الظرفية الزمانية وناسبة الفعل بعده وهو نوبتك فعل
الشرط وتامر جواب الشرط وهما مجزومان وعلامة جزمهما

بينة م

موضع

الكون وغيره **بما** فعل به وسما حال ولم تنزل جواب اذا وحذرا
خير لم تنزل **و** مثال اي **نحو** قوله تعالى **ايضا** تكونوا يدرككم
ولو كنتم **نايين** اسم شرط يحزم فعلين وما صلة وهو في محل
موضع النصب على الظرفية المكانية وناصبه الفعل بعده وهو
تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو محزم وم وعلا مة
جزمة النون وتذكر جواب الشرط وهو محزم وم وعلا مة
جزمة الكون والموت فاعل يدرك ومثال **اي** قول الشاعر
اي تاتها تنجي بهلج خطبا جزلا **ونارا** تاجي اصله تنجي بنون
استوكيد الحنيفة خفف بحذف التاء وفليت نون التوكيد الفاء والحمة
صفة نارا **فاني** بفتح الهاء وتشديد النون المفتوحة **ام**
شرط يحزم فعلين وهو في محل نصب على الظرفية المكانية
وناصبه الفعل بعده وهو تات من تاتها وتاتها فعل الشرط
وهو محزم وم وعلا مة جزمة حذف الياء وتجي بدل من
تات بدل اشتمال ويجد جواب الشرط محزم وم وعلا مة جزمة
الكون ومثال حيثما **نحو** قول الشاعر حيثما تستقيم بقدر
لك الله نجاحا **فاني** غابر **الا** وسات **اي** فوزا في مستقبل الازمان
لان الغابر كما يطلق على الماضي يطلق على المستقبل فهو من الاضداد
فحيث من حيثما اسم شرط يحزم فعلين وهو في موضع نصب على
الظرفية المكانية وناصبه تستقيم وما زائده وتستقيم فعل
الشرط ويقدر الفعل بعده وهو ج جواب الشرط محزم وم
وعلا مة جزمة الكون فقد علمت بما تقرر ان ادوات الشرط
بالنسبة للخلاف في حقيقتها اربعة اقسام ما هو حرف باتفاق
وهو ان **ما** وهو **اي** كذلك وهو الباقي ما عدا **اذا** **فما** وسما **فانه** خلاف
والاصح انه **ام** وهو **سما** وسما فيه خلاف والاصح انه **ان** **ان** حرف وهو **اذا** **ما**
وبالنسبة لاقتضائها اجماعا على ثلاثة اقسام ما يعمل الا معها وهو **اذا** **حيث**

ومنها

نحو

ومنها لا يقبلها وهو **سما** وسما وان وما يجوز فيه الامران
وهو **اي** وسما **اي** وايات **فاني** وكيف **وسما** **الاول** **الفعلين**
كما علمت **فعل الشرط** اي فعل هو الشرط لان المتكلم جعله شرطا
وسما لتحقيق الثاني وان لم يكن كذلك خارجا وهذا **وسما**
الثاني **سما** اي الفعلين **جواب الشرط** لانه يقع بعد وجود الا
كما يقع الجواب بعد السؤال **ويسما** ايضا جزء الشرط لانه
مبنى على الاول ابتداء الجز في الاخير **ثوابا** وعقابا على العمل في
الدنيا وفي كلام بعضهم ان نسبتهم جوابا وجزاءا **سواء** كان
اي فعل الشرط وجوابه **مضارعين** او **ماضيين** لفظا **نحو** وان
عدمه **عدا** ولا يجوز ان تكون الشرط ما ضا معنى فلا يقال الا ان
قام زيد **اشس** قمت **الا** **توا** **يل** ان **تبي** **الاول** من الفعلين
مضارع **والثاني** **سما** **ماضي** **نحو** من **يقم** ليلة **القدر** **اي** **ماضي**
مضارع او **بالعكس** اي **الاول** **سما** **ماضي** **والثاني** **مضارع** **نحو**
من **كان** **يريد** **حوت** **الاصرة** **نزل** **له** **في** **خرته** **ثم** **تما** **تكلم** **على**
اخر فوعات ثم المنصوبات **تخرج** **يتكلم** **على** **المجرورات** **فقال**
باب اي هذا باب المجرورات والترجمة ساكنة في
انحر السج **المجرورات** **المشهورة** عند النحاة **قسمان** لا غنى
اما **مجرد** **بالحرف** **واما** **مجرد** **بالمضاف** **لا** **مجرد** **بالاضافة**
ولا **مجرد** **بالحرف** **المقدر** **على** **الاصح** **وقيل** **ما** **يقال** **فيه** **انه** **مجرد**
بالمضاف **وقيل** **هو** **مجرد** **بالمضاف** **التي** **هي** **النسبة** **بين**
المضاف **والمضاف** **اليه** **ورده** **شيخ** **للمحقق** **بانه** **لو** **كان**
كذلك **لكان** **الفاعل** **في** **الفاعل** **والمفعول** **لنسبة** **بين** **سما** **وي**
الفعل **ولا** **قابل** **به** **ورده** **بعض** **شيء** **في** **ما** **يخالف** **بانه** **انما** **يقول**
بمثل **ذلك** **في** **الفاعل** **والمفعول** **لانه** **اذا** **ما** **نهر** **الده** **بطل** **نهر**
سقط **وقيل** **ما** **يقال** **فيه** **مجرد** **بالمضاف** **هو** **مجرد** **بالحرف** **المقدر**
اي **الذي** **تكون** **الاضافة** **على** **معناه** **وزاد** **بعضهم** **على** **القسامي**
المذكور **في** **الحرف** **اي** **المجرد** **بالتنبيه** **وسما** **في** **الجواب** **عنه**
وزاد **بعضهم** **على** **ذلك** **ايضا** **الحرف** **اي** **المجرد** **بالتنبيه** **وسما** **في** **الجواب**
عنه **ايضا** **القسم** **الاول** **من** **القسامين** **وهو** **المجرد** **بالحرف** **ما** **يجز**

ول

كما مثلنا

وهي تجزأ الظاهر والمضمر من معانيهما إلا ابتداء الجزئ أي ابتداء المسافة
زمانا أو مكانا أو غيرهما وما يجزأ **بالي** وهي تجزأ الظاهر والمضمر أيضا ومن
معانيهما الانتهاء الجزئ أي انتهاء المسافة زمانا أو مكانا أو غيرهما
فلا ابتداء ولا انتهاء الكاينان والمجزور **ظواهر** قوله تعالى **من المسجد**
الحرام إلى المسجد الأقصى والابتداء أو الانتهاء زمانيا أو مجزورا
ظاهرا كخسرت من أول الليل وانتموا الصيام إلى الليل وغيرهما في
من وإلى والمجزور **ظاهرا** من مجزور رسول الله إلى هو قل عليهم الروم
وغيرهما في من وإلى والمجزور **مضمر** نحو **الكل منه واليه** وتستعمل من
فعل من مانت بمعنى كذب وتستعمل كما قال الزمخشري في قوله
تعالى فاحرجه من الثمرات رزقا لكم إذا كانت من التبعيض فهو
موضع المفعول به ورزقا مفعول لأجله وتستعمل إلى كما
بمعنى النعمة وجمعها إلى بالمدح ومن شئ عدى بلاغات الزمخشري
قوله طعم الألا أصلا من المني وهو أمر من الألا عند المني فائدة
أراد بالألا الأولى النعم واحدتها إلى وبأثابينة الشجر المر
ولا يدل إلى الأعلى دخول ما بعدها فيما قبلها الأبقريئة ولو كانت
من الجنس **وما يجزأ بعن** وهي تجزأ الظاهر والمضمر أيضا ومن
معانيها الجاوزة حسية وهي بعد شئ عن إلى وربها بسب
إلى أو صدر الفعل المقتضى بها فالحسية نحو رضيت السهم
عن القوس أي بعد السهم عن القوس بسب الرمي
أو معنوية **نحو رضي الله عن العوسني ورضوا عنه وما يجزأ**
بعل وهي تجزأ الظاهر والمضمر أيضا ومن معانيها الاستعلاء
حقيقة أو حكما أي استعلاء ما قبلها على ما بعدها فالحقيقي نحو
زيت على الفرس والحكمي **نحو قولك توكلت على الله وأقبلت**
عليه وتستعمل أيضا كما قول الشاعر غدت من عبيده
وتستعمل فعلا ما ضيا لقوله تعالى إن فرعون على في الأرض
وما يجزأ في وهي تجزأ **الظاهر والمضمر** أيضا ومن معانيها الظرفية
أو حكمية فالظرفية الحقيقية أن يكون مدحها له احتواها
والظرفية له كخبر **نحو** إنما في الكوز والحكمة بخلاف ذلك **نحو**
النعم في الجنة ونحو قوله تعالى **وفيها ما تشتهي النفس**

وزيد

وزيد في البرية وانت اخي في الله أي في رضاه وفي صدر
زيد علم وفي زهد زيد علم وفي نفس زيد كبر وتستعمل
اسما بمعنى النعم في حالة الجز ومنه الحديث حتى ما جعل في
أمرئك وتستعمل فعلا أمر من وفائي **وما يجزأ برب**
بضم الراء للمونثة وشدة يدل الباء مشهور لغاتها المتكثرة
وهي للتكثير كثيرا وللقليل قليلا بل قيل لا تقيد التقليل الأبقريئة
ولا يكون إلا صديلا ولا تجزأ لأنكره ولو معنى موصوفة غالباً
نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغيبة ونحو ربه رجلا قليلا
بل إن الضمير في ذلك تكرة ومن لغاتها رب بفتح الراء وتستعمل
في اسما بمعنى المأكوك **وما يجزأ بالياء الموحدة** أي سماها وهو
رب وهي تجزأ الظاهر والمضمر أيضا ومن معانيها التعديده أي
تصير الفاعل مفعولا لا يصل معنى الفعل إلى الاسم لأنه مشترك
بين ما يرفع حرف الجز عن الزائدة وشبهها **اعتصمت بالله**
واستعنت به وما يجزأ بالكاف أي سماها وهو ك ولا
تجزأ الظاهر ومن معانيها التشبيه أي الدلالة على أن شئاً
ما شارك مدحها في شئ ما **نحو** **الادمي كالنحلة إذا**
قطع رأسه مات وتستعمل اسما أيضا بمعنى مثل نحو يمكن كضد البرد
عنه كالبرد أي مثل البرد **وما يجزأ باللام** أي سماها وهو ك
وتجزأ الظاهر والمضمر أيضا ومن معانيها المكد في نحو
أعمال لزيد والاختصاص والاستحقاق **نحو** **الذل للبقاه**
ولهم سوء المنقلب وفي كلام ابن الجساب أن اللام
مع ما لا يصلح للتشبيه وأن ضيق إليه ما ليس بمملوك
فهو للاستحقاق ومع ما عدا ذلك وذكر المصنف في السقريخ
أن التي للاستحقاق ما كانت لغير ذكر كالسرعة للدرابة
وتستعمل فعل تقول لي يا زيد عمروا كما تقدم **وما يجزأ**
بحروف القسم بفتح القاف والسين أي اليمين أي
الباء الموحدة أي سماها وهي ب وهي بالتحديد لم حروف
وهي حروف القسم ومن شئ لم تختص بالظاهر ولم يذكر معها

أم

فعل انقسم **بالله** وبيه واقسم بالله اوبه **والواو** بالجر عطفا
على الباء اي سماها وهو و قد تبدل هاء فيقال هال الله
بتقطع الحشره وهالده بوصلها ولا تجر الحشر بل تختص بالظاهر
وهي فرع الباء لانها بدل منها القرب المحرغ ولا يضر في كونها فرعاً
عن الباء كونها أكثر استعمالاً في القسم من الباء ذكر الازداعي
في شرحه المفصل وقد الغز الحزبي في ذلك بقوله واي نائية
ازج منه وكوا واعلم منه مكرراً وأكثر له ذكر **الحو** **والله**
والرحمن والخالق ولا يأتي معها بفعل القسم كما قيل انها
عوض عنه فلا يقال اقسم والله **والثا الفوقية** اثنيات
فوق اي سماها وهوت وهي بالجر عطفا على الباء ولا
تجر الضمير ولا كل ظاهراً بل تختص بنوع منه وهو لفظ الجلالة
على الاشهر وهو فرع الواو ولا يها بدل منها ففي بدل من بدل
ومن ثم ضاق التصرف فيها واختصت بلفظ الجلالة ويحصل
لها الحزبي بحر اشرف الاسماء فيها واجلها انتهى وفي التوضيح
انها بحر تالله ورب مضاف للواو ولياء التكنيم **الحو** **والله**
والله **وتالله** ما ريت **فتنة** اعظم من هذه **الفتنة**
الواقعة في سنة اثنين وتسعمائة وذلك في عشر
ذي الحجة القعدة واستمرت الى ارض ذي الحبيبي اقبس والري
الدويدي اروس من معه من العاكرويين قاتلوه خال السلطان
الملك الناصر محمد بن ابني السعادات ابن المرحوم قاييناي
وكان خاله المذكور مع السلطان بالقلعة واقبى فحاصراً
لها حصاراً شديداً بحيث منع من يصعد اليها ان يصحب
شيئاً من جنس واشتغل الناس بالهم والغم وارتفعت
الاسعار وبطلت الحبوب وانقطع الجلب ونقلت الاسواق
وكان ابتداء القتال بين الطائفتين في اويوم من ذي الحجة وترك
السلطان الخروج من حرمه وترك الطائفتين ما هم فيه واتهم
بانه مع اقبس باطناً على خاله وقتل بين الطائفتين خلق كثير ثم
انكر اقبس

والروى

انكر اقبس ومن معه من الاسرا والجند نهبت دورهم وكثير من
دور العامة را طلقت فيها النيران واخذت الجيران بدين الجيران
واعوذ بالله من سنة ثلاث وفيها ارتفعت الاسعار وعزت
الاقوات ومات فيها جماعات من الجوع وقويت شوكة طائفة
من العسكر يقال الجلبان وفيها اشتد اذاهم على الناس حتى هجروا
على الحمامات واخذوا النساء منها وفعلوا بهن ما حرم الله وصاروا
يخفون العلماء من الشوارع وسودون من بها بانواع الاذى وقبحوا
حداطم السلطان استعاعهم ودفع لكل واحد عشرين ديناراً على ان
يكنوا عن تلك القبائح فما انكفوا وكل ذلك استخفاً بالسلطان
الملك الناصر محمد بن ابني السعادات ابن السلطان المرحوم قاييناي
فانه لما تولى بعد وفات والده في اواخر سنة واحد وتسعمائة صدرت
عنه حركات مستبشرة وخراقات مستبشرة تقضى بسفهمه **وحو**
بل بذهار عقله وجنونه منها ما يفكر ويكي وما لحركات القلوب ينكي
اختل بها نظام الملك واختلت بها عري السلطنة وسقط من اعين
العاكر وسطى عليها جماعة من مما يترك والده بالسوق والختام
يوم خرج فيه مفرداً عن خدمه متباعداً عن حوله وحشمه واسقوه كاس
الحام منزلاً وقطعوه قطعاً قطعاً وذلك في سنة اربع وتسعمائة
وقد سمع جراً التاء للفظ ريت مضافاً للكعبة وهو قليل نحو ترب
الكعبة وفي الاوضح ومما يختص بالله ورب مضافاً للكعبة او
اعتكلم وهو التاء انتهى وظاهره ساواة ذلك للفظ الجلالة وسمع
حرفه للفظ الجلالة وسمع جره للفظ الرضى وهو نادى في الاوضح وينذر
تا الرضى وحياتك وفي الحفنى وربما قالوا تربى وترب الكعبة
وتارضى انتهى **والقسم الثاني** من القسمين **وهو الحو** **والله**
ثلاثة اقسام ما يقدر باللام الملكية والاختصاصية او **الاستحقاقية**
لان يضاف يستفاد من ذلك ما يستفاد من ذكر ك مع المضاف اليه بات
لا يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ولا ظرفاً له وهي الاكثر **حو** **غلام**
زيد وفندل المسجد زيد ووجه عمر وودي مال وغند زيد ومع عمرو

نه

لياء

وما يقدر من الجنبه اي يستفاد من ذلك من ذكر من مع المضاف
اليه بان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف وهي كثيرة **خواتم**
فضة وما يقدر **بني الطرف** اي يستفاد من ذكر في بان اصف
الى زمان المضاف **خو مكر الليل** او اضيف الى مكان المضاف **خو اعتكاف**
المسجد وهي قليلة **فالاول من الامثلة على معنى غلام** **لزيد** وقيل
للمسجد و **زيد** ووجه لعمرو **والثاني منها على معنى خاتم من فضة**
والثالث منها على معنى في الليل واعتكاف في المسجد قال الشاعر السبي
والمشهور ان الاضافة اما على معنى اللام او على من ركونها على معنى في غير
صحيح واما قوله تعالى مكر الليل فلا دلالة فيه لان هذا من باب البلاغة وهو
الجنون في ان جعل ليالهم ونهارهم ما كثر من مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيها
نظروا قوتهم بنهار صياحهم وليله قائم فانه كما كانت هذه الاشياء لكثرة وقوعها في
هذه الظروف وصفوها بمبالغة في ذلك وهو من مذهب حسي مشهور في
كلامهم انتهى وفي كلام بعضهم الاضافة لا تكون الا على معنى اللام فقط
ويقدر في ثوب خبز ثوب الخبز لان الثوب مستحق للخبز لانه اصله
اي ومثله خاتم فضة وبعضهم وهو الشيخ بن الحاجب لم يجعل الجور وسمي
بل قسما واحدا حيث **حصر الجور في المضاف اليه فقط وهو**
ح كلام نسب اليه شي بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا
اي وهو الذي تقدم انه الجور و بالحرف وتسميته الجور بالحرف الظاهر
مضافا اليه خلاف المشهور **او نسب اليه بواسطة حرف الجر تقديرا**
كالقسم الثاني اي وهو الذي تقدم انه الجور بالمضاف وعلى هذا العامل
في زيد من غلام زيد لجر المضاف لا المضاف فاعامل عند هذا البعض
ليس الا بالحرف الظاهر او المقدر وقد عاينت ضعفه ثم ان هذا البعض
اعتبر في الحرف المقدر ان يكون مرادا في الكلام احراز اعني المفعول
فيه والمفعول له قال لان حرف لا حرف الجر وان كان مقدرا فيهما لكنه غير
مراد وقد اعتل المصنف هذا القيد من كلام هذا البعض **واما تابع الخفوض**
اي الخفوض بالتبعية الذي زاده بعضهم على القسمين السابقين كما

تقدم فلا وجه لزيادته لانه لا يتوهم خروجه عن القسمين بل هو داخل
فيهما اذا **الصحيح في التابع** للجر **غير البديل انه مجرور بما هو متبوعه**
من حرف نحو مروت **يزيد الناضل** واي يكثر **زيد الناضل** اي
وما عطف عليه من التوابع **مجرور بالباء** اي بتلك الباء الجارة لمبتوعه
الذي هو زيد او من مضاف **خو غلام** **زيد الناضل** ام عمر ونفسها
وعلامتها في الدار **بالفاضلة** اي وما عطف عليها التوابع **مجرور بالاضافة**
الغلام اليها في المعنى لانه مضاف لمبتوعها لما هي صفة او عطف بيان
عليه او توكيدا او معطوفا عليه نسقا كما انه مضاف الى ذكر **واما في**
البديل فالعامل فيه مقدر مشابه للمذكور وهو الحرف او المضاف نحو
مررت بالي حفص عمر لان البديل **على نية تكرار العامل واما الجور**
بالحاورة الذي زاده بعضهم على القسمين ايضا **خو** ضرب من قول
بعض العرب **هذا جرح ضرب جرح** **لضرب الجور**
بجرح وكان **حقه** اي ضرب **الرفع** اي ان يكون مرفوعا **لان**
نعت لجزب المرفوع على الجنبه لاسم الإشارة **والجور**
اي الجور الذي زاده بعضهم على القسمين ايضا **الست**
قايما ولا قاعدا بالجر عطف على قايما المنصوب **على نوم** انه مجرور
بدخول الباء لانه يلزم دخول الباء في خبر ليس فلا وجه لزيادتها
لانه لا يتوهم خروجهما عن القسمين ايضا بل هما داخلان فيهما **فانها**
يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف
كما قال ابن هشام في شرح نحة من حبات وهذا الف
ونفس مرتب فالاول في الجور بالحاورة لان الجر في جرح جرحا وجر
لضرب والجر الحاصل في ضرب انما هو بالمضاف الذي هو جرح فكان الجرح
خرب بالمضاف والثاني في الجور بالتوهم لانه مجرور بحرف غاية الامر
انه متوهم وكما المنصو انهي الكلام على انواع المعربات شرع يتكلم على
حقيقة الجملة واقسامها تنكس لغايه فقال **ذكر الجملة** اي بيان
حقيقتها وذكر **اقسامها** هذه ترجمة **الجملة** اي حقيقتها **لمرتب**
اسنادي اي ما وجد فيه اسناد ولو نحو **الاصل** بدليل قوله

فئة اي

او جاني غلا
اي حفص

افلا نحو قام زيد **اولم** بعد نحو ان قام زيد وقد علمت مما سبق انه لا بد
 من الكلام من الفائدة فالجمله اعم من الكلام مطلقا فكل كلام جمل وليس
 كل جمل كلام ويدل لذلك قولهم جمله الشرط جمله الصلة جمله الجواب
 الى غير ذلك مما ليس كلاما لعدم الفائدة فيه وقيل الكلام والجمله متراد فان
 قيل رد الجمله للكلام فلا بد فيها من الفائدة قال ابن تائغر الجيئش وهو الذي
 يقتضيه كلام البخاري واما قولهم جمله الشرط فاطلاق مجازي باعتبار
 ما كانت انتهى وزد بان الاصل الاطلاق للحقيقة وقيل رد الكلام للجمله
 اي لا يشترط الكلام الفائدة وفي كلام شيخ الحقيقين جمله خبر الشرط وجمله
 جواب القسم كلامان بخلاف الجمله الشرطيه والقسميه انتهى وفي
 كلام سيد المحققين الحق ان الكلام هو مجموع المركب من الشرطيه
 والجزا الجزا وحده واما جواب القسم فكلام بلا نزاع ووجه ذلك مما
 يطول وقد قد منا ذلك **وهي** اي الجمله تنقسم بالنسبة الى الاسمية
 الى قسمين **اما** ان تكون **فعلية** **او** اما ان تكون **اسمية** **اي**
نسوبة الى الاسم المصدرية به منسوبة الى **الفصل** المصدرية به
فالاسمية هي المصدرية باسم **سند** اليه غيره **او** **مسند** الى
 غيره فلا فرق بين ان يكون ذلك الاسم **لفظا** مملوفا بابه صريحا
نحو زيد **فان** مثال الاسم الصريح المسند اليه غيره **او** **فان** زيد
 مثال الاسم الصريح المسند اليه وفي بعض النسخ قام زيد بدون هزة
 الاستفهام وفيه نظر ظاهر لان الوصف لا يرفع الفاعل الا ان اعتقد
 على الراجح لا يقال هو خبر مقدم وهو مسند للمبتدأ لانا نقول تكون الجمله
 مصدرية بالنسبة اليه لا بالمسند اليه غيره ويبعد انه يمثل لاحد القسمين
 بمثاليين وينزل القسم الاخر بغير مثال **او** يكون غير مملوفا بابه صريحا بان
 يكون **تقديرا** اي مقدرا او مؤولا من ان والفعل **نحو** قوله تعالى **وان**
تصوموا خير لكم فان تصوموا مؤولا من ان والفعل باسم **تقديره**
ميا اسم او صومكم خير لكم **والفعلية** هي **المصدرية بفعل لفظا**
 اي مملوفا بابه **نحو** قام زيد **او** **تقديرا** اي مقدرا **تقديره** ادعوا
عبد الله والمراد يكون والفعل انما هو بحسب الرتبة والاصالة لا

بحسب الذكر

في

بحسب الذكر فلهذا قال **والمعتبر من المصدر ما هو في الاصل** لاني
 اللفظ في **جمله** **ليو** جاء زيد **وفريقا** كذا **نعم فعلية** لا اسمية لان
 الاسم المنقسم فيها المصدرية وهو كيت وفريقا في رتبة التاخير لانه
 مفعول للفعل فان قلت بقي من التقسيم **جملتان** ليستا اسميتين
 ولا فعليتين وهما الجمله الشرطيه وهي المصدرية اي المبدوءة **بافتتاح**
الشرط والجمله الظرفيه وهي المبدوءة **بالظرف نحو** عندك **او** في الكدار **مال**
 لانها لم تقدر باسم ولا بفعل **قلت** في الجواب عن ذلك ان الاسم خروج كل
 من الجمله الشرطيه والجمله الظرفيه المذكورة بين الاسمية والفعلية ومنع
 انهما لم يصدر ابدا ذكر **اما الشرطية فانها وان صدرت بحرف شرط**
 اي جازم كما المتبادر عند الاطلاق فلا يرد ان لولا حرف شرط وهو
 مختص بالجمله الاسمية على ان ابن جماعة توفى في كون لولا من ادوات
 الشرط قال لانها للربط دون الشرط قال لا يستلزم للشرط لاني اقول
 مستنع لان هو اعم مطلقا اللهم الا ان يقال جعلها من ادوات الشرط مجازا
 لوجود الربط اي ومنه كلام المصنف الا في الكلام على الجمله الواقعة جوابا
 لشرط جازم **فهي فعلية** **نحو** ان قام زيد **فان** لانه سياتي انه ينظر لما
 بعد الحرف المصدرية به الجمله **وان صدرت باسم** اي باسم شرط **فهي**
اسمية ان كان ذلك **ذلك الاسم** **سندا** اليه بان يكون **سندا** **نحو**
من يقع افع معة **والا** بكي **سندا** اليه بان لا يكون **سندا** ابل مفعولا
فهي اي تلك الجمله **فعلية** **نحو** ما **تضع** **اصنع** فلم يخرج الجمله الشرطيه
 عن الاسمية والفعلية وهذا التفصيل واضح وبه يرد اطلاق قول المصنف
 الصواب انها اي الجمله الشرطيه من قبيل الفعلية **واما الجمله الظرفيه**
فان قدرت اي فيها الظرف متعلقا بفعل محذوف كما استقر وجعلت
 مالا فاعلا بذكر الفعل **فهي فعلية** **والا** بان قدرته متعلقا باسم محذوف
 كما استقر اي وجعلت مالا فاعلا بذكر الفعل **فهي اسمية** فلم يخرج الجمله
 الظرفية من الاسمية والفعلية وكذا لا يخرج ان جعلت مالا مبتدأ
 محذوف عن الظرف لان الجمله اسمية ولا بد وان جعل متعلقا بالظرف
 فعلا كما استقر وربما حملنا كلامه عليه فلا يرد ما يقال اذا اعرب مال

ينال البر

مبتدا والظرف خبر عنه متعلقا باستقرئ فلا فهي جملة اسمية بلا مربية
 وضد على ذلك ان الفعل يتعلق بفعل لما علمت ان كلامه فيما اذا جعل
 مال فاعلا لا مبتدا وفيه ان المعنى ما يفيد ان مالا اذا جعل فاعلا بنفسه
 الظرف اعتمادا على الاستفهام فالجملة ظرفية ولا يقال فيها فعلية ولا كميّة
 وان كان الظرف اسما فعلم ان جملة اعندك والافى الدار مال بحمل ان
 تكون كميّة وذلك اذا جعل مال فاعلا مذكرا الاسم الذي تدر متعلقا به
 الظرف وان تكون فعلية وذلك اذا جعل مال فاعلا مذكرا الفعل
 الذي تدر متعلقا به الظرف واما اذا جعل مال مبتدا والظرف خبره
 فالجملة اسمية ولا بد وان جعل متعلق الظرف فعلا واما اذا جعل
 مال فاعلا بنفسه الظرف لاعتمادا على الاستفهام لا بمتعلقه فالجملة ظرفية
 ولا يقال فيها اسمية ولا فعلية وان كان الظرف اسما فان صدرت
الحرف نظرت الى ما بعد ذلك الحرف فان كان ما بعده اسما نحو
ان زيدا قائم ففهي جملة اسمية نظرا الى مدحول ذلك الحرف
 ولا عبرة بذلك الحرف ففهي هنا لترتيب الذكري تنقسم الجملة
ثانيا بالنسبة الى الوضعية الى الجملة الصغرى والجملة الكبرى
فان قلت انظري الى الجملة الصغرى الى العجز لانها التي تقع خبرا
عن المبتدأ كما سيأتي وفي الجملة الكبرى الى الصدر لانها
التي تقع جزءا مبتدأ فيها كما سيأتي فلا يسمي شيئا قدبت ما
يراعى فيها العجز الذي هو الجملة الصغرى على ما يراعى فيه الصدر
 وهو الجملة الكبرى قلت الجملة الصغرى جزء الجملة الكبرى كل
 واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعاً فيوضع الجزء
 ثم الكل ليوافق الوضع الطبع وفيه ان كان مقتضى هذا الجواب
 ان يقدم بيان حقيقة الجملة الصغرى على بيان حقيقة الجملة
 الكبرى وقد عكس ذلك فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى
 بالتعريف بالان والتم نقل صغرى وكبرى بالتشكيك كما قال الجاهل
 بن هشام في القواعد قلت لانها اي صغرى وكبرى من باب
 اسم التفضيل لان صغرى مؤنث اصغر وكبرى مؤنث اكبر

من اصغر واكبر اسم تفضيل واسم التفضيل اذا تحرك من ال والاضافة
 الى معرفة يجب ان يكون مفعول مذكور او مذكور او لو كان موصوفه الذي
 هو المفضل مثنى او مجوعا مذكرا او مثنى فيقال زيدا وهندا والزبدون
 او المهندات اصغر واكبر من هرو وصا تقدم **واذا قرئت اي كم التفضيل**
بال يجب مطابقة موصوفه الذي هو المفضل فيقال زيدا الا صغرى
 والاكبر وهندا الصغرى والاكبرى والزبدان الا صغرى والاكبران
 والمهندات الصغرى والكبرى فتأنيث الجرد مما ذكره في من ثم قال
 لجمال بن هشام في المعنى انما قلت صغرى وكبرى سوافته لهما اي
 لا نحوين وانما الوجه استعمال فعلى على فعل بال والاضافة وتذكر
 الحن من قال اي وهو ابو نواس في وصف الحجرة كان كبرى وصغرى
 من مواقعها حصاة در على ارض من الذهب ولكن ربحا استعمل
 افضل التفضيل الذي لم به المتأصلة مطابقة كونه مجزا قال اذا غاب
 عنكم اسود العين كتمت كراما وانتم ما اقام اللايم اي ليام فعل ذلك
 فيمنع البيت المذكور وقول النحوي بي اي جملة صغرى وجملة كبرى
 وكذلك قول الفرزدق فاصلة كبرى ويا صله صغرى انتهى المفقود
 منه وان اضيق اسم التفضيل فان كان الى ذكره لزمه الافراد والتذكير
 ايضا لكن يلزم في المضاف اليه ان يطابق الموصوف تقول زيدا افضل
 رجلا والزبدان افضل رجلا والزبدون افضل رجال وهندا افضل
 امرأة والمهندات افضل امرأتين والمهندات افضل نساء وان كان
 الى معرفة فتارة يجب المطابقة وتارة يجوز فالاول نحو انما قضى
 والا شح احد لا بنى مروان اي عادلاهم والثاني نحو اكا بر محبيها ونجد
 احصى الناس واذا ردت معرفة الكبرى والصغرى **فالكبرى**
ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا في الاصل فجملة زيدا
قام ابو به من زيد الى ابو اي زيد وابوه وما ينضمها ونحو طنبنت
زيدا يقوم ابو جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وهي كبرى لا غير
وذلك ان زيدا مبتدأ وجملة قام ابو من الفعل وانما فعل خبر عنه

نظم

يفترقات ايضا ويفترقات ايضا حيث انه يصح ان يقال في الموصول الحر في
مع صلته في محل كذا الجرحي امثال المذكور وان كان مع صلته كالجملة الواحدة
لان الموصول الحر في الاعراب له لا لفظا ولا محلا بخلاف الاسمي فانه مغرب
محلا قال الجرحي بن حنبل في المفتي وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن
اصحابه ان يقولوا ان الموصول الاسمي وصلته في محل كذا محلي بانها
كلمة واحدة والحق ما قدمت لك اي انه لا يقال ذلك وانما يقال الموصول في
محل كذا والصلته لا محل لها بل ظهور الاعراب في نفس الموصول قال
تعالى ربنا ان الذين اضلانا وقال الطمائي محسبي سبي ذي عندهم ما كلفنا
وقال الفيلسوف الحق الذي هو الصباح **الجملة الثالثة** المقتضية بكسر الهمزة
كعبشة راضية وبفتحها على انه من باب الحذف والايصال وهي الواقعة
بين شيئين متلازمين اي متطابقين يطلب كل الاخر كالبند والخير
والفعل والفاعل والفعل والمفعول والشرط وجوابه والقسم وجوابه والصفة
والموصوف والصلة والموصول والتاكيد وسكوته وقدرا للفعل وهذا عند النحاة
والبيانين فلا يشترطون ذلك بل يجوزون الاعتراض في اخر الكلام
وكثير ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى فقد جوز ان تكون جملة
ونحن له مسامحون اعتراضية اي ومن حالنا اناله فخلصت التوحيد قال
في المفتي ويرد عليه اي على المزح مخبري مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم
كابي حبان نوهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله الخوي وهو الاعتراض بين
شيئين متطابقين انتهى والفرق من الاعتراض بل جملة اما تقوية
الكلام او تحسينه ثم ان هذين الشيئين اللذين يقع بينهما الاعتراض
اما ان يكونا مفردين او مفردا وجملة او جملة **سواء اقتضت تلك الجملة**
المقتضية بولوا الاعتراض فيهن اي المفردين او المفرد والجملة او الجملة **اي لا**
اي ام تقتضيهما فاما مقتضية اي امثلة المقتضية بالواو **اقسامها**
الثلاثة **التي هي** رضى الله عنه **وان لم يحل السماع** **شجاع** **جملة** **وان**
لم يحل السماع **شجاع** جملة مقتضية بين مفردين وهما البند والخير
وهي على شجاع وتلك الجملة مقتضية بالواو **ونحو قول الشاعر**
الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجان جملة وبلغتها

جملة **دعائه** لاحابه وشرط الحلية ان يكون خبريه والدعائية انشائية
وهي **مقتضية بين اسم** **ان** وهو مفرد الذي الثمانين **وخبرها** **وهي جملة**
احوجت فهو بين مفرد وجملة مقتضية بالواو **ونحو قوله تعالى** **انهم**
تفعلوا ولن تفعلوا فانفقوا النار **جملة** **ولن تفعلوا** **مقتضية بين**
جملتين جملة الشرط وجملة جوابه ومقتضية بالواو **وغير المقتضية بالواو**
باقسامها الثلاثة اي بين مفردين او مفرد وجملة او جملة **اي امثلة**
ذلك نحو قوله تعالى **وانه لقسم لو تعلمون عظيم** **جملة** **لو تعلمون** **مقتضية**
بين مفردين وهما الموصوف وصفته وهما **قسم** **وعظيم** **غير مقتضية بالواو**
ونحو الشرائع **الله ينزل** **جملة** **انشاء الله** **مقتضية بين مفرد وجملة**
وهما البند والخير وهما الشرط وجزء غير مقتضية بالواو **ونحو قوله تعالى**
فلا أقسم اي قسم بمواقع النجوم الى قوله تعالى انه لقرا كريم **واما بينهما**
وهو قوله تعالى **وانه لقسم لو تعلمون عظيم** **اعتراض** **جملة** **في ضمن تلك**
الجملة **اعتراض** **جملة** وهو لو تعلمون كما تقدم وتلك الجملة التي ضمها
جملة مقتضية **بين جملة** **اي جملة** **اي قسم** **بمواقع النجوم**
جملة جوابه وهي انه لقرا كريم وفي هذا التمثيل نظر لان تلك الجملة
المقتضية التي هي **وانه لقسم مقتضية بالواو** فقد علمت ان قوله
وانه لقسم لو تعلمون عظيم **اعتراض** **جملة** **في ضمن** **هذا الاعتراض** **بهمزة**
الجملة **اعتراض** **جملة** وهي لو تعلمون فليس اعتراضا واحدا لجملتين بين
شيئين فقط كما في قوله تعالى في سورة الاحقران رب اني وضعتها
انشي والله اعلم بما وضعت وببني الذكر كالانشي واني سويتها
مرسم حيث اعتراض فيه جملتين الاولى للجملة الاسمية وهي والله
اعلم بما وضعت والثانية للجملة الفعلية وهي وببني الذكر كالانشي
بين شيئين فقط وهما الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها المصدرتان
باني بل هما اعتراضات كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين للشيئين
بينهما الاعتراض الاخر الاعتراض الاول بين القسم وجوابه والثاني
بين الموصوف والصفة ومن ثم اعتراض على الزمخشري فيما افهمه كلامه
من مساواة ما هنا لما في سورة الاحقران حيث قال في المفتي قال
الزمخشري اي في سورة الاحقران هنا جملتان مقتضيات لقول
تعالى **وانه لقسم لو تعلمون عظيم** **اعتراضات** **كل منهما** **جملة** **اي**

كل منهما بين شيئين فالقن شيئين اللذين بينهما الاعتراض الاخر لا
عترض واحد فمحدثي انتهى اي بين شيئين فقط وهما المعطوف والمعطوف
عليه وبهذا يعلم ما في كلام المصنف في شره القواعد وقد مثل فيه ببقية ما قد بنا
ان يقع فيه الاعتراض فراجعه **الحلقة الرابعة المفسرة لغير الثابت** لانها
الكاشفة لحقيقة ما عليه وهي لا محل لها مطلقا اي **سواء كان مما تفسره**
حظ اي محل من الاعراب ام لا الا الى اي المفسرة لما له حظ من الاعراب **فخر**
قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه **من تراب** اي لا يورث
له نشان عيسى ك نشان ادم من حيث الخروج عن شجر القادة
من التولد بين اب وام من حيث كونه خلق من تراب كما يقتضيه
ظاهر اللفظ وفي الكشاف ان هذا من تشبيه القريب بالاغرب
لان الوجود من تراب وام اغرب واخرق للقادة من الوجود من غير
اب وذلك لقطع الخصم واحسم للمادة شبهته اذا نظر فيما هو
اغرب مما استغرب **فحلقة خفية من تراب** اي مع ما بعد هاتفي **مثل**
الحرف بالكاف والثانية اي المفسرة لما لا حظ له من الاعراب **فخر**
زيد ضربه **فحلقة خفية** مفسرة **لحله مقدرة** وهي ضربت **وتلك المقدرة**
لا محل لها من الاعراب لانها ابتداءية اي متناقضة **وفصل ابو علي**
الشلوبين بفتح المعجمة واللام وبضم اللام وهو بلغه الاندلسي
الابيض الا شتر فقال **التحقيق** التحقيق ان **فرق** **لا محل**
له كما تقدم في المثال الثاني **فلا محل لها** لانها تابعة لما تفسره في عدم اعرابه
والا بان فرت ما محل كما تقدم في المثال الاول **فهي لها محل لانها**
تابعة لما تفسره في اعرابه وانفق الجميع من النجاة على ان **المفسرة لغير**
الثابت لها محل من الاعراب لانها خبر مقي **فخر** زيد قايم في محل رفع على
الخبرية لان في **فخر** كان هو زيد قايم في محل نصب على **الخبرية**
لثبات ومن ثم استثنى المصنف واحترز زاعنها في التعريف بقولنا
الفضل لانها كما علمت عمده وقولنا الكاشفة لحقيقة ما عليه
يخرج صلة الموصول فانها وان كانت كاشفة للموصول لكن لا تكشف
حقيقة بل تشير اليها حال من احوالها وفي الحقي ان المفسرة ثلاث
اقسام مجردة من حرف التفسير اي كما في الامثلة المتقدمة ومقدرة

بأي

بأي نحو تريني اي انت مذنب ومقدرة بان خوفا وحنا اليه
ان اصنع الفلك اذا لم تقدر الياء قبل ان الجملة **الحلقة الخامسة الواقعة**
جواب القسم اي لفعله **سواء ذكر فعله وحرفه ام لا** ذكر حرفه فقط او لم يذكر
واحد منهما **فالاولى نحو قولك اقسمت بالله ان الصلح خير** **سواء** **واقعة**
والفتن الواقعة في هذا الزمان يعني زمن تأليف هذا الكتاب وهو زمن السلطان
المملوك الناصر اي السعادات محمد بن المرحوم قايتباي كما تقدم فحلقة ان
الصلح خير جواب لفعل القسم **والثانية نحو قوله تعالى قسم والكتاب**
المبين انا انزلنا محمدا انا انزلناه جواب والكتاب اي الفعل المتعلق
به الذي هو اقسم لا فعل القسم كما علمت لا جامع الواو والثالثة نحو قوله
تعالى واذا خذنا نبياتكم لا تقسمفكوت دماكم **الحلقة السادسة الواقعة جواب**
لفعل شرط غير جازم **كاذبا وحوادثها** اي نظايرها في افادة الشرطية من غير
جزم وهي لو ولو لا الشرطيات وكيف على ما تقدم فيها **مطلقا** اي سواء
اقترب الجواب بالفاء او اذا الفجائية او لا او واقعة **جواب الفعل شرط جازم**
كأن وأحوالها اي نظايرها في افادة الشرطية ونجزم للفعليين **ولم تقتل**
بالنا ولا باذا الفجائية مثال **الاولى** اي الواقعة جوابا لشرط غير جازم
فخر قولك اذا جاء زيد فاكرمه **فحلقة** فاكرمه جواب اذا مقتضيه تلك
للمجمل بالفاء ونحو قوله تعالى اذا دعاهم دعوه من الارض اذا انتم خرجون
فحلقة انتم خرجون جواب اذا مقتضيه بالفاء **الفجائية** ومثال **الثانية**
اي الواقعة جوابا لشرط جازم **فخر** ان جاء زيد اكرمه **فحلقة** اكرمه
جواب ان الشرطية اي جواب فعلها **غير مقتضيه** تلك للمجمل بالفاء **لا اذا**
الفجائية وتقدير المضاف في كلامه وهو لفظ فعل متعين لان ظاهرها ضيعه
ان المراد بالشرط الادوات لوصفه بكونه جازم وغير جازم ومن المعلوم ان الشرط
بمعنى الاداة لا جواب له الا ان يجعل في كلامه استخدام بان يراد بالشرط فعل
الشرط وبالضري في قوله جازم وغير جازم الشرط بمعنى الاداة **الحلقة السابعة**
التابعة لما لا محل له من الاعراب **فخر** قام زيد وقعد عمر **فحلقة** **قعد**
عمر **ومعطوفه على صلة** قام زيد **وجملة** زيد **ابتداءية** مبتدأ بها
الكلام اي متناقضة **لا محل لها من الاعراب** **فكذلك** **ما عطوف عليها**
وهي جملة **عمر** **ولا محل لها من الاعراب** فان جعلت الواو لحوال لا للفظ
كانت الجملة في محل نصب على الحال من زيد وكانت قعد مقدرة قال بن جماعة

بأ

بعة
قام

ويرجع الاول لان الاصل في الواو كونها عاطفة هذا ما يتعلق بالحمل التي لا محل لها من
 الاعراب واما الحمل التي لها محل من الاعراب فلا يخفى انها سبع ايضا هو
 مصدر اضي اذا رجع يقال اضي ايضا بمعنى رجع رجوعا اي رجع المفق
 الى مقامه موضع استعمال الحمل للحمل من الاعراب بقدر تقديره موضع
 استعمال الحمل التي ليس لها محل من الاعراب الجملة الاولى الواقعة خبر
 المبتدأ في الحال اذ في الاصل اي لم ينسج او نسج نالاولى اي الواقعة خبرا
 لم ينسج نخوز يدا ابوه منطلق فجملة ابوه منطلق من المبتدأ والخبر
 خبر زيد والرباط الخامس ابوه محلها رفع وهو خبر غير منسوخ والثانية
 اي الواقعة خبرا تنسج خوكان زيدا ابوه قايم فجملة ابوه قايم من
 المبتدأ والخبر خبر كان محلها نصب وهو خبر منسوخ الجملة الثانية
 الواقعة حالا مرتبطة فقط او بالضمير فقط او بالواو والضمير
 معا نالاولى اي المقترنة بالواو وخوكان زيدا والشئس طالعة
 فجملة والشئس طالعة محلها نصب على الحال من زيد والجملة الثانية
 المقترنة بالضمير فقط خوكان زيدا على راسه فجملة يد مفعلي
 على راسه في محل نصب على الحال من زيد الجملة الثالثة اي المقترنة
 بالواو والضمير معا خوكان زيدا تعالى الم تزي اي تنظر الى الذين في جواب
 ديارهم وهم الوف قيل سمعوت الفاء فجملة وهم الوف من المبتدأ والخبر
 في محل نصب على الحال من الواو في خصوص التي هي فاعلة الجملة الفا
 لثة الواقعة مفعولا لمفعول الخالفي ذلك القول من معنى
 الفطن اي الحكيم بالقول المذكور خوكان زيدا قال اني عبد الله فجملة اني
 عبد الله من اسم ان وخبرها محلها نصب على المفعول ليس لقال
 او على انها مفعول به وقيل مفعول مطلق مبين للنوع لانها دالة
 على نوع مخصوص وردة في المعنى ولا يكون محلها نصبا الا اذا تم تنب
 عن الفاعل خوكان زيدا يقال هذا الذي كنتم به تكذبون وكما تقع مفعولا به
 تقع في باب ظن واعلم على انها مفعول ثاني لظن وقال لا علم وفي باب التعليل
 للمفعول القلبي ومن ثم اطلق في المعنى فقال الجملة الثالثة الواقعة مفعولا
 فان كان القول بمعنى الفطن فانه لا يعمل النصب في محل الجملة
 وانما يعمل في مفعول آخر انما هو ان تقول زيدا عاكما اي تظن

هي

اي

قد

ال

فزيد

فزيد مفعول اول وعاكما مفعول ثاني الجملة الرابعة المضاف اليها اسم زمان
 او اسم مكان نالاولى اي المضاف اليها اسم زمان خوكان زيدا تعالى
 اذا جاء نصر الله ونصره فجملة جاء نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها
 والثانية اي المضاف اليها اسم مكان خوكان زيدا تعالى الله اعلم حيث
 جعل رسالته فجملة يجعل رسالته من الفعل والفاعل محلها الجر باضا
 حيث اي الجملة الخامسة الواقعة جوابا للفعل شرط جازم وهو اي
 ذلك الشرط الجازم ان الشرطية واجوابها اذا كانت تلك الجملة الواقعة
 جوابا مقترنة بالفاء او باذا النجائية مثال الاول وهي المقترنة بالفاء
 خوكان زيدا تعالى وما تفعلوا من خير تنصه الله به علىكم فجملة فان الله
 به علىكم محلها الجزم لانها جوابا لشرطية ومثال الثانية وهي المقترنة
 باذا النجائية خوكان زيدا تعالى وان نصيحتهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
 هم يفتطون فجملة هم يفتطون محلها الجزم لانها جوابا لشرطية
 وفي المعنى ان اذا في هذه الاية نائية عن الفاء بخلاف ما اذا كانت
 الشرطية غير جازمة او كان الشرط جازما ولم يقترب بالفاء ولا باذا الفاء
 فان الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها من الاعراب كما تقدم في الكلام
 على الجملة التي لا محل لها واسرى ذلك ان الفاء واذا النجائية يهيئتان
 الجملة لربطها بالاداة لا بالجملة الجملة السادسة التابعة لمفرد فان
 فجملة اتابع لذلك المفرد في اعرابه من رفع ونصب وجوزا رفع خوكان
 تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه فجملة لا بيع فيه محلها الرفع لانها
 نصت ليوم الواقع فاعلا لياقي والنصب خوكان زيدا تعالى واتقوا يوما
 ترجعون فيه فجملة ترجعون فيه من الفعل وناعله محلها النص
 لانها نصت ليوم الواقع مفعولا للتقوا والجر خوكان زيدا تعالى ليوم
 لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه من اسم لا وخبرها محلها الجر لانها نصت
 ليوم ويوم مجرور باللام الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب
 قال في المعنى ويقع ذلك في بابي السق والبذل خاصة واعرضني بعد
 المحصر بان قولك زيد قام ابوه قام ابوه فيه ان الجملة الثامنة في محل
 رفع على انها تأكيد لجملة الخبر وليست في واحد من ابوابين فالمعطوفة

من الفعل
 والفاء

فان

فيه

في

ب

ستأخو زيد قام أبوه وقعد أخوه في جملة وقعد أخوه من الفعل والفاعل
 محملها الرفع أن كانت معطوفة على الجملة الفعلية الصفوية أي الواقعة
 خبرا عن زيد الذي هو المبتدأ وهو جملة قام أبوه فإن كانت معطوفة
 على الجملة الكبرى بأسرها أي جميعها وهي زيد قام أبوه فإنها لا محل لها
 من الأعراب لأنها معطوفة على جملة ابتدائية أي مستأنفة فالأول
 من هذين الوصفين **لأن** فيه عطف فعلية على مثلهما ومن المعلوم
 أن **تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما** وعلى الثاني
 وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية الواقعة بدلا وشرطها أن
 تكون أو في بتأدية المعنى من الأولى كقول الشاعر **أقول له ارحل**
 لا تقم عندي نأه فإن الجملة الثانية أو في بتأدية المعنى المراد وهو اظهار
 الكراهة لا قاسته عندهم من الجملة الأولى فإن الثانية تدل على ذلك بإعطاء
 بقية الأولى تدل عليه بالالتزام كذا في المعنى ومثل له أيضا بقوله نحو قوله
 تعالى وانقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون
 ونظر في ذلك الدمايين واعتذر عنه بما فيه نظرا أيضا ثم ذكر ضابط الجملة
 التي لها محل من الأعراب والجملة التي لا محل لها من الأعراب في الأغلب
 فقال **والضابط في الأغلب هو أن كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من**
الأعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد ومن غير الأغلب فيها
 أي في الأول والثاني الجملة الواقعة بعد الفاء بعد إذا الفجائية إذا
 كانت تلك الجملة موقع مفرد ويقبل الختم أصلا لا لفظا ولا فخرا لأن إذا
 الفجائية مختصة بالجملة الاسمية وإنشاء لا تدخل إلا ما لا يصلح أن يكون شرطا
 فكان ينبغي أن لا يكون لها محل من الأعراب مع أن محملها من الأعراب
الختم كما تقدم ولا يخفى أنها هوس غير الأغلب في الثاني لا في الأول أيضا
 ذكر حكم الجملة الخبرية بعد المعرفة أو بعد التكرار بقوله **حكم الجملة الخبرية**
المحضة أي المتحصنة بالخبرية أي التي لا تمنع شائبة الانشاء وهي لا ترفع
 لفظا ومعنى الواقعة بعد المعارف والتكرارات هذه ترجمة إذا وقعت الجملة
 المذكورة بعد معرفة محضة أي متحصنة للتقريب أي بدخالية عن شائبة

التنكير

التنكير وهي المعرفة لفظا ومعنى ومنها التكرار المحض كما يدل عليه كلامه
 فهي أي تلك الجملة حال من تلك المعرفة حيث لا مانع يمنع من ذلك نحو
 قوله تعالى وجاؤا أباهم عشاء أي بين المغرب والعشاء وقبل آخر الليل
يكون جملة يبيكون حال من الواو في جافوا أي جاؤا بالكن
 أي مبككين فإن منعها من وقوعها حالا مانع بأن صدرت تلك
 الجملة بدليل استقبال كالسبي ولين لم تكن حالا نحو زادني زيدا
 ولين أنس له ذلك المتأني وإذا وقعت الجملة بعد توكيد محضة
 أي متحصنة للتنكير أو خالية عن شائبة التعريف وهي التكرار لفظا
 ومعنى أي **كم تخصصي بشيء من الخصومات فهي** أي تلك
 الجملة **نفت تلك التكرار نحو قوله تعالى ليوم لا ريب فيه**
جملة لا ريب فيه من اسم لا وضربها **نفت ليوم** كما تقدم فإن
 منع من وقوعها منع مانع لم يكن نفعا نحو قوله تعالى أو كالذي سر على
 قرية وهي خاوية على عروشها لأن الواو لا يمتزج بها بين اللفظ
 وموصوفها فلا يلازم جني وإن تبعه الزخشي فقال في قوله تعالى
 وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم أن جملة ولها كتاب معلوم
 صفة قرية نال وتوسطت ابدا بالصادق الصفة بالموصوف انتهى
 ومع تكون جملة وهي خاوية حال من قرية قال وتوسطت الواو هو
 لوصفها بقوله على عروشها أي ساقطة على عروشها فثبت الحال على
 تلك الصفة وأما جملة يرحى كبر عظيم فقد تقدم عن الحال بن هشام
 أنها حال لا صفة لأنها معرفة محضة لأنه منادى مقصور ومن ادعى
 أنها صفة كالشيخ بن مالك لا يتخلص من ذلك لكونه قد رها صفة قبل النداء
 كما سبق لبعض الأفهام لأن ذلك إنما هو صحيح للنصب لا لخص من
 وصف المعرفة **فإن قلت كيف تقع الجملة نعتا أي** **للتكرار وحال**
الحال ونعت التكرار وحيا التنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا
تنكير قلت في الجواب عن ذلك **الجملة** وإن لم تصف بذلك حقيقة
 إلا أنها إذا وقعت موقع التكرار منبت **سنزلة** أي منزلة التنكير

كأنه

فكانت في حكم النكرة فهي نكرة حكم القيام موجب التنكير وانتفاء موجب
 مقتضى التقرين وإذا وقعت أي الجملة بعد ما ليس معرفة
 محضة ولا نكرة محضة بل بعد ما يحتمل التقرين والتشكيك احتملت
 أي تلك الجملة الحالية نظر التقرين واحتملت الوصفية نظر التشكيك
 نحو قوله تعالى كمثل الخمار يحمل أسفارا جملة يحمل من قوله يحمل أسفارا
 يحتمل أن يكون حالا من الخمار نظر إلى التقرين إلى أصل اللفظ الخمار
 فانه معرف بالجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظر إلى التشكيك
 الحاصل لمعناه لانه نكرة بمعنى فأن المراد به الجنس
 لأن فيه جنسية كما علمت فالمراد من الخمار ماهيته وحقيقته
 مطلقا وفي ضمنه فرد كان لا في ضمنه فرد معين والاسفار جمع
 سفر بالكسر وهو الكتاب الكبير فالاسفار الكتب الكبار أي يحمل
 كتابا كبيرا والتعبيد بالكبار لم أفرق عليه لغيره من كتب العلم فهو مشتمل
 بها ولا يعلم ما فيها إلا ما سطر جنسه من الكل والتعبيد ما يعلم ما بها وهو
 مثل سائر ما أسماه به فلم يعلم ولم يعمل به فكل من علم ولم يعمل بعلمه
 فهو مثله لأن علم هذا العالم جهل والحاصل له من تعلم العلم إنما هو من يد
 التعب وعظيم التعب وقد أشار إلى هذا معنى بعضي الفارسيين
 وهو ابن عروسي بقوله صمار التعب واستمعناه حامل ثقل الأراطل
 وغيره ملذذ خلواه وهو حامل الحمل باطل وخروج عن ذلك أي عن
 الخبرية المحضة الجملة غير الخبرية وهي الانشائية لفظا ومعنى
 والجملة الخبرية لكنها غير الجملة الخبرية المحضة أي المحضة للخبر
 بأن تكون انشائية وتومعني فأنهما لا يكونان حالا من معرفة
 ولا يكونان بمعنى النكرة ثم شرع في حكم الظروف والجحوريات بعد
 المعارف والتكرات بقوله حكم الظروف الظروف الزمانية والظروف
 المكاشية والجحوريات بالجحور والاصولية التي لا تشبه الزايدة
 فحكم الجنسية المحضة وتكون الظروف والجحوريات أحوالا ونقوفا
 أو محتملة لهما فهي بعد المعارف المحضة أي المعرفة لفظا ومعنا أحوال

حمل
 ٤

نحو

نحو جاز زيد على الفرس أو فوق الناقة أو معاه فالجور وهو النرس
 وأما قوله فالجور والجور أي وهما على الفرس ففيه تشامع والظرف
 وهو فوق حالا من زيد لانه أي زيد معرفة محضة أي معرفة
 لفظا ومعنى كما تقدم وهي بعد التكرات المحضة أي التكرات
 لفظا ومعنى أي التي لم تخصص بوجه من وجوه التخصيص
 ومنه النكرة المقصودة في باب النهاضي صفات الجحوريات
 برحل في دارة أو تحت السقف فالجور والجور وهما في دارة وفيه
 ما علمت والظرف وهو تحت صفات الرجل وهي بعد ما ليس محضة
 ولا نكرة محضة بل ما يحتمل التقرين والتشكيك احتملا أي الظرف
 والجحوريات الحالية والوصفية نحو يعني الثمر على الغصان
 أو فوق الشجر فالجور والجور وهما على الغصان وفيه ما علمت
 والظرف وهو فوق يحتمل الحالية نظر إلى لفظ الثمر فانه
 معرفة لفظا لانه معرف بالجنسية ويحتمل الوصفية نظرا
 إلى معناه أي الثمر فانه نكرة معنى فأن المراد به الجنس أي
 ماهية الثمر وحقيقته مطلقا وفي ضمنه فرد فلا في ضمن
 جميع الأفراد لا في ضمن فرد معين كما علمت في نظيره والحكم على
 نفس الظرف والجور بأنه حال وصفه خلاف الصحيح كما
 علمت في قوله فأن قلت الظرف والجور إذا وقع
 أي الظرف والجحوريات حالا وصفة تعلقا بعامل محذوف
 وجوبا بناء على أن وجوب تقديره عاما إذا لم توجد فزينة جازم
 المحذوف كما تقدم وسيأتي أيضا وذلك العامل المحذوف وجوبا
 أو جوازا هو الحال والنعت أي الصفة على الصحيح لا نفس
 الظرف والجور ولا مجموع المحذوف وذلك الظرف والجور فأن
 قد أي المحذوف فعلا كما أن أي الظرف والجحوريات من قبيل الجملة
 وأن قدرت أسماء من قبيل المفردات فلا يخرج جان عن
 عن الجملة والجحور وقد تقدم حكم كل منهما فاما وجه أفرادها في ذلك
 مقتضى ذلك لكونهما قسما ثالثا قلت في الجواب عن ذلك أن

٢٢٢
 سمي

الضمر هو ناعل ذلك المتعلق المحذوف **وذلك** أي تقديره عاما واجبا الحذف
في مواضع اربعة وعدها في المعنى ثمانية **سها الطرف والجار والجور اذا**
وقفاصلة للموصول الاسمي نحو جاء الذي عندك في الدار ومنها ما اشار
اليه بقوله او وقفاضا عن الخبر عنه في الحال او في الاصل **نحو الجار**
والركب السفلى منكم وكان زيد في الدار وعندك وان زيد في الدار او وقفا
صحة نحو برئت برجل عندك او في الدار ومنها ما اشار اليه بقوله او وقفا
حالا نحو جاء زيد على الفرس او خوف الناقة او عشا اي الظروف
والجار والجور **وفي هذه المواضع الاربعة متعلقات بعامل محذوف وجوبا وهو**
عام اي لوجود تقديره فعلا واسما ولذلك قال **وتقديره مستقر** او حصل او ثبت
او نحوهما من الافعال العامة او تقديره **مستقر** او ثابت او حاصل او نحوهما من
الاسماء العامة فكل من الاسمين جازي والخلاف انما هو في الاولى منها وقد تدنا
في الكلام على الخبر ما لا يختص به بل يشركه ما ذكره وهو ان الجار بن حاتم قال
في المعنى الحق عندك انه لا يترجح تقديره فعلا ولا اسما بل نحو المعنى وذكر
فيه انه اذا قدر فعلا فان الربيع المعنى قدر الماضي وان الحال او الاستقبال قدر
الماضي وقد اغفلوه وجوز الاسمين فيما ذكر محله في غير صلة الموصول اي غير ال
اما في الصلة المذكورة فيتعين تقديره الفعل ويحتمل تقديره الاسم وقد اشار الى
ذلك بقوله **لا في الصلة** للموصول الاسمي غير ال **فانه** يعني لا يقدر اسما بل
يتعين تقديره فعلا فيقدر **استقر** لا يستقر بلا خلاف كما في المعنى **لان**
الصلة لا تكون في الموصولات غير ال الاجملة وقد علمت مما سبق ان **في ذلك**
العامل المتعلق ضمير مستقر حذف ذلك العامل **حيث حذف** انتقل
الضمير الذي كان فيه وسكن في الطرف والجار والجور وبما الضمير سر ناعا
بذلك الطرف او الجور كما كان سر ناعا بذلك العامل لنيابة الطرف والجور وعن
ذلك العامل ومن ثم لم يجر اظهارة ذلك العامل **وسمى كلاما من الطرف والجار**
والجور مستقرا لا استقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وكان الاصل
ان يقال مستقر فيه فحذفت فيه تخفيفا على المتكلم كما تقدم ثم لا يخفى ان
هذا اي القول بوجوب تقدير المتعلق في هذه المواضع عاما مطلقا وانه لا
يسمى الطرف مستقرا اي حتى تقدير ذلك المتعلق عاما متبع فيه المص
ولا موصول عليه ولا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلق عاما مطلقا بل يجوز
تقديره خاصا حيث قامت قرينة على الخصوص فيقدر في نحو زيد من العلماء

نعم ما اشار
به بقوله
ع

معدول وح يكون ذلك المتعلق جازي الحذف لا واجبه وفي المعنى وتوجه
جماعة انتفاء حذف الكون الخاص ثم ابطله بما يطول واذا حذف ذلك
المتعلق الخاص لم ينتقل منه ضمير الى الطرف والجور بل يحذف مع ضميره
كما تقدم فلا يقال لذلك الطرف او الجور مستقر بنا على ان المستقر ما انتقل
اليه الضمير من عامله بعد حذفه واستقر هو ما استقر فيه معنى عامله الخاص
وقه من منه فيسمى ذلك الطرف والجور مستقرا لانه يستقر فيه معنى عامله
الخاص ويفهم منه كما يستقر فيه معنى عامله العام كما قد منا ويفهم منه
وفي كلام سيد التحقيق تقدير النجاة للمتعلق عاما انه مجزئ تمثيل وتقريب
اي لانه متعين فانك ان قلت زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة
كان المقدار جازي ان يكون المقدار كالب ومعدود ومقيم اي لقيام القرينة على
الخصوصي فحل وجوب المتعلق عاما ما لم تقم قرينة على الخصوصي والجازي تقديره
خاصا وفي المعنى ولا يجوز تقدير الكون الخاص كالقيام وجالس الا الدليل فيكون
الحذف جازيا واجبا وفي كلام سيد التحقيق وانما سمي هذا القسم من الظروف
اي الذي قدر متعلقه خاصا وحذف مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه
وتقديره خصص الافعال لا الظروف عن كونها ظروف مستقرة لان معنى ذلك
الخاص استقر فيها ايضا قال وكما كانت تقدير الافعال العامة هنا متباطبا مطروا
اعتبره النجاة وفسر واستقر بما عامله محذوف عام وانما كانت العام متباطبا
بظرد الالة لوصح في كل محل بالفعل المطابق لانسع الامر على افهام المتعلمين
في الامور العامة تقر بها عليهم وهذا خلاصة توضيحنا في خبر الكلام على سبيل
شيخ الاسلام فان كان **عاطلة** عاملة خاصا اي في غير تلك المواضع الاربعة
لما علمت انه فيما لا يكون الا عاما واجبا الحذف عند المتصنف **ونعني به** اي
الخاص ان يكون في الاستقرار والفصول **سمى كلاما من الطرف والجار**
والجور لغوا او منفي لا لغائه عن الضمير ولا يتحى استقرار لعدم
استقرار الضمير فيه وانتقاله اليه من ذلك المتعلق **سواء ذكر** اي ذلك
المتعلق وهو واضح لانه لم يحذف حتى يقوم انتقال الضمير منه بعد حذفه
نحو صليت عند زيد في المسجد فالطرف وهو عند **والجار والجور** وهما
في المسجد **متعلقات بصليت** وهو عامل خاص **مذكور** ولو كان العامل
العام مذكورا في غير تلك المواضع الاربعة نحو استقرار عند زيد في
المسجد سمي كلاما من الطرف والجار والجور لغوا لعدم استقرار الضمير فيه على
قياس ما ذكرنا **ام حذف** ذلك المتعلق الخاص **سواء حذف وجوبا** لوجود ما هو

تقدير

كالعرض منه نحو يوم الخميس صحت فيه فيوم من يوم الخميس منصوب
بفاعل محذوف وجوبا بغير العامل المحذوف على سبيل الاشتغال
بالضيق والاصل صحت يوم الخميس صحت فيه على حذف قوله زيد
ضربته ولا يجوز ذكر عامله أي اليوم لأن العامل المذكور وهو صحت
كالمعوض عنه وهم لا يجعون بين العوض والمعوض وعلى قياسه يقال
في العامل العام نحو يوم الخميس استقرت فيه أم حذف ذكر المتعلق
الخاص **جواز** لعدم وجود ما هو كالعوض منه نحو قوله **يوم الجمعة**
جوابا عن قال متى **قدست** أي وح يكون المقدر قدست **يوم الجمعة**
وعلى قياسه يقال في العامل العام يوم الجمعة جوابا لمن قال متى استقرت
ثم رأيت بعض المتأخرين قال إنما ترك الحذف العامل العام المحذوف لأنه
لا يتعلق به عرض ثم شرع يتكلم على أعراب الاستعانة وأعراب جملة
من السور القرآنية ثم رينا لا يتعلم فقال **أعراب الاستعانة** ولا يخفى
أن الاستعانة ليست من القرأت اتفاقا وهي مندوبة وقيل واجبة
والأصح في كيفيتها الصيغة المشهورة وهي **أعوذ** أي اعتصم والتجنى
وهو فعل مضارع أصله أعوذ فنقلت ضمة الواو للساكن قياسا لثقلها
سرفوع يعني به عن **أنا صاب** **والجأزم** على الأصح **وفاعله** ضمي المتكلم
مستتر فيه أي في ذكر الفعل **وجوبا** لا يجوز إظهاره وهو أحد المواطن
السبعة التي تجب فيها استتار الضمير لعدم حلول الاسم الظاهر أو الضمير
المنفصل محله حتى لو برز كان تأكيد لذكر المستتر **تقديره** أي ذكر
المستتر **أنا بالله جار مجرور متعلق بأعوذ** وأبى الاستعانة **من**
الشیطات **جار مجرور متعلق أيضا بأعوذ** ومن لتعليل أو لا ابتداء
الغاية أي اعتصم والتجنى مستعينا بالله من أجل أو مبتدأ ذكر من
الشیطات والشیطات هو المخترد من الجن قبل أو من الأنس والحيوان
والجمود على أنه مشتق من الشطن أي البعد بعده من رحمة الله
وقيل من الشيط أي الأحرار وضمنه بوجوه البنوت وسقوط الألف
من تصاريق هذه الكلمة فعلى الأول يكون مصروفا إذا سمى به وعلى

الثاني يكون ممنوعا من الصرف وأما إذا لم يسمى به يكون مصروفا
فولا واحد فقد العلم كما علم ذلك من الكلام على ما لا ينصرف
الرجح **فيل** بمعنى **مفعول** أي مفعول بالظرف أو بالشبه
أو بمعنى راجع لأنه يرجع غيره **بالأغواء** **فعل** **للشيطان**
مفيد للذم أي الغرض منه إفادة ذم منقولة **أعراب** **البسلة**
مصدر بسمل إذا قال بسم الله وهذا من باب التخت لأن
الهرب تخت أي جمع من الكلمات كلمة واحدة كما تخت النجار
خشبتي ويجعلها واحدة وهو نوع من الاختصار ومنه
أيضا حمل إذا قال الحمد لله وجعل إذا قال جعلت نذكر في محل
إذا قال سبحان الله وجعل إذا قال صحت على الصلاة حتى على
الفلاح وجعل إذا قال صحت هلا رطب إذا قال أطال الله بقاءك ودمع
إذا قال دام الله عزك وخشي إذا قال حسي الله وسجل إذا
قال السلام عليكم وربما نسبوا إلى الاسم المأخوذ من اسمي كقولهم
رجل عيشمي نسبة لعبد شمس ويسمى نسبة إلى يتم الله
وعبد نسبة إلى عبد الدار **بسم جار مجرور بحرف أصلي**
لم يشبه الزايد لا بد له من عامل يعمل فيه ويتعلق به من فعل أو اسم فيه
راية الفعل عاما أو خاصا مذكورا أو محذوفا على ما تقدم اتفاقا وهو **هو**
متعلق بمحذوف جوازا لكثرة الاستعمال ومن قال في بعض النسخ
من قوله **وجوبا** فيه نظر ظاهر **تقديره** **أقرا** فعلا خاصا وعليه يكون
لفوا **تقديره** **قرا** أي أسما خاصا ومن يكون ذلك الاسم مبتدأ وعليه
يكون الظرف إما خبرا أو متعلقا بمحذوف ذلك المحذوف هو الخبر لذلك
المبتدأ المقدر والتقدير قراي كاشية أو مستقرة بسم الله ولا يلزم
عليه حذف المصدر وابقاء معموله أي عمل المصدر محذوفا كما بينته في
حين الكلام وبيت فيه أيضا أنه لا يحسن أن يكون ذلك الجار والمجرور
متعلقا بذلك المبتدأ المقدر لأن الخبر أو متعلق الخبر لا يقال أنه متعلق
بالباء اصطلاحا بل على معنى أن له نوعا من التعلق فعلم من هذا أن الحكم

ان كان

على الجار والجارور بانه متعلق بذلك المحذوف واضح في الاول دون الثاني الاعلى
المعنى المذكور فليتامل ولا يغتر بما وقع لبعضهم هنا **الله** محذوف بل يظن اسم
لانه **مضاف اليه** لفظ اسم **الرحمن الرحيم** **نعتان لله** لانهما صفتان
مشتقتان من الرحمن **وقيل** اي قال الاعلى **الرحمن** علم بالغلبة لاصفة
فهو بدل من **الله** لانعت له **والرحيم** حيث نعت **للرحمن** لا لاسم
الله لان البدل لا يقدم على النعت اذا اجتمعا كما تقدم **اعراب** بقيت
سورة **الفاتحة** اي فاتحة الكتاب العزيز لانها مفتحة ومن ثم سميت
ام القران كانها اصله ولها اسماء كثيرة **الحديث** **ولله جار ومجور**
متعلق **بمحذوف** وجوباً **بالتقدير** عاماً لعدم قرينة الخصوص **تقديره**
مستقر اي اسماً عاماً او **تقديره** **استقر** اي فعلاً عاماً وذلك المحذوف
خبر **المبتدأ** على التحقيق اي الحمد مستقر او استقر له فهو ظرف مستقر
رب بالجر **نعت اول لله وهو** اي رب **مضاف** **والعالمين** **مضاف اليه**
فهو محذوف به وقراءته بالنصب وبالرفع فيهما على القطع ثم الاتباع لان
قوله **الرحمن** بالجر **نعت ثاني لله والرحيم** كذلك **نعت ثالث لله ومالك**
كذلك **نعت رابع** الا ان يقال ان رفع او نصب رب فعل كذلك بالرحمن والرحيم
ومالك لوجود القراءة فيهما بذلك فلا اتباع بعد القطع ومالك قرأه وعاصم
والكسائي وقرء غيرهما مالك قال ابو شامة وقد اكثر المصنفون في
القراءات والتفاسير من السجيع بين هاتين القريتين حتى ان
بعضهم يبالغ في ذلك الى حد يسقط وجه القراءة الاخرى وليس هذا محمود
بعد ثبوت القريتين حتى اني اصلي بهذه في ركعة وبهذه في ركعة اتهم
وسماحت به قراءة مالك فانها اذبح لفصوم اضافته اذ يقال مالك الانسى
والجن والطير ولا يقال ملك الطير وكان مالك نعتاً واضحاً لانه معرفة بالاضافة
لان اضافته محضة وامالك فان اريد به الماضي فكذلك كما ذكر ويؤيده
قراءة ملك بصيغة الماضي فان اريد به الحال او الاستقبال فيشكل وقوعه
نعتاً فان اضافته غير محضة واجيب بان اسم الفاعل هنا اريد به اثوت
والدوام من غير نظر الى مضي ولا الى غيوة وكذلك قال المصنف **وصح** **ذكر** اي وقوع
مالك نعتاً لله لانه لا **النية** على **الدوام** **والاستمرار** لا للتجدد والحدوث **لكونه**
من صفات الباري تعالى فالمعنى انه تعالى متصف بانه ملك يوم الدين
مطلقاً وهو اي مالك **مضاف** ليوم **اضافة محضة** فيعرف بها وجه وقوعه

نعتاً

ملك

نعتاً للمعرفة كما علمت **ويوم مضاف اليه** مالك او ملك فهو محذوف به
وهو اي يوم مضاف ايضا اي كما انه مضاف اليه **الدين** **مضاف اليه** يوم فهو
محذوف به والاضافة هنا على معنى اللام **اياك** اي اياضاً من فصل والكاف حرف خطا
على الاصح من الاقوال الاربعة وذلك الضمير **مفعول مقدم** **لنعيد** لافادة الاختصاص
والحصول ان العبادة غاية النذل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال والعبود
اظهار النذل والخضوع **ونعيد فعل مضارع** مرفوع لجرده عن الناصب والجارم
على الاصح **وقاعله ضمير مستتر فيه** وجوباً **لا يجوز** اظهاره وهذا ايضا من لفظ
السبعة التي يجب فيها استتار الضمير كما تقدم **تقديره** **لحي** وفيه انفات
من الغيبة الى الخطاب اذ كان مقتضى اظهارها ان يقال اياه **نعيد** **واياك**
فيه ما تقدم وهو **مفعول مقدم** **لنستعين** **ونستعين فعل مضارع**
وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً كما تقدم **تقديره** **لحي** **مفعول على نصب**
واصل **لنستعين** **لنستعين** استثقت الكسرة على الواو فنقلت الى
الساكن قبلها فكنت الواو بعد النقل وانكسر ما قبلها فقلت يا نحو
سيزان ومبتقات وقرئ **لنستعين** بكسر حرف المصارعة وهو لفظة
مطرده في نحو هذا اي في المضارع الذي ماضيه سب وبعثرة وصل وهو
هنا استعان وقدم سبحانه العبادة على الاستعانة لانها صلة لطلب
الحاجة **احدنا فعل دعا** اي صيغة معناه **الدعاء** **وقاعله ضمير مستتر فيه** **وجوباً**
تقديره انت **ونا مفعول اول الصراط مفعول له الثاني المستقيم** **نعت الصراط**
والاصل احدنا للصراط او الى الصراط لانه يتهدى للاول بنفسه وللتاني باللام
او الى قال تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم وتال يهدي الى الذي فيه اقوم
صراط بدل من الصراط بدل كل من كل لغرض التاكيد وهو مضاف والذين **مضاف**
اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائده **انعت** فعل وهو انعم وفاعل
وهو الله والجملة صلة الذين وعليهم **جار ومجور** **بانتعت** **والها والميم**
اي والهاء **ضمير عائد على الذين** **نعت الذين** وفيه ان غير نكرة لا تعرف
بالاضافة كبقية اخواتها وهي مثل وشبه وحدث والذين معرفة واجيب بان
غير اذ وقعت بين ضد من كمالها عرفت بالاضافة لاظهار الضمير به وان
الموصول مستثنى من المعارف من المعارف لانه يشبه النكرة من حيث ايجامه
فصح وصفه بالنكرة او غير بدل منه اي من الذين وغير مضاف **والمفعول مضاف**
اليه وال في **المفعول اسم موصول** لا حرف **ومفعول صلة ال** وهو اسم
مفعول والتقدير غير الذين غضبت عليهم **استغنى** **عن جمعه**

ب
ص
ية

يجمع الضمير بعده لا ان فعله غضب وهو لازم واسم المفعول يحتاج الي
 سرفوع يتوب عن فاعله واسم المفعول لا يبنى من اللازم الا بعد تقديره
 عليهم جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع على انه نائب الناعل
 ولا الواو عاطفة ولا صلة التوكيد انني المستفاد من غير الاستفاد عن
 الضالين على الذين انعمت قال الكوفيون هي بمعنى غير قال الشافعي
 السمين وهذا قريب مما كونهما زائده اي صلة فانه لو صرح بغير كانت للتاكيد
 ايضا وقد قرأه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الضالين **مقطوف على**
المغضوب اي وعني الضالين واما امين فليست من القران اجماعا وهي
 اكم فعل بني على التثنية كاي وكيف لا اجتماع السكتين ومفناه استخفي وفيه
 اعمد والقصر والمدا فصح واشهر وعلى معه الامالة وتشديد يمه اي نعم الله
 والقصر روي عن الحسن وجعفر الصفاق وذكر الجوهري انه خطا **اعراب**
سورة قريشي بسم الله الرحمن الرحيم تقدم اعرابها فلا عود ولا إعادة
ليلاف جار ومجرور اختلق الناس في المتعلق به فتيل متعلق بقوله في
 السورة قبلها فجعلهم كعصفى مأكول وأبد بانهم كالبنا سورة واحدة من
 غير فصل في مصحف أبي وقراهما ايضا عر رضي الله عنه في الركعة الثانية من
 صلاة المغرب بعد ان قرأ في الاولى سورة والتين ورد بانهم اجعوا على الفصل
 بينهما وقبل متعلق بمقدر تقديره فعلمنا ذلك اي اهلل اصحاب الفيل الثلاثة
 قرش وقيل متعلق ب**يصبوا** وايدلا مضاف **قرش** وهم اولاد النضر بن
 كنانة على الاصح مضاف اليه ايدلهم توكيد لفظه وقيل بدل كل من كل ولا يقولون
 الاول مطبق والثاني مقيد اذ هو على حد قوله كذا محبت من احسانك الى
 زيد وهو اي ايدل مضاف **مصدر** اليق بالمد مضاف الى فاعله **ورحلة مفعول**
 وهو مضاف **والثنا مضاف اليه والعصفى مقطوف على** الشا وهذه
 كانت الى الشام فليعبه **وافعال مضارع مجزوم** بلام الاسر وعلامه
حزبه حذف التثنية والواو فاعله **والفاز زائده** وقيل دخلت الفاء
 لما في الكلام من معنى الشرط اي فان لم يعبدوه ساير نعمه التي عليهم
 التي لا تحصى فليعبوه لاجل ايدلهم فانه اظهر نعمه عليهم وهذا بناء على
 ان ليلاف متعلق ب**يعبدوا** **رب مفعول** اي مفعول ب**يعبدوا**
 وهو مضاف **وفا من هذا مضاف اليه البيت عطف على**

ذام هذا او نعت له الذي نعت لرب اطعمهم فعل وهو اطعم
 وفاعل وهو الضمير المستتر **ومفعول** وهو الجواز والجملة من الفعل والفاعل
 صلة الذي والعايد الى الموصول ذلك الضمير المستتر في اطعمهم
 المرفوع اي الذي في محل رفع على الفاعلية من جوع عظيم اي من اجله
 متعلق باطعمهم واسمهم فيه ما تقدم في اطعمهم وهو **مقطوف**
على اطعمهم من خوف عظيم اي من اجله متعلق بانهم اعراب سورة
سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم **ارأيت فعل** وهو راي
وتفاعل وهو التاكيد اي البصيرة ورايت ونظر فيه ابو حيان بان رايت لا يغير
 كونهما معنى عرفت الذي **مفعول به** كرايت يكذب فعل وفاعل وهو
 الضمير المستتر فيه جواز والجملة من الفعل والفاعل صلة الذي وعايدها
 اي تلك الصلة ذلك الضمير المستتر في يكذب بالدين اي بالحق
 والحق **جار ومجرور متعلق** يكذب فذلك انفا فاء جواز الشرط
 اي ان لم تبصره او تبصره فهو ذلك وقيل عاطفة وذام اسم اشارة الى الذي
 يكذب موضع رفع على الابتداء او اللام للبعد **والكان حرف خطاب**
لا موضع الجاء من الاعراب الذي خير فاما فذلك الذي يدع اي
 يدع بعنق اليتيم فعل وهو يدع وفاعل وهو الضمير المستتر في يدع
 جواز محله رفع **ومفعول** وهو اليتيم والجملة من الفعل المذكور وفاعله
 صلة الذي وعايدها ذكر الضمير المستتر في يدع المرفوع اي الذي
 في محل رفع على الفاعلية ولا يحض **مقطوف على يدع** وهو فعل وفاعل **ومفعول**
محذوف تقديره ولا يحض غيره على طعام اي اطعام متعلق يحض وهو
 مضاف والمكتبي مضاف اليه فويل مبتدا لمصلين متعلق باستقرار
محذوف وذكر المحذوف خير ذكر المبتدأ وهو ويل على ما تقدم ان نعت
 اول المصلين وهم مبتدأ عن صلاتهم متعلق بسايعون وسايعون
 اي غافلون خبر المبتدأ الذي هو هم وجملة المبتدأ وخبره صلة الذين والذين
 نعت ثاني المصلين وهم هم مبتدأ ثراوت اي الناس باعمالهم خبره
 والجملة من المبتدأ والخبر صلة الذين **ومنعون** مقطوف على **برأوت الماعون**
منعول بمنعوت والماعون فاعول من المعنى وهو الشيء القليل ومن شئ من
 بنحو الابره ولم يذكر المفعول الثاني بمنعوت الذي هو الناس اما العلم به اولان

الفرض ذكر ما يمنعونه لاسيما منعونه شبيها على من يد حستهم **اعراب سورة الكوثر**
بسم الله الرحمن الرحيم انا اي المشددة حرف توكيد وناسمها
والاصل اننا بثلاث نونات الاولى مشددة بنونين **حذفت النون الثانية**
منها النون الاولى والمثال **واذغبت الاولى** في نون **نا اعطينا ك فعل** وهو عطف
وفاعل وهو **نا ومفعول اول** وهو **الكاف** والخطاب له صلى الله عليه وسلم الذي ترد
عليه اسمته وهو شهر في الجنة **رجلة اعطينا ك الكوثر** اي جملة الفعل والفاعل
من ذكر خبر **ان فصل النفاطقة** وهي السببية اي بسبب هذه النعمة
القطيعة صلى عطف وفيه عطف جملة فعلية انما كية على جملة اسمية خبرية
وصلى فعل امر لربك اي مرسك وانعم عليك **جار ومجرور متعلق**
بصلى وفيه النفات من التكلم الى الغيبة **والنحو** فعل امر وفاعله ضمير مستتر
مقطوف على صلى وحذف متعلقه لدلالة ما قبله عليه اي له **ان حرف توكيد**
ونصر شائكة اي باغضك اسم **ان** وهو مضاف **والكاف مضاف اليه** هو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب **الابشر اي** مقطوع العقب خبر **ان** وليس
هو ضمير الفصل موكدا لثانئك كما قد يوتهم قول **اي البقاء يجوز ان يكون**
للتاكيد لانه لا يوكدا الظاهر بالمضمر لانه ضيق والظاهر قوي ويمكن مراد **اي**
البقاء انه تأكيد للمضمر المستتر في شائكة لا لنفس شائكة وهو واضح بانه عليه
في المعنى **اعراب سورة الكافرون** **بسم الله الرحمن الرحيم قل** فعل امر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره **انت يا حرف ندا اي** اناد امني على الضم وهو حرف تنبيه
الكافرون نعت لا حرف نفي **اعبد فعل مضارع** زمنه مستقبل اي لا اعبد فيما
يستقبل من الزمان وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره **انا** ما اسم موصول
معنى الذي في موضع نصب على المفعولية **باعبد** فعل مضارع **قل** فعل مضارع
زمنه حاضري اي الذي هو تعبد به و**فاعله** وهو الواو والمفعول **محذوف** والجملة من
الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذي هو المفعول **محذوف** كما تقدم تقديره
تعبدونه اي لا اعبد في المستقبل الذي تعبدونه **الا** ولا الواو عطف ولا
حرف نفي انتم مبتدأ عابدون في المستقبل خبره ما اسم موصول في موضع
نصب على المفعولية **بعايدون** فعل مضارع **قل** فعل مضارع **اعبدوا** فعل مضارع
مستتر فيه وجوبا تقديره **انا** مفعول محذوف والجملة من الفعل والفاعل صلة ما
والعايد الذي هو المفعول **محذوف** كما تقدم تقديره **اعبدوا** ولا انتم عابدون
في المستقبل الذي اعبدوا **الا** ولا نافية **انا** مبتدأ عابد في المستقبل خبره اي
خبر **انا** ما اسم موصول في موضع نصب على المفعولية **تعايد** فعل مضارع
مضافا من عابد ثم فعل ماضى والتا فاعله وهو اي ذلك الفعل و**فاعله** صلة
ما والعايد الذي هو مفعول عابد ثم محذوف تقديره **عبد بتموه اي ولا** انا
عابد في المستقبل الذي عبدتموه فيما مضى ولا حرف نفي انتم مبتدأ عابدون

في مفعول وهو م

في المستقبل

في المستقبل خبره ما موصول اسمي مفعول عابدون **اعبد فعل مضارع**
زمنه حاضري اي الات و**فاعله** ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره **انا** والجملة
من الفعل والفاعل صلة ما والعايد الذي هو المفعول **محذوف** تقديره
تعبدونه اي لا اعبد في المستقبل ما اعبد الا **انتم**
جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم **دينكم اي دين**
من دينكم مبتدأ مؤخر وهو مضاف والكاف مضاف اليه **وي جار ومجرور**
متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم **وديني** مبتدأ مؤخر وهو مضاف
اليه **يا المتكلم** المحذوف عند السبعة اي دين من ديني وتسمية الاول عن
المتضامين مضاف اليه خلاف المتشهور **وفائدة تكرار القطعي اختلاف**
المعاني من ماضى وحال واستقبال كما علمت فقد قدرت كل جملة بزمان
غير الزمان الاخر وقيل ان قوله **ولا انا عابد ما عبدتم** تأكيد لقوله **لا اعبد**
ما تعبدون وقوله **ولا انتم عابدون** ما اعبد والقرض من ذلك وقطع
اطماع الكفار وتحقيق الاخبار بانه لا يعبد الله في زمن من الزمان
رداعيتهم حيث قالوا له **اعبد الهتنا** يستنه ونحو تعبد الهك سنة
فنزلت واسمهم لا يسمون ابدا وقد جاء في الحديث ان هذه السورة
نزلت **اربعة الف مرة** **اعراب سورة النصر** **بسم الله الرحمن الرحيم اذا ظف**
يا مستقبل من الزمان اعني من في المعنى هذه العبارة ان اذا المحل للمستقبل
كما تقدم اليوم ظرف للزمان فان اليوم قد جعل للزمان المستقبل مجازا
تقول لقيته في يوم الخميس في عام كذا وذلك ان ظرف خافض لشرطه
يجوابه وهو قول الاكثرين وهو الصحيح وقيل الناصب له شرطه وهو
قول المحققين وهو **جا** وهو فعل ماضى نصر من نصي الله الله فاعله وهو اي
نصي مضاف والله مضاف اليه والمفعول محذوف اي نصي المؤمنين على اعدائهم
وجملة الفعل الذي هو جا و**افاعله** الذي هو نصي في محل خبر باضافة اذ اليها
وهذا معنى كونه خافضا لشرطه **والفتح اي فتح مكة** معطوف على نحو رايته
اي ابهرت فعل وفاعله معطوف على جا والناسي مفعول بربايت ويدخلون
فعل وهو يدخل وفاعله وهو الواو والجملة من الفعل والفاعل في موضع نصب
على الحال من الناسي اي حاله كونهم داخلين في دين الله جار ومجرور وهو مضاف
والله مضاف اليه متعلق اي الحار والمجرور بيد خلوت امواجا اي جماعات بعد
ان كان يدخل الواحد بعد الواحد وهي حال من فاعله يدخلون فهي حال متداخلة
لما علمت في باب الحال ويجوز ان تكون جملة يدخلون في محل نصب على انها المفعول
الثاني لربايت يجعلها علمية **فسبح فعل امر وفاعله** مستتر فيه وجوبا تقديره **انت**

مر فوع

وقررت بالانفال جواب اذا وهو العامل فيها النصب على الصحيح كما تقدم بحمد
 الجار وحده **مجرد متعلق** ذكر الجار والجور **سبح** او حال اي حال كقولك
 تسبحا بحمد ربك وحده مضاف ورب من **ربك مضاف اليه ورب**
مضاف ايضا كما هو مضاف اليه **والكاف مضاف اليه واستغفره معطوف**
على سبح وهو فعل امر وفاعله مستتر فيه وجواب تقديره ابنت ومفعول
 وهو الهاء انه ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها في محل نصب كان
 فعل ما حتى ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على ربك وتوابا
 خبر كان وكان واسمها وضميرها في محل رفع خبر ان اعراب سورة ثبت
 بسم الله الرحمن الرحيم ثبت ثبت فعل فاعله والهاء حرف تانيث
 نداء فاعله تبت مرفوع به وعلامة رفعه الالف لانه مثني يد والمراد جملة من
 الابدن بالذكر لانه اكثر الافعال التي مضاف اليه **ومضاف ايضا** كما هو مضاف
 اليه **ولله مضاف اليه** وفي الاتفاق ليس في القرآن من الكسب غنى الى
 لعل واسمه عبد العزى ولذكركم يذكر باسمه لانه حرام شرعا وقيل للاشارة
 الى انه جهمي انتهى وفي الاول نظر لان الحربة انما هي على الواقع لا على المستعمل
وقب خبر فعل ماضى وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على الى لهب والحيلة
 من الفعل والفاعل **معطوفة على ما قبلها** اي الحيلة قباحتها وفيه عطف للحرية على
 الانشائية فهو على حد قولهم اهلككم الله وقد هلك ما نافعنا غنى فعل ماضى عنه
 عن جار الجار **ومتعلق** ذكر الجار والجور **يا غنى ماله فاعله غنى** وما
 مضاف والهاء مضاف اليه ويجوز ان تكون شائبة فيهما معنى التثنية والتقدير
 اي شيى غنى ماله اي لم يقف عنه شيئا **وتكوشا** استقصا شيه فيهما معنى التثنية والتقدير
 الذي في موضع رفعه **بالفعل على ماله وحيلة كسب** من الفعل والفاعل المستتر
 فيه **صلة ما لا محل لها من الاعراب والعايد الذي هو المفعول والتقدير والذي**
كسب ويحتمل ان تكون ما موصولا حرفيا تسبك مع صلتها بمصدر وحيلة
كسب صلتها ولا يحتاج الى عامل بل لا يجوز وما وصلتها في تاويل مصدر
 مرفوع **بالفعل على ماله والتقدير وكسبه** ويجوز ان تكون ما استقصا شيه
 فيها معنى التثنية والتقدير واي شيى تسب اي لم يكن شيئا **سب على فعل**
مضارع مرفوع لخرجه من التائب والجازم وعلامة رفعه فتحة مقدرة على الالف
 منع من ظهورها **التقدير وفاعله ضمير مستتر فيه يعود الى ابي لهب**
نارا مفعول يصلى ذات بمعنى صابغة نعت نارا وذات مضاف وله
مضاف اليه وامرأة بالرفع يحتمل ان تكون معطوفة على فاعل يصلى
 الذي هو الضمير المستتر فيه لوجود الفصل بالمفعول وحقته وان سيطر
 ابو لهب وامرأة نارا وح لا يصح يحس الوقوف على ذات لهب **حالة على هذا**

الوجه فيها اوجه احدها انها **نعت امرأة** ثانيا انها عطوف بيان ثالثها
 انها بدل رابعها انها ضمير مبتدأ محذوف اي هي حمالة **ويجوز** ان لا تكون
 معطوفة على فاعل يصلى بل **يختم ويجوز** ان تكون **امرأة** اي امرأت من
 امراته مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف اليه **وحالة خبره** وحالة مضاف
 والخطب مضاف اليه في جبرها في جار وجيد **مجرد** وجيد مضاف
 والهاء مضاف اليه **متعلق** ذكر الجار والجور **يا سقر** ان محذوف
 خبر مقدم **جمل مبتدأ موصوف** وحالة المبتدأ خبر ثاني **لامرأة** على الثاني
 او نعت او حال للحالة على جعلها بمعنى الحال او الاستقبال لانه واريد
 انها يوم القيامة **جمل النار** كما كانت تحمل من حطب الدنيا وضافة
 الوصف بالمعنى ان يكون لفظية فهي نكرة بعد ها صفة على الاول من امراته
 او من حمالة شاء على ان معناها المفعلي لانها كانت تحمل الشوك ونظره
 في طريقة صلى الله عليه وسلم اذا خرج للصلاة وضافة الوصف بالمعنى المذ
 حقيقة والحيلة بعد المعرفه تكون حالا هذا كله على قرأت امراته بالرفع
 واما على قرأتها بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف واجب الحذف اي
 ذم حمالة الخطب وح يحس الوقوف على ذات لهب **من سب متعلق**
يا سقر ان محذوف لانه صفة لجمل اعراب سورة الاخلاص **بسم**
الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره انت **هو ضمير شات** محله رفع على الابتداء **وحيلة الله** ان خبره
 محله رفع لا يحتاج لرابط لانها عين البت كما علم الله الصمد مبتدأ وخبر
 لم يلد لم فيه جازم ولده محذوف ولم يولد له فيه جازم ويولد محذوف
 معطوف **البت** ما قبله اي كالذي قبله ولم يكن له فيه جازم ويكن محذوف
 معطوف ايضا له جار ومجرور **يحتل** ان يكون متعلقا بكفوا وكفوا
 خبر يكن مقدم واحد اسم يكن موصوف والتقدير لم احد كفوا له ويحتل
 ان يكون له متعلقا **يا سقر** ان محذوف على الجنبه **ليكن وكفوا**
 منصوب على الحال لانه في الاصل **نعت واحد** واحد نكرة ونعت النكرة
 اذا تقدم عليها نصب على الحال والتقدير ولم يكن احد مستقر له حال كونه
 مكافيا قال الجراح بن هشام في شرح الشذور والظاهر الاول وعليه
 المفعول وفي الحديث ان هذه السورة بقدر ثلث القرآن **اعراب**
سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره انت **اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير**
مستتر فيه وجوبا تقديره انا **برب الباء فيه جار ورب مجرور متعلق**

كور

لان الشام
 لا يخطب

أي ذلك الجار والمجرور باعوز و ب مضاف والمفعول مضاف إليه من شر
 جار ومجرور متعلق باعوز أيضا ما يحتمل أن يكون موصولا 8
 اسميا مجرورا المحل باضافة مضاف إليه أي بلفظ شر المضاف
 إليه وجملة خلق من الفعل والفاعل المستتر فيه صلة ما والعائد
 الذي هو المفعول محذوف والتقدير من شر الذي خلقه
 ويحتمل أن تكون ما موصولا حرفيا يؤول مع صلاته بمصدر
 وجملة خلق صلة ما ولا عائد في تلك الصلة عليها أي على ما
 وهي أي ما وصلتها في تاويل مصدر مضاف إليه والتقدير
 من شر خلقه ومن شر من فيه جار ومجرور متعلق
 على شر غاسق مضاف إليه أي شر إذا ظرف للمستقبل من
 الزمان وهو مضاف وجملة وقت من الفعل والفاعل المستتر
 فيه مضاف إليه ومن شر معطوف على من شر التناثات
 مضاف إليه شر في العقد جار ومجرور متعلق بالتناثات
 ومن شر جار ومجرور معطوف على من شر أيضا وحاسد
 مضاف إليه شر إذا ظرف لما يستقبل من الزمان وهو
 مضاف وجملة حيد من الفعل والفاعل المستتر فيه وجوبا
 في محل جر باضافة إذا إليها عراب سورة الناس بسم
 الله الرحمن الرحيم قل فعل امر وفاعل مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنت اعوذ فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
 تقديره أنا رب الباقية جار ومجرور متعلق باعوز و ب
 مضاف والناس مضاف إليه ملك نفث رب الناس
 مضاف إليه اله نفث بعد نفث رب الناس مضاف
 إليه واظهر المضاف إليه فيهما المزيد البسات من شر جار ومجرور
 متعلق الجار والمجرور باعوز و ب مضاف والناس مضاف
 إليه الخناس نفث للناس الذي اسم موصول في
 موضع جر نفث للناس أيضا وجملة يوسوس من الفعل
 والفاعل المستتر فيه صلة الذي وعائد هما أي تلك الصلة فاعل
 يوسوس المستتر فيه في صدر جار ومجرور متعلق

